ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ
ⵜⴰⵡⵉⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵉⵏ ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵏ
ⵙⴰⵢⵙ - ⴼⴰⵙ
Royaume du Maroc
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculté des Lettres et des Sciences
Humaines Dhar El Mehraz -Fès

المملكة المغربية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز – فاس

مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان

تكوين التعابير والأشكال الرمزية

تخصص: اللغة العربية

إجابة الدَّعوة لإِصابَة الدُّعوة
"شرح القصِيدة المدنِيَّة في مدحِ مهدِيِّ الأمَّة"
لأمحمَّد أطفِيَّش ت:1332 المجلَّد الأوَّل تحقيق ودراسة

قسم الدراسة

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

إنجاز الطالب:

✍ عبد الوهاب بافلح

ر.و.ط : 6053211280

إشراف الأستاذ الدكتور:

✍ عبد الرحيم الرحموني

الموسم الجامعي

2019-2018

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى التقدير والامتنان إلى الدكتور عبد الرحيم الرحموني الذي كلف نفسه عناء الإشراف على هذا البحث، والذي زودنا بإرشاداته و توجيهاته القيمة لإخراج هذا العمل للوجود.

وكذلك لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذة مختبر الدراسات المصطلحية ومركز الدكتوراه الجماليات وعلوم الإنسان الذين أشرفوا على تكويننا، راجين من الله تعالى أن نكون عند حسن ظن الجميع من خلال هذا الإنجاز المتواضع.

إهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن ووزعت في نفسي روح الأمل "أمي".

إلى الذي ضحى بالغالي والنفيس من أجل تكويني وتعليمي "أبي".

إلى رفيقتي في الحياة زوجتي

إلى فلذات الأكباد الذين رأوا النور في فترة إنجاز هذا العمل، نور الهدى وأيوب

إلى كل أفراد العائلة.

إلى كل الأصدقاء والصديقات.

إلى كل من ساعد من قريب أو من بعيد في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث العلمي المتواضع.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمِين، والصّلاة والسّلام على خيرِ خلقِ الله، محمّد بن عبد الله، وعلى صحبهِ وآله ومَن والاه إلى يومِ الدِّينِ، وبعدُ...

اشتهر أمحمّد أطفِيّش مؤلِّف كتابِ "إجابة الدّعوة لإصابة الدّعوة" بسِيرتِهِ العلمِيَّة، وتفانِيهِ فِي خدمة العلم وطلّابِهِ، والوفرةِ فِي التّأليفِ، فقد أنشأ فِي بيتِهِ معهدًا يؤمُّهُ الطّلابُ مِن أماكِن مختلفة، فوجدوا المنهل العذب والمعلّم النّبِيهَ الذِي يحملهم على تلقِّي العلومِ بالتّدرِيجِ والشّمول. فهذا العلَم يدرَج ضمن الأعلام الموسوعِيّين الذِين ميّزوا ظاهرة التّأليف فِي العالم الإسلامِيّ، فمنذ نعومة أظفارِهِ حملَ نفسَهُ على تلقِّي العلومِ وتحقِيقِها، لم يثْنِهِ بعدهُ عن الحواضِرِ الإسلامِيّة الكبرَى عن ذلِكَ، فكان كلّما علِمَ بمكتبةٍ قرِيبة منهُ إلّا سعَى فِي تحصِيلِها، حتّى إنّهُ تزوّجَ امرأةً رغبةً فِيما لديها من كتبٍ ورثتها عن أبِيها، لقد كانَ الكتابُ المنهلَ الذِي لازمه أطفِيّش لإشباعِ نهمِهِ وَسدِّ الفراغِ العلمِيّ الذِي عرفهُ في مسقطِ رأسهِ، ثمّ إنّهُ كان يبذلُ الأموالَ للحصولِ على الكتُبِ، يترصّدُ الحجِيج والمسافرِينَ ويطلبُ منهم اقتناءَ العناوِين المطلوبة، حتّى إنّه أقدمَ على زيارة البقاعِ المقدّسة مرّتينِ، في إحداهما جاورَ فِي مكّة سنةً كاملةً للدّرسِ والتّدرِيسِ والتّأليفِ.

إنَّ هذا النّهمَ والسّعيَ الدّؤوبَ تكلّلَ فِي بداياتهِ باقتحامِ مجالِ التّأليفِ، فنظمَ أطفِيَّش كِتاب "المغنِي عن كتب الأعارِيبِ" لابن هِشام الأنصارِي في "قصِيدة الغرِيب" في مستهلِّ عمرِهِ، (في سنّ السّادسة عشرة)، فِي أكثَرَ من ألفَيْ بيتٍ، وقبلهُ كان قدْ شرَحَ قصِيدة أبِي زكريا الصَّدغانِي في الجملِ، وضعهُ وهو ابن خمس عشرة سنة. فكانَ هذا الإنتاجُ مؤشِّراً قوِيًّا علَى نبوغه العلمِيّ، وبالخصوصِ اللُّغوِيّ النّحوِيّ، كانَ مبعثُهُ سدّ الحاجةِ إلى هذه

العلومِ، وتقدِيمُ ما يتزوّدُ بهِ الطّالِبُ ويرقَى بهِ إلى ما هو أعلَى وأعمَق، ومِنْ ذلِكَ الحِينِ اشتغلَ أطفِيَّش بالمدوّنات النّحوِيّة تيْسِيرا لمسائلها لِلْمتلقِّينَ.

وكانَ شرح أطفِيَّش لشواهِدِ الكتبِ النّحوِيّة منهجا آخرَ لتحقِيقِ نفسِ الغايةِ، فشرحَ شواهِدَ "الشّروح الثّلاثة للأجرومِيّة"، وشواهِد كتاب "قواعد الإعراب" لابنِ هِشام، وغيرها، ليصِلَ فِي مرحلةٍ متأخِّرة إلى شرحِ القصائِدِ الطّوِيلةِ، واختارَ منها ما يكونُ قرِيبا مِن توَجُّهِهِ العقدِيّ والأخلاقِيّ، فشرح لاميّة ابن النّظر العمانِي في الولاية والبراءة، وشرح "القصِيدة المدنِيّة" في كتابِهِ "إجابة الدّعوة" المقصود في هذا البحث بالدِّراسة والتّحقِيق. وكلا الشّرحين من الحجم الكبِير، استفاض الشّارِحُ خلالهما فِي المباحِثِ الشّرعِيّة التّارِيخِيّة، لكنّهُ لم يغفِل الجوانِب اللّغوِيّة والأدبِيّة. ولم تخْبُ هذهِ الملكة اللّغوِيّة لأطفِيَّش في مؤلّفاته الشّرعِيّة، وبالخصوصِ تفاسِيره الثّلاثة للقرآنِ الكرِيم؛ إذْ يلمسُ فِيها إيمانهُ بِأهمّيّة الدّراسة اللّغوِيّة لتحقِيقِ مقاصِد الخطابِ الشّرعِيّ، وإصابةِ المعانِي التِي يرمِي إليهَا. إنّ هذِهِ المكانةَ وهذهِ المِيزةَ لهذا المؤلّفِ، وانتماءَه إلى فترةٍ لم تلقَ من العنايةِ والدِّراسةِ النّصِيبَ اللّائِقَ بها، ممّا رغّبنِي فِي إنجازِ أطروحتِي مشتغلًا بأثرٍ مِن الآثار التِي خلّفها هذا الشّيخُ الجلِيل، واخترتُ من تلك الآثارِ كتابَ "إجابة الدّعوة لإصابة الدّعوة" وهو شرحٌ لقصِيدةٍ مادحة للرّسولِ ﷺ، أنجزهُ مؤلّفه فِي ثلاثة مجلّدات، اقتَصَرْتُ على المجلّد الأوّل منها؛ نظرا لِضخامةِ الكتابِ وتوسُّعِ مادّتهِ العلمِيّة، فكان عنوان الأطروحة:

إجابة الدَّعوة لإصابَة الدُّعوة

لأمحمَّد أطفِيَّش ت:1323هـ

المجلَّد الأوَّلُ تحقيق ودراسة

ولقد اضطررتُ؛ لإيضاحِ المجالِ العلمِيّ لِلْكِتابِ إلى إضافة عنوانٍ فرعِيّ يحقِّق هذه الغاية، فأصبحتْ صِيغةُ العنوان على النّحْوِ الآتِي:

إجابة الدَّعوة لإصابَة الدُّعوة

(شرح القَصِيدة المدنِيَّة في مدحِ مهدِيِّ الأمَّة)

لأمحمَّد أطفِيَّش ت:1323هـ

المجلَّد الأوَّلُ تحقيق ودراسة

أوّلًا: إشكالِيّة البَحث:

يندرِجُ هذا البحثُ ضِمنَ البحوثِ التِي تشتغلُ بدراسة المتنِ العربِيّ فِي إطارِ "مختبرِ الأبحاث المصطلحِيّة والدّراسات النّصِيّة" الذِي يعنَى بقضايا اللّغة العربِيّة وآدابها. والإشكالِيَّة القائمة في هذا البحثِ منبثقةٌ عن القراءة المتأنِيّة للكتابِ موضوع الأطروحة، ويمكِنُ صَوغها على الشّكل التّالِي:

1- التّحقِيق: ولقد تقدّم في الإنجاز رغم تأخُّرِ عرضِهِ فِي المنجَزِ، ولبُّ الإشكالِ الذِي يَحومُ حولهُ هو الوصولُ إلى القراءة الصّحِيحة للنّصّ المخطوطِ، من خلالِ الوثائِقِ المتاحة، بما تقدّمه مِن قرائن، وبالاستعانةِ بِالمصادِرِ التِي استعملها المؤلِّف لإنجازِ كتابِه، وغيرِ ذلِكَ من القرائنِ المساعدة.

2-الدِّراسة: هذا الشّقّ يندرِجُ ضمنَ الدّراسات الواصفة للخطابِ الشّارِحِ، ويَبْتغِي الإجابة عنْ مجموعة مِن الإشكالات، تتمحورُ حول الأسئلة التّالِية:

- ما الأدوات الإجرائِيَّة التِي اتّبعها الشّارِحُ فِي مقاربة النّصّ الشّعرِي، وما حدودها المائزة؟
- ما القضايا اللّغوِيّة والأدبِيّة التِي تطرّقَ إليها الشّارِحُ؟
- ما إسهامات الشّارِحِ فِي مستويات الشّرحِ المقدّمة، وفي القضايا المناقشة؟

ويسهِمُ في الإجابة عن هذه الإشكالاتِ التّعرُّف على مجمَلِ ما يحِيطُ بالكِتابِ؛ من حيثُ معرفة حياة المؤلِّف وظروف إنجازِهِ لكتابِهِ، ومعرِفة مواضِيعِ الكتابِ التِي تطرّقَ إليها، ومصادره التِي اعتمدَ عليها، على الوَجْهِ الذِي سيتمُّ بيانُهُ فِي أقسام البحثِ.

ثانِيا: أهداف البحثِ وحدودُهُ:

يرمِي هذا البحثُ إلى تَحقِيقِ أهدافٍ صِيغتْ وَفقَ الإشكالِيَّة المطروحة، واستثمارًا للْإمكانات المتاحةِ المعرفِيّة والمادِيّة، وهذهِ الأهدافُ تحدّ من عملِ الأطروحةِ وتوضّحُ المعالِم التِي تَبتغِي الوصولَ إليها:

- التّعرِيف بالمؤلِّف "أمحمّد أطفِيَّش" وَبيان سيرة حياتِهِ وإنتاجه العلمِي.
- التّعرِيف بكتابِ "إجابة الدّعوة لإصابة الدُّعوة" وبيان ظروف تأليفِه.
- تحقِيقُ المجلّد الأوّل مِن كتابِ "إجابة الدّعوة لإصابة الدّعوة".
- تقدِيم دراسة للنّصوص اللّغوِيّة والأدبِيّة في الكتابِ.
- بيان منهج الشّارِح في كتابِه، وتوضِيح أهميّته في سياقه التّارِيخِي.

ويسعَى البحثُ إلى تقدِيم نموذجٍ لتحقِيقِ الكتب الموسوعِيّة، إسهاما فِي نشرِ التّراث العربِي المخطوطِ.

ثالِثا: أسبابُ اختيارِ كتابِ "إجابة الدعوة"

إنّ الإقدامَ على تَحْقِيقِ ودراسةِ كِتابِ "إجابة الدّعوة لإصابة الدّعوة" لَيسَ ولِيدَ سببٍ واحِدٍ، ولا كان الكتابُ مقصودا لذاتِهِ، ولكنّ مجموعة من الدّوافِعِ دفعتنِي نحو هذا العملِ، وقد اختلفتْ بينَ الدّوافع الشّخصِيَّة الذّاتِيَّة والدّوافع العلمِيَّة الموضوعِيَّة، ويمكِنُ إيجازها في الآتِي:

أ.**المكانة العلمِيّة للمؤلِّف "أمحمّد أطفِيَّش"** الذِي أعتبرهُ من أهمّ الحلقات العلمِيّة الرّابطة بين الأجيالِ؛ إذْ بفضلِ مجهوداتِهِ المتواصِلة استطاعَ نقلَ مجموعةٍ من العلومِ إلى ضفافِ "وادِي مزاب" بعد أن عرفَ ركوداً وعزوفاً مِن أهلِهِ، واكتفاءً بِمقدّماتٍ لا ترقَى إلى قيامِ متضلّعينَ ومحقّقِينَ.

ب.الغيرة على التّراث الجزائريّ، وبالخصوصِ تراث ضفاف "وادِي مزاب"، حيث لم ينَل العنايةَ الكافِية، بقدرِ ما نالهُ غيرُهُ، سواء التّكشِيف والفهرسة، أو التّحقِيق والنّشر، وبالنّظرِ إلى الزّخمِ الكبِيرِ مِن المخطوطاتِ الذِي تحوِيه المكتبات المختلفة العامّة منها والخاصّة، المنتشِرة فِي أزقّة قصورِهِ، والملحقة بمساجده العتِيقة (مكتبة إروان– التّلامِيذ).

ج.البحثُ فِي الحلَقَةِ المفقودة التِي تربِط الماضِي بالحاضِر، وتجِيبُ عن سببِ تخلّفِ اللُّغة العربِيّة فِي أوطانِها عن غيرِها من اللُّغاتِ، رغم إمكاناتِها الكبِيرة، وتارِيخها العرِيق؛ إذْ مِن أهمِّ القضايا الرّاهنة المتعلّقة باللّغة العربِيّة قضِيَّة تعلِيمها وتلقِّيها، والعزوف الذِي نالتهُ في مختلف المستويات التّعلِيمِيّة وكان الشّعور بالتّحدِّيات القائمة والاستجابة المناسِبة لها من أهمِّ الأسبابِ التِي قوّت وجودَ اللُّغة العربِيّة، وأسْهمتْ في لزومِ المتعلّمِين لها وسعيهم نحوَ اتقانِها. ثمّ إنَّ الفارِقَ بينَ منهَجَيْ التَّحصِيلِ القدِيم، الذِي يرتكِزُ على العالِمِ المتقِن، وعلى المتونِ العلمِيَّة، وبينَ المنهَجِ الحدِيثِ، الذِي يوكِلُ المهمّة إلى خرِّيجي أقسام تعلِيمِ اللّغة العربِيّة وآدابها، ولم يبلغوا بعدُ المستوَى الذِي يلحقهم بمصافِّ العلماءِ المتقنِينَ، كان لهذا التَّوجِيهِ الأثَرُ الجسِيمُ على هذه الظّاهرة واسْتفحالِها.

د.تعلّقِي بكتب الشّروحِ، ويقِيني بالمتعة العِلْمِيّة التِي تكتنفها؛ بفضلِ جمعها بين فنون مختلفة، واختراقها الحجب الفاصلة بين التّخصُّصات، وبالخصوصِ فنون الشّرِيعة الإسلامِيّة وعلوم اللُّغة العربِيّة، وما التّفرِيقُ بينها إلّا من تفرِيقِ التّوائِمِ، فقد ولدا فِي رحمٍ واحدةٍ، وسعيا نحو غايةٍ واحدة، مع اختلافٍ في الآليّات والأدوات الإجرائِيّة، ومن حيثُ الإشكالات البحثِيّة التِي تنشأ من خطابِها الشّارِحِ، وعلى رأسِها تعدّد قراءات المتنِ الشّعرِي، واختلاف مستوياتهِ. ثمّ إنّها تكونُ مجالاً يبثُّ فِيها الشّارِح آراءهُ اللُّغوِيَّة (النّحوِيّة والصّرفِيّة والمعجمِيّة والبلاغيَّة) وخاصّة إذا كان المتنُ المشروحُ لم يسبَق التّطرُّقُ إليهِ.

هـ.أهمِيّة كتاب "إجابة الدّعوة" التّارِيخِيّة؛ إذْ هو شاهِدٌ على فترةٍ لم يعرَفْ تراثها على الصُّورة التِي كانَ عليها، حتَّى أطلِقت عليها الأحكامُ العامّة، التِي لم تبْنَ على أسُسٍ علمِيّةٍ، تعتَمِدُ الوصفَ الصّحِيحَ والاستقراء، لتخرج نتائج أقربَ ما تكونُ إلى الواقِعِ[1]، واصطباغ الكتابِ نفسِهِ بصبغة الشّروحِ الموسوعِيّة.

و.الاشتغالُ بِتحقِيقِ كتابِ "الرّوض الأنف" في شرحِ سيرة ابن هشام للإمام السّهيلِي (ت:581هـ) خلالَ مشروع التّخرج لنيلِ شهادة الماستر في الدِّراسات العربِيّة سنة 2012م، وقد اشتركت فِي إنجازِهِ مع مجموعةٍ مِن الطّلبة من الفوجِ نفِسهِ. ويتقاطع الكتابُ فِي كثِيرٍ مِن مفاصلهِ مع كتابِ "إجابة الدّعوة"، كما أنّهُ يعدُّ من مصادِرِهِ التِي استقَى منها مجموعةً من النُّصوصِ والآراءِ.

ز.انتماءُ الكتابِ إلى فترةٍ طالما وُسِمتْ بالضّعف والتّقلِيدِ والاشتغالِ بالحواشِي والشّروحِ، دون السّعيِ نحو الإضافة العلمِيَّة، والتّمحِيصِ والتّدقِيقِ. وقد تبيَّن من تحقِيقِ الكتابِ عكس ذلِكَ؛ إذْ كانَ محاولةً فِي مسايرة المتعلّمِينَ في التّلقِّي، بدءا باختيارِ القصِيدة الملائمة لمدارِكِهم، ومسايرتهم فِي التّحلِيل باتِّباعِ منهَجٍ متدرّجٍ متكامِلٍ شاملٍ لعلوم اللُّغة حسَب الحاجة.

رابِعا: الدّراسَات السّابِقَة:

لقَدْ أغرتْ مسِيرة أطفِيَّش العلمِيّة وغزارة تراثِهِ وتشّعبه وانتشارِهِ في الآفاقِ الباحثِينَ بالعناية بِهِ، فقامَتْ مجموعةٌ مِن الدِّراسات الأكادِيميّة بالكشف عن تراثِهِ في المجالاتِ العِلْمِيّة التِي ألّفَ فِيها، وبالخصوصِ التّفسِيرُ والنّحو والصّرف والبلاغة، وقد تجاوزتْ أكثرَ

(1) أحصَى الباحِث قطاوِي لخضَر في أطروحته للدكتوراه أكثرَ مِن سبعة عشر مؤلّفا يعنَى بقضايا الصَّرف في الفترة 1830-1962م بالجزائِر، بينَ كتابٍ مخطوطٍ، ودراسة تعنَى بهذا المجال من علوم اللّغة، ينظر: المدونات الصّرفِيّة بالجزائِر من 1830 إلى 1962-دراسة تحليلِيّة، قدور قطاوِي لخضر، ص56. ومثل هذه الدِّراسات تقدّمُ إحصاءً يعِينُ على ضبطِ بيليوغرافيا علوم اللُّغة الخاصّة بمنطقة معيّنة. ولم أقِفْ على دراسة تعنَى بالشّروح الشّعرِيّة أو شروحِ قصائِدِ المدِيح النّبوِي.

مِن ثلاثِين عملا أكادِيمِيّا، ولا تزالُ الدِّراسات متواصِلة، ومِن أهمِّ تلك الدِّراسات التِي تتقاطع فِي فصولِها مع هذه الأطروحة:

- **الشيخ محمد بن يوسف أطفِيَّش ومذهبه في تفسِير القرآن الكرِيم، مقارنة إلى تفسِير أهل السُّنَّة**، رسالة ماجستِير لِيحْيى بن صالح بن يحيى، نوقِشت الرِّسالة بجامعة عين شمس بمصر سنة 1989.
- **بيان البيان للشيخ الحاج امحمد بن يوسف اطفيش (1243هـ–1827م/ 1332هـ–1914م): تحقيق بابي الدلالة والتشبيه** لقاسم بن عمر أوبكة، رسالة لنيلِ شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها، تخصص: علوم اللغة، نوقِشَتْ الرسالة بجامعة غرداية كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العرِبي سنة 2013م.
- **الكافِي في التصرِيف أمحمد بن يوسف أطفِيَّش (1236هـ– 1332) تحقيق ودراسة** لعائشة يطو، رسالة لنيل شهادة الماجستِير، نوقشت بجامعة وهران السانيا كلية الآداب والفنون سنة 2002م، طبعتها وزارة التراث والثقافة بِمسقط عمان سنة 2012م.
- **المسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية تأليف محمد بن يوسف أطفِيَّش (ت1332هـ) تحقيق ودراسة من باب المبتدأ والخبر إلى باب المخفوضات من الأسماء**، رسالة لنيل شهادة الماجستِير في اللغة العربية وآدابها، لِلعيد هازل، إشراف: بوجملِين لبوخ، نوقشت بجامعة قاصدِي مرباح بورقلة سنة 2011م.
- **الاختيارات النّحوِيَّة للشَّيخِ محمّد بن يوسف أطفِيَّش في (تيسِير التّفسِير)** لسالم بن مسعود بن سلِيم الصّوافِي، رسالة ماجستِير، تخصُّص لغة ونحو،

إشراف: د.عبد الحمِيد محمد الأقطش، المملكة الأردنِيَّة، نوقشت بِجامعة اليرموك سنة 2007م.

- **التّوجيه النّحوِي في "تيسير التفسِير" لمحمد بن يوسف أطفيَّش**، لأقون فضيلة، أطروحة لنيلِ شهادة الدكتوراه نوقِشتْ بِجامعة علِي لونِيسي البليدة 2.

وقد قدّمت هذه الدِّراسات خدمة جلِيلةً لتراث أطفِيَّش، بالتّكشِيفِ والتّحقِيقِ والدِّراسة، ومكّنت الباحثِينَ من التّعرُّفِ على هذا العلَمِ، ومناقشة آرائه وأقواله العلمِيّة المختلفة في العلوم الشّرعِيّة (التّفسِير، وأصول الدِّين، والفقه...) والعلوم اللُّغوِيَّة (النّحو والصّرف، والبلاغة والعروض...)، واختلفت فِي درجاتِ إتقانِها بين الدِّراسات الجادّة التِي قدّمت الجدِيد، والدِّراسات التِي حامتْ حولَ الموضوعِ، وقدّمتْ أشتاتاً من الملاحظاتِ يصعبُ إيجادُ قاسمٍ يجمعها إلّا جلدة الكتابِ. لقد شكلّت تلكَ الدّراسات قاعدة ينطلِقُ منها الدّارسونَ لِمواصلةِ الطّرِيقِ، واستكمالِ ما لم يشملهُ البحثُ والتّحقِيق.

وبخلوّ المجالِ ممّا يتعلّقُ بمجالِ الشّروحِ الشّعرِيّة؛ فإنّ هذا البحثَ يجِدُ لنفسِهِ مبوّءا مكِينا؛ ليضِيفَ لبنةً إلى الدِّراسات السّابقة، فَلَم يسْبِق أن تمّ تحقِيقُ أو دراسة كتابٍ مِن كتب أطفِيَّش في هذا المجالِ، وهو الذِي قدّم مؤلّفاتٍ مختلفة تعنَى بشرحِ الْكلامِ الموزونِ، فرغمَ اشتراكِ مباحثِ قسمِ الدِّراسَةِ في هذه الأطروحة مع ما سبقَ إنجازُهُ، كالاهتمامِ بالدّراسة المعجمِيّة والنّحوِيّة والبلاغِيّة والشّواهِد اللُّغوِيَّة، إلّا أنّ مجالَ اشتغالِ هذه الدِّراسات كان حول الكلام المنثورِ، ولم تنظَرْ إلى المؤلّفات التِي اشتغلَ فِيها أطفِيَّش بِبيانِ معانِي الأبياتِ الشّعرِيَّة؛ كشروحِ الشّواهِد اللّغوِيَّة، أو شروح القصائد الكاملة، كما هو الحال في كتابِ "إجابة الدّعوة لإصابة الدّعوة" الذِي تشتغِلُ بهِ هذه الدِّراسة.

خامِسًا: أقسامُ البَحثِ ومنهجه:

جاءَ البحثُ فِي قسمينِ رئِيسيْن، إضافةً إلى المقدّمة والخاتمة وملحقِ الفهارِس الفنّيّة، وفِيما يلِي بيان هذه الأقسام:

1- **المقدّمة:** هِي محَطّ الحدِيثِ هنا، وبيّنتُ فِيها إشكالِيّة البحث وأهدافه وحدودَه، وأسباب اختيار الكتاب، والدّراسات السّابقة، وأقسام البحثِ ومنهجه والصّعوبات التِي اعترضَتْ إنجازَهُ.

2- **الدِّراسة:** ضَمّ هذا القِسمُ ثلاثة فصولٍ كالآتِي:

تناول الفَصلُ الأوّلُ في مبحثيه حياةَ أمحمَّد أطفِيَّش، مبيّنا نسبه وميلادهُ وجملة مِن خصالِهِ ومواقفهِ، وقدّمَ قائمةً ببليوغرافِيّة مفصّلةً لإنتاجه العلمِيّ بكلِّ مجالاتِهِ الشّرعِيّة واللّغوِيّة والأدبِيَّة والتّارِيخِيَّة وغيرها، وقد أتبعتها ببيانِ المجالِ العلمِيّ الأصلِيّ الذِي اشتغلَ بِهِ المؤلِّفُ وما تفرّع عنهُ مِن مجالاتٍ، وتحدّثتُ عن نزعته التّجدِيدِيّة استجابةً لواقعه المعِيش واستِشْرافًا لحالٍ أفضل.

وتحدّثتُ فِي الفصلِ الثّانِي عن طبِيعةِ كتابِ "إجابة الدّعوة" موضوع الأطروحة، فكشفتُ عنْ هيكلِ بنائِهِ الذِي أقامه مؤلِّفه عليه، وحقّقتُ ألفاظ عنوانِهِ اعتماداً على النُّسخ الخطّيّة للكتابِ ومؤلّفات أخرى للمؤلّف نفسِهِ، وفصّلتُ المواضِيعَ التِي تطرَّقَ إلَيها وبيَّنتُ ترابطَها وتحقِيقها لغاية الكتابِ، وقدّمتُ قائمةً بالمواردِ الأساسِيَّة المباشرة وغير المباشرة التِي اعتمد عليها المؤلِّف. كما قدّمتُ وصفاً لنسخه الخطِّيّة المتوفِّرة، والمنهج الذِي سارتْ عليهِ عملِيّة التَّحقِيق، مع نماذجَ من مخطوطاتهِ.

وعنِيتُ في الفصْلِ الثّالِثِ الذِي هو لبُّ الدِّراسة بأهَمّ القضايا اللّغوِيَّة والأدبِيَّة في الكتابِ، كانَ مبعث دراستِها إظهارُ شخصِيّة المؤلِّف اللّغوِيّة والأدبِيّة، بالوقوفِ ابتداءً على منهجهِ فِي الشَّرحِ وإضاءاتِهِ لنصِّ القصِيدة وغيرِها من النُّصوصِ التِي تولَّى بيانها، وعلى إضافاتهِ العلمِيّة التِي تميَّزَ بها، وانتهجتُ في إنجازِ ذلِكَ منهج الدِّراسة النّصّيّة القائم علَى جمع النُّصوص اللّغوِيّة والأدبِيّة، وتصنِيفها حسَبَ مجالِ اشتغالِها، واخترتُ منها ما كان يقومُ على إشكالٍ يبتغِي المؤلِّف بيانهُ، وتوضِيحهُ للمتلقِّي، واستعَنْتُ فِي التّحرِير بالمنهَج

الوَصفِيّ التّحلِيلِي وأدواتِهِ؛ لمواءمتهِ تحقِيق الأهداف المسطّرةِ، فجاء الفصلُ فِي أربعة مباحِث كبرَى تحوِي مجموعةً مِن العناوِين:

- **القضايا المعجمِيَّة**: درستُ فِيهِ ما تعلّق ببيانِ معانِي المفردات اللّغوِيّة، مِن حيثُ السّمات العامّة وطرق الشّرحِ والظّواهر الدّلالِيّة كالتّضمين والاصطلاح والتّعمِيم والتّخصِيص، والحقول الدّلالِيّة.
- **القضايا النّحوِيَّة والصَّرفِيَّة**: درست فِيه قضايا الأدوات النّحوِيّة، وقضايا الصّرف والإضافة والإعراب وأصول النّحو والاستدلالِ.
- **القضايا الأدبِيَّة والبلاغِيَّة والنّقدِيَّة والعروضِيَّة**: جمعتُ فِي هذا المبحث كلّ هذه القضايا لقلّة نصوصِها، فأبرزتُ النّصوص الأدبِيّة والنّقدِيّة في الكتابِ، وَدرست ما تعلّق بالحقِيقة والمجاز والصّورة الشّعرِيّة والأسالِيبِ والعروضِ.
- **قضايا الاستِشهاد**: أفردتهُ بالدِّراسة لأهمّيتهِ، فأظهرتُ أنواع الشّاهد فِي الكتابِ، ومواضع استعمالِهِ، وكيف استثمرهُ الشّارِحُ في الكتابِ.

3- **الخاتمة**: قدّمتُ في آخر الدّراسة خاتمةً بأهمّ النّتائج المتوصّل إليها.

4- **القِسم الثّانِي**: قسم تحقِيقِ الكتابِ

وقد أقمتهُ على النُّسخة التِي تركها المؤلِّف واعتبرتها أمًّا، مع الاستعانة بالنُّسختين الأخرَيْنِ في حالِ إشكالِ القراءة واستعصائها؛ إذ بيّنت المقابلة أنّهما منقولتانِ من نسخة المؤلِّف المتوفّرة لدَيْنَا.

واتّبعتُ فِي إخراج الكتابِ القواعِد الفنِّيّة لتحقِيقِ المخطوطاتِ ونشرِها، فنسختُ نصّ الكتابِ مِن المخطوطة الأصلِ، حرصا على الحفاظِ على نصِّ المؤلِّف، إلّا ما كان قائما على دلائلَ من المخطوطِ نفسِهِ، كوضْعِ العناوِين التِي خلَّفها قبلِ نصبِها؛ إذْ يجمع عناوِين الفصولِ مع بعضٍ، ثمّ يفصِّلُ القولَ فِيها بالتَّبَع مستعِيناً بِالترقِيم هكذا: الفصل الأوّل، الفصل

الثّانِي، وتقدِيم ما حقّه التّقديم وتأخِيرُ غيرِهِ. ولتدقِيقِ النّصّ وإخراجهِ فِي أحسن هيئة من الضّبط العلمِي والتّحقِيقِ، رجعتُ إلى المصادِرِ التِي نقلَ منها المؤلِّف، واعتبرتُها نُسَخاً ثانوِيّة، أثبتُ مِنْها الاختلافات الضّرورِيّة، واستعنتُ بها فِي ضبطِ النّصوصِ وقراءتها قراءة صحِيحةً، واحتفظتُ بالتّعلِيقات والتّصحِيحات فِي الهامِشِ التزامًا بالأمانة العلمِيّة. ولتوثِيقِ مادّة الكتابِ خرّجت الآياتِ والأحادِيث في الهامِش، وأحلتُ على مصادِرِ منقولاتهِ، وَضبطتُ الأبيات الشّعرِيّة وبيّنتُ مصادِرها، كما قُمْتُ بتوضِيحِ ما غمضَ فِي النّصّ؛ كتعرِيف الأعلام والأماكِن، وتفسِيرِ الكلمات الغرِيبة، دون إسهابٍ ولا تفرِيطٍ. كما ألحقتُ بالتّحقِيق فهارِسَ كاشفةً لمحتوياته كالآتِي: الآيات القرآنِيّة، والأحادِيث النّبوِيّة والآثار، والأعلام، والأماكِن، والفرق والقبائل والأيّام، والكلمات الغرِيبة، والأبيات الشّعرِيّة، والمصادِر المذكورة في المتن.

لقد فرضَت عليَّ طبِيعة الكتابِ المدروسِ الرّجوعَ إلى جملة مِن المَصَادِرِ والمَراجِع؛ بغيةَ تحقِيقِ رغبة المؤلِّفِ في قسم التَّحقِيقِ، وإلى مصادِر ومراجع خاصّة بِقسم الدِّراسة؛ لأجلِ تحصِيلِ أكبَرِ قدرٍ من النّتائجِ المتعلِّقة بإشكالات الدِّراسة، المتمحوِرة حولَ اكتشافِ منهج المؤلِّفِ في الشَّرحِ، وبيانِ المبادِئ اللُّغوِيَّة التِي ينطلِقُ منها، وتوضِيحِ آرائِهِ في المسائلِ المختلفة، فتكوّنتْ قائمة المصادِر والمراجِع مِن مجموعتين: مصادِر ومراجِع تعنَى بتحقِيقِ النُّصوص، ومصادِر ومراجع ودراسات متخصِّصة فِي الأبحاث اللّغوِيّة والأدبِيّة.

اتّبعتُ في التّهمِيشِ مسلكَ الاختِصار، فالآيات القرآنِيّة خرّجتها في الهامِشِ وفق رواية ورشٍ، مع التزامِ ضبطِها بالرَّسم العثمانِي، بمساعدةِ البرامِج الحاسوبِيّة المعدّة لذلِكَ. أمّا الأحادِيث النّبوِيّة فاقتصرتُ علَى ذكرِ المصدرِ ورقم الحدِيثِ، مع التزامِ طبعة واحدةٍ منهُ. وأمّا بخصوصِ المصادِر والمراجع فأكتفِي بذكرِ الكتاب والمؤلّف دون المعلومات التفصِيلِيَّة

التِي أرجِئها إلى لائحة المصادِرِ فِي آخِرِ البحثِ، وإذا تكرّر ذكر الكتابِ مرتين دون فاصِلٍ أكتفي بذكر (نفسه).

وقدْ فصَلتُ بين قسمي البحث الرّئِيسِيّينِ في ترتِيبِ الصّفحاتِ حفاظًا على النّصّ المحقّقِ ليكون مستقلّا بترقِيمِهِ، ولِتذيِيلهِ بالفهارِس الفنّيّة الخاصّة بهِ، ورقّمت المقدّمة بالتّرقِيمِ الألفبائِي، ودمجتها مع قسم الدّراسة إضافة إلى الخاتمة.

كما ضبطتُ لائحة المصادِر والمراجِع بالتّرتِيب الألفبائِي والتّرقِيمِ، دون اعتبارِ "ال"، هكذا: (عنوان الكتاب، اسم المؤلِّف، اسم المحقِّق، رقم الطّبعة، النّاشِر، سنة النّشر ومكانه).

وألحقت بالنّصّ المحقّق فهارِس فنّيّة كاشفة لمحتوياتهِ وهي: فهرس الآيات، وفهرس الأحادِيث، وفهرس الأعلام، وفهرس القبائل والفرق، وفهرس الأماكِن، وفهرِس الأبيات والقصائد، وفهرس الكتب المذكورة في المتن، وفهرس الكلمات الغريبة المفسّرة، وفهرس الأيام والحروب، وفهرس الموضوعات.

سادِسا: صعوبات البحث:

لا يمكِن أن يعتدّ مِن صعوبات البحثِ إلّا ما كان من خصوصِيّاتِه، وجلّها تتعلّقُ بالكتابِ المحقّق، فضخامةُ الكتابِ وغزارة مادّته العلمِيّة وتفرّعها في مختلف الفنونِ، أوقعتنِي في مشكلة المصادرِ التي كان ينقلُ منها المؤلِّف، إلّا أنّ هذه العقبة قد ذلّلتْ بمعرفة المصادرِ المباشرة، ثمّ كان لمنهج النّقلِ غيرِ المباشِرِ إفرازاتهُ على عملِيّة التّحقِيق؛ فغدوتُ مصحِّحا ومدقِّقا لما نقله المؤلِّف، متتبّعا زلّاتِهِ ومعلِّقا على نقولِهِ، بالعودةِ إلى المصادِرِ الأصلِيّة. ولا تخفَى الصّعوبات الأخرَى التِي تندرِجُ ضِمن عملِيّة التّحقِيقِ؛ كالتّعرُف على الأعلامِ، وإزالة إشكالِ الكلمات المشتبهات، وَتمييز كلامِ المؤلِّف عن غيرِهِ، وهلمّ جرًّا.

ثمّ كانَ لقسم الدِّراسة نصِيبهُ من العَنَت، وفي جوهرِ العقباتِ التّمكُّن من منهج الدِّراسة النّصّية، وعدم إغفالِ أركانها الأساسِيّة، وبالتّالِي تحرِيرُ النّتائج العلمِيّة الدّقِيقة المستندة إلى الدّلِيل، ويرجِع هذا إلى طراوة عودِي، وعدم تمرُّسِي بالبحثِ العلمِي، وبالخصوصِ في هذا المستوَى؛ إذْ أتذكّر جيّدا محاولاتِي الأولَى في الميدان، وردود أستاذِي المشرِف عليها؛ فقد ظلّ لمدّة إنتاجِي في وادٍ، وما هو مطلوبٌ منّي في وادٍ آخرَ.

وفِي الأخِيرِ لا يفوتنِي في هذا المقامِ تقدِيم أسمَى عبارات الشّكر والامتنانِ لكلّ مَن ساعدنِي فِي إنجازِ هذا العملِ، وأخصّ بالذّكر المشرِف الأستاذ الدّكتور عبد الرّحِيم الرّحمونِي الذِي تشرّفت بالتّتلمذِ على يديهِ في سنوات الماستر، ومِن بعدها قبل الإشرافَ على هذا البحثِ ولم يزَلْ يتابعُهُ بالمراجعة والتّصحِيحِ، ولم يبخَل بوقته وجهدهِ رغم الحالة الصّحِيّة التِي لازمتهُ في فترة الإنجازِ فلهُ كلّ الشّكر والامتنانِ على ما قدّم وأعطَى.

وفِي الختامِ فإنّي أرجو أن يكون عملِي قد ارتقَى إلى مستوَى الكتابِ، ومكّن لنفسِهِ في مراقّ البحوث الأصِيلة، وحسبِي أنّ ما بذلتهُ من جهدٍ تقرّبٌ إلى المولى عزّ وجلّ بخدمة لغة كتابِهِ العزِيز، والرّفعِ مِن أهلِه الذِين سطّروا طرِيقَ الدّعوة، وألزموا أنفسَهم القيامَ بالواجِبِ الذِي نفرتْ عنهُ النّفوس، واستطابتِ الاكتفاءَ بما يسدُّ الرَّمقَ، ولا يُحقِّقُ الاكتفاءَ المطلوبَ، وإن وسمَ عملِي تقصِيرٌ، فهو حالُ الطّالب المبتدِئ، الرّاغِبِ فِي الزّيادة والتّحصِيلِ، ولا شكّ أنّ مجالَ البحثِ يحتاجُ إلى طولِ دربةٍ ومِراسٍ، فالتّحقِيق مجالٍ رحبٌ، ودراسة النُّصوصِ مثلُهُ فِي الاتِّساع، وقد أجِدُ لنفسِي مسوِّغا فِيما قصّرتُ فِيه وأخطأتُ باعتبارِ هذه الشّساعة والرّحابة، وأسأل الله أن يوفّقنِي في قابل الأيّامِ بالتزامِ مواصلة البحثِ والاجتهاد، وأن يجعلَ هذا العملَ متقبّلاً، وهو الهادِي والموفِّق للصّوابِ.

القسم الأوّل:

الدّراسة

الفصل الأوّل: حياة المؤلِّف وآثاره

المبحث الأوّل: حياة أمحمَّد أطفيّش

بعدَ تحدِيدِ الخطوط العرِيضة التِي ميَّزت الفترة الزَّمنية التِي عاشَ فِيها أطفِيَّش، أعرجُ في هذا المبحثِ إلى تسلِيطِ الضَّوءِ على أطوارِ حياةِ أطفِيّش المختلفة، وأهمّ مفاصلِها، مِن خِلالِ المطالِب التّالية:

- المطلب الأوّل: نسبه وميلاده
- المطلب الثّانِي: نشأته العلمِيَّة
- المطلب الثّالث: صفاته (أخلاقه وطباعه ومواقفه) ووفاته

لقد عاشَ أمحمَّد أطفِيَّش مخضرَماً بين نهاية الحكم العثمانِيّ في الجزائِرِ، ومدَّة معتبرة مِن حُكم الاحتلالِ الفرنسِي. حيثُ إنَّ سقوطَ المدن الجزائِرِيَّة تحتَ وطْأةِ الاحتلالِ، لم يكن على دفعةٍ واحدَةٍ، فمنطقة "مزاب" مهد أطفيَّش، أينَ أمْضَى أغلَبَ فترات حياتِهِ، لم تطأها قوَّات الاحتلالِ إلَّا في سنة 1882م. أي بعدَ 52 سنة من احتلالِ مدينة الجزائِر، ومن خلالِ هذا المعطَى ندرِكَ أنَّ معظم تكوِينِ أطفِيَّش هو نتاج الفترة العثمانِيَّة.

المطلب الأوّل: نسبهُ وميلاده:

هو أمحمَّد بن يوسف بن عيسَى بن صالح بن إسماعِيل، وينتهِي نسبُهُ إلى عمر بن حفص الهنتَاتِي، جدُّ العائلة الحفصِيَّة المالِكَة في تونس. وهو من قبيلة المصامدة الماجدة في جنوب المغرِبِ الأقصَى[1].

ولِدَ أطفِيَّش في مدِينةِ "بنِي يزقن" سنة 1243هـ[2] والمشهورُ أنّ ولادتهُ كانتْ سنة 1236هـ-1820م ثمَّ انتقل والدهُ مع عائلتِهِ إلى مدنية غرداية، وتوفِّيَ أبوه بعد أن بلغ السِّنَّ الخَامسة[3].

---

(1) نهضة الجزائِر، محمد علي دبوز، 284/1.

(2) لقد أورد هذا التارِيخ مفهرِس خزانة أمحمَّد أطفِيَّش اعتمادا على ما خطَّه المؤلِّف في نظمهِ قصِيدة الغرِيب، من أنه كان في السَّابعة عشر من عمرهِ سنة 1260هـ. ينظر: فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص480.

(3) نهضة الجزائِر، (م، س)، 284/1، وقطب الأئمَّة العلامة محمد بن يوسف أطفِيَّش، أعوشت، ص63.

أسرته: لقد كان والِدُ الشَّيخِ من المصلِحِينَ الكبار، الذِين يُشدِّدون الهجوم على الفسادِ وأهلِهِ، فطَغَى أهلُ الفسادِ وأرهقوهُ، فهاجرَ إلى مدينةِ غردايَة، حيثُ أقام بِها مُدَّةً، ثمَّ رجعَ إلى مدِينة بنِي يزقن، وتوفِّيَ بها[1]. ووالدةُ الشَّيخ هيَ ستِّي بنت سعِيد بن حم عدُّون، مِن عائلة آل يدَّر[2].

المطلب الثّانِي: نشأته العلمِيَّة:

1- شيوخُه وتلقِّيهِ العلمَ:

تعهّدتْ والدةُ أطفِيَّش ابنها بالرّعاية، فلمّا أحسَّتْ منهُ نبوغاً، وقوّة حافظة، أحالَتْهُ على أحَدِ المربِّين لحفظ القرآنِ الكرِيم، فأتمّهُ وهو ابن ثمانِ سنِينَ. لقد كان أوّل ما تلقَّى تعلِيمهُ على أخِيه الأكبَر إبراهِيم، بعد عودتهِ من رحلتهِ إلى مِصر وعمان، أخذَ عليهِ مبادِئَ النّحو والفقه.

واختلف على عدَّة شيوخٍ في المنطقة منهم: سعيد بن يوسف وينتن، والحاج سليمان بن عيسى، يغرِف منهم مبادِئ العلُومِ، إذْ كلّ ما حصَّله منها كان باعتمادِهِ على نفسِهِ، وعلى مطالعاتهِ الموسَّعة. وقدْ يذكُرُ أطفِيَّش اسْمَ شيخِهِ في كتبهِ، في المقدّمة أو في الخاتِمة، يقولُ مثلاً في شرح شرح الاستعارات: «خَتَم الله لنا ولشيخِنا الحاج إبراهِيم بن يوسف...» [3]. وإبراهيم هو أخوه الأكبرُ.

ويمكِن أن تجِدَ أسماءهُم في تقيِيدات استعارة بعض الكتبِ، كَالشَّيخ بابَ بن يونس الغرداوِي، والشيخ عمر بن سليمان نوح، خاله عمر بن الحاج سعِيد بن حمّ[4]، بما ينبِئُ على أنّهُ قد التَقَى بهم ودرسَ عندهم. لقد كان نهمُ أطفِيَّش بالعلوم لا ينتهِي، يظهرُ هذا من خلالِ المشهدَين الآتيَيْنِ:

---

(1) نهضة الجزائِر، (م، س)، 284/1.

(2) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص481.

(3) (م، س)، ص484.

(4) (م، س)، ص487.

- الأوَّلُ نسخُهُ للكتبِ:

في خزانةِ أطفِيَّش منسوخاتٌ بخطّهِ، من ذلِك أنَّهُ: "اشترك مع أخِيه وشيخِهِ إبراهِيم أطفِيَّش في نسخِ كتابِ "شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاث فنون" للأخضرِي، وكان هذا في شهرِ رجب سنة 1256هـ، وهو فِي حوالي الثالثة عشر من عمرهِ[1].

وكذلِكَ في وقت قريبٍ من نسخه الكتاب السَّابِق، "نسخ مجموعَ متونٍ، يضمُّ اثنَيْ عشَرَ متناً، ودوَّنَ في أوَّل صفحةٍ منه: هذا كتاب محمد بن يوسف الحاج ببكة، نسَخَهُ نسخةً جيّدةً، وهو ابن خمسَة عشر سنة، وذا حايز على النَّحوِ، وعلم الفلك والتَّصرِيفِ وعلم الخطِّ، والعروض والبيانِ والأصول والمنطِقِ"[2]. إنَّ حداثةَ السّنِّ التِي نسخَ فِيها هذين الكتابينِ، تدلُّ على رغبتهِ فِي إتقانِ فنّيهِما، وهناك منسوخات أخرَى لأطفِيَّش في علومٍ أخرى.

وقد سجَّل المفهرِسُ لمخطوطات الخزانةِ أنَّ أطفِيَّش كان يعلِّقُ على هوامِشِ الكتبِ التِي ينسخُها، وعلى هوامِش مجلَّداتٍ من نسخِ غيرِهِ، كما بثَّ في الأوراق البيضاء الفارغة فيها بعضَ بناتِ أفكارِهِ وأشعارِهِ، التِي تنوَّع مضمونُها تنوُّع الكتبِ المطالعةِ[3].

- الثّانِي جمعهُ للكُتُبِ:

لقَدْ سعَى أطفِيَّش في سبِيلِ التّحصِيل العلمِيّ، مِن خلالِ حصولهِ على المؤلّفات في مختلف الفنونِ، ولم يتوانَ فِي قصدِ مالكِيها رغم قلّتهم، واتَّخَذ الأسبابَ لاقتنائِهَا رغم البعد وقلّة المواصلاتِ. وقد تمكّن من الحصولِ على مكتبة الشّيخِ ضياء الدّين عبد العزيز الثّمِيني (ت: 1223هـ) وعلى مكتبة أخرَى، عن طرِيقِ الزّواجِ بامرأةٍ ورثتْها مِن أبِيها، ليكونَ بذلِكَ الكتابُ أهمّ موردٍ لتكوِينه العلمِي، ورفِيقه الأساسِي لإشباع رغباتهِ والإجابة على إشكالاتِهِ.

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص481.

(2) (م، س)، ص482.

(3) (م، س)، ص482.

2- تلامِيذُهُ:

مِنْ أهمِّ فصولِ حياةِ أمحمَّد أطفِيَّش العلمِيَّة مسِيرتُهُ التَّعلِيمِيَّة، وجهادُهُ في إعدادِ النَّشْأ وتربِيَة العلماءِ، الذِينَ سيخلفونهُ في رسالتِهِ ضِدَّ الجهلِ، ومعركتِهِ في سبِيلِ تخلِيصِ النَّاس من هذا الدَّاءِ الوبِيلِ.

لقد كان أطفِيَّش وفِيّاً لشيوخِهِ الذِين أقاموا عودَهُ، وحبّبوا إليهِ الاستزادةَ من العلوم، والمُضِيّ في سبِيلِ التَّزوُّدِ منها ثمَّ التَّفوّق والإبداعِ، فلقد لاحظَ فُشُوَّ الجهلِ في بلادِهِ، كما رأى انتشارَ عاداتٍ وتقالِيدَ سَيِّئة، وبدعٍ منحرفة عن جادَّة الدِّين، ورأَى أيضا فِعْلَ المحتلِّ بأهلِ بلادِهِ وبميراثِهِم وأصولِهِم، فأدركَ أنَّ مثلَ هذهِ الحالِ لا يصلحُها إلَّا إعدادُ الفردِ التَّقِيِّ الورِعِ العالِمِ العامِلِ.

لم يخُضْ أطفِيَّش ميدان التَّعلِيم والتَّربِية بفكرٍ فارغٍ، ولا خلفِيَّةٍ سقِيمةٍ، وإنَّما كان دافعُ نشرِ العلمِ يحدوهُ ويبصِّرُ لهُ الطرِيقَ، وقد بثَّ بعضَ النُّصوصِ فِي مؤلَّفاتِهِ تبيِّن رؤيته للتَّربيةِ، وكذا منهجهُ في الاستزادة من العلوم، يقولُ مثلا فِي كتابِهِ شرح النِّيل: «إنّي رأيت بعضَ النَّاسِ يؤدِّبُ أولادهُ تأدِيباً بلِيغاً، ويلزمهم البيْتَ، وذكَرَ لِي يوماً حالَهُم في القراءَةِ والدَّرسِ، فقلت له: لو أنَّكَ تسرحهم يلعبون قلِيلاً ليستريحوا، فيَقْوَى فهمُهُم ولا يملُّوا، وذلِكَ أنَّ أصحابَنا قالوا: يُؤدَّبُ الطِّفلُ على اللَّعِبِ مطلقاً رحمهم اللهُ»[1].

وتراهُ يستحضِرُ أهمِّيَّة أن يكونَ لطالبِ العلم شيخٌ يقودهُ، يقول أطفِيَّش فِي "فتح الباب للطُّلَّابِ بإذن الملك الوهَّاب" وهو ممَّا ألَّفهُ في كِبَرِ سِنِّه «وأمَّا غيرهُ [أي: غير علم الكلام] فقد يتحقَّقُ بالتَّأمُّلِ ومطالعة الكتبِ؛ علاج الاطِّلاع على فهمِ ما فيها من العلمِ، وقد يكون مطالعُ الكتُبِ أزيدَ علما، ولا بدَّ من أن يفتح لهُ شيخٌ مبدأَ كلِّ علمٍ أرادهُ، فمن جمع القراءة على الشَّيخِ، وإكثارَ المطالعةِ كان أسبَقَ في العلمِ إن فتحَ اللهُ لهُ، ومن أكثَرَ المطالعة والسُّؤالَ عن كلِّ ما أشكل فازَ إن وجد من يسألهُ محقِّقاً»[2].

---

(1) شرح النِّيلِ وشفاء العلِيل، أمحمَّد أطفِيَّش، 511/16.

(2) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص484.

وعلى هذه الفلسفة واتّباعِ نظامٍ فِي ترتِيبِ التّلامِيذ على طبقاتٍ عكف أطفِيّش على نشرِ رسالتِهِ، واستطاعَ أن يخرِج مجموعةً من النُّجباءِ، حملوا المشعلَ مِن وراءِهِ، وبلغوا بدعوتِهِ أماكِنَ بعِيدةً، من بينهم: أبو إسْحاق أطفِيَّش (نزِيلُ القاهِرة) ابن أخِيهِ، وإبراهيم بن عِيسَى أبو اليقظان (أسَّسَ عدّة صحف)، وسليمان باشا الباروني، وسعِيد بن تعارِيت، وغيرهم كثِيرٌ من الجزائِر والبلدين ليبيا وتونُس.

3- رحلاته العلمِيّة:

كان مجال تحرّكات أطفِيَّش ضيّقا جدّاً؛ بالنَّظَرِ إلى عدّة أسبابٍ، أهمُّها تضْيِيقُ الخناق عليهِ من السّلطة الاحتلالِيَّة، فلا يخرجُ من بلدته إلّا بِرخصةٍ من الحاكِمِ الفرنسِيّ، يقصِدُ القرى المجاوِرة، من أجلِ نشرِ دعوتِهِ، والالتقاءِ بأحبابِهِ. ومن الأسبابِ الأخرَى انشغالهُ طيلة أيّام الأسبوعِ بالتّدرِيس، وتعهُّدِ التّلامِيذ، فلا يسمَحُ لنفسِهِ بالغيابِ عنهُم، ولا بِإهمالهم إلّا لضرورةٍ قصوَى، لشدّة حاجتِهِم إليهِ، فليسَ الحالُ أن يسلمهم إلى الجهلِ وأفكارِ الاستعمارِ.

وقد عَرفَ أطفِيَّش المسِيرَ إلى البقاع المقدَّسة مرَّتينِ في حياتِهِ، الأولى في أوائلِ الخمسيناتِ من عمرِهِ، حينما اشتدّ عودُهُ واستوَى، وذلكَ حوالَيْ (1290هـ-1873م) وجاورَ حينها في مكَّة حواليْ سنة كاملة، وقام بأعمال دَعوِيَّة، كما أنَّهُ لمْ يتخلَّ عن مهنتِهِ، فألَّفَ كتابه "إيضاح المنطق فِي بلادِ المشرِق".

أمَّا الرّحلة الثَّانِية فقد كانت سنة (1303هـ-1886م) وقد نظم خلالها قصِيدته الحجازِيَّة، جريا على عادة العلماءِ في التَّدوِينِ، مبيّنا فيها مسالك الرِّحلة والبلدان التِي مرَّ عليها.

ويهمُّنِي في هذا المقامِ التَّنبِيهُ إلى أنَّ الفترةَ بين الرِّحلتينِ ربّما خلالَها قدْ ألَّف كتابهُ "إجابة الدَّعوة" بمجلّداته الثَّلاثة، استنادا إلى تارِيخ نسخِ المجلَّد الأوَّلِ المدوَّن فِي آخِرِ إحْدَى نُسَخِ المخطوطِ بِـ(1306هـ) كما أنَّ موضوعهُ يلامِسُ مباشرةً غرضَ زيارة البقاع المقدَّسة، ويدعُو إلى تلبِيَة نداء ربِّ العالمِينَ ومجاورة قبرِ نبِيّهِ ﷺ.

المطلب الثّالِث: صفاتهُ (أخلاقه وطباعه ومواقفه) ووفاتهُ:

لن أخصَّ المقامَ بالحدِيثِ عن الأخلاق التِي كان يتَّصفُ أطفِيَّش بِها، كالصَّبرِ والمثابرة، والجدِّ والعمل، واحترامِ الغيرِ، فإنَّ ميراثَهُ أكبرُ دلِيلٍ على هذا، ولكن يمكِنُ التَّعرُّفُ على شخصِيَّتِهِ عن قربٍ مِن خلالِ بعضِ مواقفهِ والأحداثِ التِي مرّتْ عليهِ.

1- أطفِيَّش والاحتلال الفرنسِي:

حملَ أطفِيَّش نَفسَهُ على كرهِ الاحتلالِ الفرنسِي لبلدِ الجزائرِ، ومعاداةِ الذِين وطئوا البلادَ الإسلامِيَّة عموماً، وذلِكَ بناءً على عقِيدتهِ الدِّينِيَّة المستندةِ إلى النُّصوص الشّرعِيَّة. يظهرُ هذا العداءُ في الجانِبِ النَّظرِيّ منه، فِي عدَّة مسائِلَ بثَّها في كتبِهِ الفقهِيَّة، وفِي تفسِيرِهِ للقرآن الكرِيمِ، وهذه المسائِلُ ممَّا تطرَّقَ إليهِ علماءُ الإسلام بشَتَّى مذاهبِهِ.

وقد وَقف حازما مِن الاتفاقِيَّة المبرمة بين الاحتلال الفرنسِي وأعيان منطقة وادِي مزاب[1]؛ إذْ كيْفَ يتصالَحُ متناقِضانِ. فهُوَ يُشدِّد علَى التّقيّد بأحكام الشَّريعة الإسلامِيَّة، وبالخصوص التّعامل مع المشرِكِينَ، فحثَّ علَى مواجهة المعتدِين، وذَمَّ الاستكانة لهم. يقولُ: «إنَّ تشْيِيع ثمانين جنازة في اليوم من بنِي يزقن أحبُّ إلَيَّ من أن يطرق سمعِي أنَّ فرنسا وَضَعَتْ قدمها على حَجَرٍ واحِدٍ من "تضفت"[2] -مكان معروف من بنِي يزقن-». ثمّ إنَّهُ قد راسَلَ قائد الحملة العسكرِيَّة على مدينة غرداية من أجلِ هذا الغرَضِ[3].

2- نَفْيُهُ مِن بلدته:

لقد كانَ قلبُ أطفِيَّش متوهّجاً بحبِّ الدّعوة إلى اللهِ، ومجابهة مَن يعارِضهُ ويسعَى في إفشالِ مسعاهُ، وقد لاقى من المضايقات ما مسَّ شخصهُ وأهله، فنُفِيَ من قريَتِهِ الأصلِ، فاستقرَّ في قريةٍ مجاورةٍ، ليعطِيَ لنفسِهِ الوسعَ، وليبتعد عن المناوءاتِ والمناوشات التي

---

(1) نهضة الجزائِر، (م، س)، 319/3.

(2) قطب الأئمَّة العلامة محمد بن يوسف أطفِيَّش، أعوشت، ص95. نقلا من: نبذة من حياة الميزابيين، حمو عيسَى، 320/1.

(3) ينظر الرسالة فِي: مفدِي زكريا وإنتاجه الأدبِي، د.مصطفى حمودة، أطروحة دكتوراه، الفصل التمهِيدي، ص24.

تشتّتُ تفكِيرهُ، وتبعدهُ عن جادّة الصّوابِ. ولم يكنْ هذا النَّفي بالسَّهلِ عليهِ، إذْ دام سنِينَ عدداً[1]. ثمَّ إنَّهُ خلالَها تابعَ مسِيرتهُ وتتابعَ عليهِ الطّلّاب يقصدونَهُ، ويَنهلون من علمهِ.

3- وفاتهُ:

توفِّيَ أمحمّد أطفِيَّش يوم السّبت 23 ربيع الثّانِي سنة 1332هـ الموافِق لِشهرِ مارس سنة 1914م، بعد مرضٍ ألمّ بهِ ثمانِية أيّامٍ.

المبحث الثّاني: آثار أمحمّد أطفِيَّش:

استطاعَ أطفِيَّش أن ينتِجَ مكتبة عامرة بالمؤلّفات، في شتَّى الفنون، وكأنّهُ قدْ ألزمَ نفسَهُ ألّا يطرُقَ فنّاً إلّا ويؤلِّف فِيهِ كتابا، متّبِعاً خطَى المؤلّفات التِي تتلمَذَ عليها، ومقتفياً آثار مؤلِّفِيها، كالسُّيوطِي وابن هِشام الأنصارِي. وسأظهِرُ من خلالِ العرضِ أشكالَ التّأليفِ، التِي ترسمُ خرِيطتهُ، وتُبرِزُ أهمَّ مظاهِرِه. لقد أحصَى مَنْ تَتَبَّعَ مؤلّفاتِ أطْفِيَّش، بعدَ تنضِيد وتنظِيم خزانته حَوالَي 135 عنوانٍ، بين مؤلّف بالمجلّدات ورسائل صغِيرة. نُشرت من هذه المؤلّفاتِ عناوِين مختلفة، لكنَّ أغلبها لا يزالُ قابعا في خزانتهِ، ينتظرُ من يقوم بدراسته ونشرِهِ. ومن أجلِ الإحاطة بهذه العناوين الكثِيرة، فقد قسَّمت المبحث إلى أربعةِ مطالِب:

- المطلَب الأوّل: العلوم الشَّرعِيَّة
- المطلَب الثّانِي: العلوم اللُّغوِيَّة والأدبِيَّة
- المطلب الثّالِث: العلوم الإنسانِيّة
- المطلب الرّابِع: مؤلّفات مفقودة

المطلب الأوَّل: العلوم الشَّرعِيَّة:

1- القرآن وعلومه:

- **داعي العمل ليوم الأمل**، في 5 مجلّداتٍ، تفسِير لكتاب اللهِ لم يكتمِل أجزاؤهُ مفرّقة في خزائن متعدّدة.

(1) ينظر: آرَاءُ الشَّيخِ امحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ اطْفِيَّشْ العَقَدِيَّة، مصطفى وينتن، ص34.

- **هميان الزّاد إلى دارِ المعادِ**، تفسِير لكتاب الله لم يكتمِل. طبع مرّتين: ط1 في المطبعة السّلطانِيّة بزنجبار سنة 1305هـ، وط2 في مطابع سجلّ العرب، وزارة التّراث القومِي عمان سنة 1980م.
- **تيسِير التَّفسِير**، تفسِيرٌ كامل للقرآن الكريمِ، وهو آخِرُ تفاسِيرِهِ، طبع أكثر من مرّة. إحداها طبعت فِي 17 مجلّداً، بعناية الشَّيخ إبراهِيم طلّاي وفرِيق من الأساتذة، سنة 1417هـ-1997م. دون دار النَّشر.
- **أرجوزة جامع حرف ورش**، منها نسختان في خزانة المؤلِّف بالرَّمزين: أ-ب4، وأ-ب4/1 بهما 15 و20 ورقة على الترتيبِ. حقّقت في رسالة لنيل شهادة الليسانس سنة 2006. شرحَ أطفِيَّش هذه الأرجوزة في كتابِ "تلقين التالِي لآيات المتعالِي" لا يزال مخطوطا بمكتبة الاستقامة بني يسجن بالرَّمز: جـ 67[1].
- **نظم في رسم القرآن الكرِيم**، مطلعه:

وهب رب الحمد والشّكر الأعمّ والجود والجلال والعزّ الأتمّ

المنظومة في ورقتين بخزانتهِ بالرَّمز: أ-ق25[2].

2- الحدِيث وعلومهُ:

- **إطالة الأجور وإزالة الفجور**، طبع طبعة حجرِيّة سنة 1314هـ[3]. مجموع أحادِيث وأذكار في فضائل الأوقات. طبع ثانية سنة 1995م في حوالَي 130 صفحة.
- **ترتيب التّرتِيب**، الكتابُ اختصارٌ وترتِيبٌ لما لم يرتّبْ من مسند الرّبِيع بن حبِيب. طبع طبعة حجرِيَّة سنة 1326هـ. أصله في خزانة المؤلِّف من جزئين بهما 31 و34 ورقة على التّرتِيب[4].

---

(1) ينظر: آراء أمحمد بن يوسف أطفِيّش العقدِية، (م، س)، ص23.

(2) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص283.

(3) (م، س)، ص141.

(4) (م، س)، ص141.

- **جامع الشَّملِ في أحادِيثِ خير الرُّسل**، طبع طبعة حجرِيّة سنة 1304هـ. وأصله فِي خزانتهِ، فِيه 89 ورقة من الحجم الكبِيرِ (34 سطرا)[1].
- **حاشية على القناطِرِ**، حاشية على كتابِ "قناطر الخيرات" لإسماعِيل الجِيطالِي (ت: 750هـ). مخطوط بخزانة المؤلِّف من 30 ورقة من الحجم الكبِير (53 سطرا)، اتّبعَ فِيها منهجا روائِيّاً نقدِيّاً للأحادِيث الواردة في الكتابِ[2].
- **كتاب أجور الشُّهور على مرور الدّهورِ**، مخطوط فِي خزانة المؤلِّفِ مِن 4 أوراق، له توسِعةٌ في مخطوطٍ آخرَ بنفس العنوانِ من 71 ورقة بالرّمز: أ-و13[3].
- **كتاب الغسول من أسماء الرَّسول**، طبع طبعة حجرِيَّة سنة 1319هـ، أصلهُ خزانة المؤلِّف، بهِ 83 ورقة بالرّمز: أ-هـ5[4].
- **وفاء الضّمانة بأداءِ الأمانة**، كتابٌ ضخمٌ في فنِّ الحدِيثِ، مِن ثَلاثةِ أجزاء، طُبِعَ منه الجزآن الثّاني والثّالِث سنة 1325هـ طبعة حجرِيَّة، وأصلهُ في خزانة المؤلِّف بالرّموزِ: أ-د 1-1ج1، و أ-د 1-1ج2، و أ-د 1-1ج3[5].

3- أصول الدِّين:

- **الذّخر الأسنَى من الأسماء الحُسنَى**، طبع طبعة حجرِيّة سنة 1326هـ. أصله المخطوط بخزانة المؤلِّف، به 56 ورقة، بالرّمزِ: أ-هـ5[6].
- **تقرِيرات على حاشية الدِّياناتِ**، مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرّمزِ: أ-هـ17. بهِ 39 ورقة. وكتاب "الدّيانات" للشَّيخ أبِي ساكن عامر بن علي الشّمّاخِي (ت:792هـ)[7].

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص142.

(2) (م، س)، ص143.

(3) (م، س)، ص144.

(4) (م، س)، ص144.

(5) (م، س)، ص146.

(6) (م، س)، ص151.

(7) (م، س)، ص151.

- **حاشية على الموجَز**، مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرَّمزِ: أ–هـ3. بهِ 121 ورقة من الحجم الكبِيرِ. الموجَز لأبِي عمّار عبد الكافِي (ت:569هـ).
- **ردّ الشَّرودِ إلى الحوضِ المورودِ**، كتاب يشتمل على أدلَّة رسالة المصطفَى ﷺ من كتُبِ الله، ومن الأخبار الصّحيحة. طبع طبعة حجرِيَّة سنة 1320هـ. أصلُهُ بخزانة المؤلِّف بالرَّمزِ: أ–و9، بهِ 113 ورقة[1].
- **شرح العقِيدة**، شرح على عقِيدة عمرو بن جميع (ق7هـ). مخطوط بخزانة المؤلّف بالرّمزِ: أ–هـ2، بهِ أكثر مِن 234 ورقة. طبع طبعة حجرِيَّة سنة 1326هـ[2].
- **شرح النّونِيَّة**، مخطوط في خزانة المؤلِّف بالرّمزِ: أ–هـ8. بهِ 28 ورقة من الحجم الكبِيرِ. النُّونِيَّة قصِيدة لِأبِي نصر فتح بن نوح الملوشائِي (ق7هـ) في الأخلاق والإيمانِ[3].
- **شرح تبغورِين**، الكتاب شرح لمتنِ تبغورِين بن عِيسى الملشوطِي (ق6هـ) في أصول الدِّينِ. مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرَّمزِ: أ–هـ4. به 201 ورقة[4].
- **شرح على رسالة الوَضْعِ**، الكتاب شرحٌ لرسالة الوَضْع لعضد الدِّين الإيجِي (ت:756هـ). مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرَّمز: أهـ6 بهِ 40 ورقة[5].
- **شرح المخمَّسة**، الكتاب شرح لمخمَّسة أبِي نصر فتح بن نوح الملوشائِي (ق7هـ) في المواعِظ والنُّصحِ. مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرَّمزِ: أهـ11 من 10 أوراق[6].

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص153.
(2) (م، س)، ص153.
(3) (م، س)، ص155.
(4) (م، س)، ص157.
(5) (م، س)، ص157.
(6) (م، س)، ص158.

- **شرح معالم الدِّين**، الكتاب شرح لِـ "معالم الدِّين" للشَّيخ عبد العزيز الثّمِينِي (ت:1223هـ). مخطوط بخزانة المؤلِّف من نسختينِ بالرَّمزين: أ-هـ12/2 وأ-هـ12. بهما حوالي 43و 24رقة[1].
- **كتاب الحجّة في بيان المحجّة في التّوحِيد بلا تقلِيد**، في علم التّوحِيد، طبع طبعة حجرِيَّة قديمة لم يذكر تارِيخها ولا مكانها، وأخرَى سنة 1302هـ. أصله في خزانة المؤلِّف بالرَّمزِ: أهـ13. بهِ ثلاثُ أرواق[2].
- **شامل الأصل والفرعِ**، جمع فِيه مسائل عقديّة كمفهوم الإيمان، طبع بالمطبعة السلفِيّة بالقاهرة، سنة 1348هـ في جزءينِ، بعناية إبراهيم أطفيّش. وطبعتهُ وزارة التراث القومي والثقافة بعمان سنة 1984م.
- **الجُنّة في وَصفِ الجَنّة**، مطبوع نشرته مكتبة الضامرِي بسلطنة عمان، دون سنة النَّشر.
- **نظمٌ فِي أبواب التوحِيد والمعاملات**، مطلعهُ:

الله ربِّي واحدٌ بالذّاتِ والقول والفعل وبالصِّفات

تقع المنظومة فِي 11 ورقة في زمام بخزانته[3].

4- الفقه وأصوله:

- **فتح الله الرحمن الأجل والعطاء الجزِيل الأكمل على شرح شرح مختصَرِ العدل يوضِّحهُ ويُزِيلُ عنهُ السَّدل**، الشَّرح متنهُ الأصلِي الأوَّل كتاب العدل والإنصاف لأبِي يعقوب الوارجلانِي (ت: 570هـ)[4] في الفقه وأصولِهِ.

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص158.

(2) (م، س)، ص160.

(3) (م، س)، ص283.

(4) (م، س)، ص163.

مخطوط من جزءين في خزانة المؤلِّف بالرَّمزين: أ-هـ1ج1، و أ-هـ1ج2، بهما 218 و160 ورقة على التَّوَالِي[1].

- **ترتيب تحفة الأديب وتخصيب القلب الجديد**، مخطوط بخزانة القطبِ، بالرَّمز: أ-و8، بهِ 303 ورقة. متنُ الكتاب المشروحِ لعمرو بن رمضان التلاتِي الجربِي (ت:1187هـ) [2].
- **ترتيب لقط موسَى بن عامِر**، مخطوط بخزانة المؤلِّف من عدَّة أجزاء. طبعَ سنة 1319هـ[3].
- **ترتيب المدونة الكبرى**، مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرَّمز: أ-و15 به 226 ورقة. المدونة الكبرى لأبِي غانم الخراسانِي (ت:200هـ)[4].
- **ترتيب المعلَّقات**، المعلَّقات لهيّان بن بيّان، المخطوط في خزانة المؤلِّف، من عدّة أجزاء ونسَخ. طبعته لم يدوّن فيها التّارِيخ[5].
- **تقريرات على كتاب المعلَّقات**، مخطوط في خزانة المؤلِّف بالرَّمز: أ-و18، فِيه 42 ورقة. كتاب المعلَّقات لهيان بن بيان[6].
- **جامع الوضع والحاشِية**، مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرَّمز: أ-و14 بهِ 156 ورقة. الكتاب مختصر، جمع فِيه كتاب الوضع لأبِي زكريا الجناونِي (ق5هـ) وحاشيته لأبِي ستّة (ت:1022هـ)[7] في الفقهِ وأصولِهِ.

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص163.

(2) (م، س)، ص169.

(3) (م، س)، ص170.

(4) (م، س)، ص172.

(5) (م، س)، ص173.

(6) (م، س)، ص175.

(7) (م، س)، ص177.

- **حاشية شرح الرّائِيَّة**، مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرَّمز: أ-هـ7. به 114 ورقة، مخروم الوَسَط والآخِر. الرّائِيّة قصِيدة في الصّلاة لأبِي نصر فتح بن نوح الملوشائِي، والشَّرح للتلاتِي الجربِي (ت: 1187هـ)[1].
- **حاشية القناطِر**، مخطوط بخزانة المؤلّف بالرَّمز: أ-و5ج1. به 382 ورقة. كتاب "قناطِر الخيرات" للإمام إسماعيل الجيطالِي (750هـ)[2].
- **حاشية القنطرة الثّانِية**، مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرّمز: أ-و5ج2. به 216 ورقة. تتمّة للحاشية السّابقة[3].
- **حاشية القنطرة الثّالِثة**، مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرَّمز: أو5. به 56 ورقة، تتمّة للحاشيتين السّابقتين[4].
- **حاشية على الإِيضاح**، مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرَّمز: أو3.لم يتمّ تألِيفه بهِ 8 أوراق. الإيضاح متن في الفقهِ لعامر بن علي الشّمّاخِي (792هـ).
- **حيّ على الفلاح**، مخطوط في خزانة المؤلِّف بالرّمز: أ-و10ج1. به 710 ورقة. الكتاب تتمّة للحاشِية السّابقة[5].
- **حاشية أبِي مسألة**، مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرَّمز: أ-و6. بهِ 424 ورقة. متنهُ كتاب أبِي مسألة لأبِي العباس أحمد بن محمّد (ت: 504هـ)[6].
- **الذّهب الخالِص المنوّه بالعلم القالِص**، طبع بالمطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهِرة، بعناية أبِي إسحاق ابن أخ المؤلِّف سنة 1343هـ في 364 صفحة. منهُ نسخةٌ مخطوطة بِخزانة المؤلِّف بالرَّمزِ: أ-و4/1. بها 25 ورقة غير تامّة النَّسخِ[7].

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص178.

(2) (م، س)، ص179.

(3) (م، س)، ص179.

(4) (م، س)، ص180.

(5) (م، س)، ص181.

(6) (م، س)، ص177.

(7) (م، س)، ص183.

- **شرح الدّعائم**، مخطوط بخزانة المؤلِّف من جزئين، بالرَّمزين: أو2ج1 وأو2ج2، بهما 202 و320 ورقة على التّوالِي. الكتاب شرح لمنظومة الدعائم في الفقه والعقِيدة لابن النَّظر العمانِي (ق6هـ)[1].
- **شرح النِّيل وشفاء العليل**، المتنُ المشروح لعبد العزيز الثّمِينِي (ت:1223هـ) طبع الكتابُ في 17 مجلّدا، طبعته دار الفتح، بيروت ودار التراث العربي، ليبيا. ومكتبة الإرشاد، جدة، طبعته الثّانية سنة 1392هـ / 1972م. وهو أوفَى مؤلّفاته الفقهِيَّة.
- **مجموعة ردود ومساءلات:**

ترك أطفِيّش مجموعة من الوثائق على شكلِ أجوبة وردودٍ، على أسئلة واستفتاءات وردت إليهِ، من مناطق مختلفة، بحكم اشتغالِهِ وعلاقاتهِ. جمع مجموعة منها الشَّيخ سعود بن حميد آل خليفين (ت: 1373هـ) في كتاب سمّاهُ "كشف الكرب في ترتيب أجوبة الإمام القطب" طبعته وزارة التراث والثقافة بعمان سنة 2016 في جزءينِ[2].

كما تركَ مجموعة من المراسلاتِ التِي كان يبعثُ بها إلى معارِفِهِ، وكانت على شكل مساءلاتٍ وبيان أحكامٍ في مسائل مختلفة، منها ما بقِي أصلهُ، ومنها ما عرِف مِن خلالِ ذكرِها في ثنايا الكتُبِ، ولم يوقَفْ على أصلِها[3].

المطلب الثّانِي: العلوم اللُّغوِيَّة والأدبِيَّة:

خلّف أطفِيَّش –رحمه اللهُ– عدداً من المؤلّفات فِي فنون اللّغةِ، أعرِضها في هذا المقامِ حسَبَ مجالاتِ اشتغالِها.

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمّد أطفِيَّش، ص183.

(2) من تلك الجوابات رسالة في تحرِيم الدخان والمسكِّرات. سألهُ عن ذلك بعض علماء فاس وتلمسان من المالِكِيَّة. كشف الكرب، 218/1.

(3) ينظر: آراء أمحمد بن يوسف أطفِيّش العقدِية، ملحق قائمة مؤلَّفات الشيخ محَمَّد بن يوسف اطْفِيَّشْ ص488 وما بعدها، وص495.

1- النَّحو والصَّرفُ:

- **اختصَار حاشِيَة على شرح المرادِي لِلْأَلْفِيَّة:** منه نسخة بخزانة المؤلِّف، برمز: أ- م4، حوالَيْ 57 ورقة، وهو اختِصار لحاشِيَة أبِي عثمانَ سعِيد قدورة الجزائِرِي على شرح المرادِي لألفِيَّة ابن مالِك[1].

- **تفسِير اللّغزِ:** منه نسخة بخزانة المؤلِّفِ برمز: أ –م 11، حوالَيْ 10 أوراق[2].

- **حاشِيَة على شَرْحِ المرادِي للألفِيَّة:** منه نسخة بخزانة المؤَلِّفِ، برمز: أ – م1[3]، تضمُّ 124 لوحة.

- **شرح شرح أبِي سليمان التّلاتِي** (ت: 967هـ) **على الأجرومِيَّة**، منه نسخة بخزانة المؤلِّفِ، برمزِ: أ-م2[4] يتكوّن من 179 ورقة.

- **حاشية على شرح الدَّاوِي على الأجرُّومِيَّة**، منه نسخة بخزانة المؤلِّف، برمز: أ- م3[5]. المخطوط يتكوَّن من 81 ورقة من الحجم الكبِير.

- **تسهِيل الاجتهاد فِي تَفسِيرِ أشعارِ الاسْتِشْهاد**، منه نسخة بخزانة المؤلِّف، برمزِ: أ- ع2[6] فِي 209 أوراق. الكتاب شرح لشواهد شروح الأجرومية الثلاثة: شرحها للشَّرِيف محمد بن أحمد بن أبِي يعلى الحسنِي (كان حيا 757هـ)، وشرحها لأبِي سليمان داود (ت: 967هـ) وشرحها لأبِي القاسِم بن يحيَى بن أبِي القاسم (ت: 1102هـ).

- **معتَمَد الصَّواب من شَواهِد قواعِدِ الإعراب**، منه نسخة بخزانة المؤلف، برمز: أ- ع3 بخطِّ المؤلِّف بها 31 ورقة. ونسختان بخطِّ غيرِهِ، بالرمزين: أ- ع4، وأ- ع5[7]. الكتاب شرح لشواهد كتاب "قواعد الإعراب" لابن هشام الأنصارِي.

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص205.

(2) (م، س)، ص205.

(3) (م، س)، ص207.

(4) (م، س)، ص207.

(5) (م، س)، ص206.

(6) ينظَر: (م، س)، ص225.

(7) (م، س)، ص226.

– **المعونة بما ينبَغِي لِمَن يُلقِي السَّمع ويُصغِي**، منه نسخة بخزانة المؤلِّف، برمز: أ–ع3 بخط مؤلِّفهِ بها 101 ورقة، ونسخة برمز: أ– ع4، بخطِّ غيرِهِ بها 88 ورقة. الكتاب شرح لشواهِد كتاب "الوَضع" لأبِي زكرياء يحيى بن أبِي الخيرِ الجَناوني[1] في الفقهِ وأصولِهِ.

– **شرح قصِيدة زكرياء في الجملِ**، مخطوط منه نسخة بخزانة المؤلِّف، برمزِ: أم13، بهِ ثلاثة أوراق، مخرومة الوسَط والآخِرِ، القصِيدة لأبِي زكريا الصَّدغانِي. وهذا أوَّل تآلِيفهِ، وضعهُ وهو ابن خمسة عشر سنة[2].

– **الفتحُ المبِين على كتابِ التَّمرِينِ**، منه نسخة بخزانة المؤلِّف، برمزِ: أ–م14، بها 3 أوراق، مخرومة الوسَط والآخِرِ، الكتاب حاشِية على تمرِين الطلاب في صناعة الإعراب لخالد الأزهَرِي[3].

– **المسائِل التَّحقِيقِيَّة في بيانِ التّحفة الأجرومِيَّة**، منه نسخة بخزانة المؤلِّف، برمز: أم5/1، ليست بخطِّ المؤلِّفِ. حقِّق الكتاب في ثلاثِ رسائل جامعِيّة ولم يُنشَر، إحداها بجامعة أحمد بن بلَّة وهران السَّانيا، نوقشت الرسالة سنة 2013م. والأخريين في جامعة قاصدِي مرباح بورقلة، نوقشتا سنة 2010و و2011 على التوالِي.

– **نكت على شرح التّلاتِي للنّونِيَّة**، منه نسخة بخزانة المؤلِّف، برمز:أ–هـ7[4] بها 44 ورقة. التلاتِي هو عمر بن رمضان الجربِي (ت: 1187هـ) شرح نونية أبي نصر الملوشائِي في الأخلاق والعقيدة.

– **قصِيدة الغرِيب**، نظمها أطفِيَّش وهو ابن ستّة عشَر عاماً، نسخة منها بخزانة المؤلف، برمزِ: أ–م6، مخرومة الأول والوسَط، وهي نظم لكتاب مغني اللبيب لابْن هِشام الأنصارِي، في أكثر من ألفَيْ بيتٍ[5]

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص228.

(2) (م، س)، ص208.

(3) (م، س)، ص208.

(4) (م، س)، ص211.

(5) (م، س) ص209.

– **الكافِي في علم التَّصرِيف**. منه نسخةٌ بخزانة المؤلِّف، برمز: أ–م7، مخرومة الأول والآخِرِ[1]. نشرت الكتاب وزارة التُّراث والثَّقافة العمانِيَّة، سنة 2012م، في مجلد واحدٍ، على تحقِيق عائشة يطُّو، في رسالتها للماجستِير في جامعة وهران السَّانيا.

– **شرح لَامِيَّة الأفعال**. قامتْ وزارة التُّراث القومِي والثَّقافة بسلطنة عمان بطبعِ الكتابِ، سنة 1404هـ –1986، في أربعةِ مجلّداتٍ دون تحقيق، مخطوطته الأصلية مفقودة.

– **الرَّسْم في تعليم الخَطِّ**: طبع الكتابُ مرَّتين بهذا العنوان، الأولى طبعتهَا وزارة التُّراث القومِي والثَّقافة بسلطنةِ عمانَ، سنة: 1404هـ–1984م، والثَّانِية طبعتها المؤسَّسة الوطنِيَّة للكتابِ، الجزائِر، سنة 1986 في 68 صفحة. الكتاب شرح لما فِي جمع الجوامع للسُّيوطِي في هذا البابِ.

– **(مختصر في علْمِ الخطِّ، شارح لما في جمع الجوامِع)** منهُ نسخة بخزانة المؤلِّف برمز: أ–ب5، ليست بخطِّه، والكتابُ شرح ما فِي جمع الجوامِع للسيوطِي عن الخطِّ[2].

2– البلاغة:

– **بيان البيان**: منهُ نسختان، الأولى بخط المؤلِّف، برمز: أ–س1–2، والثانِيَة بخط غيرِهِ، برمز: أس1–2 غير تامة النَّسخِ[3]. حقِّق قسم منه في رسالة لنيل شهادة الماستر في علوم اللُّغة سنة 2013م.

– **تخلِيص العانِي من ربقة جهل المثانِي**: الكتابُ في المعانِي من علم البلاغةِ، نسخة منه بمكتبة القطبِ برمز: أ–س 4، بها 97 ورقة، النسخة كاملة فِيها خرومٌ[4]. وله نسخة ثانِيَةٌ بها 118 ورقة. طبعت الكتابَ وزارة التُّراث والثَّقافة بسلطنة عمان، بتحقِيق د.محمد زمرِي سنة 1430هـ–2009م.

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص210.

(2) (م، س)، ص133.

(3) (م، س)، ص215.

(4) (م، س)، ص216.

- **ربيع البدِيع**: في علم البدِيع، نسخته بخط مؤلفه في خزانتهِ، برمز: أ- س3[1]. وقد نشره المجلس الأعلى للغة العربية – الجزائر- سنة 2014، بتحقِيق د. محمد زمري.
- **شرح شرح الاستعارات**، منه نسخة بخطّ مؤلفه في خزانته، برمز: أ-س1 بها 238 ورقة من الحجم الكبِيرِ. وشرح الاستعاراتِ لِ: إبراهِيم بن محمد عصام الدين، على متن الاستعارات لِأبِي القاسِم السمرقندِي. ألّفه أطفِيَّش وهو ابن نيّفٍ وعشرِينَ عاما[2].
- **الانشِراح في بيان شواهِد التَّلخِيصِ والمفتاحِ**، منه نسخة بخزانة المؤلِّفِ، بالرمزِ: أ- ع1، النسخة كاملة بها 340 ورقة، التلخِيص والمفتاح للقزوِينِي والسَّكَّاكِي[3].

3- العروضُ:

- **إيضاح الدَّلِيلِ إلى علم الخلِيل**: منه نسخة بخط مؤلفه في خزانته، برمز: أ-س5، بها 64 ورقة من الحجم الكبِير. الكتاب حواشٍ موجزة على شرح الخزرجِيَّة، للعلَّامةِ أبِي يحْيَى زكريا الأنصَارِي[4].

4- الشّعر:

أحصِيَ لأطفِيَّش أكثر من ثمان وعشرين قصيدة ومنظومة عدا المقطوعات المتناثرة بين ثنايا كتبهِ[5]، ومِن تلْكَ القصائد التِي وقفتُ عليها:

- **قصِيدة في السِّيرة النبوِيَّة**، من بحر السَّرِيع، عدد أبياتِها 83 بيتاً، مطلعها:

الحمدُ للهِ مفِيد المنى لعبدِهِ مع انتفا العنا

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص217.

(2) (م، س)، ص218.

(3) (م، س)، ص225.

(4) (م، س)، ص221.

(5) آرَاءُ الشَّيخِ أمحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ اطْفِيَّشْ العَقَدِيَّة، (م، س)، ص64. لم أقفْ على عملٍ جمع هذه القصائد ورتّبها، فما أقدّمه هنا ممّا ذكر في فهرِس خزانتهِ، ومِن ملاحظاتِي على ما وقفت عليهِ من نسخ القصائد، سواء المطبوعة أو المخطوطة.

منشورة في ديوانٍ مجموع، مطبوع طبعة حجريَّة، فِيه عدّة قصائد لأطفِيّش، طُبِعَ بالمطبعة المدِيريَّة الحجريَّة بتونس دون ذكرِ سنة النَّشْرِ.

- **قصِيدة أخرَى فِي السِّيرة النَّبوِيَّة** من بحر الوافِر عدد أبياتِها 153، في الدّيوان نفسِهِ، مطلعها:

سأَلتُ اللهَ إجزالَ النَّوالِ وحُبَّ المصطفَى على التَّوالِي

- **قصِيدة من بحر الطَّوِيل**، مطلعها:

أرَى كلَّ شُكرٍ في افتقارٍ إلى شُكرِ بِغيْرِ انتِهاءٍ ما حَيِيتُ بلَا نكْر

- **قصِيدة البردة**:

نظمَ أطفِيَّش قصيدة ميمِيَّةً في مدحِ رسول اللهِ ﷺ، وذكرِ صفاتِه ومعجزاتِه، في 182 بيت، على بحر البسِيطِ، عارَضَ بها بردة الإمام البوصيرِي، من أبياتِها[1]:

حمداً لمن أخرج الأشياء من عدمِ إلى الوجودِ لخيرِ العرب والعجم
محمَّد صلوات اللهِ قاطبةً عليهِ لم تُحْصَ بالفمِ ولا القلمِ
يا ربِّ صلِّ على محمَّد وعلى آلٍ وصحْبٍ لهُ وسَلّما ودُمِ[2]

- **قصِيدة دالِيّة**:

القصِيدة مكتوبة على ثلاثة أوراقٍ، من بحر الكاملِ في 97 بيتا، منها:

شكراً لكلِّ صنِيعة وتجلَّدِ للنّائباتِ فما امرؤ بمخلَّدِ
واصبِرْ لها صبرَ الكرامِ فإنَّها إن لمْ تزَلْ فِي فورِها فَكَأنْ قدِ
يا ربّ صلِّ على النَّبِيءِ وسلِّمِ أحْلَى الصَّلاةِ لسامع ولمنشِدِ
واختِمْ لنا ولِمَنْ يبرُّ ويتَّقِي بسعادةٍ وشهادةٍ وتعبُّدِ

- **القصِيدة الحجازِيَّة**:

نظم أطفِيَّش القصِيدة في رحلتِهِ الثّانِية إلى البقاعِ المقدّسَة، فِي 232 بيتاً منها:

هجرْنا مساقِط الرُّؤوسِ وما نَرَى سِوى الحجّ إنَّ الحجَّ قدْ حانَ أنْ يُرَى
وغيْرَ اعتمارٍ والزِّيارةِ للنَّبِي عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ زها التَّرَى

---

(1) قصيدة البردة للشيخ أمحمد أطفيش، مختارات من جمهرة رسائل البكري، شرح وتحقِيق، مذكرة لنيل شهادة اللِّيسانس في اللغة العربِيَّة وآدابها، إنجاز: حمو علي مسعود وبكلي بابه عمر وإبراهيم باباحني وبكلي بابه محمد، المقدمة ص ت.

(2) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص33.

وفِي آخرِ القصِيدةِ يقولُ:

أولئِكَ أحبابِي نأَوا فأصِيدهُم بأشراكِ أحلامٍ فباليقظَةِ انخرا
فواهاً ولكِن تستَّرتِ السَّما فأطماعُنا في اللهِ إذْ نورُهُ ورَى

ومن القصائد المذكورة فِي فهرِس خزانتِهِ:

- **قصِيدة رائِيَّة في المدِيحِ**، مطلعها:

وما من زنى أو شبهة يتضمّنُ وكانَ بإصداق وفي نعم تترَى

القصيدة في ورقتينِ غير كاملة، محفوظة فِي خزانتهِ بالرَّمز: أ–ق9[1].

- **قصِيدة مطلعها**:

فؤاد العدو بالدواهِي مُصاب وفي الخد منها للدموع مَصاب

بخزانته أكثر من نسخة[2].

- **قصِيدة في مدح سلطان عمان** مطلعها:

على فيصل مَن فيصل دروة البذل وربع بنِي غبراء في الخصب والمحل

في خزانتهِ أكثر من نسخة من هذه القصِيدة[3].

- **قصِيدة مطلعها**:

سَلاطِينُ هذا العصرِ شتّى كثيرة ولكنها في الصّالحات عسِيره

القصِيدة في ورقة واحدة بخزانته بالرَّمز: أ–ق3/7[4].

- **قصِيدة في مدح سلطان زنجبار** من 32 بيتا مطلعها:

حمودنا ابن محمّد وشيعته ظل البرِيئة والحقّ شريعته

في خزانتهِ أكثر من نسخة من هذه القصِيدة[5].

- **قصِيدة في مدح أمير زنجبار سليمان بن ناصر**، مطلعها:

حمداً لربّي الذِي سبعَ الطّباقِ بنى داحي البسِيطة للذِي اهتَدَى وجنا

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص282.

(2) (م، س)، ص281.

(3) (م، س)، ص280.

(4) (م، س)، ص279.

(5) (م، س)، ص278.

في خزانتهِ أكثر من نسخة من هذه القصِيدة[1].

- **قصِيدة في الوعظِ والنُّصح**، مطلعها:

بنيّ اتّخذْ من غيرِ زوراء أصحابا تجِدْ منهُم حبّاً نصوحا وأحبابا

القصِيدة في ورقة واحدة في خزانتهِ بالرَّمز: أ–ق26[2].

- **مقطوعة في الشَّوق لوالدتهِ** من 6 أبياتٍ مطلعها:

أمِن تذكُّرِ أمِّي بذِي العَدَم كدرتُ خالص ماء مقلتِي بدمِي

المقطوعة في ورقة واحدة بخزانتهِ بالرَّمز: أ–ق18[3].

- **قصِيدة في التَّضرّع إلى الله تعالى** من 14 بيتا مطلعها:

أأنشأ فِي توحِيد ربِّي وأختم بسوءٍ فلا والله بل أنتَ أرحَمُ

القصِيدة في ورقة واحدة بخزانتهِ بالرَّمز: أ–ق27[4].

- **مسوّدة قصِيدة في السِّيرة ومعجزات النَّبِيّ**، في 177 بيتا، مطلعها:

الله أحمد مصلّيا على محمّد والآل والصّحب العلا

في خزانتهِ نسختان من القصِيدة بالرّمزين: أ–ق24 وأ–ق8[5].

مجموعة من هذه القصائد مسوّدات، ومجموعة أخر توجد ملحقات بأواخرِ بعض المخطوطات، كما أنَّ هناك قصائد استقلَّت بأوراقِها، ونالت من النّاظمِ عنايةً بتصحِيحها، وإضافة بعض الشُّروحات على الهوامِشِ وبعض التّعلِيقاتِ.

ولم تكُن كلّ القصائد بخطِّ أطفِيَّش، بل إنّ هناكَ قصائد بخطِّ تلامِيذهِ، وأصولها إمّا ضائعة أو في حكم المفقود.

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص276.

(2) (م، س)، ص276.

(3) (م، س)، ص276.

(4) (م، س)، ص275.

(5) (م، س)، ص280.

هذه القصائد لا تشكِّل كلّ إنتاج أطفِيَّش، وإنّما كان من عادتهِ أن يلحقَ مؤلّفاتِهِ وبعض الكتب التِي يطالعها بنظمِ أبياتٍ ومقطوعاتٍ ربّما في نفسِ مواضِيع الكتابِ، أو في مواضِيع أخرَى.

المطلب الثّالِث: العلوم الإنسانِيّة

لم يقتصِرْ إنتاج أطفِيَّش على العلوم اللّغوِيّة والشَّرعِيّة فقط، وإنّما سال قلمه على المعارِف المنتشرة في زمانهِ، فكتب في التّارِيخ والزِّراعة والفلك والمنطِق.

1- التّارِيخ:

- **الإمكان فيما يجوز أن يكون أو كان**، طبع سنة 1304هـ. أصله في خزانة المؤلِّف بالرَّمز: أ-ث5. بهِ 32 ورقة[1].
- **الرِّسالة المختصرة**، طبع مرّتين (1299هـ و1326هـ) يؤرِّخ لأحداث وقعت في وادي مزاب. أصل المخطوط في خزانة المؤلِّف بالرَّمز: أ-ث2. بهِ 230 ورقة.
- **شرح لامِيّة ابن النَّظر**، مخطوط بخزانة المؤلِّف من جزءين بِالرَّمز: أث1ج1 وأث1ج1، بهما من الأوراق: 581 و596 على التّوالِي[2]. اللّاميَّة قصِيدة لابن النَّظر العمانِي في الولاية والبراءَة المعروفة بـ: كشف الغمَّة، شرحها أطفِيّش مستفِيضا في الأبحاث التّارِيخِيَّة.
- **كتاب في التّارِيخ والسِّيرة**، مخطوط بخزانة المؤلِّف بالرَّمز: أث6 من 16 ورقة[3].

2- العلوم الطَّبِيعِيَّة:

- **تحفة الحُبّ في أصل الطِّبِّ**، طبع طبعةً حجرِيّة سنة 1304هـ. أصله في خزانة المؤلِّف بالرَّمز: أ-د2 بهِ 81 ورقة[4].

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص233.

(2) (م، س)، ص235.

(3) (م، س)، ص239.

(4) (م، س)، ص243.

- **كتاب النّحلة في غرس النَّخلة**، مخطوط في خزانة المؤلِّف بالرَّمز: أ-ض3[1].

- **مسلك الفلك**، مخطوط بخزانة المؤلّف بالرَّمز: أ-ض1. بهِ 132 ورقة[2].

- **إيضاح المنطق في بلاد المشرِق**، نسخةٌ منه فِي مكتبة الاستقامة ببنِي يزقن، بالرَّقمِ (65)[3].

المطلب الرّابع: مؤلّفات مفقودة:

أوردَ من فهرسَ خزانة أطفِيَّش مجموعةً مِن المؤلّفاتِ التِي وقف على عناوِينِها في تقيِيداتٍ، وذكرَ بعضا منها أطفيَّش نفسُه في مؤلّفاتِهِ الأخرَى، لكن لم يوجد لها أثرٌ فِي خزانتهِ، ولا في خزائن غيرِهِ، فترجَّحَ فقدُها. وفي القائمة التّالية رصدٌ لتلك العناوِين[4].

1- النّحو والصّرف:

- **الحاشية الأولَى على شرح أبي القاسم الداوي على الأجرومية.**
- **حاشية التمرين.**
- **حاشية الشذور وشرحه:** يذكر أحيانا حاشية الشذور، وأحيانا يقرنها مع الشرح.
- **حاشية على إعراب الألفية.**
- **حاشية على التصريح.**
- **شرح على العيني.** يذكره الشيخ اطْفِيَّشْ على أَنَّهُ كتاب في النحو، ربما كان شرحا على كتاب "المقاصد النحوية" أو مختصره "فرائد القلائد" وكلاهما للعيني.

2- الفقه وأصوله:

- **حاشية على "الفرائض"** للشيخ إسماعيل الجيطالي.
- **حاشية على القطر وشرحه.**
- **حكم غنيمة المشرك.**

---

(1) فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشَّيخ أمحمد أطفِيَّش، ص243.

(2) (م، س)، ص244.

(3) آراء أمحمد بن يوسف أطفِيَّش العقدِيَّة، (م، س)، ص505.

(4) ينظر: المرجع السّابِق، ص494.

- **شرح الأحكام.**
- **شرح حديث «ملعون من سأل بالله** بوجه الله وملعون من سئل بوجه الله ثُمَّ لم يعط ما لم يُسأل هجرا» عن الطبراني.
- **شرح النّيل الأَوَّل.**

3- العلوم الإنسانِيّة:

- **شرح إيساغوجي.**
- **شرح سلم الأخضري.**

خلاصَة:

تميَّز تراث أطفِيَّش بالثّراء، وكأنَّه قد ألزمَ نفسهُ الكتابة في كلِّ فنٍّ، يدعوهُ إلى ذلِكَ غاياته التّعلِيمِيَّة والعلمِيَّة. يدلُّ على ذلِكَ كثرة الشُّروح والحواشِي والتَّرتِيبات على الكتب المختلفة، التِي يبدو أنّهُ قد قرّرها على تلامذتهِ الذِي يتعهّدون عندهُ طلب العلمِ.

كما كان من أشدّ الدّوافع للتّألِيفِ علاقاته المختلفة ومراسلاتهُ لمعارِفِهِ، ولا أدلَّ على ذلِكَ مِن تألِيفه لمؤلّفاتٍ استجابةً لطلباتِ هؤلاء المعارِف، وكانَ للاستفتاءاتِ والأسئلة كذلِكَ إسهامها في إسالة قلمهِ، ودفعهِ إلى الخَوْضِ فِي المسائل العلمِيَّة المختلِفَةِ، وبذلِكَ كانَ مشارِكاً فِي حلِّ الإشكالاتِ المنبثقة من الواقع الذِي يعِيشه، فلم يكُن فكرهُ حبِيسَ الكتب القدِيمة يتناول مسائِلها ويغفِلُ ما يهمُّ واقعهُ.

واختلفت مؤلّفاتُ أطفِيَّش من حيث تعدُّد نسخها، بين الكتابِ الذِي منهُ نسخة فرِيدة بخطِّ مؤلِّفِها، والكتابِ الذِي لم يوقَفْ على أصلِهِ الأوَّل، والكتابِ الذِي جمع بين الاثنينِ، والكتابِ الذِي صحّ منهُ المطبوع وضاع أصله المخطوط أو بقِيت منهُ أوراقٌ معدودة.

واللّافتُ للنَّظرِ تمكُّن أطفِيَّش من طبعِ مجموعةٍ من أعمالهِ خلالَ حياتِهِ، ساعَدَهُ على ذلِكَ شبكةُ معارِفهِ ومواصلاته، إذْ تلقاهُ يراسِلُ من يتكفّل بالطّبعِ بأن يردّ إليهِ الأصلَ لأنّهُ لم يحتفِظْ بنسخةٍ منهُ.

ولم يبقَ أطفِيَّش حبِيس نظرته التّعلِيمِيَّة، وإنّما كان له إسهامهُ فِي الفنون التِي كتب فِيها، أو هكذا يفترضُ أن يكون، فرغم كثرة التّآلِيفِ التِي كانت شروحا وحواشِي على مؤلّفاتٍ أخرَى، تفوحُ منها الغاية التَّعلِيمِيَّة، إلّا أنَّه اجتهدَ فِي صناعةِ كتبٍ من بناتِ أفكارِهِ، بالطّبعِ اعتمدَ على مؤلّفاتٍ إلّا أن غاية الإبداعِ حاضرة فِيها، إمّا معلنة أو خفِيَّة[1].

ولا تزال مجموعة من المؤلّفات التِي تركها أطفِيَّش حبِيسة الرّفوف، لا يطّلع عليها حتَّى المتخصِّصون، تنادِي مَن يستطِيع العنايةَ ويسْعَى لِأن تكون بأيدِي الباحثِين وطلّاب العلم. ولم تقتصِر عل فنٍّ واحِدٍ، وإنّما شملت مختلف الفنونِ.

لقد اعترضَتنِي خلالَ جمع هذهِ القائمة مِن المؤلّفاتِ مجموعة من المصاعِب، أهمُّها غيابُ كشّافٍ للمطبوعات يحصُرُ ما طبع في الجزائر، سواء كانت مطبوعات حجرِيَّة أو مطبوعات حدِيثة، ثُمّ إنَّ مؤلَّفات أطفِيَّش نفسَها لم تعرِفْ قراراً؛ فقد تفرَّقت في خزائنَ مختلفة، والفضلُ فِي جمعِ عناوِينِها يعودُ إلى مفهرِس الخزانة، الذِي سعَى إلى تكشِيفها في مختلف الخزائِنِ، وإلى الباحثِين السّابقِين الذِين أنجزوا دراسات أكادِيميَّة عن مؤلّفاتِهِ[2].

لقد تمكّن أطفِيَّش من الانتِصار للنّظرة المتحكِّمة فِي الإنتاج الثّقافِي العربِيّ، وهِي الالتفافُ حولَ فكرة التَّدوِين، التِي باستطاعتها تجاوز الزّمان والمكانِ، والجمع بينَ المتفرِّقاتِ والمتباعدات. إنَّ التَّدوِينَ فعلٌ أصِيلٌ فِي الثّقافة العربِيّة يقوَى عندَ بعضٍ، ويخفتُ عند آخرِينَ، وما دعا أطفِيَّش إلى الإكثارِ منهُ اشتغالهُ بالتّلقِين والتّعلِيم، الذِي أخذَ جلَّ وقتهِ، فكان لا بدّ من مزاولته للنّشاطَيْنِ جمعا بين الحسنيَيْنِ، وعملا بمبدأ التّفاعلِ الذِي يجسّدُ التّثاقفَ القائم على إعطاءِ أحدهما ما ليسَ للآخَرِ.

---

(1) ينظَر مثلا كتابُ "شرح لامِيّة الأفعال" قال في مقدّمتهِ: معتمِدا فِيها على ما حفظت من شيخِي، وعلى ما استخرجتهُ وحقَّقتُهُ من كتب الفنِّ، لا مقلِّداً فِيهِ ألفاظَ شرحٍ من شروحِها، لئلَّا أكون كَالمستعِيرِ من الفنِّ، وكلُّ ما كانَ فيهِ من مباحِثَ أو مناقشة في تصرِيف أو وزنٍ أو عروض، فإنَّما هوَ من بناتِ أفكارِي، ومن المقصورات في الخيامِ من حسان أبكارِي، إلَّا ما فِيهِ من حكاية لغاتٍ أو خلاف، أو موافقة وائتلاف، فإنَّما هوَ من تقلُّبِي في هذا الفنِّ حولا بعد حولٍ، وتتبُّعِي لكلامِ علمائِهِ قولا بعدَ قولٍ". شرح لامية الأفعال، أمحمّد أطفِيَّش، 10/1.

(2) مثل: آراء أمحمد بن يوسف أطفِيّش العقدِية، د. مصطفى ونتن، رسالة ماجستِير، جامعة الجزائِر. ألحق بِها قائمة موسَّعة لمؤلَّفات أطفِيَّش.

إنَّ تكوِينَ أطفِيَّش الثّقافِي الذِي ساهمَ فِي إثرائِهِ الزّمان والمكانُ، لم يكُنْ لِينتِجَ كاتبا محترفا متخصِّصاً، وإنّما كانت الدّوافع العلمِيَّة تنبِئُ بمخرَجٍ يأخذُ مِن كلِّ فنٍّ بطرفٍ، فكان بحقٍّ نقطة التقاءٍ تارِيخِيَّة، تجمّعَتْ فِيها مختلفُ العلومِ النّقلِيّة والعقلِيَّة، قدْ لَا يمثِّلُ جامعها سِوَى أداةٍ نقلتْ مِن هنا وهناك، فيكونُ له الفضلُ فِي الحِفاظِ على تراثٍ متناقلٍ عبر العصورِ، ولا ينفِي هذا إضفاء المسحة الابداعِيَّة ولو مِن حيث الشَّكل، فتنوّعُ عناوِين المؤلِّفات واختراعها من غيرِ سابقٍ ينبِئُ عنْ رَغبةِ صاحبِها فِي تجدِيدِ ما خلق مِن هذه العلومِ.

هذه المؤلّفات المجموعة في مختلف الفنونِ توضِّحُ المجال المعرفِيّ الذِي برزَ فِيه أطفِيَّش، فكثرةُ مؤلّفاته الفقهِيّة والنّحوِيّة وتفسِيرِه للقرآن الكرِيم ثلاث مرّاتٍ تعطِيهِ وصف الفقيه النّحوِي المفسِّر. ولقد شكَّل التّأليف الفقهِيّ عند أطفِيَّش نسبة معتبرة من مؤلّفاتِهِ، إذْ بلغ عدد العناوِين في هذا الفنّ أكثر من 15 عنوانا. وقد تنوّع بينَ الشَّروح والتّراتِيب والحواشِي.

الفصل الثاني:
التعريف بكتاب
"إجابة الدّعوة"
ومنهج تحقيقه

المبحث الأوّل: موضوع كتاب "إجابة الدّعوة" وبناؤهُ

يتناولُ هذا المبحثُ الحدِيث عن موضوعِ كتابِ "إجابة الدّعوة" خلالَ ثلاثةِ مطالِب، يفصّل المطلب الأوّل الموضوع الأصلِي لِلكِتابِ، ويبْحَثُ فِي موضِعهِ ضِمنَ الحقول المعرفِيَّة، ويقدِّمُ المواضِيع المختلفة التِي تطرَّقَ إليها الكتاب. ويتناولُ المطلَبُ الثّانِي وَصفاً لهيكلة الكتابِ وبنائِهِ. ويعرِضُ المطلَبُ الثّالِث المصادر التِي اعتمدها المؤلِّف في تألِيفِهِ.

المطلَب الأوَّل: موضوع كتابِ "إجابة الدّعوة":

1- طبيعة كتابِ "إجابة الدّعوة"

كتابُ "إجابة الدَّعوة لإصابة الدّعوة" يميَّزُ بين المؤلَّفات التِي اعتنَتْ بِقصائد مدحِ الرّسولِ مُحمَّد ﷺ، بشرح غامضها وبيان مجملها، وتوسِيعِ مباحثِها، ولقَدْ عَمِد أطفِيَّش إلى قصِيدةٍ لم تكنْ معروفةً فِي هذا الفنِّ، ولم أقِفْ على نُسَخِها إلّا بعد بحثٍ شدِيدٍ[1]. كان عنوانها: "القصِيدة المدنِيَّة في مدحِ مهدِيّ الأمَّة" نظَمَها صاحِبها على تفعِيلاتِ بحر الطَّوِيلِ. أولَى الإشارات[2] التِي وقفتُ عليهَا، التِي تناولتها بالحدِيثِ، كانت عند المؤلِّف نفسهِ، فِي أواخِر المجلَّد الثّالِث مِن كتابِهِ، حيثُ ذكرَ عند شرحِ هذا البيتِ:

أَلَا يَا رَسُولَ اللهِ جِئْتُكَ زَائِراً فَخُذْ بِيَدِي وَاجْعَلْ قِرَايَ الْجَنَى

أنَّ النّاظِمَ قد نظَمَ قصِيدةً مِن المتقارب، مستمدة من تائيَّة الإمام الشّيخ تقيّ الدِّين السّبكي (ت:756هـ) سمّاها "القصيدة المكّيّة في مَدْحِ خيْرِ البَرِيَّة". ثمَّ عند عودتهِ للمرَّة الثّانِية لزيارةِ المصطفى عليه السلام، شرعَ فِي نظمِ قصِيدةٍ ثانِية سمّاها: "المدنيّة في مدْحِ مهدِيّ الأمّة" وذلِكَ سنة 1275هـ[3]. والثّانية منهما هي المقصودة بالشَّرحِ في كتابِ "إجابة الدَّعوة"،

---

(1) إنَّ قصْدَ أطفِيَّش إلى القصائد والأشعارِ غيرِ المشروحةِ طلبا للجدِيدِ، تمثّل في عدّة مؤلّفاتٍ، بيّنتها فِي المطلب الخاصِّ بآثارِهِ، حتّى إنّهُ شرحَ أشعاراً استشهدَ بها مؤلّف كتاب "الوضع" في الفقه والأصول.

(2) ذكِر أن القصِيدة لابن ونّان المغرِبِي (ت: 1187هـ)، لكن لم أقفْ على سندٍ يؤيِّدُ هذا. ينظر: معجم أعلام الإباضِية (قسم المغرِب)، رقم الترجمة: 864. وتيسير التفسِير، أمحمّد أطفِيَّش، 201/5 الهامِش رقم1.

(3) ينظر: أ3 [467و].

وقد أنهَى الشّارِحُ كلامهُ بقولِهِ «انتهَى كلام العلّامة النّاظِم» في إعلانٍ صرِيحٍ بماهِية المؤلّفِ عندهُ، وباعتبارِ مكانته العلمِيَّة، التِي تكونُ دافعاً أساسِيّاً لتناولِ إنتاجاتِهِ بالشَّرحِ والتّعقِيبِ. كما يقدّمُ النّصُّ إضاءةً مهمَّة لركنٍ مِن أركانِ الدِّراسة النّصّيّة المتعلّقة بالمبدعِ منشِئِ النّصِّ، فليسَ النّاظمُ مِمّن يلوك الكلام ويلقِيهِ، وإنّما يقولُ عن بيّنة واستبيانٍ. هذا وإن قدّم النّصُّ بعض التّوضِيحِ، إلّا أنّهُ أغفلَ المنحَى الفنّيّ المعتبرِ في إنشاء القصائدِ، فلم يصِفهُ بالمفلِقِ أو الفصِيحِ أو الشّاعِرِ، وإنّما اكتفَى بوصفٍ يعطِي صفةً قدْ لا توحِي بتمكّنهِ وطبعهِ الشّعرِيّ، ولكن على الأقلِّ تدخلهُ فِي هذا المجال من حيثُ التزامُ قواعد الوزن والعروض.

وقد وقفتُ على نسخةٍ مِن "القصِيدة المدنِيَّة" فِي مخطوطٍ بهِ مجموع متونٍ، محفوظ فِي مكتبة الاستقامة بـ"بنِي يزقن"، يختلفُ نصُّها فِي بعضِ أبياتهِ عن الأبيات المشروحة في متنِ كتابِ "إجابة الدَّعوة"، كما أنَّ مجموع الأبياتِ أكبرُ مِمّا هو عليهِ في الشَّرحِ. فهل كانَ ذلِكَ الاختلاف سَعْياً مِن الشَّارِحِ فِي تقوِيمِ القصِيدة؟ وبالخصوصِ أنَّ المجموع نفسهُ قد أوردَ نفسَ القصَّة ونفْسَ المعلومَاتِ فِي نظْمِهَا[1].

وناظمُ القصِيدة كما هو مدوَّن في "مجموعِ المتونِ"، هوَ محمَّد السُّبكِي، وكانت المصادِرُ شحيحة في ترجمته، إذْ قال عنهُ رضا كحالة: «محمّد السّبكي (كان حيا 1275هـ 1859م) مِنْ آثاره: "القصيدة المدنية في مدح مهديّ الأمّة الأمّيَّة" في معجزاتهِ ﷺ، ابتدأها في السويس وختمها بجدّة سنة 1275هـ»[2]. وهي نفسُ المعلومات مِنْ "مجموع المتونِ"[3].

(1) ينظَر: مجموع المتون المحتَوِي على خَواصِّ الفنون، مخطوط بمكتبة الاستقامة، ببنِي يزقن، بالرّمز: أ129، القصِيدة مِن 28ظ إلى 34و.

(2) معجم المؤلّفِين، 18/10. وينظر: معجم أعلام شعراء المدح النَّبوِيّ، ص353. وفهرسة الخديوِيّة،1/7، 334.

(3) الظاهِر أنَّ معلومات النّاظم الموجودة فِي فهرسة الخديوِيَّة وردتْ فِي وصفِ نفسِ المجموع الذِي وقفت عليه في مكتبة الاستقامة، والذِي احتوَى على القصِيدة المدنية، لتشابه القصائد المذكورة في الفهرِس مع قصائد المجموعِ.

2- دواعِي تأليف الكتابِ واختيار القصِيدة المدنِيَّة:

إنَّ اختيارَ أطفِيَّش للقصِيدة المدنِيَّة راجعٌ إلى المكانة التِي نالَها فنُّ المدِيح النَّبوِيّ فِي وجدانِهِ المعرِفِيّ العاطفِيّ، حتَّى إنَّهُ أنتجَ مجموعةً مِن القصائِدِ في مدحِ واستِحضارِ جلالِ رسول الله ﷺ ، لذلِكَ اختارَ لنفسِهِ المضِيّ في هذا التَّوجُّهِ بشرحِ القصِيدة المدنِيَّة.

وقد حمل البيتُ الذِي صدَّر به أطفِيَّش شرحهُ إشارة صرِيحة إلى غرضِ التّألِيف واختيار القصِيدة، قالَ:

لِشَارِح هَذَا النَّظْمِ، نَاظِمُهُ الْفَانِي دَعَا، فَشَرَحْتُ أَوَّلاً لَسْتُ بِالثَّانِي[1]

معْرِباً بذلِكَ عن انضمامِهِ إلى ميدانِ القصِيدة المشروحة، رَغبةً فِي الظَّفرِ بِالدُّعاء الذِي ضمّنهُ النَّاظمُ آخِرَ القصِيدةِ لِمَن يشرَحها ويعْتَنِي بِهَا. كما أنَّ السَّبقَ إلى هذا الشَّرحِ كان أيضا مِن دواعِي الإقدامِ عليهِ.

إنَّ ولَعَ أطفِيَّش بالعلوم العقلِيَّة القائمة على الاستدلالِ، وإبراز القُدرات العقلِيَّة، كالاسْتنباط والاستنتاجِ والرَّبطِ وقوَّة الحافظة والتَّذكُّر، ومحاججةِ الخصمِ بالحجج المقنعةِ –ربّما– كَانَ ذلِكَ دافعاً له إلى شرحِ هذهِ الْقصِيدة، التِي تنتمِي إلى فنِّ النَّظمِ أكثرَ منهُ إلى فنِّ الشَّعرِ؛ فالشَّارِحُ قدْ لَا تسْتَهْوِيه الجماليَّة الفنِيَّة، ووسع الخيال، وبلاغة التَّشبِيه والتَّصْوِير، التِي تسِمُ القصائد الشِّعرِيَّة الرَّقِيقة في شَتَّى فنونِها كالغزلِ والرِّثاءِ والمدحِ والفخرِ.

وهناكَ سَببٌ آخر لهُ وجاهتهُ واعتبارُهُ، وهو أنّ مِنْ تقالِيدِ المشتغلِينَ بعلوم الشَّرِيعة واللُّغة أن يكونَ لهم إسهامٌ في خدمةِ سيِّدِنا رسولِ اللهِ ﷺ، قدْ يَتمثَّلُ هذا فِي قصِيدةٍ مادحةٍ للذّاتِ المحمّدِيَّة، يبرِزُ فيها المادِحُ شوْقهُ لِزيارة قبرِهِ الشَّرِيف وغيرِ ذلِكَ[2]. أو أن تكونَ تلك الخدمةُ، كما هوَ الحالُ مع هذا المؤلَّفِ، شرْحاً لقصائدَ مِن هذا الفنِّ الجلِيلِ، يسِيرُ فِيهِ الشَّارِحُ على خُطَى النَّاظِمِ صاحِبِ القصِيدة.

---

(1) كتَبَ المؤلف هذا البيت على الهامِشِ، وهو الذي ذُكِر صدره في صفحة العنوانِ. وقد كانَ مِن نفسِ بحرِ القصِيدة ورَوِيِّها، يَذكُرُ فِيهِ سببَ إقدامه على شرح هذه القصيدة، وهو الظَّفرُ بالدُّعاءِ الذِي ضمَّنه النَّاظم قصيدتهُ في آخِرِها، ويقرُّ بأنَّهُ أوَّلُ مَن يقوم بشرحِها، فلم يطَّلِعْ على شرحٍ لها قبلُ.

(2) لقد كان لأطفِيَّش إسهامٌ في الميدانيْنِ، كما بيَّنتهُ حِينَ الحدِيثِ عن الإنتاج الشّعرِي.

إنَّ البحثَ في غاياتِ تأليف هذا الكتابِ يقودُ إلى أن نميِّزَ بين الاستجابة الوجدانيَّة الشَّاعريَّة العاطفيَّة[1] لأيّ مؤثِّرٍ، والاستجابة العلميَّة الفنيَّة؛ أيْ إنَّ هذا المؤلَّف الذِي حشرتهُ في خانة الشُّروح الشِّعريَّة، لا بدَّ أن ينظرَ إليْهِ من الشِّقَّينِ؛ شقِّ الاستجابة العاطفيّة الوجدانيّة التِي يشترِكُ فيها مَن يحمل في قلبِهِ حبّا وتعلُّقا بذاتِ محمّدٍ ﷺ، وشَوْقاً لِزيارةِ قبرِهِ، والتَّبرُّك بالتَّقرُّبِ إليهِ بشتَّى الصَّلواتِ والأدعِيَة والأذكار. وفِي الشّقِّ الثَّانِي ينظرُ في الغايةِ الأدبيّة والفنِّيّةِ والصِّناعِيّة لهذا المؤلّفِ، الذِي يملكُ بطاقة تعرِيفِهِ وزمرتِه التِي ينتمِي إليْها.

لقد كان أطفِيَّش يزاوِلُ التّدرِيسَ، يدلُّ على ذلِكَ تراثُه الزَّخمُ الذِي خلَّفه وراءَهُ للأجيالِ، وكذلِكَ سعيُهُ إلى أن تبلُغ مؤلّفاتُهُ حيثُ يصِلُ صداها، سواء داخِل بلدِه الجزائِر أو خارجه، لذلِكَ كان هناك مخطوطاتٌ لكتُبِهِ في تونس وعمان وزنجبار، كما أنَّ مجموعةً من كتبه قد تمَّ طبعها وتداولها في بلدانٍ مختلفة بفضلِ جهودِهِ وجهودِ الذِين عملوا معهُ في بلوغِ أهدافِهِ.

إنَّ ممّا يحتمل أن يكونَ داعِيا إلى اختيارِ المصنِّف هذه القصِيدة على غيرِها تصدِّيهِ لشرحِ قصِيدةٍ لم تتناول مِنْ قَبلُ، فلا يقعُ فِي مظنّة نقل الأقوالِ، والاعتماد على الشّروح السّابقة، هذا كلُّهُ مدعاةٌ إلى الاجتهادِ، واختبارِ المعلوماتِ والقدرات في علوم اللُّغة المختلفة.

لا يبدو أنَّ الشَّارِحَ قد عمِد إلى شرح القصِيدةِ اعتماداً على معايِيرَ فنِّية؛ أيْ باعتبارِ حسن نظمِ القصِيدةِ وقيمتها الأدبِيَّة، ويؤكِّدُ هذا ضمورُ الجانب النَّقدِي في الشَّرحِ، الذِي في الأصلِ سيعنَى بتعدِيلِ وإطلاقِ أحكام التَّحسِين والتَّقبِيحِ والإجادة على نَظْمِ القصِيدةِ، مِنْ حَيثُ ألفاظها وتصوِيرُها وموسيقاها، إلّا مِن ملاحظاتٍ قلِيلة أشرتُ إليها في المبحثِ الخاصِّ بذلِكَ.

(1) تقدِّم نظرِيَّة التَّلقِّي في هذا المضمارِ تأطِيرا لمراحلِ استقبال الأعمال الفنِّيَّة يبيِّنها د. إدريس بلمليح كما يلي: «التَّلقِّي الذِي يهتمُّ بزمن الدّهشة الجماليَّة عند القارِئ تطبعهُ أحكام القيمة والمقايِيس العامَّة، وزمن القراءة الاستعادِيَّة والمبرّرة تسعَى إلى تبرِير الدّهشة عن طرِيقِ محاولة الفهم والتَّفسِير والتَّقوِيم، ثمّ زمن القراءة التّارِيخِيّة التِي تمثِّل تداوُلَ العمل الفنِّي من خلالِ أجهزة قراءة متعدِّدة، تعايشه طِيلة تارِيخِه المتجدِّد، أو ما يمثِّله حدث القراءة على العموم». ينظر: المختارات الشعرِيّة وأجهزة تلقِّيها، ص8، ص11، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الرّباط.

كان هذا الحدِيث عن طبِيعة الكتابِ وَبيان موقعهِ ضِمن مجالات التّأليف، فما المواضِيع التِي تطرّق إليها، وبنى بها أطفِيّش هذا الكيان؟

3- مواضِيعُ كتابِ "إجابة الدّعوة":

ألّف أطفِيَّش كتابَهُ بعدَ رحلتِهِ الأُولَى إلى البقاع المقدّسَة سنة 1290هـ[1]، رغبةً منهُ في العودِ إلى ذلكَ المكانِ، ليتحسّسَ فِيهِ نسماته الرُّوحِيَّة، ويغتنِمَ عمرَهُ بالسَّيْرِ فِي أرضٍ وطئها محمّد ﷺ بقدميْهِ.

وضَمَّن الكتابَ أبحاثا فِي ميادِينَ شتَّى، تنمُّ عن ثقافته الموسوعِيَّة، التِي ترغبُ في الأخذِ مِن كلِّ فنٍّ. والحاصِلُ أنّ هذا الكتابَ قد شكَّل نقلةً نوعِيَّةً فِي توجُّههِ المعرفِيّ، إذْ طغَى علَى جانبٍ كبِيرٍ منهُ عنصُرا الرّاوية التّارِيخِيَّة والحدِيثِيَّة، والمسائل الشَّرعِيَّة، بعدما كان صرَفَ جهداً كبِيرا فِي مؤلّفاتهِ الأولَى مشتغلاً بالعلومِ العقلِيَّة، وبالخصوصِ علوم اللُّغة. وفِيما يلِي عَرْضٌ مبسَّطٌ لمجموعة من مباحِثِ الكتابِ، وسأخصُّ المباحِث اللُّغوِيَّة والأدبِيَّة بفصلٍ خاصّ.

أ- المعارف الشَّرعِيَّة:

لا يفتأ الشَّارِحُ يذكرُ أحوالَ الممدوح صاحب المقام العلِيّ والحضرة القدسيَّة، في كلِّ فَصلٍ من فصولِ شرحِ هذِه المدحةِ، يعطِّرُ تأليفَهُ بنسماتٍ من سِيرته العطرة وأخلاقه وأحواله. إنَّ ما ذكِرَ في القصِيدة لا يكفِي لإحاطَة النَّاسِ عِلْماً بِمَن هو أفضل الخلق، ومَنْ هو الرَّحمة المهداةُ، وشفاء العلِيل، وريُّ الغلِيلِ.

وأدْرَجَ الشَّارِحُ مباحِث شرعِيَّة كثِيرة خلال شرحِهِ؛ بالنَّظرِ إلى طبِيعة القصِيدة المشروحة، تختلفُ معالجتها طولاً وقِصرا بحسبِ الحاجة؛ فمنها الإشارة اللَّطيفة السَّرِيعة، في شرحِ

(1) ليس في النُّسخ الخطِّيّة تصرِيحٌ بتارِيخ التّأليف، وفِي إحداها (ج): تمّ النَّسخ سنة 1306هـ. ينظر: مطلب الرّحلات العلمِيّة ومطلب وصف النُّسَخ.

مفردةٍ، أو بيانِ مصطلحٍ شرعِيٍّ وظَّفه النّاظم، أو توضِيح حكْم شرعِيّ تضمّنه البيتُ؛ نلمسُ هذا مثلا فِي قولِهِ: «وأوْضَحْتَ شِرْعَةَ دِينِنا بالنَّوعَيْنِ المعهُودَيْنِ في الأذْهَانِ؛ أحَدهُمَا **الإِجْمَالُ**، والآخَرُ **البيَانُ** وهُوَ التَّفْصِيلُ، فبَعْضُ ما أنْزَلَ اللهُ مُجْمَلٌ، يَبْقَى علَى إِجْمَالِهِ، وبَعْضٌ بَيِّنٌ بَعْدُ، وبَعْضٌ يَنزِلُ مُفَصَّلاً مِنْ أَوَّل»[1]. فمعلومٌ أنَّ مِن أصولِ الشَّرِيعةِ ما يكونُ مجملا، ومنها ما يكونُ مفصّلا، إمّا في القرآنِ نفسِه أو الحدِيثِ النَّبوِيّ، أو أن يكونَ فِي الحدِيث بيانُ وتفصِيلُ ما كان مجملاً فِي القرآنِ.

وفِي قولِه أيْضاً: «وأَرْسَلْتَ إلَى الجَنَّة مَنْ أطَاعَ، وإِلَى النَّارِ مَن عَصَى. فإنَّ الدَّعوَى تُوجِبُ مَصِيرَ المُجِيبِ اعْتِقَاداً وَقَوْلاً وعَمَلاً إلَى الجنَّةِ، وتُوجِبُ مَصِيرَ المُعانِدِ بالشِّرْكِ، أو بِالفِسْقِ والإِصْرارِ، إلى النَّارِ»[2]. وهذا توضِيحٌ لأصْلٍ مِنْ أصولِ الإيمان، يقضِي بإثابة المستقِيم المتّقِي على أفعاله، ومعاقبةِ الفاسِق المعانِد الذِي أصرَّ على عنادِهِ.

وتظهرُ فِي النّصِّ التّالِي رغبةُ الشّارِح في الوقوف على الأحكام الفقهِيّة، التِي تحملها الأبيات المشروحَة، لا يمرُّ عليها دون بيان وتفصِيلٍ، يقول: «وَأَفَادَ أَنَّ المَنَّ يُبْطِلُ العَمَلَ؛ أَيْ: يُبْطِلُ ثَوَابَهَا، وَلَوْ كَانَ لَا يُطَالَبُ بِالإِعَادَةِ أَو القَضَاءِ. وَمَعْنَى تَمَامِهَا أَنَّهَا لَمْ يَدْخُلْهَا مَا يُفْسِدُهَا أَوْ يُفْسِدُ ثَوَابَهَا، وَمَعَ ذَلِكَ يَخَافُ أَنْ يُحْدِثَ مَا يُبْطِلُ ثَوَابَهَا كَرِيَاءٍ وَمَنٍّ، وَإِنَّمَا قدّرت بِنَحْوِ [9و] المَنِّ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالصَّدَقَةِ وَنَفْعِ العِبَادِ، وَلَيْسَت العِبَادَةُ مَحْصُورَةً فِيهِمَا»[3].

أمَّا الشَّكلُ الثَّانِي الذِي كان الغالِب في الكتابِ، حتَّى حادَ بِهِ عن الطَّابع اللُّغوِي والأدبِيّ، الذِي ينبغِي أن يكونَ عليهِ، إلى شرح نحا نحو الكتب المطوَّلة في مباحث شَتَّى

(1) إجابة الدَّعوة [143ظ].
(2) (م، س) [143ظ].
(3) (م، س) [8ظ].

من علوم الشَّرِيعةِ وغيرِها. فسأورِد نماذِجَ منْها ممَّا له علاقَةٌ مباشِرة بأبياتِ القصِيدَةِ، وإلَّا فإنَّ فصولا كثِيرةً قدْ عقدَها الشَّارِح كانت القصِيدة في غِنًى عنها.

أدرَجَ في شرحِهِ مسائِلَ في علوم شتَّى كأصولِ الفقه والتَّفسِيرِ؛ فنقلَ أقوالَ المفسِّرِين والفقهاء، وسعَى في بعضِ الأحيانِ إلى بيانِ رأيِهِ في تلك المسائلِ؛ من ذلِكَ قولُهُ في تفسِيرِ الآية: ﴿ وَإِذَ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ﴾[1] قال «وما قَالَهُ قتَادَةُ والحَسَنُ وطاوُسُ، لَا يُضَادُّ ما قَالَهُ عَلِيُّ وابنُ عَبَّاسٍ، ولَا يَنْفِيهِ، بلْ يَرْجِعُ إلَيْهِ كمَا فَسَّرْتُهُ»[2]. وَفِي مباحِثِ الأحكامِ الشَّرعِيَّة قال «وتَعْلِيقُ الأَحْكَامِ على الشُّروطِ قَدْ تكونُ بِحَسَبِ المَحَلِّ القَائِل، وقدْ تكونُ بِحَسَبِ الفَاعِلِ المُتَصَرِّفِ»[3]. ومقابل هذه النّظراتِ الجزئِيَّة، فإنّه تحدّثَ مطوّلا عن فضلِ زيارة النّبِي في قبرِه، والآداب الشّرعِيَّة المراعية في ذلِك، وفِي التّوسُّل بجاهِهِ[4]، وعقد كذلِكَ فصولاً يتحدّث عن الاستسقاء وأحكامِهِ؛ لاتّصالِهِ بِمعجزاتِ الرَّسُولِ ﷺ[5].

ب- الرِّوايات الحدِيثِيَّة:

ضمَّن الشَّارِحُ الكتاب مجموعة كبِيرة من الأحادِيث المروِيَّة عن رسول اللهِ ﷺ، وآثارا كثِيرة عن الصّحابة والتّابعِينَ، فِي موضوعات متعدِّدة، جمعها في فصولٍ مختلفة الأغراضِ؛ مِن ذلِكَ أنَّهُ عقدَ فصلا كامِلاً يتحدّثُ فِيهِ عن الدُّعاءِ لأهلِ المدِينة[6]، ونقلَ ما وقفتْ عليهِ عيناهُ من الآثار المروِيَّة والأحادِيث النَّبوِيَّة. وفصلا آخرَ يتحدَّثُ فِيهِ عن فضائلِ ترابها وثمرِها[7]. كما لم يفتهُ التوسّل بِالأحادِيثِ في ثنايا الشَّرحِ، سواء تعلَّقَ الأمرُ بِشرحِ أبياتِ

---

(1) سورة آل عمران: 81.

(2) إجابة الدَّعوة [65ظ]. كذلِكَ ينظرُ تفسِيره الآية: ﴿ وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾ ﴾ [سورة الشعراء: 219]. [115ظ].

(3) (م، س) [66و].

(4) (م، س) [40و] وما بعدها.

(5) (م، س) [165و] وما بعدها.

(6) (م، س) [25و] وما بعدها.

(7) (م، س) [28و] وما بعدها.

القصِيدة أو بموضوعٍ تطرَّقَ إليهِ النّاظم، لكن لم يمرَّ عليهِ إلّا بإشارةٍ سرِيعة؛ فيتوسّع الشَّارِحُ فِيه وبالخصوصِ الحدِيث عن الأحكامِ والمسائل الشَّرعِيَّة، كفضلِ زيارة المدينة، وما على الزّائرِ مِن آداب يحترمها، وغير ذلِكَ، ممّا مرّ آنفا.

ج- النُّبوّة والرِّسالة:

أوردَ أطفِيَّش تبعاً لمواضِيع القصِيدة المشروحةِ، جملة من فصولٍ تحدّثَ فِيها عن مفهوم النّبِيّ والرّسولِ[1]، والمعجزة وشروطِها[2]، وفِي فضائلِ الأنبياء بعضهم على بعضٍ[3]، وتحدَّثَ عن أوَّل الخلقِ، وما فضلَ به محمَّد ﷺ على غيرِهِ، وعنْ دلائل نبوّة محمّد ﷺ السّابقة لمبعثِهِ، وعن الوحْيِ وكيفِيّاتهِ. كُلُّ هذِهِ المواضِيع تحومُ حولَ معرفة الرَّسولِ ﷺ حقَّ المعرِفة، وقد نبَّهَ فِي آخِرِ المخطوطِ إلى أنَّ ذلِكَ ممّا يلزمُ المسلِمَ معرفتُه والإحاطةُ بهِ، وليسَ مِن نَافلَةِ القَوْلِ أو فضائل الأعمالِ.

د- المعارِف التّارِيخِيَّة:

ضمَّن الشَّارِحُ الكتابَ أبحاثا تارِيخِيَّةً كثِيرة، في السِّيرة النّبوِيَّة وغيرها، وكانت إمَّا على شكلِ توضِيحاتٍ لِما يورِدُهُ النّاظمُ في الأبياتِ، وإمّا فصولا مطوّلةً تنبِئُ عن رغبتهِ فِي توسِيع مدَى البحثِ، وإلحاقِ الكتابِ بِالمؤلّفات التّارِيخِيَّة، وسأضْرِبُ لكليهما بِنماذجَ وتوضِيحاتٍ.

فقدْ قالَ بعد شرح البيتِ:

وَشَمْسُ الضُّحَى طَاعَتْكَ وَقْتَ مَغِيبِهَا وَقَدْ وَقَفَتْ وَقْفًا لِنُخْبَةِ عَدْنَانِ

«تَقَدَّمَ عَن السّدِّي أَنَّ قُرَيْشاً سأَلُوهُ آيَةً عَلَى إِسْرَاءِهِ، فَأَخْبَرَهُمْ بِقُدُومِ الْعِيرِ يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ، وَلَمَّا كانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ لَمْ يَقْدُمُوا، حَتَّى كَادَت الشَّمْسُ تَغْرُبُ، فَدَعَا اللهَ تَعَالَى فَحَبَسَ الشَّمْسَ

(1) إجابة الدَّعوة [68و] وما بعدها.

(2) (م، س) [75ظ] وما بعدها.

(3) (م، س) [63ظ] وما بعدها.

حَتَّى [248ظ] قَدِمُوا كَمَا وَصَفَ»[1]. وهذَا النّموذج يبيّنُ رغبةَ أطفِيَّش في شرحِ ما يورِدُه النّاظِمُ بِالرّجوعِ إلى الرّوايات الواردة في الحادِثة وما توقعهُ مِنْ إشكَالاتٍ، ويذكُرُ أقوالَ العلماءِ في ذلِكَ.

وفي شرح البيتِ:

وَفِي جَبْهَةِ الدُّوسِيّ ثُمَّ بِسَوْطِهِ جَعَلْتَ ضِيَاءً مِثْلَ شَمْس الضُّحَى

قالَ «في تعرِيفِ الدُّوسِيّ المذكورِ في البيتِ: نُسِبَ إلَى جَدٍّ مِن أَجْدَادِهِ يُسَمَّى دوسا، وبهِ أيْضاً سُمِّيَت القبِيلةُ، وهو الطُّفَيْلُ بنُ عَمْرو»[2]. ولم يفُتْهُ بعدَ هذا الشَّرحِ القصِيرِ سردُ قِصَّة هذا الرَّجلِ مع قريشٍ، وما حدثَ له بعد تعرُّفِهِ على رَسول اللهِ ﷺ، وإيمانهِ به، ثمَّ عودَتِهِ إلى أهلِه ودعوتهم إلى الإسلام، وما تحدَّثَ عنه البيتُ، وهو المعجِزَة التِي أعطاها له اللهُ، كلُّ ذلِكَ يقدِّمه من المصادِرِ المختلفة، التِي نقلت هذه الأحداثِ. لكنّه لا يقدِّمُ نقدا لهاته الرّوايات، وبياناً لِصحَّتها وأقوال العلماءِ فيها، بلْ يَكْتَفِي بتوثِيقها في مصادرها.

وعقَدَ أطفِيَّش فصولاً كامِلةً يعالِجُ فِيها مسائل تارِيخِيّة؛ من مثلِ: فصل فِي أَخْبَارِ سُكَّانِهَا إِلَى أَنْ حَلَّها النَّبِيءُ ﷺ[3]، تحدَّثَ فِيهِ عن سكُّانِ المدينة وأصولِهم ومنازلهم فِيها، والحروب التِي كانت دائرة بينهُم، إلى أن جاء النَّبِيءُ ﷺ وأحلَّ السِّلمَ بينهم.

وعقدَ فَصْلاً فِي تارِيخ نشأةِ المدينة، وما تؤول إليهِ في آخرِ الزّمانِ[4]، يورد معلوماتِهِ مِن الرّوايات الحدِيثِيَّة والتّارِيخِيَّة واللُّغوِيَّة.

---

(1) إجابة الدَّعوة [248و] و[248ظ].

(2) (م، س) [194ظ].

(3) (م، س) [30و] وما بعدها.

(4) (م، س) [15و] وما بعدها.

وتراهُ يورِدُ أخباراً كَثِيرةً مِنْ كُتُبٍ متعدِّدة في أخبار المصطفَى ﷺ، وسيرتهِ ومعجزاتِهِ، ولا يعالِجُ ذلِكَ بنمطٍ واحِدٍ، فقد يضطرُّ إلى ردِّ روايةٍ مقدّما على ذلِكَ أدلّةً وتعلِيلاتٍ[1]، أو أنّهُ يمرُّ عليها دون تعلِيقٍ، مكتفِياً أحيانا بتوثِيقها من المصدرِ المنقولِ منهُ.

المطلَب الثّانِي: هيكلة كتاب "إجابة الدّعوة" وبناؤُهُ

رَسَمَ أطفِيَّش لكتابِهِ خطّةً محدّدة، لم يصرّحْ بها، ولكن يمكِنُ تلمُّسها مِن خلالِ تتبُّعِ مباحِثِ الكتابِ، والبحثِ فِي الأركان الأساسِيَّة التِي أقامتْ بناءه. ويمكِنُ الحدِيثُ عن ذلِكَ ضِمن العناوِين التّالِية:

1- عنوانُ الكتابِ وأهمّيّتُه[2]:

يؤدِّي العنوانُ فِي التّألِيف العربِيّ دوراً مهِمّاً في إبلاغِ رسالة الكتابِ؛ إذْ تختصِرُ أهمِّيَّتهُ في أنّهُ أوّلُ ما يتلقّاه القارِئُ منهُ، فهو يمثِّل لحظةَ التَّواصل الأولَى بين القارِئ والكتابِ، فتناطُ بهِ مهمَّة ربطِ المتلقِّي بهِ، وبناء جسرٍ تواصلِيّ متينٍ معهُ.

وألفاظُ عنوانِ كتاب "إجابة الدَّعوة لإصابة الدُّعوة" لَا توحِي بمجالِ اشتغالِ الكتابِ، ولا تُنبِئُ عنْ مواضِيعِهِ التي يتطرَّقُ إليْها، ولا يُعرَفُ منها أنَّهُ شَرحٌ على قصِيدةٍ مادحة. اختار الشّارِحُ العنوانَ لغايةٍ فنِّيّة ولِجلْبِ الانْتباهِ، وشدِّ الأنظارِ إليهِ؛ مِن خلالِ بنيته الفنِّيّة والدّلالِيَّة المتمثّلة فِي:

- الجنَاسُ المحرَّف: بيْنَ لَفْظَتَي "الدَّعوة" و"الدُّعوة".
- الموازنة: بينَ جملتَي العنوانِ، وقدْ رسمَ المؤلِّف ما يوحِي بِهذهِ الموازنةِ، على شكلِ شطْرَي البيتِ، وبذلِكَ يكونُ للكلامِ رونقٌ واعتدال، يرجِعَانِ إلَيْهَا.

---

(1) ينظر مثلا: إجابة الدعوة [137ظ] و[155ظ].

(2) تمّ الحدِيثُ عن تحقِيق العنوان فِي المبحثِ الأوّل من هذا الفصلِ.

ولِلْإحاطةِ بموضوعِ الكتابِ وتحدِيد مجالِ اشتغالِهِ، نجدُ المؤلِّف نفسَهُ قدْ جعلَ لهُ عنواناً آخرَ هو: "شرْحُ نونِيَّة المدِيح". لم يصرّحْ بهِ فِي متنِ الكتابِ، ولكن وقفتُ عليهِ في أحَدِ مؤلَّفاتهِ الأُخْرَى[1].

2- المقدِّمة المختصَرَة:

اختارَ الشَّارِحُ أن يقدِّم لكتابِهِ بمقدّمة مختصرة، مشتملة على الحمدلة والتَّصلِية، ليدخلَ مباشرةً فِي شرحِ أوّلِ بيتٍ مِن القَصِيدة، تارِكا وراءهُ جملةً من الأسئلة في ذهنِ القارِئ، ما موضوع الكتابِ؟ وما منهجه؟ وما مصادرهُ المعتمدة؟ ولماذا كان هذا التّأليف؟ ممّا تجِيبُ عنهُ عادةً مقدّمة الكتابِ. لكنّ المؤلِّف قد حمّل مجموعة مِن الإجابات عن هذه الأسئلة فِي بيتٍ صدّرَ بهِ شرحهُ، نسبهُ إلَى نفسِهِ وهو قولهُ:

لِشَارِح هَذَا النَّظْمِ، نَاظِمُهُ الْفَانِي دَعَا، فَشَرَحْتُ أَوَّلاً لَسْتُ بِالثَّانِي

محدّدا بذلِكَ أنَّ غرضه من كتابهِ الظّفر بدعاءِ النّاظمِ آخرَ القصِيدة.

ثمَّ إنَّ هذا البيتَ المنظومَ يعتَبَرُ هو كذلِكَ لحظةَ إبدَاعٍ، يبرزُ فِيها المؤلِّف قدراتِهِ وملكاتِهِ، ويعبّرُ فِيهِ عن اندماجِهِ مع النَّاظمِ فِي خطِّه المعرفِيّ، وتعلُّقِهِ بذاتِ رسولِ اللهِ ﷺ، وبذلِكَ يستحضِرُ ذاتَهُ، ويتأهَّبُ ليُقِيمَ لنفسِهِ موطِئاً في هذا الحقلِ المعرفِيّ، الذِي أغناه المؤلِّفون على مرِّ التَّارِيخ، سواء بالنَّظمِ، أو بجمع الرِّواياتِ التَّارِيخِيَّة وشرحِها، وشتَّى أشكالِ الكتابة والتَّدْوِينِ، التِي أقامَتْ مكتبَةَ هذا اللَّون من التَّأليفِ.

وعَودٌ إلى الحدِيثِ عن المقدِّمة وحضورِها؛ فلا يبْدُو أنَّ التّصرِيحَ بالغاياتِ والأهدافِ العلمِيَّة عادة يلتزمها أطفِيَّش في تآلِيفِه؛ ربَّما يعودُ ذلِك إلى تقالِيد التَّأليفِ في زمانِهِ، أو أنَّهُ يترُك ذلِكَ لقارِئ الكتابِ المستفِيدِ منهُ، ففِي كتابِهِ "الكافِي في التَّصْرِيفِ" لم يكلِّفْ نفسَهُ عناءَ صياغة خطبةٍ، أو مقدِّمةٍ يبيِّنُ فيها ما ينبغِي بيانُهُ على رأْسِ كلِّ كتابٍ؛ تجدُهُ يقول:

(1) تيسير التفسِير، 317/1 وغير ذلِك من المواضِع.

«الحمدُ لله صارِف الضُّرِّ، مولِي اللُّطف والبرّ، مضاعفُ ثَوابِ الأعمالِ المنزّه عن الجوف وكلّ نقصٍ ومثالٍ، جابر الكسِيرِ ميسِّر العسِيرِ. وبعد: فهذا تأليفٌ في الصَّرفِ بمَنِّ ذِي اللّطف، ينتفع به المبتدِي، فإلى غيرِهِ يهتدِي —إن شاء الله عزّ وجلّ– قابلُ ما جلَّ أو قَلّ، وسمَّيتهُ بالكافِي، واللّه الوليّ المعافِي. وفِيه مقدِّمة[1] وسبعةُ أبوابٍ»[2].

3- عنَاصِر الشَّرحِ:

يتّبعُ الشَّارِحُ خُطَّةً مرسومة في شرحِهِ؛ لبلوغِ غايته التَّعلِيمِيَّة، ولأخذهِ بعين الاعتبارِ مستويات المتلقِّين ودرجاتِ إقبالِهم، وتتشكّلُ هذه الخطّة من عناصِرَ مختلفة، تظهرُ فِي أغلَبِ شروحِ أبيات القصِيدة، فلا يُسَجَّلُ غيابُ أحدِها إلّا نادِراً، ولكنّها تتكامل فيما بينها، وتظهر غالبا بهذا التَّرتِيب:

أ- شرح المعنى العامّ:

يصدِّرُ أطفِيَّش شرحَ البيتِ أو مجموعة الأبياتِ بِبسطٍ للمعانِي المقصودةِ منها، وهِي الدّلالة العامَّة التِي يقِيمُ عليها ما يأتِي مِن عناصِرِ الشّرح.

لقَدْ نالَ المعْنَى العامّ للبيتِ أو الأبياتِ اهتمامَ الشَّارِحِ؛ فَتراهُ يؤخِّر بسْطَ المعنَى العامّ للبَيْتِ حتَّى نهاية المعالجة المعجمِيَّة والتَّركِيبِيَّة، ويقدّمه علَى كلِّ العناصِرِ الأخرَى حَسَبَ الحاجَةِ إليهِ[3]، وتراهُ يقتصِرُ عليهِ دونَ غَيرِهِ مِن أطوارِ الشَّرحِ، ثمَّ يمرُّ إلى الأبياتِ التَّالِيَة[4]. وفي شكلٍ آخرَ تراهُ يدمجُهُ فِي ثنايا الشَّرحِ؛ أيْ إنَّه يعودُ إليهِ بعد فسحة مِن الشَّرحِ المعجمِيّ

(1) المقدّمة المقصودة هي مقدِّمة العلم الذِي ألِّف فيه الكتاب، تتضمَّن التَّعرِيف بمفاهِيمهِ وموضوعاتِهِ وتمِيزها عن مفاهِيم العلوم الأخرَى.

(2) الكافِي في التَّصرِيف، ص66.

(3) ينظر مثلا: إجابة الدعوة [1ظ].

(4) ينظر مثلا: (م، س) [175ظ].

والتَّركِيبِيّ[1]. وعلى هذه المرونةِ فِي التّقدِيم والتّأخِير فإنّ خيارَ الاستغناء عن هذا العنصُرِ غير وارِدٍ؛ لأدائهِ المفصليّ في عملِيَّة الشَّرحِ.

ب- شَرحُ الألفَاظ:

يُقدِّم أطفِيَّش معالجات معجمِيَّة لألفاظِ القصِيدة؛ مِنْ حَيثُ معانِيها (الأصلِيَّة والسِّياقِيَّة) وبناؤُها الصَّوتِي والصَّرفِيّ، وغير ذلِكَ ممّا يدخلُ فِي إطارِ معالجةِ المفرداتِ المكوِّنة لأبياتِ القصِيدةِ. وقد خصَّصتُ هذه المرحلة بمبحثٍ مستقِلٍّ، أنظرُ فِيهِ إلى قضاياها ومسائلها.

ج- الشَّرح النَّحوِيّ – البلاغِيّ:

يهتمُّ هذا العنصُر مِن الشَّرحِ بتراكِيبِ القصِيدة، بالتَّفكِيكِ والتَّحلِيلِ، والبحثِ فِي روابط الكلمِ فِيما بينها، حسبَ سوقِها في كلامِ النّاظم. وقد خصّصْتُها بالدِّراسة والنَّظَرِ فِي السّمات المميّزة لها.

- استطرادَاتٌ أدَبِيَّة وتارِيخِيَّة وشرعِيَّة:

يمثِّلُ هذا العنصُر مِنَ الشَّرحِ أغلَبَ حجْمِ الكتابِ، ومواضِيعهُ مستوحاةٌ مِن أبياتِ القصِيدةِ؛ ينشِئُ الشّارِحُ فصولاً مطوَّلةً يعالِجُ فِيها ما تطرَّق إلَيْهِ النّاظِمُ، إن كانتْ حادثةً تارِيخِيَّة ذكرها ونقلَ رواياتِهَا، وإن كانت قضِيَّة فقهِيَّة فصَّل القولَ فِيها، وبيَّنَ الأحكامَ المتعلِّقة بها بأدلّتها، كما أنّ له عنايةً بإيرادِ الأبياتِ والمقطوعاتِ المتعلّقة بِقضايا النَّظمِ.

(1) ينظر مثلا: إجابة الدعوة [7و].

ويميِّزُ الشَّارِحُ بيْنَ هذهِ العناصِر، لكنَّهُ يضطرُّ في بعضِ الأحيانِ إلى مَزْجِ بَعْضِها بِبعضٍ، يدعوهُ إلى ذلِكَ تذكُّرُ ملاحظاتٍ لم يُشِرْ إليها، كشرحِ لفظةٍ أو بيان إعرابِها[1]، أو أنَّه يلجأ إلى التَّركِيبِ بعد التَّحلِيلِ؛ ليحِيطَ بالمعنَى مرَّتينِ، قبل التَّحلِيلِ وبعدهُ.

كما أنَّهُ قد يقتصِرُ فِي بعضِ الأحيانِ على بيان المعنَى العامِّ دون التَّطرُّقِ إلى معاجلة الألفاظِ والتّراكِيبِ؛ لِأنَّ الحاجةَ غير ماسَّة لذلِكَ، فليسَ في البيْتِ ما يشكلُ لفظهُ أو تركِيبه[2]، أو أنَّ إشكالاتِ البيتِ أو الأبيات قدْ مرَّ الحدِيثُ عنها، عندَ شرحِ غيرِها، فيضطرُّ إلى الإحالةِ على تحلِيلاتٍ قد سبَقَ ذكرُهَا[3].

4- ترتيب الأبواب والفصولِ:

يَقومُ أطفِيَّش خلالَ شَرْحِهِ بنَصْبِ عددٍ مِن الفصول، تكونُ تبعاً للأبياتِ المشروحةِ، تعنَى عادةً بالاستطراداتِ المشارِ إليها آنِفاً، فلم يخضِع الكتابَ لتبوِيبٍ معيَّنٍ، ولفصولٍ متتابعة، وإنّما كانت أبياتُ القصِيدة تسوقُهُ لرصفِ معلوماتهِ وترتِيبِها. تراهُ مثلاً يقول لمناسبةِ شرحِهِ قولَ النّاظِمِ:

وَكَمْ آيَةً قدْ نِلْتَ ثَمَّ عَظِيمَةٍ وَعُدْتَ وَكُلُّ الْأَمْرِ لَحْظَةَ أَزْمَانِ

يقول: «وهُنَا فُصُولٌ: الْأَوَّلُ: فِي رِسَالَتِهِ ﷺ إلَى الْجِنِّ والْمَلَائِكَةِ، والثَّانِي: فِي الْإِسْرَاءِ بِهِ ﷺ، والثَّالِثُ: فِي أَبْيَاتٍ تُشْبِهُ قَوْلَهُ: وَكَمْ آيَةٍ قَدْ نِلْتَ ثَمَّ عَظِيمَةٍ»[4]. ويظهرُ تعلُّقُ هذه الفصولِ بمواضِيعِ أبياتِ القصِيدةِ كما بيّنهُ صراحةً. أو حِينَ شَرْحِ البَيْتِ:

وَأُعْطِيتَ فِي الْإِسْلَامِ وَالْجِسْمِ قُوَّةً بِهَا هُدِمَتْ مِنْ ذِي رُكَانَة رُكْنَانِ

---

(1) تظهرُ هذهِ الاستدراكات على شكلين، إمّا أنّهُ يدرجها في المتنِ؛ أي سنحتْ له الفرصة للإضافة، قبل أن ينهِي الشَّرح كلِّيَّة، ويُشِيرُ إلى ذلِك بعبارةٍ مثل: "ونسِيت" [7و]، وإمَّا أنْ يضِيفه في مراجعة ما كتبه، فيظهر على الحواشِي والطّرَرِ. ويمكِن ردّ هذا إلى نهجِ الاستحضارِ الذّهنِيّ في بعضِ مواقِفِ الكتابِ، كمرحلةِ شرحِ الأبياتِ، حيُ لا يعودُ إلى مؤلّف سابقٍ ينقلُ منهُ مباشرة، وإنّما يوظِّفُ ملكاته اللُّغوِيّة ويستعِينُ بمحفوظِهِ وربطهِ مع معانِي الأبياتِ.

(2) ينظر مثلا: إجابة الدعوة [162و].

(3) ينظر مثلا: (م، س) [3و].

(4) (م، س) [204ظ].

قال: «وهُنا فَصْلَانِ: الأوَّلُ: فِي قُوَّةِ بَدَنِهِ ﷺ»[1] فيؤجِّلُ عنوانَ الفصولِ الموالِيةِ إلى حِين انتهاءِ سابقِها[2]. ثمَّ يسوقُ معلوماتِهِ تحت هذا الإطارِ، منتقِلا من موضوعٍ إلى آخَرَ، وقدْ لا يربِطُ بين هذه المواضِيعِ إلّا رابطُ الكتابِ، يتحدَّثُ في التّارِيخ والأحكام الشّرعِيَّة والتّفسِيرِ واللُّغة والأدبِ، حتّى ينتهِي الفصلُ ثمّ ينتقِلُ للفصلِ الذِي يلِيه. وحِين يتمّ عدّتهُ ينتقِلُ لشرحِ الأبياتِ التّالية، وهكذا إلى أن يختم المجلَّد في عبارةٍ مقتضبة دون سابقِ إشعارٍ بِذلِكَ.

وتختلفُ الفصول من حيثُ الحجم، وطرِيقة رصْفِ مادّتها وانتقائِها، والغالِبُ عليها النَّقلُ من المصادِرِ، فمنها ما يشغلُ حيّزا ضيّقا، كالفصلِ الخاصّ بِأَوّل الخَلْقِ بَعْثاً مِنْ قَبْرٍ، والفصلِ الخاصّ بالمعجزة، لم يتجاوز كلٌّ منهما حيّزَ الورقة الواحدةِ[3]، بينما شغل الفصلُ الخاصُّ بِالأخبار التِي جاءت بها الكتُبُ عن مبعثِ محمّد ﷺ أكثر من ثمانية أوراقٍ[4].

المطلب الثّالِث: مصادِر كتاب "إجابة الدّعوة"

تعتبَرُ مصادِر التَّأليف مِن أهَمّ السِّمات العلميَّة في دراسةِ أيّ كتابٍ؛ فاختيارُ المصادرِ دلالة على اختيارِ المؤلِّفِ ومنهَجِهِ[5]. ولَقَدْ جمَعَ أطفِيَّش فِي كتابِهِ نصوصاً كثِيرةً مختلفة المواضِيعِ. أحياناً لا يدلُّ على أنَّها مِن المنقولات، وإنّما يظهرُ أنّها مِنْ كلامِهِ وصياغتِهِ؛ إذْ يعرِضُ ذلِكَ في سياقٍ واحدٍ، لا تحِسُّ منهُ عمليَّة النّقلِ إلّا بعد تأمُّلٍ، فيَحْتَاجُ هذا جهدا أقلُّهُ مقارنة النُّصوصِ بالمصادِرِ المعروفةِ فِي نفْسِ الموضوعِ.

---

(1) إجابة الدعوة [197ظ].

(2) فِي تفقِيرِ نصوص الكتابِ ووَضْعِ العناوِين، كنتُ أضطرُّ إلى نقلِ العناوِينِ التِي يسرُدُها أطفِيَّش علَى رأسِ مجموعةٍ منها، لأضعها في مكانِها –إذْ لم يكُنْ يكرِّرها– بين عارضَتَيْنِ تمييزا لها، وهذا مدعاة للوضوحِ وبيانِ مفاصِلِ الكتابِ.

(3) ينظَر: إجابة الدعوة [74ظ] وما بعدها.

(4) ينظَر: (م، س) [78ظ] وما بعدها.

(5) يظهَرُ اعتبار أطفِيَّش لهذا المبدأ فِي اعتدادِهِ بالنّسخ الموثوقة، من ذلِكَ قولُهُ في مناقشة حكمِ إدراجِ "البسملة" فِي أوّل ديوانِ الشّعرِ، قال: «وأجازَ سعِيد بن جبير كتابتها فِي أوّل ديوان الشّعرِ، ووجدتها مكتوبة فِي نسخةٍ قديمةٍ بأكثرَ مِن خمسمئة عامٍ، من ديوان الشّعراء الستّة، معروضة على أبِي علِيّ السّلوثين [يقصِد الشّلوبين] وأعطَى الإجازة فيها لبعض تلامذتِهِ» تيسير التفسِير، 2/1. كما أنّهُ لم يقتَصِرْ فِي شرحِ "القصِيدة المدنيّة" على نسخةٍ واحدة منها، كقوله: «وفِي نُسْخَةٍ: "تَبِيتُ فِيهِ رَبَّهُ إِحْسَانِ"» إجابة الدعوة [143ظ] وقوله: «وفِي نسخة: تَغالِي» إجابة الدعوة [180و].

ولبلوغ غايةِ حصْرِ المصادِرِ يقفُ أمامَنا إشكالٌ آخَرُ تتميَّزُ به الكتب المتأخِّرة، وهو النَّقلُ غير المباشِرِ من المصادِرِ المتقدِّمة، فترى المؤلِّف ينقلُ نصوصا ينسبُها إلى مؤلِّفِينَ متقدِّمِينَ، ثمّ يتبيّنُ بعدَ البحث والتّدقِيقِ أنّهُ لم يرجِعْ إلى مؤلَّفاتِهم، وإنّما نقلَ نصوصَها مِنْ مُؤَلّفاتٍ متأخِّرَة. وهذا يدعو إلى مقارنةِ النّقْلِ فِي المصدرَيْنِ، في حالة الحصولِ عليهما، لِرصْدِ الاختلافاتِ ومعرفة الصّواب مِنَ الخطَأ، ولاكتشاف التّصرّفات التِي تصِيبُ النُّصوصَ عادةً كالتّصحِيفِ والتّحرِيفِ والاختصارِ والإدراجِ، وغيرِ ذلِكَ. وفِيما يلِي رصدٌ لأهمِّ المصادِرِ، التِي استقَى منها أطفِيَّش مادّة كتابِ "إجابة الدّعوة".

1. كتاب خلاصة الوفا:

لِنور الدِّين علِيّ بن عبدالله السَّمهُودِي (ت:911هـ) وهو تلخِيص لكتاب "وفاء الوفا في أخبار دار المصطَفَى" للمؤلِّف نفسه[1]. نقل منه المؤلِّف أغلبَ مادّة الفصول التِي تحدّثَ فِيها عن المدِينة وآطامها وسكّانها وتارِيخها[2]. لكنَّ المؤلِّف لم يذكرهُ في متنِ الكتابِ إلّا مرّاتٍ قلِيلة مقارنة بِحَجْمِ النُّصوص التِي نقلَهَا مِنْهُ. كما أنَّهُ ينقلُ منهُ النُّقول والأقوالَ التِي استقاها من مصادِرِهِ هو، ككتاب "التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة" لجمال الدين محمد بن أحمد المطري (ت:741هـ) والأحادِيث من الصّحِيحين وغيرهما. ولا يُشِيرُ إلى ذلِكَ[3].

2. كتاب المواهب اللّدنِيَّة بالمِنح المحمّدِيَّة:

لأحمَد بن محمَّد القسْطَلَّانِي (ت:923هـ) اعتمدَ علَيْهِ أَطْفِيَّش في فصولٍ كثِيرةٍ من الكتابِ، وبالخصوص تلكَ التِي تتحدَّثُ عن النُّبوءة والمعجزة وأوّل الخلقِ، وأخلاق وأخبار المصطفَى ﷺ. ونفس الإشكال الواقِع مع المصدرِ السّابقِ حضرَ مع هذا المصدرِ،

(1) الكتابان مطبوعان، أدرجتهما ضمن قائمة المصادر والمراجع.

(2) ينظر: إجابة الدعوة [11و] وما بعدها.

(3) ينظر مثلا: [11ظ].

وبالخصوصِ أنَّ أطفِيَّش اعتمدَ أيضا على شرحهِ للإمام عبد العظِيم الزّرقانِي (ت: 1122هـ)؛ إذْ يختلِطُ عليّ في حالاتٍ كثِيرة نصوص الكتابِ مع شرحِه، وخاصَّة عندما يعلِّقُ علَيهَا أطْفِيَّش بإضافةٍ أو تعقِيبٍ. إضافة إلى نسخِ نقولِهِ من مصادره، ككتاب "الرّوض الأنف" للإمام السّهيلِي (ت:581هـ).

3. شرح العلامة الزُّرقانِي على المواهب اللّدنيّة بالمنح المحمَّدِيَّة:

لمحمد بن عبدالباقي الزرقانِي (ت:1122هـ)[1] ينقلُ أطفِيَّش فِي بعضِ الأحيانِ مع النُّصوص تحلِيلاتِها اللّغوِيّة وغيرها، ودون أن ينبِّه إلى ذلِك[2].

4. تاريخ الخمِيس في أحوالِ أنفَسِ نفِيس:

لحسين بن محمَّد بن الحسن الديار بكرِي (ت:966هـ)[3] نقل منه أطفِيَّش نصوصا عن تعرِيف النَّبِي والرَّسول، وما يتعلَّق بهما[4]، وروايات عن أوّل الخلق[5]، ونصوصا تارِيخِيَّة[6]، إضافة إلى نصوص تنسَبُ إلَى الكتُبِ السّماوِيَّة[7].

هاته الكتب الأربعة تعتبَرُ المصادِر الأساسِيَّة لتكوِين مادّة الكتابِ، وبالخصوصِ فِي مجالِ البحثِ التّارِيخي وقضايا السِّيرة النبوِيّة. وفي غضونِ منقولاتهِ مِنها يدرِجُ أقوال المؤلِّفِين المتقدّمِين والمتأخِّرِين (ممّا يرجّحُ أنّه لم ينقل من كتبهم مباشرةً)، أذكُر منهم (تمثِيلا لا حصْرا):

---

(1) من نشراتِ الكتابِ طبعةٌ ضَبَطها وصحَّحها محمَّد عبدالعزِيز الخالِدِي، سنة 1417هـ-1996م نشر دار الكتُب العلميَّة بيروت لبنان، فِي 12 جزءاً. واعتمد أطفِيَّش على نسخةٍ قديمة منهُ.

(2) ينظر مثلا: [183ظ].

(3) ممّن نشَرَ الكتابَ مؤسَّسةُ شعبان للنَّشْرِ والتَّوزِيع، بيروت، في مجلَّدَيْنِ، حصلت على نسخة منهُ قديمة الطبع، غير محقَّقَةٍ، لم يسَجَّلْ عليها تارِيخ طبْعِها.

(4) إجابة الدعوة [68و] وما بعدها.

(5) (م، س) [71و] وما بعدها.

(6) ينظر مثلا: (م، س) [90و].

(7) ينظر مثلا: (م، س) [69و] و[83و].

5. الرّوض الأنف:

للإمام أبو القاسم السّهيلِي (ت:581هـ)[1]، ينقلُ نصوصَهُ إضافة إلى التّحلِيلات التِي انفردَ بها، كحدِيثِهِ عن لقاءِ رسول اللهِ للأنبياءِ في رحلة الإسراء والمعراجِ[2].

6. شفاء الصدور في إعلام نبوة الرسول وخصائصه:

لأبِي الرّبِيع سليمان بن سبع السّبتِي (ت: 520هـ). نقل منهُ آراءً حولَ أحداث السِّيرةِ[3].

7. الشفا بتعريف حقوق المصطفى وترتيب المدارك وتقريب المسالك:

كلاهما للقاضي عياض اليحصبِي (ت:544هـ)[4] نقل منهُما نصوصا وأحادِيثَ كثيرة[5]، كما نقلَ آراءَهُ حول أحداث السِّيرة، وتحلِيلاتٍ للنّصوص التّارِيخِيَّة والحدِيثِيَّة[6].

8. كتاب مقامع الصُّلبان:

لأحمد بن عبد الصمد الخزرَجِي (ت: 582هـ) نقل منه أطفِيَّش مجموعة من النُّصوصِ التِي تبشِّر بمبعَث محمَّد ﷺ، في الفصلِ الخاصِّ بأخبار الكتب السّابقة[7].

9. رحلة أفوقاي الأندلسي، مختصر رحلة الشهاب إلى لقاء الأحباب:

لأحمد بن قاسم الحجري "أفوقاي" (كان حيّا 1048هـ) نقل منه أخبارا عن مريم عليها السّلامُ[8].

10. الحسام الممدود في الرد على اليهود:

---

(1) طبع الكتابُ طبعاتٍ مختلفة.

(2) ينظر مثلا: إجابة الدعوة [230و]. وما بعدها.

(3) ينظر مثلا: إجابة الدعوة [137و].

(4) طبع طبعات مختلفة.

(5) ينظر مثلا: (م، س) [23ظ].

(6) ينظر مثلا: (م، س) [16و] و[22ظ].

(7) ينظر: (م، س) [79ظ] وما بعدها.

(8) ينظر: (م، س) [123و] وما بعدها.

لأبي محمّد عبدالحقّ الإسلاميّ المغربي السبتي (ت: ق8هـ) نقل منهُ نصوصا باللّغة العبريَّة مكتوبة بالحرفِ العربِيّ؛ للرّدِّ على افتراءات اليهودِ على الرَّسول ﷺ[1].

11. ثمرات الأوراق:

لابن حجّة الحموي، تقيّ الدّين أبو بكر بن علي (ت:837هـ) نقل منه المؤلِّف أخبارا عن المدينة المنوّرة، وعن تبّع الأوّل، ومَن كان معه من العلماء[2].

لقد كانَت هذه أهمّ المصادِرِ التِي يستقِي منها أطفِيَّش مادَّة الكتابِ، بالخصوص الفصول التِي يلحقها بشرح أبيات المدحة، ولنا أن نتساءلَ ما المصادِر التِي يعتمدها في الشَّرحِ المباشِرِ؟ والملاحَظ أنَّ أطفِيَّش قلِيل التّصرِيح بمصادرِه، إذْ يذكر أقوالا قد ينسبها أو يبهمها، فيعسُرُ التّعرّف على أصحابِها وعلى كتبهم، ومن الأعلامِ الذِينَ ذكرهم أطفِيَّش في مناقشاتهِ وقضاياه التِي يورِدها:

- **الخلِيل بن أحمد**: ذكرهُ مرّتينِ، في تفسِيرات لغوِيَّة[3] أحدها من كتاب "العينِ".
- **سيبويه**: ذكرهُ في مناسبتينِ، عندَ مناقشةِ قضِيَّتينِ نحوِيّتيْنِ؛ الأولى خبر "ما" الاستفهامِيَّة[4]، والثّانِية الجملة بعدَ همزة الاستفهامِ[5].
- **الجاحِظ**: ذكرهُ مرَّة واحِدةً، فِي حدِيثِهِ عن قُسٍّ وقَوْمِهِ[6] في كتاب "البيان والتّبيين".

---

(1) ينظر: إجابة الدعوة [126و] وما بعدها.

(2) ينظر: إجابة الدعوة [35و] وما بعدها.

(3) (م، س) [168و] و[253و].

(4) (م، س) [10ظ].

(5) (م، س) [147ظ].

(6) (م، س) [118و].

- **ابن قتيبة**: أكثر من ذكره في مسائل تارِيخِيَّة[1] مِن كتابه "المعارِف"، واستعان بقوله في تفسِير آية الرَّجم[2] في كتابِهِ " تأوِيل مشكل القرآن"، وشرح حدِيث حفظ المدينة من الطاعونِ[3].
- **المبرِّد**: ذكره مرَّة واحدةً فِي حدِيثِ خطبة محمَّد ﷺ من خدِيجة رضي الله عنها[4] في كتابه "الكامل في اللغة والأدب".
- **الزّمخشرِيّ**: ذكره أكثر مِن ستِّ مرّاتٍ– وقد تعدّدت مناسبات الذّكرِ، بين قضايا التَّفسِير[5]؛ استعان بتفسيره "الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزِيل". واللُّغة[6]، استعان بكتابه "الفائق في غريب الحدِيث". والنَّحوِ[7] ذكر قوله دون المصدر.
- **السّهيلِي**: أكثرَ من ذكرِهِ في مسائل السِّيرة النَّبوِيَّة[8]، ولم يَحْفَلْ بهِ في المسائل اللُّغوِيَّة إلّا نادِرا[9] من خلالِ كتابِهِ "الرّوض الأنف".
- **محمّد بن مالِك**: ذكرهُ في ثلاثِ مناسبات، يعالِجُ قضايا نحوِيَّة؛ أولاها: تقدّم الحالِ على صاحبها المجرور[10] في ألفيته المشهورة، والثّانِية: تأوِيلُ الرُّؤيا بالرُّؤية[11]، لم أقفْ على مصدرِهِ، والثّالِثة: في إعراب "جاء" في الحدِيث: ((ولَنِعْمَ

---

(1) ينظر مثلا: إجابة الدعوة [34ظ] و[130و].
(2) (م، س) [107و].
(3) (م، س) [27ظ].
(4) إجابة الدعوة [139و].
(5) ينظر مثلا: (م، س) [63ظ].
(6) ينظر مثلا: (م، س) [178و].
(7) ينظر مثلا: (م، س) [147ظ].
(8) ينظر: مثلا: (م، س) [229و] و[231و] و[97و] و[102و].
(9) (م، س) [193و].
(10) (م، س) [76ظ].
(11) (م، س) [206و].

الْمَجِيءُ جَاءَ)) [1] في كتابِهِ " شواهد التوضِيح والتَّصْحِيح لمشكِلات الجامع الصَّحِيحِ".

ومجموع هؤلاء الأعلام لم يُصرّح خلال استحضارِ أقوالِهِم بِالمصادِرِ التِي استقَى منها. وقد وقفتُ على مجمَلها، ولكن لا يمكن الجزم بعودتهِ إليها كلّها؛ إذْ ينقل أحيانا آراءهُم مع منقولاتِهِ من مصادره المباشرة.

ورغم احتواء الكتاب على مادّة لغوِيّةٍ متكاملة إلّا أنّهُ لم يذكُر مصدرا لغوِياً واحدا من المعاجِمِ وكتب المعانِي التي تؤخذ منها هذه المادّة غالبًا؛ وبجانبِ هذا فقدْ ذكرَ جملة من الأعلامِ حِين تحدِيدِ معانِي بعضِ الكلماتِ، أذكُرُ منهمْ:

- **حمد بن محمّد بن إبراهيم الخطّابي** البستي أبو سليمان (ت:388هـ) ذكره أطفِيَّش في جملة مِن الاستشهادات، تحوم خاصّة حولَ معانِي بعض الأحادِيثِ النّبوِيَّة، التِي ضمَّنها كتابه "غرِيب الحدِيث" و"أعلام الحدِيث"[2]. ولا يبدو أنّه كان ينقلُ منهُما مباشرة.
- **أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري** الفارابي (المتوفى: 393هـ) نقلَ منهُ تعارِيف لغوِيَّة من "الصّحاح"[3].
- **أحمد بن فارِس** (ت: 395هـ): استعان بهِ في موضعين، نقلَ من كتابِهِ "أسماء رسول الله ﷺ"[4] كما نقل عنهُ شرح لفظةِ "تهامة"[5].

---

(1) إجابة الدعوة [227ظ].

(2) ينظر: إجابة الدعوة [29ظ] و[60و] و[146و] و[147و] و[153و].

(3) ينظر: [75ظ] و[168و].

(4) (م، س) [173و].

(5) (م، س) [138و].

- **مجدالدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي** (المتوفى: 817هـ) أكثَر من ذكرِهِ، ولكنْ لم ينقلْ من كتابهِ "القاموس المحِيط" بل نقل تعرِيفات لمواضِع مِن المدِينة، كما استعانَ بهِ فِي شرحِ بعض المفرداتِ[1] من كتابهِ "المغانم المطابة"، كان يذكرُهُ باسم "المجد" ولم ينقُلْ من كتبهِ مباشرة.

كانَ مِن المشكلاتِ التِي تتعلَّقُ بقضيَّة المصادِر، تضخُّم قائمتِها. ففي خلال عمليّة تخريج وتصحِيحِ النّصوص من مصادِرِها الأصلِيَّة قيَّدْتُ المصادرَ التي اعتمدتُ عليها، فبلغت أكثر من 300 مصدر ومرجع، في التّفسِير والحدِيث والفقهِ والتّارِيخ والأدب واللُّغَة، دون الكتب التِي لم أقِفْ عليهَا، وهذا يدلُّ على غِنَى وثراء المادّة العلميّة للكتابِ، وعلى غلبةِ النَّقلِ لدَى المؤَلِّفِ. ويمكِنُ ردّ اعتمادُ أطفِيَّش على المصادِرِ المذكورة إلى سببيْنِ:

الأوّلُ: المكانة العلمِيّة لمؤلِّفِيها، وموافقتهُم للمواضِيع التِي يطرُقها الكتابُ.

الثّانِي: الاعتماد على الموسوعات التِي تأخذُ مِن كلِّ فنٍّ، وكان تأثِيرُ هذا الشّكلِ مِن التّأليفِ جلِيّاً على أطفِيَّش في كتابهِ، إذْ جمَعَ فِيهِ معارِفَ مِن شتّى الفنونِ. ثمّ إنّ منهَجَ كتابِهِ ينبِئُ عن تفضِيلِهِ لهذا الشَّكلِ مِن التّأليفِ.

(1) ينظر: إجابة الدعوة [57و] و[48ظ] وغير ذلِكَ.

المبحث الثّاني: عنوان الكتاب ونسخه الخطِّيّة

يتناولُ هذا المبحث عنوان الكتابِ قيد الدِّراسة، مِن حيثُ صيغةُ التِي ورد عليها[1]؛ إذْ يُشكِّلُ العنوان المدخل الذِي يولَجُ منُه إلى عالَم الكتابِ. ثمَّ سيتمّ الحدِيثُ كذلِكَ عن النُّسخ الخطِّيّة المتوفِّرة مِن الكتابِ، من حيثُ وصفها المادِّيّ، وَأماكن حفظها في المكتباتِ، والاعتماد عليها في التَّحقِيق.

المطلب الأوّل: تحقيق عنوان الكتاب وتوثِيقُ نسبَتِه إلى مؤلِّفِهِ

أَثْبتَت النُّسخ الخطِّيّة للكتابِ بأجزائِهِ الثّلاثة صِيغتينِ لألفاظ عنوانهِ، تفصِيلُها كالآتِي:

1- شرح نونِيَّة المدِيحِ:

حملت نسختانِ من الكتابِ هذا العنوان، وكلتاهما مِن خزانة أطفِيّش ببنِي يزقن:

النُّسخة بالرّمز (أث3ج1)، نسخة للجزء الأَوَّل مِن الشَّرحِ، غيرُ تامَّة (ناسخها نفوسِي (من جبل نفوسة بليبيا) وهو سليمان بن الحاج أحمد الشماخي)[2]، قُيِّدَ على قصاصة ألصِقَت بالغلاف: الجزء الأوَّل من شرح نونيَّة المدِيحِ.

والنُّسخة بالرّمزِ (أث3 ج2)، بها أوراق تكملة للنُّسخة السَّابِقة (أث3ج1) وضعت في بداية المجلَّد، أمَّا الأوراق الباقية فهِي الجزء الثَّالِثُ من الشَّرحِ، بخطِّ المؤلِّفِ، ونفسُ الحالِ مع النُّسخةِ الأولى، حيث قُيِّد العنوانُ في قصاصة ألصِقت بغلاف المجلَّد كتب فيها: هذا جزء من شرح نونية المديح (كلمة المديح اختفت إثرَ نزع طرف من القصاصة، وبقِيَ منها حرف الحاءِ فوقه ياءٌ). فكلتا النُّسختين اعتمدتا العنوان: شرح نونِيَّة المدِيح.

وفي النُّسخة ذات الرَّمز (023) من مكتبة صالح باعمارة بمليكة العليا بمدينة غرداية، ألصِقَت على وجهِ جلدتها قصاصة كتب فيها: شرح نونيَّة المدِيح، تألِيف الشَّيخ أطفِيَّش، وهذه النُّسخة هِيَ الجزء الثَّانِي من الكتابِ بخطِّ المؤلِّف. وعلى وَجْهِ الورقة الأولَى كُتِبَ: الجزء الثَّانِي مِنْ "إجابَةِ الدَّعوة لإصابة الدُّعوة" تألِيف أمحمد بن الحاج يوسف أطفِيَّش.

---

(1) يقتصر هذا المبحث على الجانب اللَّفظِي من العنوان، أمّا الجانب الدّلالِي فتمّ الحدِيث عنه في المبحث السّابقِ.

(2) ينظر المطلب الثّانِي، مطلب وصف النُّسَخ.

وعلى ورقة صغيرة ألصِقتْ عليها، وبقلم حدِيثٍ كُتِب: كتاب نونيّة المدِيح للقطب[1]، أو الجزء الثَّانِي من "إجابة الدَّعوة لإصابة الدّعوة" تألِيف القطب. فقد حملت هذه النُّسخة صِيغتَين للعنوانِ.

كما أنَّ المؤلِّف نفسهُ في تفسيرِهِ الأخِير للقرآن "تيسِير التَّفسِير"، يحِيلُ على الكتابِ بهذا العنوانِ، شرح نونِيَّة المدِيحِ، وذلِكَ في مواضع متعدّدة من الكتابِ[2].

2- إجابة الدَّعوة لإصابة الدُّعوة:

حملَت هذهِ الصِّيغة للعنوانِ ثلاثُ نُسخٍ خطِّيّة، الأولى هي نسخة المجلَّد الأوَّل بخطِّ المؤلِّف، فِي الخزانة العامَّة لمؤسَّسة عمِّي سعِيد، بالرَّمز (م06)، دُوِّن على وَجْهِ الورَقَةِ الأُولَى: إجابة الدَّعوة لإصابة الدُّعوة، تألِيف أمحمَّد أطفِيَّش، والنُّسخة (023) التي سبقَ ذكرها قد حملت الصِّيغتينِ. والنُّسخة بالرَّمزِ (م07) من الخزانة العامَّة كذلِكَ، مبتورة الأوَّل وهي نسخة من الجزءِ الأوَّلِ، في نهايتها قيِّد: الجزءُ الثَّانِي من "إجابة الدَّعوة" تألِيف الشَّيخ العالم العلَّامة الحاج محمد بن الحاج يوسف بن عِيسَى أطفِيَّش.

ومحصِّلة ذلكَ أنَّ للكتابِ عنواناً واحِداً، هو المثبتُ فِي النّسختين (م06) و(023) اللّتَيْنِ بخَطِّ المؤلِّفِ. وأمَّا "شرح نونيّة المدِيح" الذي لم يظهَرْ إلَّا في قصاصات ملصقة على أغلفةِ النُّسَخ (أث3ج1) و(أث3 ج2) و (023) أو داخل المتنِ (أث3ج1) و(أث3 ج2)، وما ذِكْرُ أطفِيَّش الكتاب بعنوانِ "شرح نونية المدِيح" في أكثر مِن مرَّة، في تفسيره "تيسير التَّفسِير" وهو ممَّا ألَّفه في آخِرِ عمرِهِ، إلّا مِنْ قَبِيلِ الاختِصارِ، أو العنوان الثَّانوِي والفرعِي.

ولم تُشكّلْ نسبة الكتابِ إلى أطفِيَّش مشكِلةً، إذ النُّسخ مجمعةٌ على هذه النّسبةِ، كما أنَّ المؤلِّف قد ذكرهُ بنسْبَتِهِ إليهِ.

---

(1) القطب: من ألقاب أمحمَّد أطفِيّش.

(2) ينظر: تيسِير التَّفسِير، 317/1 و134/2 و201/5.

المطلب الثّانِي: وصف النُّسخ الخطِّيَّة لكتاب إجابة الدّعوة:

أَلَّفَ المؤلِّف كتاب "إجابة الدّعوة" في ثلاثة مجلّداتٍ، اطّلعتُ على مخطوطاتهِ الموجودة، ويلخِّصُ الجدول الآتِي نسخه من هذه المجلّدات مع أماكنِ حفظِها ورموزِها:

رمز النسخة في المكتبة/ المواصَفات	الناسِخ	الحالة	الجزء	المكتبة	الرَّمز المعتَمَد في التحقِيق
م06	المؤلِّف	كاملة	01	الخزانة العامَّة	الأصل، أ
أث ج1	الشَّمَّاخِي (بالمقارنة)	ناقصة	01	مكتبة أطفيّش	ب
م07	الشَّمَّاخِي	تتمة أث ج1	01	الخزانة العامَّة	ج
023	المؤلّف	كاملة	02	مكتبة باعمارة	أ2
م57	أشقبقب	مبتورة الأول والآخِر	02	الخزانة العامَّة	ب2
49	أشقبقب	مجموعة أوراق تتمة م57	02	مكتبة الرّاعِي	ب3
أث ج2	المؤلف	كاملة	03	مكتبة أطفِيّش	أ3

مِنْ خِلالِ الجدولِ يظهرُ أنَّ نسخة المؤلِّف الكاملة قد تفرّقت بين مكتباتٍ ثلاثٍ، ولم يَنَلْ مِنْ إعادةِ النَّسخ الكامِل إلّا المجلّد الأوّل (الأصل، ب، ج) المخصوص بالتّحقِيقِ والدِّراسة في هذهِ الأطروحة، وسأخُصُّ نُسَخَهُ بالوصف التّفصِيلِي، مع مرورٍ سرِيع على نسخ المجلّدين الباقيَيْنِ.

أظْهرت المقابلة أنَّ النّسختين (ب، ج) وهما متكاملتان لناسِخٍ واحدٍ، أنّهما منقولتانِ مِن النُّسخة الأصل (أ)، قبل وفاة المؤلِّف، نظرا إلى اشتراكها فِي ضبطِ مجموعة من

الكلماتِ[1]، على وَجْهٍ لا يظهِر الكلمة بوضوحٍ، واكتفى النّاسِخُ بنقل الرّسمِ دون تحرِيفٍ، وفِي ضبطِ بعضِ الأعلامِ[2] وفِي ضبطِ الكلمات المشكلة[3]. وحتّى في بعض اللّحاقات ترَى النّاسِخَ ينقلها كما هِي من الأصلِ دونَ توضِيح[4]. ثمّ إنّ إضافات كثِيرة للمؤلِّفِ في أصلِهِ غابت عنهما[5]، كما أنَّ المؤلِّف صحّح عباراتٍ فِي متنِ الأصلِ وفي هامِشِه، وغاب كلّ ذلِكَ عن النُّسخة (ج)[6]. وقد أشرتُ في التّحقِيقِ إلَى جملة مِن هذه الاختلافاتِ. لذلِكَ فَقَد اسْتَغْنَيتُ عنهما في المقابلة، ولم ألجأ إليهما إلّا في وقفاتٍ قلِيلة.

1- نسخَة مكتبة الخزانة العامّة بمؤسّسة عمّي سعيد بِغرداية.

رقم النّسخة في فهرس المكتبة: 282، رمز لها المفهرِس بِـ: م06. نسخة مجلدة باللون الأخضر، على وجه الورقة الأولى دوّن عنوان الكتاب واسم المؤلف "إجابة الدَّعوة لإصابة الدُّعوة تأليف أمحمد أطفيش" بخطٍّ مغربِيّ منمَّق وجمِيلٍ. النُّسخة هِيَ المجلّد الأوّل من الكتابِ بخطّ مؤلِّفِهِ، عدد أوراقها 258 ورقة، وهِيَ تامَّةٌ وبحالٍ جيّدة. وفِي النّسخَة تَقْيِيدَا تمليكٍ؛ الأوّل كتب على ظهر الجلدة ونصه: ملك محمد بن إبراهيم كُلّهْ، والثّاني في وجه الورقة الأولى ونصه: هذا الكتاب ملك من أملاك محمد بن إبراهيم بن أحمد كُلّهْ، بالشراء من مؤلِّفِهِ رحمه الله ورضي عنه. واسم المالِك معهودٌ فِي كثِيرٍ مِن

(1) ينظر مثلا: ضبط "الغدو" في أ[18ظ] و ب[23و]. و"العلاج" فِي أ[183ظ] و ج[39ظ]، و "المشتهر" فِي أ[11ظ] وب[14و].

وأخطأ المؤلِّف في قولِهِ «و "ها " فعل ماضٍ» أ[8ظ]. ونقل الناسخ ذلِكَ ب[10ظ].

(2) ينظر مثلا: أ[176و] و ج[28ظ] ضبطَ الشَّيبِي مرتين بالسّبتِي.

(3) ينظر مثلا: أ[24ظ] وب[30ظ] ضبطَ تُبْعِد بنفس الشَّكلِ.

(4) فِي أ[173ظ] و ج[24ظ] لحاق: شديا، لم تبيِّن النُّسختان موضعهُ.

(5) ينظر مثلا: أ[174و] و ج[25و] فيهما لحاقان.

(6) ينظر: أ[176و] وج[28و]. وينظر: أ[183و] و ج[38ظ].

مخطوطات مكتبة الخزانة العامّة، أيْ إنّ المالِكَ كان جمّاعةً للمؤلّفاتِ. على وجه الورقة الأولى "ورقة العنوان" دوّن –بخطِّ المؤلِّفِ–: وله البيت الأوّل:

لشارح هذا النظم ناظمه الفاني

البيت" وتتمّتُه على ظهر الصّفحة:

دعا فشرحت أوّلًا لستُ بالثّانِي

وهذا بيتٌ مِن نَظْم المؤلِّف، يُقرُّ فيه بأنّه أوّل مَنْ شرح هذه القصيدة. وقيّدت أيضا عبارة: "من سبَّ ملكا قتل، ومن تزوّج ذاتَ محرم، معتقدا لحلِّها جهلا منه قتل".

كتب المخطوط كلُّه بخطٍّ مغرِبِيّ مقروءٍ وواضِحٍ، تتفاوتُ جودته أثناء الكتابِ، ولا يبدو عليهِ أثرُ العناية والتّنمِيق إلّا قلِيلاً، بمسطرة حوالي 23 سطرا في كل ورقة بمقاس 17*22,5. استعمل اللّون العادِي لشرح الأبياتِ، وكتبَتْ أبيات القصِيدةِ باللّون الأحمر، ولم يميّزها عن متنِ الشّرحِ، فجعلَ كلّ ذلِكَ على نسقٍ واحِدٍ. وقدْ أضِيف على وجهِ الأوراق ترقِيم بالقلم الرّصاص، وبالأرقام العربِيّةِ.

وفي حواشِي النُّسخة إضافات واستلحاقات كثِيرة بخطِّ المؤلِّف، تطولُ وتقصُر (بين الكلمة والفَقْرة، وقد تغطِّي معظم الهامِش) وقلِيلةٌ هِي التِي لغيرِهِ، يُنبِئُ ذلِكَ عنْ عنايتهِ بالكتابِ، ومراجعتهِ مراجعةً تامَّة، حتَّى إنَّ مجموعةً مِن تلك الإضافات لم أقفْ عليها فِي النُّسخة الثّانِية من هذا المجلَّد (ب وج). وفي خِتامِ النُّسخة، قال المؤلِّف: تمّ المجلّد الأوّل بفضلِ اللهِ. ولم يدوّن تاريخ النَّسْخِ ولا مكانهُ.

أقمتُ تحقِيقَ الكتابِ على هذه النُّسخة لأنّها تامَّة وبخطِّ المؤلِّف، وَرمزتُ لها بالأصل، واختصارا بِـ: أ.

2- نسخة مكتبة أطفِيّش ببني يزقن

رقم النسخة في فهرس المكتبة: 116، بالرّمز أ ث3ج1. النسخة مجلدة بجلدة منفصلة، على الوجه الأوّل من الجلدة بطاقة كتب فيها: "الجزء الأول من شرح نونية المديح" عدد أوراقها 195 ورقة، بمجموع 386 صفحة مكتوبة، وورقتين بيضاوين. كُتِب على وجه الصفحة الأولى: "زاد الشارح أمحمد أطفيش قوله:

لشارح هذا النظم ناظمه الفاني دعا فشرحت أولا لست بالثاني

وهو نفس البيت المذكور في النسخة الأصل، وقد نظمه الشارح أمحمد أطفيش على نفس وزن وروي القصيدة التي يريد شرحها. وفي نفس الصفحة تقيِيدُ تمليك نصُّه: هذه النّسخة ملك لِأمْحمّد بن الحاج يوسف أطفيّش. تبدأ النسخة بعد البسملة والتصلية: قال أمحمد أطفيش: "الحمد لله خالق السبع الطرائق (...)" وهي نفس بداية النسخة الأصل وتنتهي النسخة عند البيت:

وَمَا جُزْتَ بِالْأَحْجَارِ إِلاَّ وَسَلَّمَتْ عَلَيْكَ بِنُطْق شَاهِدٍ قَبْلَ بُرْهَانِ

ثم يلي ذلك بياض دون إشعار بالنّهاية، ويبدو أنَّ النّاسِخَ قد توقَّفَ عن التَّدوِينِ، ليواصِلَ فِي ورقة جديدة، كما تظهره النُّسخة التّالية فِي نفسِ المكتبة.

كتبت النُّسخة بخطٍّ مغربِيّ مقروءٍ، واستعمل اللَّون البنِّي للشَّرحِ، وأمّا أبيات القصيدة فكتبت باللّون الأحمر، دونَ تمْيِيزها عن نصِّ الشَّرحِ، وبمسطرة حوالي 20 سطرا في كل ورقة بمقاس 22,5*17. أضِيفَ للنُّسخةِ ترقيم للصفحات بالقلم الرّصاص وسط الطُّرَّة العلوِيَّة لكلِّ صفحة. لم يدوَّن فِي آخرِ المخطوطِ اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ ولا مكانه. ويظهَرُ في بعض الصَّفحات اشتراكُ أكثَر مِن ناسخين في الكتابة، مثل: 12و، 100ظ.

النُّسخَة منقولةٌ مِن أصلِ المؤلّف (أ)، استعنتُ بها في قراءةِ ما استعصَى في الأصْلِ، ولم تكن فِيها إضافات تعلِي مِن شأنِهَا، بل كانت خالِية مِن بعض ما ألحقهُ المؤلِّف بالأصلِ، ورمزت لها بِالحرفِ (ب) في حالة الاستعانة بِها.

3- النسخة الثّانية في مكتبة الخزانة العامة بمؤسسة عمي سعيد غرداية

رقم النّسخة في فهرس المكتبة: 283، بالرّمز (م07) نسخة مجلدة وبحالة حفظ جيدة، عدد أوراقها 150 ورقة بمجموع 300 صفحة، في كل صفحة حوالي 20 سطراً، بمقاس: 22,2*17. يبدأ المخطوط بـ: «... إنّ ما ذكره الصّوفية أحسن ممّا مرّ عن البلقيني...» وهو نصٌّ مِن شرح البيت:

وَبِالْقَمَرَيْن النَّيِّرَيْن هَدَيْتَنَا حَدِيث رَسُولٍ ثُمَّ مُعْجِزِ قُرْآنِ

وينتهي بـ: "تَمَّ المجلّد الأوّل بفضل الله تعالى وحسن عونهِ لمؤلفه العلامة والبحر الفهامة الشيخ الحاج محمد بن الحاج يوسف الملقب بأطفيش". دُوِّنَ في آخِرِ المخطوط اسم الناسخ: سليمان بن الحاج أحمد الشماخي وتاريخ النَّسْخ أواخر ربيع الثاني 1306هـ، وهي النُّسخة الوحِيدة التِي احتوَتْ على التّارِيخِ.

وقد كتبت أبيات القصيدةُ باللّونِ الأحمَرِ والشَّرح باللّون البُنّي، بخطٍّ مغربيٍّ مقروءٍ وواضِح. وأضِيفَ إلى النُّسخةِ ترقِيم حدِيثٌ بالقلم الرّصاص على وَجْهِ كُلِّ ورقةٍ. والنّسخة تتمّة للنّسخة السابقة بالرمز (ب) وهذا للتّشابه الكبير بينهما في الخط، كما أنَّ نصّيْهما متتابعانِ، رغم سقوط عدّة أوراق، وهذا ما يفسِّرُ ما كتبه المؤلف على حافّة الورقة الأولى: أخذت نانة[1] من هنا كراسين. استعملت للنُّسخة الرّمز (ج) في حالة الاستعانة بها.

(1) "نانّة" اسمٌ أمازِيغي لأنثَى، ويعنِي الأخت الكبرى متداولٌ فِي منطقة غرداية.

4- نسخة الجزء الثّانِي بمكتبة باعمارة

النُّسخة محفوظة بمكتبة "باعمارة" بمدينة "مليكة العليا" بالرَّقم (023) مجلّدَة باللَّونِ الأخضر، على وَجهِ الجلدة الأولى بطاقة كتب فيها: شرح نونيّة المديح تأليف الشيخ أطفيش.

عنوان المخطوط ومؤلّفه دُوِّنا على وَجْهِ الورَقَة الأُولَى: "الجزء الثاني من إجابة الدَّعوة لإصابة الدُّعوة تأليف أمحمد بن الحاج يوسف أطفيش" فهذا الجزء الثاني من شرح نونية المديح بخط مؤلِّفه. عدد صفحات المخطوط 439 صفحة، بداية المخطوط بعد البسملة والتصلية: "قال أمحمد بن أطفيش

ولمَّا أتَى الكفّارُ بابَكَ للذِي أرادوهُ من كَيْدٍ ومكرِ وعدوانِ

وفي نهاية المخطوط: الأبيات التالية من القصيدة:

وعن جَعفَرِ أَخبَرتَ وابن رَوَاحَةٍ وزَيْدٍ بموتٍ يومَ مُؤْتَةَ في آنِ
ومِنْ حِين سارُوا قدْ أَشَرْتَ بِكَثْرَةِ توديع وتَرْتِيب ذِي شَانِ
وكلُّ نبِيءٍ إنْ يُعلِّقْ إمارةً بِموتٍ تقعْ مِن غيرِ شكٍّ ونُكرانِ

دون إشعارٍ بنهاية الجزء، ولم يذكر تاريخ نسخ المخطوط ولا مكان نسخه.

أبيات القصيدة كتبت باللون الأحمر والشرح باللون البني، بخط مغربيٍّ مقروءٍ وواضِح، وبمسطرة حوالي 26 و27 سطرا في كل ورقة بمقاس 25,5*17،5. أضِيفَ ترقيم للصّفحات بالقلم الرّصاص فِي الطَّرة السفلِيَّة لكلِّ ورقة. وبتصفّح المخطوط سجّلت الملاحظات التّالية:

- يوجَدُ ضمن المجلد صفحتان مختلفتا المضمون عن الكتاب وبخط مغاير عن خط المؤلف.

- ويوجد كذلكَ مجموعة أوراق حوالي أربعين صفحة بالمقارنة مع النسخة (ج) فهي بخط سليمان الشماخي بدايتها: "توجَّه إليها رسول الله ﷺ وإن وجهه..." وتنتهي بـ: "...بقدح فمسح رسول الله ﷺ ضرعها ثم حلبهُ ملئ القدح..." دون أن تحمل الصفحات إشارة إلى مكانها من الكتاب.

- وعشرون صفحة أخريات بخط آخَر لبداية هذهِ النُّسخةِ نفسهَا، وتنتَهي بـ: "(...) قالت أسماء: لما سمعنا قول الجنّيّ عرفنا ناحية توجه إليها رسول الله ﷺ".

رمزت للنُّسخة بالحرف (أ2) في حالة ذكرها أو الاستعانة بها.

5- نسخَة الجزء الثّانِي في الخزانة العامّة بمؤسّسة عمّي سعِيد

رقم المخطوط في فهرس المكتبة: 284، بالرَّمز (م57)، النّسخة مجلدة باللون الأحمر، مبتورة الأول والآخر، عدد أوراقِها 175 ورقة بمقاس: 22,3*16،2. وبمسطرة 25 سطراً في الصفحَة الواحدة، كتبت بخطٍّ مغربيّ واضح باللّون البنّي، والأبيات باللّون الأحمَر. أوّل بيتٍ مشروح هو الذي قبل البيت:

وفي يوم بدرٍ كنتَ بدراً بنورِهِ تسِيرُ المنايَا للشقي وأقرانِ

وآخِر بيت مَشروح هو:

وخامسهَا حل الغنائِم كلها وهَذا واكم خمس لديكَ وخمسانِ

فهي نسخة من الجزء الثاني من شرح نونية المديح، لم يذكر تاريخ نسخ المخطوط ولا مكان نسخه، وذكر في فهرس المكتبة أنّ النّاسِخَ هو: إبراهيم بن سليمان أشقبقب. رمزتُ للنُّسخة بـ(ب2) في حالِ الرّجوع إليها.

6- نُسخَة الجزء الثّالِث مكتبة أطفِيَّش ببني يزقن

رقم المخطوط في فهرس المكتبة: 117، بالرَّمزِ (أث3ج2) النّسخة مجلّدة باللَّونِ الأحْمَر، تبتدِئُ حيثُ انتهت النسخة (أ2)، أي إنّها الجزء الثالث من كتابِ "إجابة الدّعوة".

المخطوط بخطِّ المؤلِّفِ نفسِهِ، عدد أوراقه 266 ورقة حوالي 531 صفحة مكتوبة، بمقاس: 22،5*17 وبمسطرة 30 سطرا في الصفحة، بخط مغربي مقروء، والأبيات مكتوبة باللون الأحمر والشرح باللون البني، والمخطوط مخروم الوسط. توقف المؤلِّف في شرح البيت:

بحسن ختام ذي الجلال تكرما ومن..... بأيمن إحسانِ

دون إشعار بنهاية القصيدة، ويبدو أن القصيدة انتهت. وبتصفح المخطوط سجلت الملاحظات التالية:

- تغيير في الخط من 345و إلى 358ظ[1].
- تقييد بخط المؤلف: "أخذ سليمان من هنا كراستين" في 224و.
- ترقيم بخطِّ المؤلف من 326و إلى 340و: الورقة الأولى... الورقة الرابعة عشر.
- في بداية المخطوط مجموعة أوراق حوالي 13 ورقة أي 25 صفحة، ابتدأت بشرح البيت:

وَمَا جُزْتَ بِالْأَحْجَارِ إِلاَّ وَسَلَّمَتْ عَلَيْكَ بِنُطْق شَاهِدٍ قَبْلَ بُرْهَانِ

(1) ترقيم الصَّفحات ابتدأ بِ: 194.

وتنتهي بـ: "قال جاورت بحراء شهرا وذكر..." بمسطرة 19 سطرا في الصفحة، وهذه المجموعة تتمة للنسخة بالرمز (ب). رمزت للنُّسخة بِـ: (أ3) في حالة الإشارة إليها أو الاستعانة بها.

المبحَث الثّالِث: منهج تحقِيق كتاب "إجابة الدّعوة" وصور من مخطوطاته:

يرسُمُ هذا المبحَثُ الخطَّة التِي سارتْ عليها عملِيَّة إخراجِ كتاب "إجابة الدَّعوة" مِنْ خِلالِ توصِيف المراحلِ المتَّبعة، مِن أجلِ بلوغِ غرَضِ التَّحقِيقِ، ثمّ يقدِّم نماذج من المخطوط لمحقّق.

المطلب الأوّل: الخطوات المنهجِيَّة لتحقِيق كتاب "إجابة الدّعوة"

اتَّبعتُ مِن أجلِ الإخراج الصّحِيحِ للكتابِ الخطوات المتعارف عليْها فِي فنِّ التَّحقِيق، مبتغِيا بذلِكَ الوصول إلى القراءة الأوْفَق للكتابِ، وتقدِيم تلك القراءة على قواعِدِ الرَّسم الحدِيثِ، دونَ المساسِ بصورة النَّصِّ، التِي تمثّلُها نسخة المؤلِّفِ. لقَدْ سَبقَ الحدِيثُ عن ضبطِ عنوان الكتابِ وتوثِيق نسبتهِ إلى صاحِبِه، وفِيما يلِي بيانٌ لخطواتِ إخراج النُّصوصِ.

1- ترتيب النُّسَخ المعتمدة ورموزها:

كان من الطّبِيعِيّ أن أعتمد نسخة المؤلِّف المكتوبة بيدِهِ أصلًا للتّحقِيقِ، ومعتمَدا مِن أجلِ القراءة الصّحِيحة؛ لأنّها النُّسخة الأمّ المنقول منها النّسختين الأخريَيْنِ. ولكن كان من الضّرورِيّ أحيانا الرّجوع إلى غيرِها، قصدَ الضّبطِ الصّحِيح للنّصّ أو تغلِيبِ وجهٍ على آخَرَ، لكنّ ذلِكَ كان نادِراً وخاصّة أنَّ النُّسخة الأمّ لمْ يلحقها ضرَرٌ، ولم تتلف حواشِيها ولا متنها، لكنّ المقارنة بيّنت غيابَ نصوصٍ عن النُّسختينِ، كان المؤلِّف أضافها حِين المراجعة والتَّصحِيح، ويقدِّمُ هذا دلِيلاً على عنايته بكتابِهِ وإضافة ما يلزمُ للتّوضِيحِ والإفادة، وقد رمزتُ إلى نسخة المؤلّف بـ(الأصل، أ) وإلى النّسختين المساعدتينِ بـ (ب، ج). وبالنّسبة للجزءينِ

الثّانِي والثّالث فرمزتُ لنسختيهما الأصل بـ(أ2، أ3) وللنّسخة الثّانِية من الجزءِ الثّانِي بـ (ب2).

2- ضبطُ الآيات القرآنِيَّة:

يعتمِدُ أطفِيَّش على روايةِ ورش للقرآن الكرِيمِ، لذلِكَ التزمتُ الضَّبطَ علَى هذِهِ الرِّواية، بِاستغلالِ التِّقنيات الحدِيثة لبرامج القرآن الكريم، التِي تتيحُ عملِيَّة النَّسخ منها واللَّصق في ملفَّات برنامج (وورد) بالرَّسم العثمانِيّ، وأشِير في الهامِش إلى السّورة ورقم الآية.

3- ضبْطُ ألفاظ الأحَادِيثِ النبوِيَّة:

لقد شكّل النّقلُ غير المباشِر للأحادِيث النَّبوِيَّة، والآثار المروِيَّة عن الصّحابة، النّمط الأغلَب على الكتابِ، لذلِكَ اقتضَى تحقِيقُ نصوصِها العودة إلى مرجع النَّقل المباشِرِ، ثمَّ المصدر الأصل المنقول منه، إذا كان مصرَّحاً به، وإلّا اجتهدتُ فِي معرفةِ المصدرِ، ثمَّ تخرِيج الحدِيث أو الأثَرِ متّبِعاً التَّرتِيبَ المعروف للمدوّنات الحدِيثِيَّة بحَسَبِ درجاتِ الصّحَّة (الصِّحاح،...) والأولَى لما وافقَ لفظَ الكتابِ.

ومِن الإشكالاتِ الحادثة على إِثْرِ هذِهِ التَّخرِيجات: اختلافُ ألفاظِ الأحادِيثِ بينَ المصادِرِ. ولم أحفَلْ بهَا كَثِيراً، إلّا ما بدا منهُ اختلاف كبِيرٌ، فأثبِتُ رواية المؤلِّف وأشِيرُ إلى الاختلافات سواء أكانَ ذلِكَ فِي مَتْنِ الحَدِيثِ أو سندِهِ.

وقد ضبطتُ عباراتِ التَّخرِيج لكَيْلا يخرُجَ البحثُ عن نطاقِهِ فيقع فِي مجالاتٍ يصعبُ عليَّ ضَبْطُها، والتَّعامل معها، على النَّحوِ التّالِي:

استعملتُ عبارة: "ورد بمعناهُ" لتخرِيج نصِّ الحدِيثِ الذِي أجد فِيهِ اختلافا تامّاً في الألفاظِ مع المصدرِ الذِي خرَّجت منه. واستعملتُ عبارة: "ورد بلفظ قريب" إذا كانَ هناكَ اختلافٌ كبيرٌ بيْنَ نَصِّ الحدِيث والمصدَرِ المخرَّج منه. وعبارة "ورد بلفظ" فأذكر اللَّفظة

المختلف فيها، إذا كان هناك اختلاف قلِيل. أمَّا الحدِيث الذي لا أقف على مصدرٍ ذكره فأشِيرُ إليه بالعبارة: "لم أقف عليهِ بلفظِه".

وأمّا روايات أحداثِ السِّيرة، وما نقله المؤلِّف مِن قِصَص يردُ فِيها أقوالٌ لرسولِ اللهِ ﷺ، ممّا لَمْ أقفْ عليهِ إلّا في الكتب التِي تناولتْ أحداث السِّيرةِ، مِن غير كتب متون الحدِيثِ المعروفة، ككتابِ "دلائل النُّبوَّة" للبيهقِي أو كتابِ "المواهب اللَّدنِيَّة" للقسطلّانِي، فأكتفِي بالعزوِ إليها دونَ تعلِيقٍ.

استعملت القوسين الهلاليّين ((...)) لتحدِيدِ نصِّ الحدِيثِ وتمْيِيزِهِ عن متنِ النَّصِّ.

4- ضبطُ النُّقول وتصحيح الأخطاءِ:

لقد حفل الكتاب بمجموعة كبِيرة من النُّقول في مواضِيع شتَّى، يصرّحُ أطفِيَّش في مواضِعَ بمصدرِها المنقولِ منهُ، وفِي مواضِعَ يغفِلُ ذلِكَ، أو لا يُشِيرُ إلى عملِيَّة النَّقلِ أصلا، فيورِدُ النّصّ وكأنّهُ من كلامِهِ.

وعلى هذِهِ الحالِ اقتضَى إخراجُ هذه النُّصوصِ أن أتَّبع منهجا صارِماً، يُنْجِينِي مِن الوقوعِ في أخطاء القراءة والعزو والتَّصْحيح، فبحثتُ أوَّل الأمرِ عنْ مصادر المؤلِّف، سواء المصرّح بها أو التِي أغفلَ ذكرَها، ثمّ أقومُ بحَصرِ النَّصِّ المنقول، وتمييزه عن نصِّ المؤلِّف لإجراء المقارنة المناسبةِ وتحدِيد الاختلافاتِ.

وأعتبِر الطّبعات المقابلة عليها مِن المصادِرِ نسَخاً جديدة للمقابلة على الأصل المنسوخِ، وهذا بعْدَ فحصِ الطَّبعة للتَّأكُّد من سلامتها ولو نسبِيّاً من الأخطاءِ[1]، وبذلِكَ

(1) لقد برزتْ مسألة طبعات الكتابِ المختلفة خلالَ عملِيَّة التَّحقِيق لتلقِي ظلالَها على النُّصوص، بالنَّظرِ إلى عملِيَّة إخراجها التِي قَدْ تعرَى عن العلمِيَّة، كأن يغِيبَ عنها توضِيحُ الأصول التِي أخرجَت عليها، وعلى ذلِكَ مثلاً: كتاب الإتقان في علوم القرآن، وكتاب خلاصة الوفا.

يتناولُ التَّحقِيقُ النّصوص التي نقلها المؤلِّف بالمقابلة والتَّصحيح، بغضِّ النَّظَرِ عن رواية المؤلِّف التِي أثبتُها في المتنِ أصْلاً[1].

ويحدُثُ أنْ أجِدَ لبعضِ النُّقولِ أكثرَ من مصدرٍ ذكرتهُ، وبالخُصوص الرِّوايات التّارِيخِيَّة إذْ يتكرّرُ ورودها في أكثَر مِن مصدرٍ؛ فإذا كان أطفِيَّش قدْ ذكر مصدره فقد كفِيته، وإلّا خرجَّتُ النَّقلَ ممّا تبيَّنَ نقلُ المؤلِّف منهُ عادةً، أو مِن أقربِ الرِّواياتِ إلى ما أورده، فلا طائِلَ مِن إثقالِ الهامِشِ بِالاختلافات التِي هي من طبِيعةِ هذه النُّصوصِ.

وبالإضافة إلى ذلِكَ تَرِدُ مجموعةٌ مِن النُّقولِ والأقوالِ ينسبُها أطفِيَّش إلى الصّحابة مثلا، لكن لا أجِدُ لذلِكَ سندًا، فأتركها غفلا مِن التَّخرِيجِ[2].

وممّا لم أقِفْ عليهِ من مصادر عددٍ من النُّقولِ اضررْتُ إلى توثِيقه من مصادرِهِ القرِيبة، من مثل نقول "ابن زبالة، محمَّدِ بن الحسن" (ت:200هـ) صاحِبُ كتاب "تارِيخ المدِينة" المفقودِ، فاكتفيتُ بالتَّوثِيقِ مِن كتاب "خلاصة الوفا"[3] ونقول رزِين بن معاوِية[4]، ونقول الفيروزأبادِي في كتابِهِ "المغانم المطابة"[5] في القِسمِ الذِي لم ينشَرْ منهُ. ونفسُ الحالِ قد وقعَ مع الأقوالِ، خاصّة الفقهِيَّة والتّارِيخِيّة منها، فقد تركتُ مجموعةً منها دونَ تخرِيجٍ وتوثِيقٍ إلّا في المصدرِ الذِي نقلَ منهُ المؤلِّف مباشرَةً.

لقد سعيت الجهد فِي تخريج النّقول التِي أقفُ عليها في الكتاب، لكنّ مجموعةً مِنها لم أبلغها بسببِ الكثرة والتّداخل، فأغلبُ مادّة الكتاب نقلِيّة تعتمِدُ على الرِّواية.

---

(1) لقد كان من النَّماذج التِي حذوت حذوها في إقامةِ نصِّ الكتابِ، وتصحيح أغلاطِهِ، تحقِيقات د. قاسم السَّامرَّائِي، فقد قال في حين حدِيثِهِ عن تصحيح نصوصِ كتاب "الرَّوضة الفردوسِيَّة" للآقشهرِي: «ومع كلِّ هذا فقد أصررتُ على أن لا أجترِئَ على الأمانة العلمِيَّة فأدخل في النَّصِّ ما ليسَ منه، وبخاصَّة فإنَّ النَّصَّ قد وصلَ إلينا بخطِّ المؤلِّفِ وليسَ بخطِّ أحدِ النُّسَّاخِ، حتَّى نعزوَ له هذه الأوهام، فصَحَّحْتُ الأوهام وأكملت النُّصُوص السَّاقطة أو المطموسة اعتماداً على المصادر التِي اقتبَسَ منها فقط، وذكرتُ ذلِكَ في الحواشِي بالتَّفصِيلِ». الروضة الفردوسِيَّة الآقشهرِي، مقدِّمة التَّحقِيق لقاسم السَّامرَّائِي، 25/1.

(2) مثلا: أوردَ نقلا عن ابنِ عبّاسٍ [99و].

(3) قام الباحِثُ صلاح عبد العزيز بن سلامة، بجمع نصوص هذا الكتابِ من خلالِ رواياته المنتشرة في الكتب، ومما اعتمد عليه كتاب وفاء الوفا للسمهودِي، لذلِكَ لمْ أجِدْ داعياً لتَوثِيقِ تلك الأقوالِ منه.

(4) ينظر: إجابة الدعوة [28ظ].

(5) ينظر: (م، س) [28ظ].

5- الضَّبط الإملائِي:

اتَّبع الكتاب قواعِد الرَّسم على الخطِّ المغرِبِيّ، المعروف بضوابطهِ كرسم نقطة الفاء من تحت، والقاف فوقها نقطة واحِدة، وهذا لم يحدِثْ إشكالا كبِيرا، ولكِن مِنْ أبْرَزِ الظَّواهِر التِي أشكلت في القراءة وعنِيت بضبطِها:

- الهمزة المتطرِّفة: يتصرَّف أطفِيَّش في رسمِ الهمزة مِن أواخِرِ الكلماتِ، كـ"أبناء" و"بناء" فقد يعتنِي بها فيرسمها واضِحة جلِيَّة أو يرسمها نقطة[1] أو يتخلَّى عنها مطلقا[2]. وإثباتها وفقَ مرادِهِ يقتضِي معرفة سياق الكلام، وإذا كان نقلا وجبَ الرُّجوع إلى مصادِرِهِ للحِيطة ومقاربة المقصودِ.
- الألف بعد "بنو": يثبِتُ أطفِيّش هذه الألف أحياناً، وتحدِثُ اضطرابا في القراءة إن لم ينتبَهْ إليها؛ إذْ قد تلحق الكلمة بعدها. فلا بدّ من التّثبُّت من العَلَم بعدهَا ثمّ الحكم بزيادتها.
- إعجام الذّال والثّاء وإهمالهما، وأحيانا الجيم: لا يعتنِي أطفِيَّش بإثبات النّقطة من الذّال أو الثّاء، فتراهُ يهملها في مواضِع. فما كان فيه الإعجامُ معروفا كأسماء الأعلام من مثلِ "أبِي ذر" أثبتّها دون إشارة إلى الأصْل، وإذا كان علما مغمورا احتاج ذلِكَ إلى الرُّجوع إلى المصادرِ للنَّظرِ فِي أمرها، كـ"مذينب" فأثبت الأصل وأشِيرُ إلى التَّصحِيح في الهامِش مع العزوِ إلى المصدرِ.

6- ضَبطُ الأبيات الشّعرِيَّة:

إنَّ مجموعَ الأبيات الشّعرِيَّة التِي أوردها أطفِيَّش في الكتابِ تدعو إلى ضرورةِ العناية بها، وقد اتَّبعتُ لأجل إخراجها إخراجا سلِيما التّرتِيبات التّالِية:

---

(1) ينظَر: إجابة الدعوة [33و].

(2) ينظَر: (م، س) [76ظ].

- البحثُ في المصدرِ الذِي نقلت منها، ومن ثمَّ النَّظرُ في المصادِرِ الأصلِيَّة التِي أوردتها لغاية التَّوثِيقِ والمقارنة وإثبات الاختلافات الضَّرورِيَّة[1]، وبالتَّبع البحث في القائِلِ الذِي قد تورده المصادِرُ باختلافٍ.
- تحدِيد البحر الذِي نظمت عليه، والبحثُ فِي مطابقة رواية المؤلِّف لتفعِيلاتهِ من أجلِ كشفِ التَّصرُّفات والتَّنبِيه على الأخطاءِ إن وجدتْ.
- الضّبط بالشَّكل التّامّ لألفاظ الأبياتِ، وأمّا ما كان فِيه اختلافٌ أتركه غفلا.
- شرح الألفاظِ المستغلَقة لتتبيّن دلالة البيتِ.

7- تنظِيمُ وتفقِيرُ مادَّة النَّصّ:

يحتاجُ إخراجُ الكتابِ وتيْسِير استعمالِهِ والاستفادة مِن مادّته العلمِيَّة إلى توضِيحِ فقراتهِ، وبيانِ مبدأ الجمل ونهايتها، ولتحقِيقِ ذلِكَ أضفتُ للنّصِّ علامات التَّرقِيم، التِي تؤدِّي هذا الغرَض.

ثمَّ إنَّ الكِتابَ يعوزُهُ التَّرتِيبُ ونصبُ العناوِين، فغالب ما يسْتَعملُ المؤلِّف قوله" الفصل الأوّل" أو "الفصل الثّانِي" ترقِيما للفصولِ وبيانا لمبدئها وانتهاءِ سابقها. كما أنَّهُ يسبِق جملة منها بعناوِينِها، ثمّ يغفِلُ تلك العناوِينَ حال مبدأ الفصلِ، فأضطرُّ إلى إعادة نقلِ تلك العناوِين في أماكِنِها؛ توضِيحاً للموضوعِ الذِي سيعالجه الفصلُ، وتمييزا له عن غيرِهِ.

لقد حفِل الكتاب بجملةٍ مِن الاستلحاقات في الهوامِش، أدرجتها داخِلَ المتنِ وأشرتُ إلى ورودِهَا خارِجَهُ، لتوظِيفها في الدِّراسَة، ولاسْتِبيانِ مواضع المراجعة والإضافات التِي ألحقَها المؤلِّفُ بكتابِهِ؛ إذ غابتْ جملةٌ من هذه الإضافات عن نسخ الكتابِ الثّانوِيَّة.

وفِي قضِيَّة ملحقة هنا بخصوصِ الرُّموز المستعملة في الكتابِ؛ فلم تشكِّلْ ملمحاً بارزا فيهِ، فالمؤلِّف يستعملُ حرف الخاء والمِيمِ مثَلاً، للدّلالة على التَّقدِيم والتّأخِيرِ في

---

(1) قال د. بشَّار معروف «الشِّعرُ تختلف رواياتُهُ وألفاظُهُ عند الرُّوَّاةِ أو المؤلِّفِينَ، وأنَّ كلَّ روايةٍ تمثِّلُ نصّاً مستقِلّاً، فلا كبِيرَ فائدةٍ من ذكرِ الاِختلافاتِ الكثِيرة بين الرِّواياتِ وإثقال الهوامِشِ بها، فالشِّعرُ يُروَى على أنحاءَ مختلفةٍ قلِيلةٍ أو كثِيرةٍ». تحقيق= = المخطوطات اللُّغوِيَّة والأدبِيَّة، مقال: أنظار في مناهج تحقِيقِ نصوص الشِّعرِ، بشار عواد معروف، ص26. ولم أحفلْ بِكثِيرٍ من المصادِرِ التِي تذكُرُ أشعارَ الكتابِ، قد يكون لكثرتها، وقلّة العائد من ذلِكَ.

النّصِّ، ويستعمِلُ علامة اللَّحاق المعْروفةِ، ونادِرا ما يستعملُ علامة التَّصحِيح[1]، ولم أتبيَّن رمزها؛ إذْ يرسمهُ كحرفِ المِيمِ فوق الكلمةِ.

استعملت رمز العارضتينِ [ ] لتحدِيد الإضافات التِي أخذتها من مقارنة نُصوص الكتابِ بِالمصادِرِ، وكذلِكَ تحدِيدُ الاختلافات الواقعة بينَها، أشِيرُ إلى ذلِكَ في الهامِش. ولِتحدِيدِ صفحات المخطوطِ، رمزت للوجهِ بِـ "و" وللظّهر بِـ"ظ"، أسبقه برقم الورقة في الأصل عند بداية الوجهِ أو الظّهرِ بين العارضتين [ ].

المطلَب الثّانِي: التّعلِيق على النُّصوص:

يُعتبَرُ التّعلِيقُ علَى النّصِّ مِن صلب عمليَّةِ التّحقِيق؛ بالنَّظرِ إلى مساهمتهِ فِي إضاءة النّصِّ وتوضِيحهِ، وبيان غامضِهِ ومبهمهِ. فكان ممّا ليْسَ منهُ بدٌّ اتِّباعُ خطّة واضحةٍ في هذا العملِ، غايتُها التّحكُّم في منهجِ التّعلِيقِ؛ لأجل تحقِيق غايات التّحقِيقِ دون إفراطٍ ولا تفرِيطٍ.

إنَّ تعدّد مواضِيع الكتاب: شرِيعة وتارِيخ وأدب ولغة وسيرة وحدِيث وتفسِير، يجعلُ من المستحِيل التّعلِيق على كلِّ قضِيَّة واردة، ليسَ فقط مِن حيثُ الإحاطة العلمِيَّة بِكلِّ تلك القَضَايَا، ولكِن ذلِكَ يُفضِي إلى تَضْخِيمِ حجمِ الكتابِ. وفي النِّقاطِ التّالية بيانٌ لملامحِ هذه الخطّة:

ذ- التّعلِيقُ على الأحادِيث النَّبوِيَّة: من حيثُ شرح الألفاظ الغامضة، وكذا درجة الصّحّة التِي أطلقها العلماء عليها، إن وقفتُ عليها، وإلّا اكتفيتُ بتخريجهِ.

ر- شرْحُ الألفاظ والمصطلحات يكون حسب طبيعة ومسار النَّصّ، ولا بدّ من الوقوفِ على أسلوب المؤلِّف خاصَّة، لتوضِيحِ اختصاراتهِ وتصرّفاتهِ.

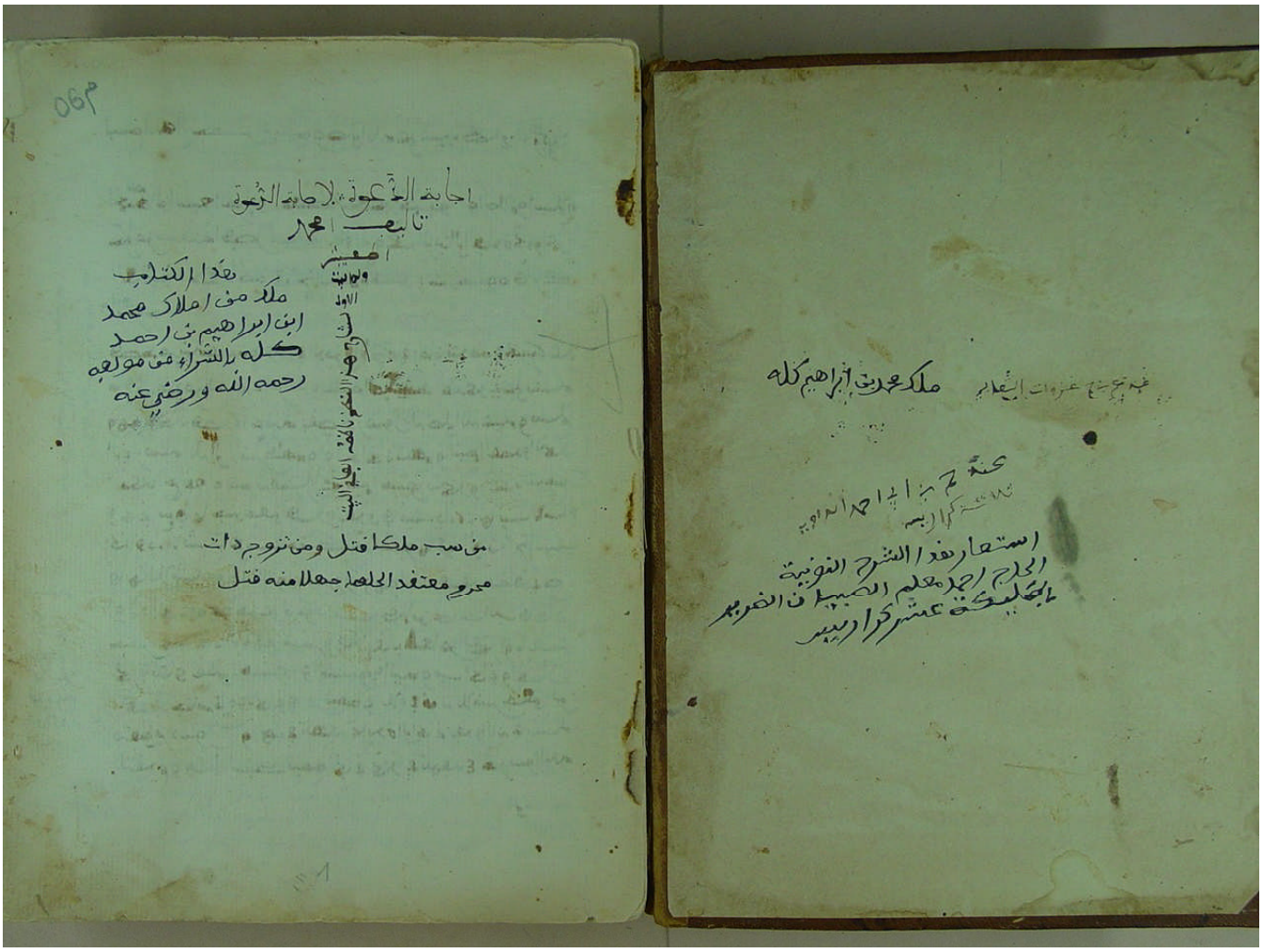
ز- الكتُبُ الواردة في النَّصِّ: أوضِّحُ عناوِين الكتب الوارد ذكرها في النّصّ، بضبط عنوانها إذا وردَ مختصرا، وبذكر المؤلِّف وتارِيخ الوفاة، وإذا كان للكتاب طبعةٌ اعتمد عليها صُرّحت بذلِكَ.

---

(1) ينظر مثلا: إجابة الدّعوة [75و] صحّحَ لفظة "كاذب" بكذّاب. و[89و] صحّح لفظة "قدماه" بـ"رجلاه". و[108و].

س- تعرِيف الأعلام والأماكِن والأيّام: تضمَّن الكتاب مادَّة تارِيخِيَّة وجغرافِيَّة دسِمة، أفضَتْ عملِيَّة تحقِيقِ نصوصِها إلى معرفة جلِّ المصادِرِ التِي نقلَتْ منها. فكانت أوّل خطوَة فِي ضبطِ أسماءِ الأعلام والأماكِن الواردة فِيها، وكذلِكَ التَّوارِيخ والأعداد. وكان المعتمَد فِي ذلِكَ المصادر المباشرة المنقول منها، كما بيَّنتهُ سابقا، وبالاستعانة بالمصادِرِ غير المباشرة التِي تضفِي توضِيحا وحلّا للإشكالات القائمة على المقابلة الأولَى، ثمَّ تأتِي المرحلة الثّانية بالبحثِ في المصادرِ والمراجع المتخصِّصة في المجال، لأجلِ إضافة التَّوضِيحات اللّازمة، وكنتُ أقتصِرُ على ما يُفِيد النَّصّ ويجلِّيه من غير استكثارٍ ولا إطالةٍ، كتصحِيح اسم العلمِ أو المكانِ، والإشارة إلى اختلاف ضبطهِ، وتجنَّبتُ التَّعمُّقَ فِي الأسماءِ المختلف فيها كثِيرا بين المصادِرِ، ابتعاداً عن الحشوِ والإطالة.

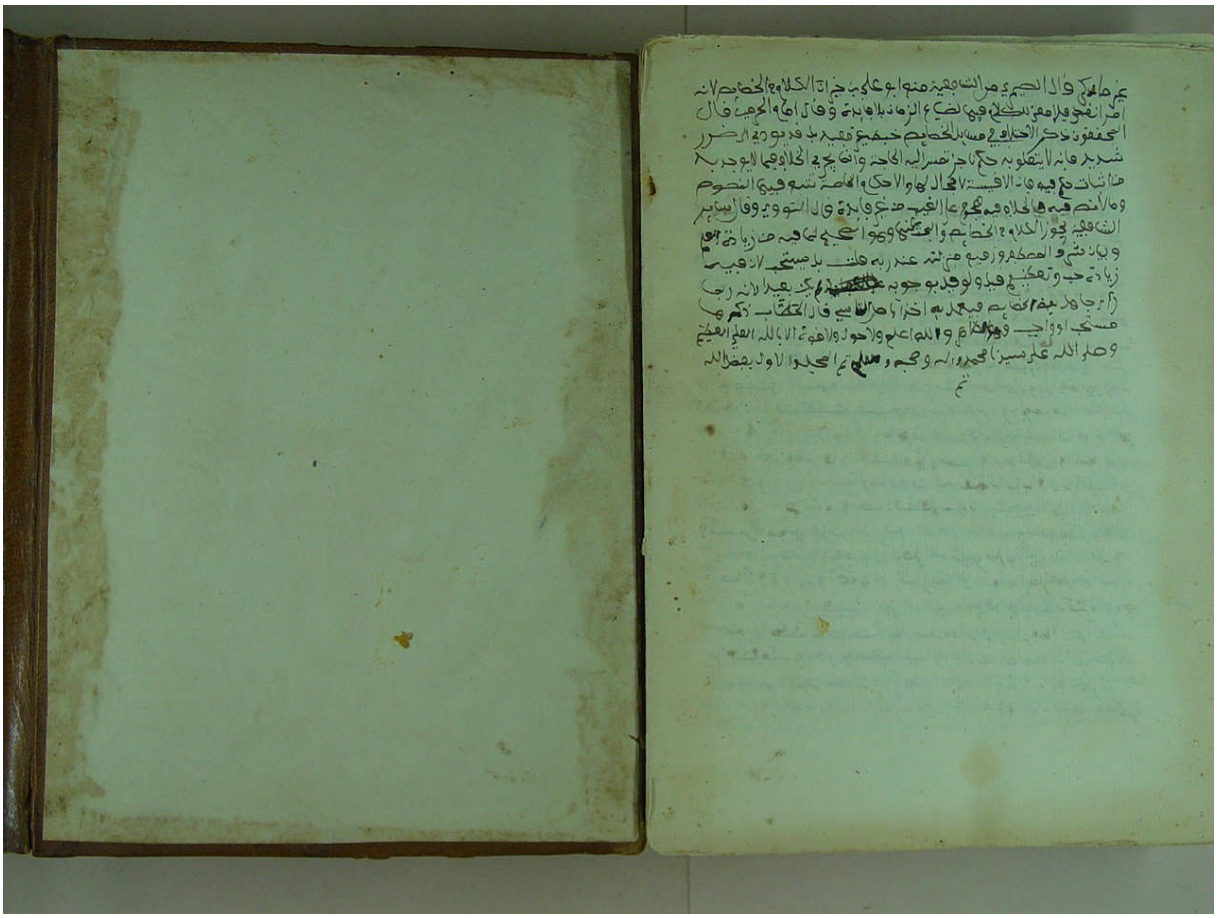
المطلب الثّالِث: نماذج من المخطوط



أوّل مخطوط الأصل"أ"



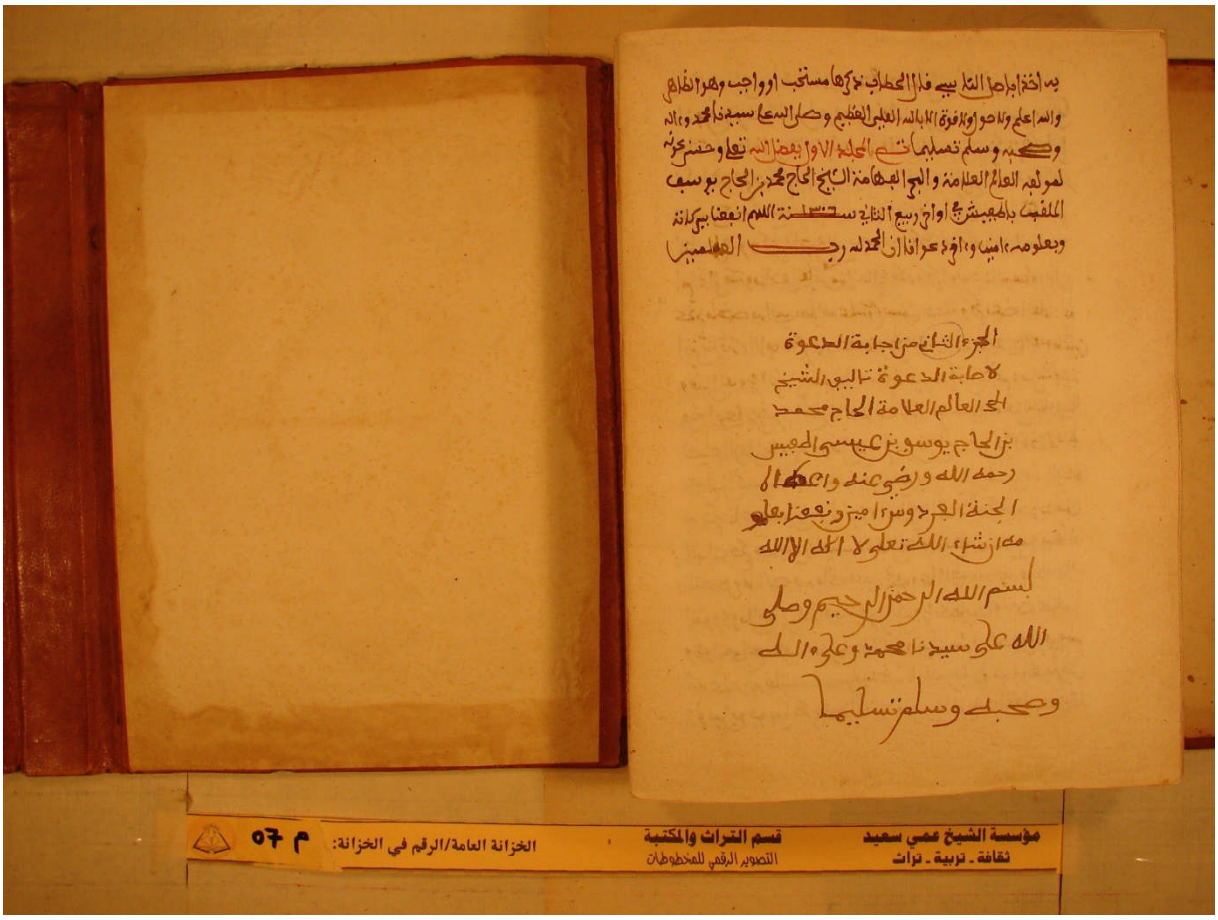
الورقة الثانية من المخطوط الأصل "أ"



آخر مخطوط الأصل "أ"



أوّل المخطوط "ب"



آخر المخطوط "ب"

الفصل الثّالِث:
الدّراسة اللّغوية والأدبيّة لكتاب إجابة الدّعوة

المبحث الأوّل: قضايا البحث الدّلالِي في "شرح نونِيَّة المدِيح"

يتناولُ هذا المبحَث دراسة مستوَى شرحِ الكلمة المفردة من التَّحلِيل اللُّغوِيّ في شرحِ نونِيَّة المدِيحِ مِنْ حيثُ أشكالُه وطرقهُ، لغرَضِ الإحاطة بمجمَلِ المعالجات التِي يقدِّمها الشّارِح، وضبط مميّزاتها، ودراسة القضايا المشتمِلَة عليها وذلِكَ وَفق المطالِب الآتِية:

- المطلب الأوّل: منهج شرح الألفاظ
- المطلب الثّانِي: بيان اللُّغات
- المطلب الثّالِث: طُرُق بيان معانِي المفردات
- المطلَب الرّابع: دراسة الألفاظ فِي ضوْءِ المفاهِيم الدّلالِيّة
- المطلب الخامِس: المعانِي الشّرعِيّة/ الألفاظ الإسلامِيَّة

المطلَب الأوَّل: منهج شرح الألفاظِ:

لقد تميّز الدّرس الدّلاليّ عند أطفِيَّش بمميّزات عدِيدة، كانَ مِن أجلِّها التزامُ الشّارِحِ بِضبطِ معانِي المفردة على وَجْهٍ لا يَحِيدُ بهِ عن المطلوبِ المباشِرِ مِن بيانِ معانِي الأبياتِ مِن خلالِ شرح المفرداتِ، وذكرِ ما يتعلَّقُ بِها من نحوٍ وصرفٍ وصَوتٍ. فلو أنّهُ جَمَع معانِيَ مختلفة للّفظِ ما كانَ إلّا لمبلَغِ ربطِ تلك المعانِي بِموقع اللَّفظةِ، وليسَ لغايةِ توسِيع البحثِ فِي أوْجُهٍ لا توافِقُ المطلوبَ، ومِن الملاحظات البارِزة على نُصوص الشَّرحِ المعجمِيّ خُلُوُّها مِن الإحالة على المصادِرِ التي يستقِي منها أطفِيَّش معلوماتِه، وَحِينَما يوردُ تعدُّد واختلافَ الآراءِ حوْلَ المفردة؛ فإنّهُ لا يسنِدُ القولَ إلى قائلهِ، وإنَّما يتركُهُ غفلًا، وهذه ملاحظة تمسُّ أغلبَ نصوص الشَّرحِ، ولا يتخلَّف عنها إلّا نزْرٌ قلِيلٌ من النُّصوصِ، وتعودُ في الأصلِ إلى منهج الاختصارِ المتَّبع في شرح القصِيدةِ كلِّها؛ إذْ يرَى الشَّارِحُ ألّا يثقِلَ شَرحَهُ بما لا يراهُ ضرورةً للمتلقِّي. وفِيما يلِي بيانٌ للمُميّزات الأخرَى لهذه المرحَلة المهمّة مِن الشّرحِ.

1- توظِيف المصطلحات الدّلالِيَّة:

أنطلِقُ مِن المدخلِ المصطلحِيّ لضبطِ حدودِ الدّراسة؛ لما يقدّمهُ مِن بيانٍ لأهمِّ القضايا التِي اشتمل عليها الشّرحُ التِي سأتناولها بالتّحلِيل والتّوضِيحِ. فقد استعملَ أطفِيَّش جملة من المصطلحاتِ الدّلالِيّة تومِئُ إلَى رسوخِ قدمِه، ووضوحِ غايتِهِ فِي معالجة ألفاظِ القصِيدةِ وغيرِها من النُّصوصِ بأدواتٍ علمِيَّة متكاملة، وتمْيِيزٍ بَيْنَ الظّواهِر الدّلالِيَّة المختَلِفَة، وهذه مجموعةٌ مِن الألفاظِ التِي ترقَى إلى مستوىً مِن الاصطلاحِيَّة ظهرَ في سياقِ توظيفِها وتكرّر حضورها: (لغة، الضّدّ، المد، القصر، أفصح، النّقص، المشهور/ الأشهر، الجمهور، الاقتضاء، الظّاهر، المراد، جائز، معنى، تقدِير، ضمّن، تأوِيل، المقيد/ تقييد/ يقيّد، المطلق/ إطلاق، يختص/ بخصوص، استعمل، علاقة، حقِيقة شرعِيَّة، مجاز، لازِم، كناية).

2- مراحِل شَرْحِ وبيان دلالات الألفاظ:

يعتبِرُ أطفِيّش الكلِمةَ عنصُرًا أساسِيًّا فِي أداءِ معانِي الجُمَل؛ لذلِكَ يولِيها الاهتمامَ الذِي يتِيحُ الوقوفَ على الدّلالة المقصُودة مِنْ خِلالِ بيانِ مجموعةٍ مِن المحدِّدات الدّلالِيَّة، وهِي تتمثَّل فِيما يأتِي:

أ- بيان اللُّغات:

ليسَ كلّ الألفاظِ تنالُ حظّها مِن هذا البيانِ، وَقد أفردتُ المطلبَ الثّانِي مِن هذا المبحثِ لدراسة قضاياهُ ومسائله.

ب- الضّبط اللُّغوِيّ:

ضَبطُ المفردة بالشَّكلِ الصّحِيحِ أمرٌ مهِمٌّ مِن أجلِ الوصولِ إلى الدّلالة المقصودة مِن الكلِمَة فِي استعمالِها، وقَدْ عمِد الشَّارِحُ إلى أشكالٍ مختلفةٍ لإظهارِ الضّبطِ؛ منها: الضّبط بالشَّكل، والضّبط بالعبارة، والضّبطُ بالمثالِ. ونتجَ عن هذهِ المرحلةِ مجموعةٌ مِن المسائلِ: كقواعدِ الضّبطِ، واختلاف ضبْطِ الكلماتِ، واتِّصال الكلِمات بينها.

ج- المحدّد الصّوتِيّ:

أقصِدُ بالتّحدِيد الصّوتِيّ تحلِيل الظّواهِر الصّوتِيّة في المفردات؛ كالهمز والتّسهِيل والوَقف والقصر والمدّ والقلب والإبدال الصّوتِي، وغير ذلِكَ، وبالطّبعِ فإنَّ هذا يكونُ خاصّا بألفاظٍ معيّنة. وقد أفردتُ هذه الظّواهِر بمطلبٍ خاصٍّ في المبحثِ الثّانِي من هذا الفصلِ، الخاصِّ بالقضايا النّحوِيَّة والصّرفِيَّة، ولا يخفَى تأثِيرُ بعضِ هذه الظّواهِر على المستوَى الدّلالِي.

د- المحدّد الصّرفِيّ:

تقدِّمُ المعارِفُ الصرفِيَّة خدمةً جلِيلةً للشّارِحِ؛ فهِيَ تخلّص المفردة ممّا علِقَ بِها مِن الزِّياداتِ، من بينِ ذلِكَ: الإعلال والإبدال، ومِن ثمَّ الصِّيغة الصّرفِيّة والاشتقاق، وقد بيّنت

التّطبِيقاتُ فِي الكتابِ أهمّيّة الإحاطةِ بِهذهِ المعارِفِ، وتأثِيرها علَى معانِي المفرداتِ، وقد أفردتها كذلِكَ بالبحثِ في المبحثِ الثّانِي مِن هذا الفصلِ، الخاصِّ بِالقضايا النّحوِيَّة والصّرفِيَّة.

كانت هذهِ أهمُّ المحدّدات الدّلالِيّة، وتَأْتِي المطالِبُ التّالِية؛ لِتُظهِرَ الجوانِب الأساسِيّة مِن المعالجةِ الدّلالِيَّة.

3- استِقْراء ما أمكَن مِن معانِي المفردة:

يستقْصِي أطفِيَّش في بعضِ المحطّات المعانِي التِي تقدِّمها اللّفظة فِي سياقِها، لكنّه لا يفعلُ ذلِكَ تزيّدًا، وإنّما إعمالا لقواعد النّظم والتّركِيبِ، واستثمارا للمعارِف اللُّغوِيَّة، ومِن المواقع التِي توسَّع فِيها بذكرِ المعانِي الممكِنة قولُه «وَ"**الكَيْدُ**": الإِهْلَاكُ بِالحِيلَةِ، وَهَلَاكُ الآخِرَةِ الذَّهَابُ إِلَى النَّارِ، وَهَلَاكُ الدُّنْيَا الخُرُوجُ عَن الدِّينِ، وَكِلَاهُمَا شَبِيهٌ بِالمَوْتِ لِعَدَمِ التَّحَرُّزِ عَنِ السُّوءِ، وَعَدَمِ جَلْبِ نَافِعٍ. و"**الذُّلُّ**": بِمُخَالَفَةِ الدِّينِ؛ فإنَّ العَاصِي ذَلِيلٌ، وَلَوْ تَصَوَّرَ بِالعِزِّ، وَمَغْلُوبٌ وَلَوْ تَصَوَّرَ بِالغَلَبَة، وَ"**الذُّلُّ**": أَيْضًا فِي المَوْتِ وَالقَبْرِ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ. وَيُرِيدُ النَّاظِمُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي اللَّفْظَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ صَالِحَانِ لِلكَثْرَةِ، وَمَعَانِي كُلٍّ مِنْهُمَا مُتَّحِدَةُ المَفْهُومِ؛ فَصَحَّ إِرَادَتُهَا كُلَّهَا مَرَّةً»[1]. لم يكتفِ الشّارِحُ ببيانِ معانِي اللَّفظينِ فقط، وإنّما استثمرَ موقعهما فِي الجملةِ وصِيغتهما الصّرفِيَّة؛ لِيتَوسّعَ فِي المعانِي التِي يُمكِنُ أن يقدِّماها.

4- عدم التّقيُّد باللَّفظ والبحثُ في المعنَى:

قَدْ لَا يُوحِي اللَّفظ بمبناهُ المباشِر إلى المعنَى المرادِ منهُ فِي سِياقِهِ؛ فلا يتقيّد الشّارِحُ بذلك المعنَى، وإنّما يبحثُ في المقصودِ بتوظِيف آليات عدّة[2]، يكفِي التّنبِيه هنا على

(1) إجابة الدعوة [4ظ].

(2) أعالج هذه الظّاهرة بإسهابٍ في مطلَبِ "ظواهر دلالِيّة".

هذه الظّاهرة من خلالِ النّموذج التّالي: قال أطفِيَّش: «وَأَرَادَ بِفِعْلِ الخَيْرِ مَا **يَشْمَلُ** قَوْلَ الخَيْرِ، فَالمُرَادُ بِفِعْلِ الخَيْرِ العِبَادَةُ...»[1]. لم يُبقِ الشّارِحُ اللَّفظَ "**الفعل**" على المعنَى الذِي يدلُّ عليهِ مباشرة، وإنّما لَجَأ إلَى مجالٍ خاصٍّ أوجبهُ مقامُ الكلامِ، ولو أنّهُ اكتفى بظاهرِ اللَّفظِ لما وقَعَ على المعنَى المرادِ؛ فقد اعتمدَ علَى آلِيّةِ توسِيعِ دَلالَة اللّفظِ إلى معنىً لم يوضَع لهُ ابتداءً.

5- البحث في مناسبة معنَى المفردة للسّياق:

إنّ الشّارِحَ لا يغفَلُ عن مطابقة معانِي الألفاظِ المعروضة لِما يوافِقها في واقِعِ النّصّ، وباستحضارِ القواعِد الدّلالِيَّة، وبالخصوصِ توظِيف المقامِ لِاخْتبارِ المناسبَةِ؛ ففِي قولِهِ: «وَ"**فِي لَغْوٍ**": مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ جَوَازًا، لَا وُجُوبًا، لِكَوْنِهِ كَوْنًا خَاصًّا؛ أَيْ: مُسْتَغْرِقٌ أَوْ رَاسِخٌ أَوْ ثَابِتٌ، بِمَعْنَى رَاسِخٌ غَيْرُ مُتَزَلْزِلٍ، لَا ثَابِتٌ بِمَعْنَى مُطْلَقِ الحُصُولِ؛ لِأَنَّهُ فِي **مَقَامِ** هَضْمِ نَفْسِهِ فِي هَذَا البَيْتِ وَمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، وَمَقَامِ التَّضَرُّعِ إِلَى رَبِّهِ، لَعَلَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ يَرْحَمُهُ»[2]. ينفِي عن "الثّبوت" إطلاق معناهُ على أيّ ثبوتٍ؛ أي: الوقوع؛ بل المخصوص بعَدَم التّحرّكِ والتّزلزل؛ ليُؤَكِّدَ معنَى وقوعهِ فِي الغفلةِ وارتكابِ المعاصِي؛ فيظهَرَ عندَ مَوْلاهُ في غايةِ التّقصِيرِ؛ فينالُ رحمتهُ وغفرانهُ. إنّ المقامَ يدعو إلى إظهارِ هذه الدّلالة، والتّدقِيق في المرادِ، وعدم الاكتفاءِ بِالإطلاقِ وتعمِيم الدّلالة.

وفِي قوله «فـ"**أَمَّارَةٌ**": خبَرٌ لـمَحْذُوف كمَا رَأَيْتَ، وَهُوَ مُبَالَغَةُ تَكْثِيرٍ أَوْ تَعْظِيمٍ، وَمَنْ أَجَازَ اسْتِعْمَالَ اللَّفْظِ فِي مَعْنَيَيْهِ مَعًا، أَوْ مَعَانِيهِ أَجَازَ قَصْدَ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ مَعًا، وَكَذَا فِي "**لَوَّامَة**"، وَالأَوْلَى مُبَالَغَةُ التَّعْظِيمِ هَكَذَا؛ فَيَشْمَلُ مَا كَانَ بِإِكْثَارٍ وَمَا بِتَشْدِيدٍ فِي الفِعْلِ؛ فَلَا

(1) إجابة الدعوة [3ظ].

(2) (م، س) [4ظ].

يَكُونُ اسْتِعْمَالًا لَهُ فِي مَعْنَيَيْهِ»[1]. وقدْ ناقشَ أطفِيَّش مسألة إرادة أكثرِ مِن معنى للّفظِ في سياقٍ واحِدٍ، هل يلتزمُ الدّلالة المباشرة فقط، أم يُحمل اللَّفظُ على أكثرَ مِن معنىً فِي سياقٍ واحِدٍ؟ واحترزَ من هذا الحملِ بِتقريرِ المعنَى الجامع خروجًا من الإشكالِ.

المطلب الثّانِي: بيان اختلاف اللّغات:

ممَّا وقفَ عليهِ أطفِيَّش في شرح الألفاظِ: بيان لغات الألفاظِ المختلف فِي أدائِها، وهذا ليسَ بالأمرِ المطَّرِدِ عنده، ولكنَّه وقع في مجموعةٍ مِن الألفاظِ؛ فمادَّة هذا المبحثِ قلِيلةٌ، لكن سأتناولها بالدِّراسة نظرا إلى المسائل التِي تقدِّمها.

1- مصطلَح "اللّغة":

من المسائلِ التِي تتناولها النُّصوص المجموعة ما تعلّق بمصطلحِ "اللّغة". إنَّ الشَّارحَ قدْ يقصِدُ به مفهومَ اللُّغة بِمعناها العامّ؛ فيستعمِل عباراتٍ مثل: "أهل اللُّغة" و"في اللُّغة"؛ كما في قولهِ: «والزِّيجُ لُغَة: خَيْطُ البَنَّاءِ»[2] وقوله: «وعَبَّرَ بِهذِهِ الأَلْفَاظِ بلُغَةِ العَرَبِ»[3]. فاللُّغة في هذا المقامِ مصطلحٌ مرادفٌ لمصطلح "اللِّسان" الذِي يشْمَلُ كلَّ ما يدخُلُ فِي إطارِ ما يستعملهُ قومٌ معيَّنونَ في كلامِهِمْ (معجم، نحو، بلاغة، أداءات صوتِيَّة...)؛ فيُمَيَّز بِهِ أهلُ اللِّسان العربِيّ عن الفرنسِيّ، وعن غيرِهِ وهكذا، وقد استعمله بهذا اللَّفظِ بقولِهِ "أهل اللِّسانِ"[4].

ويورِدُهُ كذلِكَ ويقصِدُ به اختلاف اللُّغاتِ في العربِيَّة؛ إمَّا فِي النُّطقِ (أداء العناصِر اللَّغوِيَّة وكيفِيَّة استعمالها)؛ كقولِهِ: «وفِي لُغَةِ غَيْرِ بنِي الحارِثِ ((اسْقُوا))»[5] أو في المعنَى

(1) إجابة الدعوة [4ظ].
(2) إجابة الدعوة [102و]. وينظر أيضا: [12و].
(3) (م، س) [145و].
(4) (م، س) [67و].
(5) (م، س) [170و].

المراد مِن اللَّفظة، وهذهِ هي الاختلافات المقصودة فِي هذِهِ الدِّراسة. وعلى هذا التَّحدِيد المفهومِيّ؛ فإنَّ أطفِيّش قد تعرَّضَ لمجموعةٍ مِن القضايا المتعلِّقة بِمباحث اللَّغاتِ، أستعرِضها على الشَّكلِ الآتِي:

2- بيانُ الأفصَح مِن اللُّغاتِ:

ممّا يوقَفُ عليهِ فِي تحدِيد مفهوم اختلاف اللُّغاتِ، الحدِيثُ عن الفصاحة[1]، وقد تطرَّقَ أطفِيَّش إلى ذلك في ثلاثة مواضِع؛ إذْ يقرّ أنَّ معرفة اختلاف اللُّغاتِ مِن الاتّساع في الفصاحَة، وبذلِكَ كان رسول اللهِ ﷺ أفصَحَ العرَبِ[2]. ثمَّ تراهُ يفاضِلُ بينَ الاختلاف في نطق كلمة "**الرّضا**" بينَ القصرِ والمدِّ، ويقول: إنّ القصْرَ أفصَحُ، ولكن بصِيغة التَّمرِيض «كذا قِيل»[3] فيلمَسُ منهُ التّردُّد فِي رَدِّ هذا الاختلافِ إلى الفصاحةِ. وفِي الموضِعِ الثّالِث يقولُ: «ويُقالُ: أغَاثَهُ وغاثَهُ. والجُمهُورُ على الْأَوَّلِ وهوَ أفْصَحُ»[4]. فحدّد الفصاحة بالإجماعِ والانتِشار بدلِيلِ نسبتِها إلى الجمهورِ، والأكِيد أنّهُ يعنِي بالجمهورِ النّحوِيّين واللُّغوِيّينَ المستقرِئين لكلام العربِ. وبهذا يمكِنُ الاستقرار على أنَّ اختلاف اللّغاتِ عند أطفِيَّش لا يردُّ إلى الفصاحة على إطلاقهِ، وإنّما مِن أوجُهِ هذا الاختلافِ ما يُردّ إليها، ومنها ما لا مفاضلة فِيه بِهذا المعيارِ؛ فالاختلاف مسموعٌ ممَّنْ يوصَفُ بالفصاحةِ أصلًا. وبناءً

---

(1) وردت في الكتابِ نصوصٌ تتعلَّق بالفصاحة، ولكنّها تتناولها مِن حيثُ المعنى العامّ وهو "الإظهار" بدلِيل سياقها الذِي صدرتْ فِيه، إذْ تعلّقتْ بِالحدِيثِ عن اللُّغات عامّة، وليس عن لغة العربِ فقط، ومنهُ القولُ بأنَّ العربِيَّة أفصحُ اللُّغاتِ، أي أقدرها على الإبانة والإظهارِ. ينظر: إجابة الدّعوة [123ظ] و[256ظ] و[237و].

(2) (م، س) [100و].

(3) (م، س) [3ظ]. لم أقف على من قال إنَّ المدَّ فِي "رضا" لغةٌ، وأنَّ القصْرَ فِيهِ أفصَحُ، وإنَّما مردُّ ذلِكَ إلى بناءِ المصدرِ من فعلِهِ، وفِي لغة العربِ الاختلاف فِي الأبنية لاختلاف المعانِي كما وجّهَ بِهِ ذلِكَ ابن منظور اختلاف المدّ والقصر في "رضا". ينظر: لسان العرب (رضى).

(4) (م، س) [167و]. استعملَ أطفِيَّش مصطلحًا آخرَ في نفسِ سياق الحدِيثِ عن اختلاف اللّغاتِ يتقاطعُ مع مفهومِ مصطلح "الجمهور" وهو "المشهور" دفع بِهِ القولَ بأنَّ "رؤيا" بالألفِ مصدرٌ لـ"رأى" على لغةٍ، وقالَ: المشهورُ كونها مصدرًا للحلمية. (م، س) [206ظ].

على هذِهِ المسألةِ يمكِنُ الحدِيثُ عن أوجه الاختلافِ المنصوصِ عليها التِي تطرّقَ إليها أطفِيَّش خلالَ تحلِيلاتهِ، وردّها إلى حقلِ اختلافِ اللُّغاتِ.

3- الاختلافات التِي مردّها إلى اللّغة:

يعمِدُ أطفِيّش خلالَ تحلِيله للمفرداتِ إلى ذكرِ مجموعةٍ من الاختلافات المتعلِّقة بها، ويتعاملُ إزاءَها على وَفق: إمّا أن يذكُرَ الاختلافَ دونَ الإحالة على سَبَبِهِ أو طبِيعتهِ؛ من ذلِكَ: ما ذكرَهُ مِن الاختلاف فِي "أسْرَى وسَرَى"(1) و"كَسَبت وأكْسَبْت" (2) و"إيوان وإوان"(3) وعبّر عنهُ بـ"يقال" أو أنّ أحد الوجهَيْنِ هو الأكثَرُ، دونَ ردِّهِ إلى حيِّز الاختلاف في اللُّغة صراحةً.

وإمّا أن يردّ الاختلاف المذكور إلى تصرُّفٍ فِي الأداءِ وكيفِيّة الاستعمال، وهو عينُ المرادِ بالاختلافات اللُّغوِيَّة، ومن الأوجه التِي تطرّق إليْها:

- **المدّ والقصرُ**: مِن الأوجُهِ المنتشرة في اختلاف اللُّغاتِ، ذكره أطفِيّش في معالجة المفردات: "رضاء"(4) و"خطاء"(5) و"حراء"(6)، ويعْنِي بهِ أن يُسمَع عن العربِ نطقهم لأحد تلك الألفاظِ إمّا على المدِّ أو على القصرِ فِي آخرها.
- **الهمز والتّسهِيل**: وقفَ عليهِ أطفِيَّش فِي لفظةِ "شأن، شان"(7)، وهذا مِن الأوجه المنتشرة في القراءات القرآنِيَّة، وقد اشتهر الإمامُ "ورش" المنتشرةُ قراءتهُ فِي بلدَان المغربِ بتسهِيل الهمزات.

---

(1) إجابة الدعوة [210و].
(2) (م، س) [147و].
(3) (م، س) [104و].
(4) (م، س) [3ظ].
(5) (م، س) [9ظ].
(6) (م، س) [146و].
(7) (م، س) [93ظ].

- **رَدُّ ياء المنقوصِ في الوقفِ**: الاسْم المنقوص ما كان آخرهُ ياء أصلِيَّة مسبوقة بكسرٍ، وينالهُ من التَّصرُّفات الصَّوتِيَّة حال الوصل أو الوقف حذفُ يائهِ أو إثباتُها. وقد تعرَّضَ أطفِيَّش لهذهِ المسألة في معالجة اللّفظة "دواهِي، دواهٍ"[1]. وردُّ ياء المنقوصِ؛ أي: إثباتها، وقد ألحقها أطفِيَّش باللُّغاتِ، وثَبَتَ هذا الاختلافُ فِي الشّعرِ كما ثبت في القراءات القرآنِيَّة، ومِن ذلِكَ قراءة "ابن كثِير": «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي»[2] بإثباتِ الياءِ من "هادِي" وقفًا.
- **فعلْتُ وأفعَلْت**: يختَلِفُ أداء بعض الأفعال في الصِّيغة بين (فعلت وأفعلت) ذكر ذلِكَ أطفِيَّش فِي الفعلين: "أسقوا، سقوا"[3]، و"أغاثه، غاثهُ"[4]. والمقصودُ أنّ الصِّيغتينِ متّفقتانِ فِي المعنَى رغم اختلافهما في الأداءِ، وقد نسبَ "سقوا" إلى قبِيلةِ بنِي الحارِثِ.

وفِي سياقِ الحدِيثِ عن ردِّ الاختلافات في الألفاظِ إلى التَّصرُّفات اللُّغوِيَّة؛ فإنَّ أطفِيَّش قد نبّهَ إلى أمرِ الخلطِ بين الخطأ في نطقِ الكلمةِ، وحَمْلِ هذا الاختلاف على أنّهُ لُغَةٌ؛ فَنَقلَ قولا ينفِي أنّهُ قد سُمع عن العرَبِ في كلمةِ "حِراء" فَتْحُهُ وقَصْرُهُ، وقالَ: إنَّهُ خَطَأٌ لَا لُغَةٌ[5]. وكذا حَمْلُ الاختلاف بَيْن "رؤيا ورؤية"؛ بأنَّ "رؤيا" بالألفِ مصدرٌ لـ"رأى" على لغةٍ، وقالَ «المشهورُ كونها مصدرًا للحلمِيّة»[6].

---

(1) إجابة الدعوة [7ظ].

(2) سورة الرعد: 7.

(3) (م، س) [170و].

(4) (م، س) [167و]. استعملَ أطفِيَّش مصطلحًا آخرَ في نفسِ سياق الحدِيثِ عن اختلاف اللّغاتِ يتقاطعُ مع مفهومِ مصطلح "الجمهور" وهو "المشهور" دفع بِهِ القولَ بأنَّ "رؤيا" بالألفِ مصدرٌ لـ"رأى" على لغةٍ، وقالَ: المشهورُ كونها مصدرًا للحلمية. (م، س) [206ظ].

(5) (م، س) [146و].

(6) (م، س) [206ظ].

أمَّا بخصوصِ الاختلافات المذكورة؛ فنلحظُ انتماءها إلى حيّزِ اختلافات الأداءِ دون اختلاف المعانِي[1]، ولم يقعْ منهُ ردُّ الاختلافاتِ إلى المعانِي إلّا في عزوِ مجموعة من الألفاظِ إلى عربيَّة اليمَن، قال: «والزَّخِيخُ: النَّارُ **بِلُغَةِ** الْيَمَنِ، والْحَجْمَتَانِ: العَيْنَانِ **بِلُغتِهِم** أيْضًا، والْهَوْبُ: النَّارُ بِهَا، ونَائِرا: نَافِرا»[2]. وقال: «وقدْ كانَ يأْتِيهِ في صُورَةِ دِحْيَة الكَلْبيّ، وهُو ابنُ خلِيفَة بنِ فضالة بنِ فروة، بكَسْرِ الدَّالِ وفَتْحِها، رَجَّحَ بعْضُهُم الكَسْرَ، وبَعْض الفتْحَ؛ وهو بِلِسانِ أهْلِ اليَمَنِ: رَئِيسُ الجُندِ»[3].

4- توظِيف اللَّهجاتِ لِضبْط رسمِ الألفاظِ:

مِن فوائد المعرفة بلغات العربِ ضبْطُ المفرداتِ بالرَّسمِ والشَّكلِ الصَّحيح، وقد وَعَى أطفِيَّش ذلِكَ، ويمكن أن نستشِفَّ منه هذَا مِن خِلالِ النَّموذجين التَّالِيِيْنِ:

قال: «"**الشُّؤُون**": جمْعُ شَأْنٍ، بهَمْزٍ سَاكِنَةٍ، إلَّا أنَّهُ قالَ: "ذَوِي شَان" بالأَلِفِ وهُوَ **لُغَةٌ**؛ فقد استَعْمَلَ[4] لُغَتَيْن: لغَةَ الْهَمْزِ إلَّا أنَّها فِي الْجَمْعِ، وهُوَ مُنْبَنٍ علَى الْمُفْرَدِ، ولُغَةَ الأَلِفِ خرُوجًا عَنْ سِنَادِ الرِّدفِ»[5].

يُلاحَظُ في النَّصِّ لجوءُ الشَّارِح إلى حقلِ اللُّغات؛ ليستشهدَ بِمعارفِهِ على اختيار النَّاظِمِ في ضبطِ مفرداتِهِ؛ فالنَّاظِمُ اختارَ لغةَ تحقِيق الهمزِ في كلمةِ "الشّؤون" التي على الجمعِ، ولكنَّهُ اختارَ في "شان" ضبطَها على التَّسهِيلِ خروجا عن سنادِ الرِّدفِ، وذلكَ من

---

(1) نقلَ أطفِيَّش قولا بالفرق بينَ (غاثه وأغاثه) قال: «وفرَّقَ بَعْضٌ بيْنَ أغَاثَه وغاثَهُ، فقَالَ: أَغَاثَهُ بالْهَمْزةِ بمعنَى أجابَ لهُ دُعَاءَهُ، وغَاثَهُ: أَمْطَرَ لهُ، وأغاثَهُ أعطَاهُ غَوْثًا، أيْ: مَطَرًا». ولم يعلِّق عليهِ، وهو قول ابن القطاع في كتابِهِ "تهذيب كتاب الأفعال" ينظر: 439/2.

(2) إجابة الدعوة [109ظ].

(3) (م، س) [152ظ].

(4) يدرِجُ الخلِيل بن أحمَد الجمع بين اللُّغات المختلفة ضِمن تصرُّفاتِ الشُّعراء التِي يجاوِزونَ بها نظام اللّغة العادِيّ، يقولُ:" الشعراء أمراء الكلام، يصرفونه أنى شاؤوا، وجاز لهم فيه ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تسهيل اللّفظِ وتعقيده، ومدّ مقصوره وقصر محدوده، والجمع بين لغاته، وترصِيف بين صلاته، واستخراج ما كلّت الألسن عن نعته، والأذهان عن فهمه. يبعدون القريب، ويقرّبون البعيد، يحتجّ بهم ولا يحتجّ عليهم". ربيع الأبرار، 210/5.

(5) (م، س) [93ظ].

عيوبِ القافية؛ إذ القصِيدة مبنِيَّة عليهِ. ويمكِنُ ردّ هذه المعرفةِ بالهمزِ وأشكالِهِ إلى انتِشارِ قراءةِ القرآن على قراءة ورشٍ في المغربِ الإسلامِيّ؛ إذْ يغلبُ على ورشٍ تسهِيلُ الهمزاتِ على خلافِ القراءات الأخرَى التِي تحقِّقها.

وفي نموذجٍ آخرَ قال «وَ"**الخَطَا**": ضِدُّ الإِصَابَةِ، وَأَلِفُهُ بَدَلٌ مِنَ الهَمْزَةِ؛ لِجَوازِ قَلْبِهَا فِي الآخِرِ أَلِفًا بَعْدَ فَتْحٍ، وَوَاوًا بَعْدَ ضَمٍّ، وَيَاءً بَعْدَ كَسْرٍ. أَوْ هُوَ **لُغَةُ** مَنْ يَقُولُ: الخَطَاءُ بِالمَدِّ؛ فَقَصَرَهُ لِلضَّرُورَةِ»[1].

وفي هذا النَّصِّ أيضًا يسجَّلُ لجوءِ الشَّارِحِ إلى معارِفه عن لغات العربِ؛ ليوجِّهَ بهِ ضبطَ المُفردةِ، وأورَدَ احتمال أنَّ الألف في "خطا" لغة، وقدْ وَرَدَ هذا عند "ابن منظور"، لكنْ دون أن يُشِيرَ إلى أنَّهُ لغة[2]، قال في لسان العرب «الخَطَأُ والخَطاءُ ضدُّ الصواب»[3] ويؤكِّد "الأستاذ عبد السَّلام هارون" ذلِكَ بقولِهِ «والجاحظ مولَعٌ باستعمالِ هذه اللُّغة»[4].

إذًا لقد كان للمعارفِ اللُّغوِيَّة إسهامٌ فِي توجِيهِ رَسْمِ المفرداتِ وتوضِيحِهِ، ولولا ذلِك ما استطاع الشّارِحُ حلَّ ما يُشكله من مسائِلَ.

خلاصَة:

لَم تكُنْ مسائل اختلاف اللّغاتِ منحصرة فِي ألفاظ أبيات القصِيدة، وإنَّما سعَى أطفيَّش إلى إظهارِ ذلِكَ حتَّى في نصوصٍ أخرى شَرحَهَا؛ كالأحادِيثِ النبوِيّة[5]، وهذا يظهِرُ

---

(1) إجابة الدعوة [9ظ].

(2) يلاحظ هذا كثِيرًا، فقد يذكر المعجم الاختلاف دون أن يُشِيرَ إلى أنَّهُ لغة، ولكنَّ ذلِكَ متضمَّن لمن عرَف أوجه اختلاف اللُّغاتِ.

(3) لسان العرب (خطأ).

(4) انظر: البرصان والعرجان، الجاحظ، ص32، هامش المحقق رقم: 1.

(5) من تلك النُّصوص ما نقلها نقلا حرفِيّا من مصادِرِهِ، وهذا يفِيدُ تبنِّيه لتلك التّحلِيلاتِ وتوافقها مع آرائِهِ. ينظر مثلا: إجابة الدعوة [146و].

أهمِّيَّة مثل هذه المعارِفِ من أجلِ معرفة مقاصِد الكلامِ، مِن خلالِ الوقوفِ على اختلافِ أداءاتهِ.

وَلَقدْ أعطَى أطفِيَّش لهذه المعارِف بعدًا وظِيفِيّا؛ اختلفت الغاية من إيرادِها: بين ضَبْطِ الرَّسمِ، وَبيان الخطأ في النُّطقِ، وتبرِير الضرورة الشَّعرِيَّة المرتكبة.

إنَّ أطفِيَّش لا يقفُ كثِيرا على اختلافِ اللُّغاتِ إلّا في بعضِ المواضِعِ، ويمكنُ ردُّ هذا إلى طبِيعةِ القصِيدةِ المشروحةِ؛ إذْ كانَ غرضها تسجِيلَ أحداثٍ تارِيخِيَّة؛ لغرَضِ مدحِ ذات رسول اللهِ ﷺ، وهذا لا يدعو النَّاظِمَ إلى إبداءِ اطِّلاعه على هذا الفرعِ مِن المعارِفِ اللُّغوِيَّة.

وَلا تقِفُ معالجة المفردات على هذا العنصُرِ، وإنَّما هناكَ عناصِر أخرَى مختلفة منها: ضبطُ رسم المفردة وشكلها.

المطلَب الثّالِث: طرق بيان معانِي المفردات:

إنَّ شَرْحَ دلالةِ الألفاظِ مرحلَةٌ مُهِمَّةٌ ومفصليَّة مِنْ مرَاحِلِ شرْحِ الأبيَاتِ الشِّعرِيَّة؛ إذْ عليْها يُبنَى الفهمُ الإجماليُّ للبَيْتِ. ولتأطِيرِ البحثِ في هذه القضِيَّة؛ فإنَّه ينبغِي وضعُ إشكالات أساسِيَّة يجابُ عليها في آخِرِ البحثِ، وعلى رأسِها: ما هي الطُّرق التِي يتَّبِعها الشَّارِح في بيان تلك المعانِي؟ ولِلْإجابةِ عن هذا الإشكالِ أتطرَّقُ إلى إشكالاتٍ فرعِيَّة تحدِّدُ مواصفاتِ هذه الشُّروح وطبِيعتَها، كما تنظرُ فِي سببِ تعدُّد طرقِ الشَّرحِ، وهل كان الشَّارِحُ يغلِّبُ طرِيقة على باقِي الطُّرُقِ؟ وهل كان يجمع أكثرَ من طرِيقةٍ في شرحِ مفردةٍ واحدةٍ؟ والدّواعِي المفضِيَة إلى كلِّ ذلكَ.

وَعلى إثرِ تلكَ الإشكالاتِ؛ فإنَّ الدِّراسة تفترِضُ أن تصِلَ إلى نتائج فحواها أنَّ أطفِيَّش كان يتَّبعُ منهجًا محدّدا يسِيرُ عليهِ في بيانِ دلالاتِ المفرداتِ؛ أيْ: إنّه لا يشرح المفردات اعتباطا، وإنَّما يخضعُ ذلِكَ عندهُ لقواعِد محدَّدة، تسعى الدِّراسة إلى كشفها، كما تفترضُ أيضا أن تكونَ للشّارِحِ إضافاتٌ على مستوى معانِي المفردات التِي يشرحها، سواءٌ التَّنبُّه لتأصِيلِ هذه المعانِي، أو استحداث المعانِي بالنَّظرِ إلى سياق الورودِ، وكذلِكَ إيجاد العلائق بين المفردات المختلفة، والتَّنبه إلى وجود فروق بين ما يعتقدُ فِيهِ التَّرادفُ.

وبِفضلِ عملِيَّة جَمعِ النُّصوص المتعلِّقة بشرح المفرداتِ وجدتُ أنَّ أطفِيَّش قد اِتَّبعَ في بيانِهِ لدلالات الألفاظ (الدِّلالة المعجمِيَّة، والدِّلالة السِّياقِيَّة) وشرحِهِ لمعانِيها، عدَّةَ آلِيَّاتٍ، وعليها قد صنَّفتُ تلكَ النُّصوصَ، وسأتَّبع في طرِيقة عرضِها المنهَج الآتِي:

أوَّلا: أعيِّنُ للآليّة اسما وعنوانا، ثمَّ أعقبهُ بتعرِيف مقتضبٍ يُحِيطُ بِمفهومِها وشيوعها لدى شُرّاح الألفاظِ سواء المعجمِيّين، أو شُرَّاح الشّعرِ.

ثانِيًا: أقدِّمُ نماذجَ من كتابِ "إجابة الدَّعوة"، معقِّبا عليْها بملاحظاتٍ تمسُّ هذه الآلِيَّة من حيث كثرةُ ورودها، وخصَائص استعمالِها.

1- شرح المفردة بالمرادف المطلَق:

يمثِّلُ مسلكُ الشَّرح بالمرادِفِ المطلَقِ أكثرَ الطّرُق المعتمدة في بيانِ معانِي المفرداتِ عند أطفِيَّش، والمقصودُ بهِ أن يلاقِي بين مفردتينِ مختلفتينِ في أداءِ معنىً مشترَك، لكنّ هذا المأخذ على سهولتهِ يفرِزُ مسائلَ أهمُّها: القَولُ بِالتّرادُفِ في اللُّغةِ، وإلغاءُ الفروق الدّلاليَّة بين المفردات المتقاربة، وستقدّمُ نماذج هذا المسلكِ سببَ لجوءِ أطفِيَّش إليهِ، وكيف استثمره لبلوغِ مقصد الشَّرحِ؟.

وَيَلْجَأ أطفِيَّش إلى استحضارِ المفردات الأكثر انتشارًا واستعمالا في مقابلِ المفردات المشروحة التِي قد يقلُّ تداولها، أو تكون غرِيبةً، ومن نماذج ذلِكَ قولُهُ: «"الطِّلاَ": بِكَسْرِ الطَّاءِ الخَمْرُ، وَهُوَ مَمْدُودٌ قُصِرَ لِلضَّرُورَةِ»[1]؛ إذِ المعتادُ في تسمِية السَّائل المسكِرِ أن يُذكَرَ بمفرَدَة "الخمر"، وما لفظُ "الطِّلاء" إلَّا تحسِينٌ لاسمِها رغم قبحِ عملها[2]، ويكتنِفُ ذلِكَ مراوغة لغوِيَّة لصرفِ الذّهنِ عن مسمّى الاسمِ المعروفِ بصفاتِهِ.

وممّا ميَّز هذا النَّوع من الشَّرحِ عند أطفِيّش أنَّهُ يقومُ باستبدالِ الكلمة المشروحة بالشَّارِحة؛ ليتحقَّقَ بذلِكَ من إيفائِها المعنَى المطلوبَ، ويبتغِي بذلِكَ إدخالها في سياق الكلمة الأولى، وقَدْ ألجأَ أطفِيَّش إلى هذا رَغبتُهُ في أن يظهِرَ للمتلقِّي سلامةَ أداءِ اللَّفظِ الجدِيد لِلْمَعنَى المطلوبِ الذِي كان يحمله اللَّفظ المستبدلُ بهِ، وذلِكَ بربطِ الكلمة الشّارِحة بوشائج الكلمات التِي كانَ اللَّفظُ الأوَّلُ مرتبِطًا بها، وإدخالِها فِي جوّها الذِي أخذتْ منهُ. ويدلُّ على هذا اقتِصارُهُ في مرّاتٍ عدِيدة على هذا الاسْتبدالِ دون الإقرارِ المباشرِ بِأنَّهُ يؤدِّي معنَى اللَّفظِ المستبدلِ بهِ، ومن نماذج ذلِكَ شرحهُ لكلمة "مختارِ" بـ "نخبة"[3] و"الأقصَى":

---

(1) إجابة الدعوة [4و].

(2) ينظر: لسان العرب (طلي).

(3) إجابة الدعوة [248و].

بـ"الأبعد"[1]؛ فهو ينهِي عمليَّة الشَّرحِ بِمجرَّدِ بيان المعنَى العامّ للبيتِ باستخدامِ هذه الخاصِيَّة للألفاظِ، وتركِ المتلقِّي يدرِكُ بنفسِهِ العلائقَ القائمة بينَ ألفاظِ الأبياتِ الأصلِيَّة، والألفاظِ المستحدثَة المشروح بهَا.

إنَّ هذه النّماذج المقدّمة لا تَدْعو إلى القولِ بإنَّ أطفِيَّش من المقرّينَ بالتَّرادف فِي اللُّغة، وإنَّما جنحَ إِلَى ذلِكَ؛ لغاية تعلِيمِيَّةٍ إبلاغِيَّة.

2- شرح المفردة بأكثرَ منِ مرادفٍ:

هذا شكلٌ آخَرُ مِن أشكالِ تعرِيفِ المفردة بمفردة أخرى؛ وهو أن يلجأ الشَّارِح إلى ذكرِ بيان معنى الكلمة بمفردتينِ أو أكثَر، تختلف العلاقة بين هذه المفرداتِ؛ فقد تكونُ علاقة ترادفٍ أو غيرها، كما سنلمَسُ ذلِكَ من خلالِ التَّحلِيلِ التّالِي.

إنَّ الأداةَ الرَّابطةَ التِي يستَعْملُها الشَّارح بَيْنَ هذهِ الألفاظِ توحِي بأنَّ العلاقة بينها علاقة مشاركةٍ في المعنَى أو اختيار بينَها، ولقد تردّدَ لديهِ توظِيف أداةِ الواوِ التي تدلُّ على مطلَقِ الرَّبطِ، في مقابلِ الأداة "أو" التِي تَدُلُّ على الاختيارِ، من ذلِكَ قوله: «"جنى": أفسد وتعدَّى»[2]، وقوله: «"تُقِيلُ": بِمَعْنَى تُسَامِحُ أَوْ تُبْعِدُ»[3]؛ إنَّ مطلَقَ الرَّبطِ عندهُ لا يعنِي التَّوافق التَّامّ في المعنَى، كما تمَّت الإشارةُ إليهِ في المسلَكِ السَّابقِ، فالمرادِفُ المطلَق منْتَفٍ في اللُّغةِ، وبذلِكَ يقرّبُ اللَّفظان معْنَى اللَّفظ المشروح بأخذِ سماتٍ دلالِيَّة مِن كليْهِما، كما يظْهَرُ في النّموذَج الأوَّل؛ إذْ أفادَ الرَّبطُ بَينَ الفعلين "أفسد وتعدَّى" أنّ الفعل "جنى" قد أخذ معناه من الفعلين مجموعينِ؛ فهو منافٍ للصَّلاحِ الذِي هو ضِدُّ الفسادِ، كما أنَّه تَعَدٍّ وتجاوزٌ لحدودِ الحرِّيَة الشَّخصِيَّة.

---

(1) إجابة الدعوة [248و] و[204و].

(2) إجابة الدعوة [1ظ].

(3) (م، س) [24ظ].

وعلى النَّموذج الثَّانِي يتبدَّى وَجهٌ آخر مِن العلاقة أشارَ إليهِ الشَّارِح بأداة الرّبطِ "أو" التِي تدلُّ على الاختيارِ دون الجمعِ؛ فالكلمتانِ "تسامح" و "تبعِدُ" ليستا من المترادفات؛ فهما من حقلين دلاليَّيْنِ مختلفيْنِ، ولكنَّ استعمالَ "تقِيل" في سياقِ البيتِ اقتضِى أن تأخذ من اللَّفظين بعضَ معانيهما[1].

ويبدو أنَّ تعداد الألفاظ الشَّارحة عائدٌ إلى السِّياق الذِي وردتْ فِيه الكلمة، فبعد أن يدرِكَ الشَّارح معناها الذِي وظِّفت لتدلَّ عليهِ؛ يحاوِل تقرِيبهُ للمتلقِّي بلفظةٍ واحدة، فيلفِي أنّها لا تؤدِّي المعنى المطلوبَ تمامًا، أو أنّها تؤدِّي جزءًا محدُودًا منهُ؛ فيلجأ إلى مفردةٍ أخرى يجبُرُ بها المعنَى النّاقِصَ ويتِمّ بها الإفهامَ.

3- شرح المفردة بالمرادف المخصّص:

وهذا النَّمطُ يحلُّ الإشكالاتِ القائمةَ على النَّمطين السّابقين، حيثُ يلجَأ إليه إذا تعذَّر إيجادُ مفرَدَةٍ واحدةٍ شارِحةٍ تحِيطُ بالمعنَى المقصودِ، كما قال أحد الباحثِين: «وهو الذِي لا يكتفِي بالكلمة المفردة في تعرِيف المدخل، بل يخصُّها بكلمة أخرَى تنسبها أو تصِفُها؛ أيْ: إنَّ تعرِيفَ المدخل يتِمُّ بكلمةٍ مخصّصة شارِحةٍ بصفة من الصِّفاتِ أو بمضافٍ إليهِ، أو بنسبةٍ عن طرِيقِ شِبْهِ الجُملَةِ»[2]. وبناءً على هذا التّعرِيف تناولتُ نصوصَ هذا المسلَكِ وَفق التّصنِيفِ الآتِي[3]:

---

(1) الإقالة تكون للبيِّعين، يفسخ العقد بينهما بطلبِ أحدهما: أقلنِي بيعتِي، أو لأصحاب الذّنوب بمعنى الصفح والمسامحة، أما الإبعادُ فقد أخذه الشَّارِح من سياق البيتِ، فقد ضمَّن "تقِيل" معنى الإبعاد لتعدِيتِهِ بالحرف "من".

(2) الدلالة المعجمِيَّة، ربيعة برباق، رسالة دكتوراه، ص300. نقلا من: تقنيات التعرِيف، حلام جيلالِي، ص120.

(3) يكونُ تخصِيصُ المفردة بأحد المخصِّصات الثَّلاثة: الإضافة الصَّفة والجار والمجرور، وهذا التَّصنِيف خاضِع للبنية الشَّكلِيَّة، إذْ إنَّ التَّداخل واقع بينها، فترى في الإضافة وصفا، كما ترَى في الجار والمجرورِ إضافةً، وسأشِيرُ إلى ذلِكَ خلالَ دراسة النَّماذجِ.

أ- التَّخصِيص بشبه الجملة (الجار والمجرور):

يدرَكُ تخصِيصُ المفردة بالجار والمجرور بِمعنَى حرفِ الجرِّ الموظَّف لهذا التَّخصِيص، فيكونُ في قولهِ: «"الكَيْدُ": الإِهْلَاكُ بِالحِيلَةِ»[1] مخصّصا بوسِيلته التي يؤدَّى بها؛ فلا يسمَّى "الإهلاكُ" "كيدا" إلّا إذا كان باستعمالِ الحِيلة والخدعة. ويكون فِي قولهِ: «"النَّشْرُ": البَعْثُ مِنَ القَبْرِ»[2] مخصَّصا بمكان ابتدائهِ؛ فلا يكون البعثُ نشرًا إلّا إذا كان من القبرِ حيثُ يرقد الإنسانُ الميت.

ب- التَّخصِيص بالمضافِ إليهِ:

تقومُ علاقةُ الإضافة بين المفردات بأداءِ عدَّة معانٍ، ليس المقام مقام تفصِيلِها[3]، والمقصود هنا ممّا تؤدِّيهِ مِنَ المعانِي: التَّخْصِيص، وهذا ما نلمسه في قولهِ: «"الوقر": ثقل السّمع»[4]، وقوله: «"التَّصبُّر": علاج الصّبر»[5]، فمِنْ خلالِ النَّموذجين تظهرُ وظِيفة التَّخصِيصِ التي تؤدِّيها علاقة الإضافة؛ فالوقر ليس أيّ سمعٍ، وإنَّما هو السَّمع الثَّقِيل؛ فَالشَّرحُ بمفردة لم يكن كافِيا لبيان المعنَى المقصودِ، لذلِكَ أضافَ الشَّارحُ تحدِيدًا دلالِيًّا بمضافٍ إليهِ، يخصُّ من مجموعِ هذا اللّفْظِ فئة معيَّنةً بخصائص دلالِيَّة؛ فالتَّصبُّر ليس كلُّ الصَّبر، وإنَّما هو الصَّبرُ الذِي فيهِ مزِيدُ مكابدة ومجاهدة.

---

(1) إجابة الدعوة [4ظ].

(2) (م، س) [63و]. يدخل هذا النَّموذج في إطار الألفاظ الإسلامِيَّة، وقد عقدتُ له مبحثًا خاصًّا لدراستهِ وإبرازِ المسائل المتعلِّقة بهِ.

(3) ستتمُّ معالجةُ علاقة الإضافةِ في المبَاحِثِ النّحوِيَّة، حيثُ قدّم أطفِيَّش خلالَ تحلِيلاتِهِ توضِيحاتٍ مهمّة لهذه العلاقة.

(4) (م، س) [5ظ].

(5) (م، س) [9و]. يندرِجُ هذا النَّموذج في إطار المعانِي المستفادة من الصِّيغة الصَّرفِيَّة للكلمات، وسيتمّ الحدِيث عن ذلِكَ في المبحث المخصَّصِ لهُ، والصِّيغة الصّرفِيَّة من أدوات تخصِيص معانِي المفرداتِ، كما يلاحظ في هذا النّموذجِ وغيرِهِ.

ج- التَّخصِيص بالصِّفة:

وأقصِد بهِ أن يقيِّدَ الشَّارِحُ المفردةَ الشَّارِحةَ بصفةٍ تَحُدُّ مجالَها الدّلالِيّ وتضيّق من دائرة استعمالِها داخل الدَّائرة الكبِيرة، وعلى ذلِكَ قوله: «"كربان": ...الكرب الشَّديد»[1]، وقوله: «"النَّجد": المكان المرتفع»[2].

إنَّ مسلكَ التَّعرِيفِ بالمفردةِ المخصَّصة أتاحَ للشَّارِحِ إبلاغَ المعانِي المقصودة للمفردات بالشَّكلِ المرادِ، دون السُّقوطِ فِي مطبَّاتِ المسلكين الأوَّلينِ الذينِ يمكِنُ أن يُوقِعا فِي الغموضِ ويقصِّرَا في تأدِية المعنى الصَّحِيحِ في بعضِ الحالاتِ.

ومِنْ حيْثُ حجم الاستعمالِ لَمْ يحُز هذا الشَّكل من الشَّرحِ مساحةً واسعةً بالمقارنة مع الشَّكلِ الأوَّلِ، وإنَّما كانت الحاجةُ تدعو إليهِ حين الوقوعِ فِي إشكالِ عدَم تأدِيَة المعنَى المقصودِ، والتّحرّز مِن اللّبْسِ.

ولقد تعدّدت آلِيّات التَّخصِيصِ في أداءِ المعانِي، وكان المرادُ منها كلَّ مرَّة تضْيِيقُ دائرة المدلولِ للحصولِ على المعنَى المرادِ بدقَّة أكبَر، من خلالِ إضافةِ صفاتٍ مميّزة لهُ، أو ربطه بِعلاقة الإضافةِ المفِيدةِ للتَّخصِيصِ، أو بحرفِ جرٍّ يحدُّ من معناهُ ويحشُرُه في زاوية معيّنة مِن حيثُ مصدرُهُ أو وسِيلتهُ، كما مرَّ ذلِكَ مِن خلالِ النَّماذجِ.

---

(1) إجابة الدعوة [9ظ]. نفسُ القولِ السّابق يشمل هذا النَّموذج الذِي تحدَّدت دلالتهُ بصِيغته الصَّرفِيَّة.

(2) (م، س) [1ظ].

4- شرح المفردة بتوظِيف الخاصِيَّة الاشتقاقِيَّة[1]:

يدخلُ الاشتقاق ضِمن الآلِيّات التي اعتمدها أطفِيَّش فِي بيان معانِي المفرداتِ، وَيظهَرُ هذا فِي ثلاثَةِ أوجُهٍ[2]؛ الأوّلُ: بيانُ الصِّيغة الصّرفِيَّة للمفردة، والثّانِي: بيانُ الأصل الاشتقاقِي، والثّالِثُ: بيان علّة التّسمِيةِ. وهذا الوجهُ سأفرده بالحدِيثِ في الآلِيّة التّالِية؛ لأهمّيتِهِ ولتكرُّرِ استعمالِهِ أكثرَ من الأوجهِ الأخرَى للبحث الاشتقاقِيّ.

ولقد كان الغالبُ على نصوصِ هذا المبحثِ بيانَ الشَّارِحِ للصِّيغة الصَّرفِيَّة للمفردةِ؛ كأنْ يقولَ: إنّها صِيغة مبالغة، أو إنَّها اسم فاعلٍ وهلمّ جرًّا، وليس المقامُ هنا لِلْحدِيثِ عن هذا الوجهِ أيضا، إذْ سأفرِدُهُ بالدِّراسةِ في مباحِثِ الدِّراسة الصَّرفِيَّة. وبقِيَ وَجهٌ آخَر لهذا المبحثِ، وهو بيان أصلِ الاشتقاقِ، وسيكونُ محطَّ الحدِيثِ.

تبرُزُ أهمّيَّة معرفة أصل الكلمةِ حِين الوقوعِ في إشكالِ توهُّم دلالةٍ للمفردةِ؛ وهيَ غيرُ المرادة، وصورُ هذا الإشكال تتعدّد بتوسُّع المعجم العربِيّ؛ من مثلِ: الاسم "حسَّان"، يُتوهَّم أنَّ أصله من "الحسن" وهو الجمال، لكنّ المعرفة بِأعرافِ العربِ في تسمِية أبنائِهِم يجعلنا ندرِكُ أنَّه مشتقٌّ من "الحسّ" وهو القتلُ. ومِنْ هذَا المنطلَقِ تردُّ نصوص هذا الشَّكلِ من الشَّرحِ؛ أيْ: إنَّ الشَّارِحَ يستهدِف الكلماتِ التِي يشَكِّلُ رسمها إشكالًا يوقعُ في التّوهُّمِ، ويبعِد عن المعنَى المرادِ؛ كقولِهِ: «وثُلَاثِيُّ "**أضَاعَ**": ضَاعَ يضُوعُ؛ أيْ: ظَهَرَتْ رائِحَتُهُ»[3]. فالكلمة "أضاعَ" قد يتوهّم اشتقاقها من الضّياع، ذِي الأصل اليائِي المفِيد لِلإهمال والهلاك،

---

(1) هذا النَّوع من الشَّرح يشمل كلَّ تفسِيرٍ للألفاظ يُعنَى باشتقاقِها أو بيانِ أصلِها والعلاقة التِي تربِطُ الكلمة بالمشتقات الأخرَى من نفسِ الجذرِ، ويسمِّيه بعضٌ التّفسير الاشتقاقِي، وهو ظاهرة لها ارتباطها بدلالَةِ المفردات وأصول المعانِي. التفسير الاشتقاقِي لدلالة مفردات تأويل مشكل القرآن، خليفة فاطمة الزهراء، رسالة ماجستِير، ص5.

وقد وظَّفَ المعجمِيُّون الصِّيغ الصَّرفِيَّة لإثباتِ أصول اللَّفظِ عند ترتِيبِ المادَّة المعجمِيَّة، فكانت الصِّناعة الصَّرفِيَّة بالنِّسبة للمعجمِيِّين الوسيلة المُثْلَى والأساسِيَّة للصِّناعة المعجمِيَّة. معالم المنهج اللُّغوِي في شرح الحدِيث النبوِي عند الإمام العينِي، ابن يوسف شتيح، دكتوراه، ص 131.

(2) تدخلُ هذه الآلِيّة ضِمن مباحِثِ الصَّرفِ، وما سأذكرُهُ هنا يلامِسُ مباشرة معانِي المفرداتِ، لأدعَ ما يُعنَى بِقوانِينِ الاشتقاقِ للمبحث المخصّصِ لِلصّرفِ.

(3) إجابة الدعوة [111ظ].

ولكنّ سياقَ ذكرِ المفردةِ ينبّهُ إلَى إرادة معنًى آخَرَ مِن ضاعت الرّائحة؛ أيْ: نَفَحَتْ. إنَّ الإدراكَ الصّحِيحَ للْأصلِ الذِي اشتقّت منه الكلمةُ يكْسِبُ عملِيَّة الشَّرحِ المصداقِيَّة العلمِيَّةَ، ويقِي مِن الوقوعِ فِي المعانِي غيرِ المقصودةِ من الكلامِ.

ويعزّزُ هذا القولَ مظهرٌ آخَرُ برزَ خلالَ نصوصِ الشَّرحِ، وهو أن يذكُرَ الشَّارِحُ أكثرَ مِن أَصلٍ يُردُّ إلَيْهِ اشتقاقُ الكلمةِ؛ مِن ذلِكَ قولُهُ: «"**الوَرَى**": الخَلْقُ أو بَنُو آدَم، أَو الثَّقَلانِ، مِنْ **وَرِيَ** الزِّنْد أَخْرَجَ نَارَهُ كَذلِكَ مَا سِوَى اللهِ أُخْرِجَ مِنَ العَدَمِ إلَى الوُجُودِ، أَوْ مِنْ **وَارَاه** يُوَارِيهِ، سَتَرَهُ وأَخْفَاهُ، وكَانُوا مَسْتُورِينَ بِالعَدَمِ، ويَعُودونَ إِلَيْهِ، أَوْ مِن **وَرَاءَ** بِمَعْنَى خَلْفَ؛ لِأَنَّ بَعْضًا يُوجَدُ خَلْفَ بَعْضٍ»[1]. إنَّ رَدَّ اشتقاقِ الكلمةِ إلى هذِهِ الأصولِ الثَّلاثةِ لا يهدِفُ فقط إلى معرفَةِ أصْلِ المفرَدَةِ، وإنَّما يسعَى أيْضًا نحوَ معرفة الأصلِ المعنوِيّ الذِي يربِطُ بين المفردةِ ومادّتِها الأصلِيَّةِ، وبذلِكَ يُدركُ معنَى المفردةِ بالوجهِ الذِي وُضعتْ عليهِ عند أهلِهَا.

5- شرح المفردة ببيان علَّة التَّسمِية:

تحمِلُ التّعلِيلات التِي قدّمها أطفِيَّش لألفاظ القصِيدة المدنِيّة، وغيرِها من النُّصوصِ، رغبةً فِي إضاءةِ هذه الزّاوِية مِن البحثِ الدّلالِيّ؛ فهو يعتبِرُ علّة التّسمِيَةِ وَجْهًا مِن أوجهِ المعرِفة الدّقِيقة بالألفاظِ، ومطلَبا يختصِرُ الكلفة المعرفِيَّة؛ ليدرِكَ المتلقِّي المعنَى المقصودَ دون التباسٍ بغيرِهِ؛ فقولُهُ: «وإِنَّما لُقِّبَ مُوسَى كَلِيمًا، ولَمْ يُلَقَّبْ هُوَ ﷺ كَلِيمًا؛ لِأَنَّ وَجْهَ التَّسْمِيَةِ لا يُوجِبُها، قالَ العَضُدُ[2] والسَّعْدُ[3]: لا يَلْزَمُ فِي كُلِّ مَنْ قَامَ بِهِ الوَصْفُ أنْ يُشْتَقَّ مِنْهُ لَهُ اسْمٌ، فلَا يَلْزَمُ تَسْمِيَةُ كُلِّ ما يَسْتَقِرُّ فِيه الشَّيْءُ كالإِبْرِيقِ والخَابِيَةِ والبِيرِ والدَّارِ قارُورَةً، ولَا يَجِبُ الاشْتِقاقُ إِلَّا حَيْثُ لَا تَمْيِيزَ إِلَّا بِهِ، ولَا واجِبَ علَى اللهِ جَلَّ وعَلَا»[4] يظهِرُ

(1) إجابة الدعوة [39ظ] و [40و].

(2) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي، الشيرازي، الشافعي، (عضد الدين) صاحب الرسالة العضدية في الوضع.

(3) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (سعد الدين) صاحِب حاشية على الكشاف للزمخشري في التفسير.

(4) إجابة الدعوة [66و].

توجِيها نظرِيّا عن هذه الآلِيّة؛ فعلّة التّسمِية لا تتحقّقُ في اللّفظِ بمجرّد النّظر والرّبط العقلِيّ بين العلّة واللّفظِ، وإنّما ذلِكَ يُسمع عن العربِ ويعرفُ عنهُم، وقولُهُ: «والْعَرَبُ تُسَمِّي الرَّجُلَ الْمُستَجْمِعَ لِلسِّنِّ غُلَامًا، مَا دَامَتْ فِيهِ بَقِيَّةٌ مِنَ الْقُوَّةِ فِي الْكُهُولَةِ؛ فذَلِكَ مَدْحٌ لَهُ بِقُوَّةِ الشَّبَابِ مَعَ سِنِّهِ، بِفَضْلِ اللهِ»[1] يؤَكِّدُ اعتدادهُ بهذه القاعدة.

ومِنَ العلَلِ التِي رَدَّ إلَيْهَا أطفِيَّش إطلاقَ بعضِ الألفاظِ: التّسمية بعلاقة خارجِيَّة، والتّسمية بماهية الشَّيْءِ، وتقدِّم النّماذج التّالِية تطبِيقاتٍ لذلِك.

أ- تعليل التَّسمِية بعلاقةٍ خارجِيَّة:

قد يُسَمّى الشّيءُ باسمِ شيْءٍ آخَر لما يجمعهما مِن علاقة دلالِيَّة، وقد تكونُ تلك العلاقة علاقة مشابهة أو غيرها، وذلِكَ الشَّبه قد يكون في صفةٍ أو أكثرَ، وممّا وقعَ مِنْ ذلِك قول الشَّارِحِ: «"**العَانِي**": الأَسِيرُ أَسَرَهُ الشَّيْطَانُ بِالذُّنُوبِ، وَإِصْرَارِهِ عَلَيْهَا، وَسُمِّيَ الأَسِيرُ عَانِيًا؛ لِأَنَّهُ **عَارِضٌ وَحَادِثٌ** فِيمَنْ أَسَرُوهُ»[2]. فيلاحظُ في هذا النَّصّ بحثُ الشَّارِحِ للعلاقة الدَّلالِيَّة الرّابِطة بين لفظَي "العانِي" و"الأسِير"، وهذا لأجْلِ تقرِيبِ معنَى اللَّفظِ المشروحِ للمتلقِّي، وتحصِيلِ الدَّلالة المقصودةِ، إذ المألوفُ تسمية من وَقعَ فِي أيدِي العدوِّ إثرَ حربٍ أو غزوٍ بالأسِيرِ، جاءَ في لسان العرب عن ابن سيده، قال: «ومنه قول النّبِيّ ﷺ: ((عُودُوا المَرْضى وفُكُّوا العانيَ))[3] يعني الأسيرَ، ولا أراه مأْخُوذًا إلا مِن الذُّلّ والخُضُوع، وكلُّ مَن ذَلَّ واسْتَكان وخَضَعَ فقد عَنَا»[4]. فوَجْه الشَّبه بين الأسِير والعانِي، أوضحه ابن سيده بِـ(الذُّل والخضوع) يوضِحُ سَبَبَ تسمِيَة العانِي بالأَسِيرِ. لكن ما أشارَ إليهِ أطفِيَّش من أنَّ سببَ التَّسمِية هو الحدوث، وأنّهُ عارِضٌ لا أصْلٌ، فهذا لم أقِفْ علَيْهِ، وقد يقوّيه أنَّ

(1) إجابة الدّعوة [229و].

(2) (م، س) [2و].

(3) مصنف عبد الرزاق، حدِيث (6763).

(4) لسان العرب (عنا).

الأسْرَ ليسَ إلّا أمرا حادِثا جدِيدا على الأسِيرِ؛ إذْ لا يصْدُقُ هذا الوَصفُ على أيِّ إنسانٍ إلّا في حادِثة الحربِ والاجتياحِ.

لقد كان هذا الشَّكل من تعلِيل التَّسمِية الغالِبَ على النُّصوصِ التِي جمعتها. وإن كانت علاقة المشابهة هي العلاقة الغالِبة التِي يردّ إليها التّسمِية[1]، فلم تخلُ النُّصوصُ من العلاقات الأخرَى كالسَّبَبِيَّة[2]، والإطلاق[3].

ب- تعليل التَّسمِية بماهية الشَّيْءِ:

هذا الشَّكل مِن التَّعلِيل هو المقصودُ بقولِهم: إنّ تعليل الأسماء قسم من علم الاشتقاقِ؛ إذْ يرنو إلى اكتشافِ سببِ تسمية الشَّيءِ بالنَّظرِ إلى ماهيتِهِ، خاصَّةً صفاتهِ المميّزة؛ إذ الغالِبُ على هذا الصّنفِ أن يسمَّى الشَّيءُ بصفة مميّزة له؛ كقولهم الأحنف، سُمِّي لحنفٍ كان بِرجليهِ[4]، والغائِطُ من الأرضِ هو المنخفِضُ منها، أو بِهيئتِه أو أثرِهِ أو مصدرِهِ.

ومن ذلِكَ قول الشّارِحِ «"الحِمَى": هُنا الْمَوْضِعُ المُجَاوِرُ لِقَبْرِ النَّبِيءِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الجفَاءِ فيهِ والتَّهاوُنِ وتَرْكِ الِاحْتِرَامِ، أَوْ لِأَنَّهُ مانِعٌ مِنَ النَّارِ مَن يَقِفُ متَوَسِّلًا فيهِ إِلَى اللهِ عزَّ وجَلَّ بِنَبِيئِهِ ﷺ»[5]. لقد اكتسَب الموضع المجاوِرُ لقبرِ النَّبيءِ ﷺ اسم "الحمَى" لما فِيهِ من حمايةٍ للرَّسول ﷺ؛ معنوِيَّة وحسِّيَّة، فيمنع فِيه من تقلِيل الاحترام والتَّهاوُن، وكما أنَّه من جهةٍ أخرَى يحمِي من يلجأ إليهِ متوسِّلًا مِن الوقوعِ في نارِ جهنَّمَ.

---

(1) ينظر مثلا: إجابة الدعوة [4و].

(2) ينظر مثلا: (م، س) [3و].

(3) ينظر مثلا: (م، س) [3ظ].

(4) غريب الحدِيث، الحربي، 293/1.

(5) إجابة الدعوة [39ظ].

والملاحظ على نصوصِ هذا الشَّكلِ، أنّ الشَّارِحَ قصدَ بيانَ هذه الدّلالةِ قصدًا، وأولاها اهتمامًا، بِدليلِ أنَّهُ يعدِّدُ أسبابَ هذه التَّسمية من وجوهٍ مختلفة؛ فلَمْ يَمُرَّ عليها مرورًا كرِيما، كما أنَّه قد خصَّ بذلِكَ كلماتٍ معيَّنةً من حقلِ المعانِي الشَّرعِيَّة، مسايَرةً لمعانِي القصِيدة المشروحةِ، وتماشيا مع سِياقِها العامِّ الذِي يبغِي زرعَ بعض القِيمِ الخلقِيَّة والنَّفسِيَّة لدى المتلقِّين.

ولقد استعملَ أطفِيَّش في نصوصِه التِي يبيِّنُ فِيها التَّعلِيلاتِ السَّابقة عبارات دالَّةً على هذا المقصدِ، مِنْها: "باعتبار"، و"لأنّه"، و"تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِ"، وهذه العبارات على اختلافِها تدلّ على إرادة تحصِيلِ هذا النَّوعِ مِن الدَّلالةِ، كما تدلُّ على وَعيٍ بأهمِّيَّة الوقوفِ على مثلِ هذه التَّعلِيلاتِ.

فلا يمثّل الوجهان المقدّمانِ كلَّ أوجه التّسمية فِي المعجم العربِيّ، ولكنّهما يقدّمانِ صورةً عن اهتمامِ أطفِيَّش بهذا التّدقِيقِ، وربَّما هذا عائِدٌ إلى طبِيعةِ ألفاظ القصِيدة المشروحة التي لا تستدعِي توسِيعَ النَّظرِ في العلاقات الدَّلالِيَّة، أو إلى منهجِ الشَّارِحِ الذي يقتَصِرُ على ألفاظ معيَّنة يَقَعُ عليها الاهتمامُ والعِناية، ممّا أدَّى إلى قلوصِ النُّصوصِ بذاتها، وبالتّالِي تقلُّص عدد التَّعلِيلاتِ.

وأخِيرًا: لقد حقّقت هذه الآليّات رغبةَ الشّارِحِ فِي تثبِيتِ معانِي ألفاظِ القصِيدة وغيرها من النُّصوصِ، بدفعِ الدّلالات غير المقصودةِ، وصرفِ الذّهنِ عمّا يلتبِسُ بالمطلوبِ.

إنَّ تنوّعَ آليات الشَّرحِ راجعٌ إلى طبِيعةِ الألفاظِ نفسِها، وإلى اعتبارِ مقاماتِ المتلقِّينَ، واختلافِ مدارِكِهم. وتقدّمُ هذه الآلِيّات توجِيها للجهدِ، وتخفِيضًا للكلفة المعرِفِيَّة؛ لبلوغ المطلوبِ بمناسبة الآليّة مع اللّفظِ المشروحِ.

المطلب الرّابع: دراسة الألفاظ في ضوء المفاهيم الدّلاليّة

تقتضِي مُعالجةُ المفردةِ في الشَّرحِ الوصولَ إلى غايةِ إدراكِ معانِيها التي يبتغِي صاحِبُ النَّصِّ إبلاغها إلى المتَلَقِّينَ، وهذا كانَ هدف الشُّرّاح في كلِّ النُّصوصِ بأشكالِها. ويشترِكُ معظم الشُّرَّاحِ فِي بَحثِ دلالة الألفاظِ؛ لذلكَ كانت آليات الشَّرحِ عندهم مشتركة، مع مراعاة خصوصِيَّات كلِّ نصٍّ.

ومن بينِ الظَّواهِرِ المشتركة بين هؤلاءِ الشُّرَّاحِ، حدِيثهم وتوظِيفهم لمفاهِيم؛ كالمطلق والظَّاهِرِ والمشتركِ والمترادِف، وكلُّ ذلِكَ أشكالٌ لتجلِّيات الدَّلالة في الألفاظِ اللُّغوِيَّة، مهما كان مبلغ النَّصِّ ونوعه.

وسأقِفُ فيما يلِي على بعضٍ من هذه الظَّواهِر التي برز توظِيفُها عندَ أطفِيَّش، خلالَ شرحِهِ لأبياتِ القصِيدة المدنِيَّة، مناقِشا المسائِل التِي طرحتها، وباحثا عمّا ميَّز حضورَهَا في ثنايا الشَّرحِ.

1- الظَّاهِر:

دِلالةُ الظَّاهِرِ من المفاهيم الدلالِيَّة التي يعتمدها أطفِيَّش في سبِيلِ تحدِيد معانِي ألفاظ القصِيدة المدنيّة، وغيرِها من النُّصوصِ. والدّلالة الظّاهرة هِي التِي تفهم من اللّفظِ مباشرة دون لجوءٍ إلى وسائل التّأوِيلِ لتحصِيلها؛ كالمجازِ وأدواتِهِ[1]. ومن خلالِ هذا التَّعرِيفِ؛ فإنّ الوقوف على هذه الدّلالة يُثِيرُ مسائلَ منها: هلْ يحتملُ اللّفظ دلالةً غيرَ دلالتِهِ الظّاهرة، ومتَى تكون هذه الدّلالة هي المقصودة في النّصِّ، وهل يجوزُ إرادة عدّة دلالات مختلفة للّفظِ في نفسِ النَّصِّ؟.

ينبغِي أن أشِير فِي البدايةِ إلى أنَّ استعمالَ مصطلح "الظَّاهِرِ" عندَ أطفِيَّش فِي شرحِهِ،

(1) استنبطت التّعرِيف من تطبِيقات أطفِيَّش في الكتاب، وإلّا فدلالة الظّاهر في المصطلح الأصولي (الذِي أخذَ منهُ أطفِيَّش المصْطلَح) تكون فِي مقابل المؤوّل.

يتأَرْجَح بين الدَّلالة الاصطِلاحِيَّة والدَّلالة اللُّغوِيَّة؛ فمن الأخِيرةِ قوله: «ومُقْتَضَى الظَّاهِرِ أنْ يقُولَ: يَفِي بِهَا»[1]، وقوله: «والظَّاهِرُ أَيْضًا أنَّ بَغِيضًا كَاسمِهِ، ماتَ كَافِرًا»[2]، ومثلُ هذه الاستعمالاتِ غيرُ معنِيّةٍ في هذه الدِّراسة؛ لأنَّهُ ليسَ فِيها قصدٌ لبيانِ معنَى لفظٍ في مقابلِ دلالاتهِ الأخرَى الممكنة، وإنَّما يعنِي وُضوحَ دلالة من الدّلالاتِ هكذا عمومًا. والمقصود في هذه الدِّراسة النُّصوص التِي توظِّفُ المصطلحَ في بيانِ وَجْهِ الدّلالة الحاصِلة مِن اللَّفظِ في مقابِلِ الدّلالات الأخرى التِي قدْ يتحمّلُهَا اللّفظُ.

كَمَا أنّه يوظِّف هذا المصطلحَ أيضًا في بيانِ معانِي الأدوات النَّحوِيَّة، وبالخصوصِ حروف الجرِّ من مثل قولِه: «وَ"فِي": عَلَى ظَاهِرِهَا»[3]، أي في دلالتِها على الظَّرفِيَّة، ومثلُ هذه النُّصوص سأتطرّقُ إليها في مبحثِ دراسة الأدوات. إذنْ إنَّ لِهذا المصطلحِ توظِيفاتٍ عدّةً، نختارُ منها ما يختصُّ بدلالةِ الألفاظِ.

وعلى احتمالِ تعدُّد الدّلالة، يدعو أطفِيَّش إلى التزامِ دلالة الظّاهِرِ في النَّصِّ المشروحِ عَلَى وجهَيْنِ؛ وجه تكون فِيه الدّلالة احتماليَّة، أي إنَّهُ يَجُوزُ حمل اللَّفظِ عليها في النَّصِّ، ووجْهٍ لا يمكِنُ حمل اللَّفظِ إلّا عليها؛ فتكون دلالة راجِحة، وعلى هذا التَّقسِيمِ قد صنَّفتُ النُّصوصَ، ويجتمع القِسْمانِ على أنَّ الوقوفَ على هذه الدّلالة ضرورِيٌّ مِن أجلِ معرفة المعنَى المرادِ، سواء كان احتماليّا أو راجِحا، ومن خلال نماذج تطبِيقِيَّة مِنْ هذِهِ النُّصوصِ سَيتبيَّنُ منهج أطفِيَّش في تعاملهِ مع هذا المفْهومِ.

---

(1) إجابة الدعوة [24ظ].

(2) (م، س) [192و].

(3) (م، س) [3ظ].

- **ترجيحُ دلالة الظّاهِرِ:**

يلتزِمُ أطفِيَّش في شرحِ بعضِ النُّصوصِ دلالة الظّاهِرِ، ولا يجِيزُ تجاوزَها إلّا لمقتضياتٍ كما تبيّنه النّماذجُ التّالِية[1]، قال: «والمُرَادُ بقَوْلِهِ: "مَا **زِلْتَ**"...إلَخ: ما زالَ **بعْدَ** أنْ جَعَلهُ اللهُ فِي أَجْسَامِ الآباءِ؛ لِاخْتِصَاصِ اللهِ بالْأَزَلِيَّةِ، وهذَا **ظَاهِرٌ** لِأَنَّهُ **قالَ: بِأَطْهَرِ أَصْلَاب**»[2]. إنَّ حدَّ زمانِ الفعلِ "ما زِلتَ" بأنّه بعدَ استقرارِ رسولِ اللهِ ﷺ في أصلابِ أجدادِهِ، لا أنّهُ ممتَدٌّ في الأَزلِيَّة غير محدودٍ، دلالةٌ ظاهرةٌ كما سمّاها أطفِيَّش، استدلَّ عليها بدلِيلينِ؛ أنَّ الله هو المختصُّ بالأزلِيَّة[3]، وكما أنَّ النَّاظِمَ نفسَهُ، قدْ نصَّ على هذا الحدِّ بقولِه: "بأطهرِ أصلاب"؛ فالتزامُ هذه الدّلالة مستنِدٌ إلى دلِيل المعارف الشّرعِيَّة، وإلى النّصّ نفسهِ.

وفِي نصٍّ آخرَ قالَ أطفِيَّش: «((عن العبَّاسِ بنِ عبْدِ المطَّلِبِ قُلْتُ: يا رسُولَ اللهِ، دَعَانِي إلَى الدُّخولِ في دِينِكَ أمارَةٌ لنبُوءَتِكَ، رأَيْتُكَ في المَهْدِ تُنَاغِي القَمَرَ، وتُشِيرُ إلَيْهِ بإصبَعيْكَ، **فحيثُ** أَشَرْت إليهِ يمِيلُ)) **وظاهرهُ** أنَّ **حيثُ مكانيَّةٌ**، وهُوَ جائِزٌ معْنىً هُنَا، لَا كما قِيلَ إنَّها هنَا لِلزَّمانِ»[4]. إنّ حملَ الظَّرفِ "حيثُ" على الزّمانيّة أو المكانِيَّة يعودُ إلى سياقِ توظِيفِهِ، وعلى هذا منعَ الشَّارحُ حملَها على دلالةِ الزّمانِ، فالفعلُ يمِيلُ يدلُّ على تحدِيد مكانِ ميلِ القمرِ، إذْ يناغِيهِ رسولُ اللهِ ﷺ.

- **احتماليَّة دلالَة الظّاهِر:**

يُجِيزُ أطفِيّش في بعضِ النُّصوصِ، إرادة المعنَى الظّاهِرِ (الحقِيقة) مِن اللَّفظِ، في مقابلِ المعانِي المجازِيَّة، ويضْبِطُ ذلِكَ بِالأدلّة المحقِّقَة لهذا المعنَى. وفي العادة يستنِدُ إلى أدلّة مقامِيّة، كما يلاحَظ ذلِكَ في شرحِ لفظتَيْ "باتَ" و"خشِيتُ"، قال: «**ويجوزُ** أَنْ يكُونَ

(1) ينظر أيضا: إجابة الدعوة [232ظ] و[249ظ].

(2) (م، س) [93ظ].

(3) تدخل هذه الدّلالة ضِمن الدّلالات الشّرعِيَّة، وسأتناوله بالبيان فِيما يأتِي.

(4) (م، س) [162ظ].

"باتَ" علَى **ظاهرِهِ**؛ بأَنْ **يكون وقتُ مُنَاجَاتِهِ لَيْلًا**، إذْ هُوَ **وقْتُ الإجابةِ**، وعلَى كلِّ حالٍ المرادُ المناجاةُ في الدُّنيَا؛ لأنَّهُ **لمَّا أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ لَمْ يَبْقَ في الجنَّةِ**»[1]. تحقّق معنَى الفعلِ "باتَ" الذِي يدلُّ على وقوع الحدثِ في زمنٍ من اللّيلِ وليسَ فِي غيرِهِ، وقد دلَّ على هذا استنادًا إلى أدلَّة مقاميَّة؛ وهِي أنَّ آدم عليه السلام لم يبقَ في الجنّة بعد أن أكل من الشَّجرة، فمناجاتهُ لطلبِ المغفِرة تكون في العادةِ في وقتِ اللّيلِ، حيثُ الهدوء والسّكون.

قالَ: «وفي قَوْلِهِ: ((**خَشِيتُ علَى نَفْسِي**)) **إِشْكَالٌ** فقَالَ أبُو بَكْر أَحْمَدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الإِسْمَاعِيلِي الجُرْجَانِي: هُوَ عَلَى **ظَاهِرِهِ** ولَا ضَيْرَ فِيهِ؛ لِجَوَازِ أنَّ هذِهِ الخَشْيَةَ قَبْلَ أنْ يَحْصُلَ لَهُ العِلْمُ الضَّروريُّ بِأَنَّ الذِي جَاءَهُ مَلَكٌ مِن عنْدِ اللهِ، **وأَشَقُّ** شَيْءٍ علَيْهِ أنْ يُقَالَ مَجْنُونٌ، **يَكْرَهُ** ذلِكَ في نفسِهِ ولمَّا يقُولُوهُ وسيقُولُونهُ إذا دعَاهُم إلى الإيمانِ، **أو** عَلِمَ بنُورٍ أوْدَعَهُ اللهُ في قلبِهِ أنَّهُ يُقالُ علَيْهِ بَعْدُ»[2]. يستشكلُ الشَّارِحُ وقوعَ الخشية في قلب النَّبِيءِ ﷺ على نفسِهِ بوقوعِهِ فِي الجنونِ، إعمالًا لدلالة الاقتِضاء؛ إذ يطلبُ الفعل "خشِيت" مفعولًا بهِ دلَّ عليهِ المقامُ، بسببِ هَوْلِ ما رآهُ مِن الأحوالِ التي لم يعتَدْ عليها، ولم يستَطِعْ عقلهُ ولا قلبهُ استيعابَها، ولكِنّهُ رَجّحَ إرادةَ هذا المعنَى الظّاهِرِ مِن اللَّفظِ بافتراضِ أنَّ ذلِك وقع لهُ قبلَ حصولِ المعرفة الضّرورِيَّة بجبرِيلَ، وما يكتنِفُ حدثَ نزولِ الوحيِ من أحوالٍ وأهوالٍ.

على هذين النَّموذجين يتحصَّل ضابِطٌ مفادهُ أنّ معرِفة دلالة ظاهِرِ اللَّفظِ أساسِيَّةٌ لمعرفة الدّلالة المقصودة خلالَ النَّصِّ، فلا يعدَلُ عنها إلّا لدلِيلٍ يرجّحُ عدمَ إرادتِها، وينظرُ أيضا في أحوالِ وقرائنِ حدوث الكلامِ لئلّا يصرَف عن هذه الدّلالةِ لِرأيٍ غيرِ مبنِيٍّ على الإحاطةِ بِقرائن الحال.

إنَّ نقلَ هذا المفهوم من البيئة الأصولِيَّة الفقْهِيَّة التِي تتعاملُ مع نصوص الوحيِ المقرّرة

---

(1) إجابة الدعوة [77و] و[77ظ].

(2) (م، س) [148و] و[148ظ].

للأحكام الفقهِيَّة إلى البيئة اللُّغوِيَّة التِي تعالجُ النُّصوص الإبداعِيَّة لمْ تجعلِ الشَّارِحَ ينسلِخُ تمامًا عن هذا الاختصاصِ، فممّا سجّلته على نصوصِ دلالة الظّاهِر، أنّ أطفِيَّش يستعِينُ بهذِهِ الدّلالةِ على تحقِيقِ أحكامٍ فقهِيَّة يشملُها الخلافُ وتتعدّد فِيها الأدلّة، وهذا على أنَّ هذا المفهوم لم يسجِّلْ حضورَهُ في الكتابِ على شرحِ أبياتِ القصِيدة فقطْ، وإنَّما طالَ أيضا نصوصَ القرآنِ والحدِيثِ. فمن ذلِكَ قولُهُ: «ولَعَلَّهُم تَحَوَّلوا **لِظاهِرِ** وجُوبِ الاِمْتِثالِ علَى أَنَّهُ إِنْ قالَ لَهُم النَّبِيءُ ﷺ أعِيدُوا، أَعَادُوا»[1]. أشكلَ فعل الأمرِ "استقبلوا" في النَّصِّ لداعِي أن تعادَ الصَّلاة كاملةً بعدَ الاِستقبالِ أو يكتفَى بتحوِيل الاِتِّجاهِ نحو القبلَةِ الجدِيدة، لكِنْ رجَّح الشَّارِحُ أنَّ الاستقبالَ يكونُ ضِمْنَ الصّلاةِ نفسِهَا دون إعادتِها، لظاهر الفعلِ الدّالِ على الأمرِ بذلِكَ، وعلى هذا افْتَرضَ لو أنَّه قِيلَ: أعِيدوا لأعادوا الصَّلاةَ، عملًا أيضًا بِدلالة الظَّاهِرِ.

لقد غلبَ فِي النّصوصِ جوازُ الحَمْلِ على دلالة الظّاهِر بالمقارنةِ معَ وجوبِ الحملِ عليها، ويمكِنُ ردُّ هذا إلى أمرينِ: الأوَّل قصدُ الشَّارِحِ إلى الكلماتِ التِي يشكِلُ فِيها الحملُ على الدّلالة الظّاهرة، فيقْتَضِي علَيْهِ حِينها النَّظرُ في غيرِها التِي تحلُّ هذا الإشكالِ، والأمر الثَّانِي رغبتهُ فِي تحصِيلِ أكبرِ قدرٍ من الدّلالات الممكنة للألفاظِ حسبَ سِياقِ النَّصِّ.

يعتبِرُ أطفِيّش دلالة الظّاهر أصلِيَّة في حملِ اللَّفظِ عليها، فلا يمكن العدولُ عنها إلّا لدلِيلٍ. ولذلِكَ يجعلها دلالة مقصودة ولو احتمالًا، وإن أظهر السِّياقُ عدمَ احتمالِ غيرِها لانتفاءِ الدَّلِيلِ نصَّ على ذلِكَ.

(1) إجابة الدّعوة [159و]. هذا شرح على الحدِيثِ: ((بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءَ)) أيْ: في مسْجِدِ قُباءَ ولَفْظُ مُسْلِم: ((وَ[159و] فِي صَلَاةِ الغَدَاةِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ فاسْتَقْبِلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ)).

2- التَّضمِين:

التَّضمِينُ من الظَّواهر الدَّلالِيَّة التِي وظَّفَها أطفِيَّش في شرح المفرداتِ؛ وهو أن يُشرَب لفظٌ معنَى لفظٍ آخَرَ، وفائدتهُ أن يؤدّى المعنيانِ بِكلمةٍ واحدة.

لقَد دَرَجَ الشَّارِحُ على منوالِ الظّواهِرِ الدّلالِيّة، بالنَّظرِ الحثِيثِ إلَى المعانِي الممكنة التِي تتحملّها الألفاظُ بسياقِ النّصِّ، وعلى هذا برزَ مفهوم التَّضمِينِ؛ ليكون وسِيلةً لتوضِيحِ تلك المعانِي، وإن لم يطّرد استعمالهُ كثِيرا، إذْ لم تتعدّ نصوصهُ عدد أصابعِ اليدِ الواحدةِ، إلّا أنَّهُ من الضَّرورِيِّ الإشارةُ إليه، لإسهامهِ فِي إنتاجِ المعنَى.

لقد كان لهذا المصطلح، كصنوهِ "الظّاهر"، استعمالان: لغوِيّ واصطلاحِيّ؛ فأمّا اللّغويّ فليس محطَّ الدِّراسة، ومنهُ قولهُ: «وَمَعَ العُسْرِ فِي الرِّزْقِ وَالبَدَنِ وَنَحْوِهِمَا يُسْرٌ مَقْرُونٌ بِتَمَامِهِ، أَوْ هُوَ فِي ضِمْنِهِ بِأَنْ يَسْتَوْجِبَهُ»[1]. ومن هذا التَّوظِيف اللُّغوِيّ قد أُخِذ المعنَى الاصطلاحِيّ؛ أيْ: تحمُّل اللَّفظِ معنَى لفظٍ آخرَ.

تشمَلُ ظاهِرةُ التَّضْمِين الأفعال والأسماءَ، وكلُّ النُّصوص التِي أحصيتها من الشَّرحِ جاء التَّضمِين فيها في الأفعال.

ولَم ينظُر أطفِيّش إلى هذه الظّاهرة من الوجهة البلاغِيّة الجماليَّة؛ بل مِن جِهةِ بيان هذه الدَّلالة، وتحدِيدها في التَّركِيبِ، وقصدهُ من ذلِكَ بيان وَجْه صحَّتها؛ أي مِن الجانب التَّركِيبِيّ الذي يقتضِي تعالقا معيَّنا بين الكماتِ في الجملة، فلم ينظُرْ في قِيمتها من حيثُ الإيجاز الذي تؤدِّيهِ بإرادة معانٍ كثِيرة بألفاظٍ قلِيلةٍ.

ولم أتلمَّس خلال نصوص هذه الظَّاهرةِ معالجةً نظرِيَّة للمسائلِ التِي تناقَشُ عادةً بخصوصها، كَمسألة التَّضمِين في الحروفِ التي يثبِتها بعضٌ وينفِيها آخرونَ، والظّاهر من خلالِ تطبِيقات أطفِيَّش أنَّه يمِيلُ إلى إثباتِها؛ فبذلِك يتمكَّنُ من تحقِيقِ معانٍ يراها في

(1) إجابة الدعوة [9ظ] وأيضا: [47ظ] و[52و].

النَّظمِ، لكنَّه لا يصرّحُ خلالَ معالجةِ الأدواتِ بمصطلَحِ التَّضمِين، وإنّما يبيّنُ معنَى الحرفِ بتوظِيف حرفٍ آخَر، وسأتناولُ ذلك في المطلبِ الأوّلِ مِن المَبْحثِ الثّانِي في هذا الفصلِ.

وعلى هذه الإشارات يمكن أن آخُذَ بعضَ النّماذِج لمعالجةِ هذهِ الدّلالة. قال أطفِيَّش: «وَ"**تَجَلَّانِي**": جُمْلَةُ نَعْتٍ لَهُ، وَهُوَ إِمَّا عَلَى تَقْدِيرِ اللَّامِ؛ أَيْ: ارْتَفَعَ عَليَّ، **أَوْ ضَمَّنَهُ** مَعْنَى **عَلَا** المُتَعَدِّي، يُقَالُ: عَلَاهُ يَعْلُوهُ»[1]. لقد أشكل على أطفِيّش تعَدِّي الفعلِ "تجلّى" إلى مفعولِه من دون واسِطة، فلجأ إلى مفهومِ التَّضمِينِ؛ لبيان معنى استعمالِ النَّاظِمِ للفعلِ "تجلَّى" الذِي يعنِي في الأصلِ اتَّضَحَ وانكشف، كما في لسان العرب، قالَ: «قد انْجَلى وتجَلَّى، وأَمرٌ جَلِيٌّ واضح، تقولُ: اجْلُ لي هذا الأَمرَ؛ أَيْ: أَوضِحْه... تقول منه جَلا لي الخبرُ؛ أَيْ: وَضَح»[2]، وعَبَّرَ الشَّارِحُ عن ذلِكَ بالفعلِ "ارتفعَ"؛ لأنَّ الارتِفاعَ مِنْ معانِي الانكشاف.

وهذا الفعلُ يتعدَّى بحرفِ الجرِّ "اللَّام" كما هو في نصِّ ابن منظور، ولكنَّه في البيتِ تعدَّى مباشرة إلى مفعولِه؛ ولهذا فسَّر الشَّارِحُ ذلِكَ بِتضمِينِهِ؛ أي إعطائه بعض معنى الفعلِ "علا" الذي يتعدَّى إلى مفعولِهِ من غير واسِطةٍ، «فتضمين الفعل لمعنَى غيرِهِ يقتضِي تعدِيتهُ بمثلِ ما يتعدَّى به الآخَرُ»[3]. لقد سعَى أطفِيَّش إلى حلِّ الإشكالِ على وجهيْنِ؛ إمّا بتقرِيرِ وقوع الحذْفِ، أو بتوظِيف دلالة التَّضمِينِ.

وعلى هذا فإنَّ لدلالة التَّضمِين دورًا فِي حلِّ مشكلاتِ الأفعال المتعدِّية إلى مفاعِيلِها بواسطة حروف الجرِّ، وبيانًا لِلمعانِي المؤدّاتِ مِن خلالِها.

وقالَ أطفِيَّش في بيانِ معنَى البيتِ:

---

(1) إجابة الدّعوة [9ظ].

(2) لسان العرب (جلا).

(3)التحلِيل النحوِي، د.فخر الدِّين قباوة، ص175.

فَأَلْقَيْتَهُ صَرْعًا وَأَبْصَرَ أَيْكَةً أَطَاعَتْكَ سَعْيًا فِي رُجُوعٍ وَإِتْيَانِ

قالَ: «وأَنَّثَ الرُّكن؛ لِتَأْوِيلِهِ بِالْقُوَّةِ أَو الْجِهَةِ، و**ضَمَّنَ** "أَلْقَيْتَهُ" مَعْنَى صَرَعْتَهُ؛ فَـ"صَرْعًا": مَفْعُولٌ مُطْلَق، ومَرّتْ أَعَارِيبُ أُخْرَى. وكَذَا "سعْيًا"؛ بِمَعْنَى سَاعِيَاتٍ، أَوْ ذَوَاتِ سَعْيٍ، أَوْ سَعْيًا: مَفْعُولٌ مُطلَقٌ؛ **لِتَضَمُّن** أَطَعْنَاكَ مَعْنَى سَعَيْنا إِلَيْكَ»[1].

إنّ لمفهوم "التّضمِين" إسهاما في حلِّ الإشكالات التّركِيبِيَّة في الجملة؛ مِن أجلِ بلوغِ مقصد النّاظِمِ، فقوله: "ألقيتَه صرعا" و"أطاعتك سعيا" يُحدِثُ إشكالًا في تحدِيد العلاقة الرّابطة بينَ المفردتين دلالِيًّا ونحوِيًّا. إنَّ المساحة الدّلالِيَّة بينَ "ألقتيه" و"صرعا" تتطلّبُ واسطةً للرّبط بين المفردتينِ؛ لذلِكَ عدّد أطفِيَّش الاحتمالاتِ التِي يمكِنُ أن تكونَ عليهِ هذهِ الواسِطة، بينَ تحوِيلِ صِيغة "صرعا" و"سعيا" إلى ما يناسِبُ التّركِيبَ؛ كاسم المفعولِ، أو تطبِيق مفهوم "التّضمِينِ" الذي يحمّل الفعلَ "ألقيته" و"أطاعت" دلالة تبقِي المصدرَيْنِ على صيغتهما.

وبذلِكَ علا شأن هذا التّركِيبِ من خلالِ هذه اللّفتة الدّلالِيَّة التي نبَّهَ إليها الشَّارِحُ، ولم يجاوِزْ أمرَ توضِيحِ تركِيبِها إلى بيَانِ قِيمتها البيانِيَّة والجمالِيَّة.

وفي قول أطفِيَّش في شرحِ البيتِ:

فَكَمْ آيِس مِنْ رَحْمَةِ اللهِ قَدْ غَدَا إِلَيْهَا فَحَطَّتْ عَنْهُ أَنْوَاعَ عُدْوَانِ

نتلمّسُ موجّها دلالِيًّا غير ما سبَقَ، يحِيلُ على مفهوم التّضمِينِ، قال: « وَمَعْنَى "آيِس": مُشْرِفٌ عَلَى الإِيَاسِ، لَا آيِسٌ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ الآيِسَ حَقِيقَةً لَا يُغْفَرُ لَهُ، وَلَا [18ظ] يَسْعَى فِيمَا تُحَطُّ عَنْهُ بِهِ الذُّنُوبُ. فَـ"آيِس": مَجَازٌ مُرْسَلٌ تَبَعِيٌّ؛ لِعَلَاقَةِ الجِوَارِ المعْقُولِ؛ بِأَنْ سَمَّى القُرْبَ لِلإِيَاسِ إِيَاسًا، فَاشْتَقَّ مِنْ لَفْظِ الإِيَاسِ، بِمَعْنَى القُرْبِ مِنَ القُنُوطِ، آيِسًا بِمَعْنَى قَرِيبًا مِنْهُ...أَوْ حَقِيقَةٌ فَيُقَدَّرُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: قَدْ غَدَا بَعْدَ تَوْبَتِهِ مِنَ الإِيَاسِ، أَوْ قَدْ غَدَا تَائِبًا، أَوْ

(1) إجابة الدعوة [197ظ].

ضَمَّنَ "غَدَا" مَعْنَى "تَابَ" بِلَا حَذْفٍ وَتَقْدِيرٍ»(1). إنّ التّحرّز العقدِيّ مِن إقرارِ ما لم يأذَنْ به الله، والمقامُ يقتضِي استحضار هذه القواعِد، والالتزامَ بها لبلوغِ المرمَى، حملت أطفِيَّش على تفصِيلِ القولِ في التَّركِيبِ "آيسٍ...قد غدا". إن القرآن في قولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿87﴾﴾ (2) يمنعُ مَن تمكّنَ منهُ اليأسُ، مِن دخولِ الجنّةِ، فلا مندُوحة مِن صرفِ قولِهِ: "قد غدا إلَيْها" عن معناهُ المباشِرِ بالمفاهِيم الدلالِيَّة. ويقدِّمُ التّضمِينُ إمكانِيّة إجراءِ هذا التّحوِيلِ مع الاحترازِ مِن الوقوعِ في الحذفِ والتّقدِيرِ. فعلى هذه الوجهِ نستطِيعُ فهمَ قولِ النّاظِمِ باقتصادٍ وتيْسِيرٍ.

لقد قدّمت هذه النّماذِجُ توجِيها دلالِيّا يقضِي بالجمعِ بينَ الفعلين (تجلّى، علا) (ألقى، صرع) (غدا، تاب) من خلالِ دلائل نصِيّة (حرف الجرّ، الصِّيغة الصّرفِيّة)، وغيرِ نصّيّة (توجِيه عقدِي)، دونَ إقصاءٍ للّفظِ المنطوقِ على حسابِ المفهومِ منهُ.

3- التّعمِيم والتّخصِيص/ الإطلاق والتّقيِيد:

لَقدْ كانت ظاهرة التَّعميم والتَّخصِيص في كتاب "إجابة الدّعوةِ" شكلا من أشكالِ معالجة أطفِيَّش لمفرداتِ القصِيدةِ المشروحةِ؛ إذْ سجَّلت حضورَها في محطّاتٍ كثِيرةٍ ابتغى الشَّارِحُ بِتوظِيفِها إجلاء معانِي المفرداتِ، وتقدِيمَ المعانِي المفترَضة التي يمكنُ أن تحلمها هذه الألفاظُ بالنَّظرِ إلى أصلِها الوضعِيّ، وإلى استعمالها السِّياقِيّ عند النَّاظِمِ. ويمكِنُ تقسِيمُ نصوصِ هذه الظّاهرة إلى الأشكالِ التّالية:

أ- توظِيفُ مجالاتٍ معرِفِيّة لتحدِيدِ عمومِيَّة اللّفظ وخصوصِهِ:

(1) إجابة الدعوة [18ظ].

(2) سورة يوسف: 87.

تسجّلُ مسألةُ التَّعميم والتَّخصِيص حضورَها، في الانتقال المعنوِيّ للألفاظِ مِن مجالٍ معرفِيّ إلى آخَر؛ وذلِكَ بأن تتَّسع دلالةُ اللَّفظ في الاستعمالِ الجديدِ، فتُضاف إليها معانٍ جديدة، أو أن تتقلَّصَ؛ فتُخصَّ بمعنًى معيَّنٍ، بعد ما كانتْ تشمل دائرةً أوسَعَ.

إنّ الشّارِحَ في خلالِ شرحِهِ لا يُصرّحُ بِهذَا التّغيِير الدّلالِيّ، ولا يشِيرُ إلى تغيُّر مَجالِ استعمالِ اللَّفظِ، واختصاصِهِ، وأنَّ المعنَى المشارَ إليهِ خاصٌّ بهذا المجالِ دون غيرِهِ، ولكن يمكن تلمُّسُ ذلِكَ من خلالِ النَّصّ، ومِن المعرفة اللُّغوِيَّة بدلالة الكلمات.

وقَدْ برزَ لدَى الشَّارِحِ مجالانِ يحِيلُ إليهما معانِي الألفاظِ التِي يشرحُها، وهما علوم الشَّرِيعة وعلوم اللُّغة كالنَّحو وغيرِهِ، ولقد خصَّصْتُ مطلبًا خاصّا للمعانِي الشَّرعِيَّة، أدرسُ فيه الكلماتِ التِي ذكرَ الشَّارِحُ اختصاصها بِهذا المجال، وما تعلَّق بها من دلالاتٍ، وفي هذَا المقامِ سيكون الحدِيثُ خاصًّا بِالمجالِ النَّحوِيّ، ومِن نماذجهِ شرحهُ البيتَ:

وَأُحْسِنُ أَقْوالِي إِذَا كُنتُ نَاطِقًا بِمَا لَيْسَ يعْنِي مِنْ مَقَالَةِ إِنْسَانِ

بقولِهِ: «وَ"أَقْوَالِي": بِمَعْنَى تَلَفُّظَاتِي، اسْتِعْمَالٌ **لِلْمُقَيَّدِ** فِي **المُطْلَقِ**؛ عَلَى أَنَّ القَوْلَ **يَخْتَصُّ** بِالمَوْضُوعِ، وَاللَّفْظَ لَهُ وَلِلْمُهْمَلِ»(1).

لقد حدَّدَ الشَّارِحُ دلالةَ الكلمة "أقوال" بِحصرِها فِي الموضوعِ من الكلامِ، ويقصِد به المستعمل من اللَّفظ في الكلام؛ أيْ الذِي يفِيدُ معنًى تواضَع عليهِ أهلُ اللُّغةِ، ولذلِكَ قابله بالمهملِ؛ أيْ مهمل الاستعمالِ. ففي الوضع اللغوِيّ يقول ابن فارِس: «اللَّامُ وَالْفَاءُ وَالظَّاءُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى طَرْحِ الشَّيْءِ؛ وَغَالِبُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْفَمِ»(2)، فاللَّفظ عامٌّ

(1) إجابة الدعوة [5و].

(2) مقاييس اللغة (لفظ).

يدلُّ على الطَّرحِ، ويغلبُ عليهِ أن يكونَ الطّرحُ مِن الفَم والكلامُ منْ ذلِكَ، وبخصوص القول قال: «الْقَافُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يَقِلُّ كَلِمُهُ، وَهُوَ الْقَوْلُ مِنَ النُّطْقِ»(1).

إنَّ الإطلاقَ الذِي وظَّفه الشَّارِحُ هنا كشفَ بهِ استعمالَ النّاظِمِ لألفاظٍ يرِيدُ بها معنَى غير المتواضَع عليهِ بالدّلِيل السِّياقِي الذِي يشِيرُ إلى المعنَى المقصودِ؛ إنَّ هذا التَّعمِيم أو الإطلاقَ مأخوذٌ من مفاهيمِ علمِ النَّحوِ الذي ينظرُ فِي الفرق بين القول واللّفظ والكلام، ويحدِّد دلالة كلٍّ منها بقيد الإفادةِ والوضعِ.

ومِن ملاحظة تغيُّر مجال الاستعمالِ، يمكنُ الانتقالُ إلَى الحَدِيثِ عن الحقولِ الدّلالِيّة، وأعنِي بهِ نقلَ اللَّفظِ من حقلٍ دلالِيٍّ لآخرَ لعلاقةٍ بينهما، وعادة ما تكون بوسِيلة المجازِ بأنواعِهِ.

ب- المجازُ وسيلة من وسائل التّعميم والتّخصِيص(2):

يبرزُ عند الشّارِحِ البحثُ في وسائل اتِّصاف الألفاظ بإحدى المفاهيم: التّخصيص/ التّقييد، التّعميم/الإطلاق، ويُعتبرُ المجازُ من هذه الوسائل التي تحمِل اللَّفظَ على أحَدِ هذه المفاهِيم، وفي معناهُ أنَّ الاستعمالَ اللُّغوِيّ لألفاظٍ في سياقاتٍ معيّنة يفرِضُ حملَها على غيرِ ما وضعت له حقِيقةً، فيعطَى اللّفظُ معنًى لم يجعلْ ليدلّ عليهِ، ولكن إمكانيّة الأساليب اللُّغَوِيّة تتِيحُ مثل هذه الاستعمالاتِ بطرِيقِ المجازِ، والمجازُ المرسَل أوسَعُ هذه الأسالِيب، لما يتيحُهُ من إقامة العلاقات بين الألفاظِ بشكلٍ لا يمكنُ حصرُهُ لكثرتِها،

(1) مقاييس اللغة (قول).

(2) في النّصوص الأخرى المتعلّقة بمبحث التَّخصِيص والتَّعميم يظهرُ عندَ الشَّارِحِ اهتمامهُ بالوسِيلة التِي اكتسبَ بها اللَّفظُ المشروحُ هذه السِّمة الدّلالِيَّةَ، فكان من تلك الوسائل: البناء للمجهولِ، اسم الجنسِ، المشترك اللَّفظِي، وليسَ التَّعميم أو التَّخصِيص يقتصِرُ على هذه الأسبابِ، ولا كان بالطَّبِيعةِ نفسها لدَى كلِّ الألفاظِ، ويكفِي ما قدَّمت لبيانِ أشكالِ معالجة الشَّارِحِ لهذه الظّاهرة ومدى اعتناءِهِ برصدِها وبيانِها.

وتدخل تحتَ كلِّ علاقةٍ مجموعةٌ من الألفاظِ، والمقصودة في هذا المقام هي الإطلاق والتَّقييد أو التّخصيص والتَّعميم.

وفي عادة الشَّارِح أن ينظُرَ في العلاقة التِي تربط بينَ الاستعمالِ المجازيّ والحقِيقِيّ للّفظِ، فيحدّدُها مثلا بِقوْله: «لعلاقة الإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ أَوْ أَحَدِهِمَا»، وما يعنِيهِ، بتعديدِ هذهِ العلاقة تفرِيقُه في تحديدِها بالنَّظرِ إلى الطَّرفين؛ فمِن المجازِ يكونُ الإطلاقُ، ومِن الحقِيقة يكون التَّقيِيدُ، أو العكسُ. وفي شرح البيتِ التّالِي نموذجٌ من معالجة دلالة الإطلاق بالمجاز، قال النّاظِمُ:

فَكَمْ عَامِلٍ أَعْمَالَ أَهْلِ جهَنَّمٍ فَلمَّا دَنَا مِنْهَا أُعِيدَ لِرِضْوَانِ

قال: «وَالمُرَادُ بِالإِعَادَةِ الإِيقَاعُ **المُطْلَقُ** فِي مَوْضِعٍ، لَا **بِخُصُوصِ** الرُّجُوعِ إِلَيْهِ بَعْدَ الكَوْنِ فِيهِ، فَذَلِكَ فِي البَيْتِ مَجَازٌ مرْسَلٌ تَبَعِيٌّ بِجَامِعِ الإِطْلَاقِ والتَّقْيِيدِ أَوْ أَحَدِهِمَا»(1).

فاللّفظ المقصود "الإعادة" دلَّ على الإيقاع المطلق، **فمفهومُ الإطلاق وَظَّفهُ الشَّارِحُ هنا ليكْشِفَ بهِ استِعمالَ النّاظِمِ لألفاظٍ** يرِيدُ بها دلالةً غير المتواضَع عليهِ، ووسيلة الإطلاق التي استعانَ بها لتوضِيحِهِ هي المجاز المرسل بعلاقةِ الإطلاق والتّقييد؛ أيْ الإيقاع يدلُّ على الكونِ مطلقا في مكانٍ ما، أمَّا الإعادة فتقيَّد بأن يسبقها كونٌ في المكانِ.

لقد نالَ هذا المفهوم من مدخلِ المجازِ عند الشّارِحِ معالجات كثيرةً(2)، إضافة إلى المجاز المرسَلِ؛ فإنَّ الاستعارة كان لها دورها فِي إيضاح هذه الظّاهِرَة الدّلاليَّة، وفي معالجة البيت التّالِي نموذَجٌ لِذلِك، قال النّاظِمُ:

فَبَاتَ يُنَاجِي رَبَّهُ مُتَضَرِّعًا بِحَقِّكَ لَمَّا أَنْ دَعَاهُ لِغُفْرَانِ

(1) إجابة الدعوة [10و].

(2) ينظر أيضا: (م، س) [3ظ] فإنّ فيه تطبِيقا على علاقة الآمر والمأمور، حيث ذكر أبو مرة وهو إبليس وعيّن الشارح دلالته بالإطلاق على كلِّ الشّياطِين لأنّ إبليس هو الآمر لهم.

قالَ: «ومَعْنَى "باتَ": صَارَ، فهُوَ مَجَازٌ مُرْسَلٌ لعَلَاقةِ **الإِطْلَاقِ والتَّقييدِ**، أَوْ بعدمَا كانَ مَجَازًا [77ظ] مُرسَلًا هَكذَا، اسْتَعْمَلَهُ **اسْتِعَارَةً**؛ بأَنْ شَبَّهَ كَوْنَهُ يُنَاجِي في مِقْدَارٍ مِنْ غيْرِ اللَّيْلِ، بِكَوْنِهِ يُناجِي فِي لَيْلٍ، لعَلَاقَةِ الاسْتِواءِ في الْمُدَّةِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ بقِيَ في المُنَاجاةِ قَدْرَ اللَّيْلِ، هَكَذَا **مُطلَقًا**. ويَجُوزُ أَنْ يكُونَ "باتَ" علَى ظاهرِهِ؛ بأَنْ يكونَ وقتُ مُنَاجَاتِهِ **لَيْلًا**، إذْ هُوَ وقْتُ الإجابةِ. وعلَى كلِّ حالٍ المرادُ المناجاةُ في الدُّنيَا؛ لأنَّهُ لمَّا أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ لمْ يَبْقَ في الجنَّةِ»[1].

ومعنَى اللَّفظِ "باتَ" المستعمل في البَيْتِ **إطلاقُ** دوامِ المناجاة طُولَ اللَّيل، والمعنَى المراد في سِياقِ البَيْتِ هو الصَّيرورة والتَّحوُّل؛ أيْ: بعدَ اقتِرَافِ الذَّنبِ، انتقلَ آدمُ عليه السلام إلى مرحلة طلب العفوِ والمغفرة من اللهِ تعالى على ذنبِهِ، دونَ أنْ يكون هناك تحديدٌ لوقت المناجاةِ بلَيْلٍ أو غيرِه، ولا بمدَّة المناجاةِ؛ فالفعلُ "صارَ"، إن استبدلَ مكان الفعلِ "باتَ" لم يعد يحمِلُ هاتين الدّلالتَينِ، واحتِيجَ إلى لفظٍ يؤدِّيهِمَا، فكثافة الدّلالة بالفعلِ "باتَ" وإعطاؤهُ إضافاتٍ معنوِيَّةً مهمَّةً على غرارِ الفعلِ "صارَ" جعل النّاظمَ يستعِيرُهُ لأداءِ تلك المعَانِي.

ما يهمُّنا من هذا التَّحلِيلِ هو طبِيعةُ دلالةِ الإطلاق التي لا تمسُّ إلّا جانبًا من دلالةِ الفعلِ "باتَ" وهي مدَّتهُ، وكذلِكَ لماذا كانت الحاجةُ إليها؟ وكيفَ تَمَّ تحصِيلُها بين الفعْلَيْنِ "بات" و"صار"؟ وقد بيّنتُ ذلِكَ بِحاجةِ البيتِ إلى الدّلالة على إطلاقِ مدَّةِ المناجاةِ وامتدادها؛ أيْ: لم تكنْ مدَّة قصِيرةً محدودَةً، لكن دون الحاجةِ إلى حصرِها بليْلٍ أو غيرِه؛ فالشَّارِحُ احتاجَ لِتوضِيحِ حصولِ هذا الإطلاقِ إلى مفاهيم المجازِ بالنَّوعينِ المرسلِ والتَّشبِيهِ، فالمرسلُ حصرَهُ في علاقة الإطلاق والتَّقييدِ، وهي العلاقة المقصودة في إحداثِ دلالة الإطلاق، والتَّشبِيهُ حذف أحَد طرفيهِ، فكانَ اسْتعارةً.

(1) إجابة الدعوة [77و] و[77ظ].

ج- النّظَر في الدّلالة الخاصَّة:

وقفت في النُّصوص المتعلِّقة بمطلَبِ التَّخصِيص والتَّعميم على مسألة مهمَّةٍ من مسائلهِ، وهي الدَّلالة الخاصَّة؛ وأَعْنِي بِذلِكَ أن يكونَ اللَّفظ ضِمْنَ دلالةٍ عامَّةٍ، لكنَّهُ يُحمَّلُ تقْيِيدًا لها، كأن يقالَ مثلًا: «البوارِح: الرِّياح الشِّداد، مِن الشَّمالِ خاصَّة، وتتنوَّع مقيِّدات ومخصِّصات الدَّلالة، فقد تكون زمانِيَّة، أو سلبِيَّة وغيرهما»[1]. وما وقفت عليه في شرح النّونِيَّة هو لفظا "ظلامة"، و"الاقتراب" قالَ الشَّارِحُ: «"الظُّلَامَةُ": المَظْلمَةُ مِنْ جُمْلَةِ الظُّلْمِ، كَقُلَامَةٍ وَقُمَامَةٍ، وَقِيلَ: هُوَ **أَخَصُّ** مِنَ المَظْلمَةِ وَالظُّلْمِ، وَأَنَّها المَظْلمَةُ **بِقَيْدِ** كَوْنِهَا تُطْلَبُ مِنَ الظَّالِمِ»[2].

لقد جمعَ الشَّارِحُ بينَ الدّلالتينِ العامّة والخاصّة للفظِ المشروحِ بالنَّظرِ إلى الاختلاف البِنيوِيّ للفظَيْ "ظلامة" و"مظلمة" المشروحِ بِهِ، إنّ هذا الفرقَ قد ذكرهُ صاحب التَّهذِيب عن اللَّيث، قال: «الظُّلامَة اسْم مَظْلمَتك التي تَطلبها عِند الظَّالِم»[3].

لقد قدّمت دلالتا التّخصِيص والتّعْمِيم خدمة جلِيلة للنّصوص المشروحة بتحقِيقِ مدلولاتها، مِن حيثُ توسِيعُ المعنَى المقصودِ مِن النَّصّ ولو لم يذكر لفظًا؛ فَالشَّارِح يلجأ إلى مفهوم التّعمِيم/ الإطلاق ليدخِلَ في معنَى البيتِ ما لم يذكُره النَّاظمُ، استنادًا إلى أنَّ معنَى النَّصّ يشملهُ، ولو لمْ ينطقْ بهِ. وبهذا يكون قد حقَّقَ معانِي كثِيرةً بلفظٍ قلِيلٍ، ويلجأ إلى التّخصِيصِ؛ لِيضبِطَ بهِ الدّلالة المقصودة، وينفِي عنها غيرها، ولكنّ الشَّارِح لا يخرِجُ هذهِ الدّلالة إلَى مستوىً جماليّ بلاغِيّ، بل يكتفِي بِبسطِها معَ توضِيح الدّلِيل على المرادِ كما لاحظتُ ذلِكَ عليهِ في ظاهرة التَّضمِين.

---

(1) ينظر: في علم الدلالة، الدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل، ص219.

(2) إجابة الدعوة [6و].

(3) تهذيب اللغة (ظلم).

إنَّ غايَةَ الشَّارِحِ قد تفسِّرُ سببَ اقتصارِهِ على هذا المستوَى مِن الشَّرحِ دونَ الاستطالةِ فِي بيانِ الخصائص الأخرى اللُّغَويَّة التي لا تقلُّ أهمّيَّةً عن المذكورِ، فما مرادهُ إلّا الوقوفُ على معانِي الأبياتِ مِن خلالِ الأدوات اللُّغوِيَّة، وسياق النَّصِّ، ويتركُ الإشارات البلاغِيَّة ليسَ إهمالا لها، وإنَّما لخروجها عن المقصودِ.

4- ألفاظ اصطلاحِيَّة:

قَدّمَ أطفِيَّش في خلالِ شرحهِ للقصِيدة المدنِيَّة تعرِيفا للتّأدُّب، أثبتهُ هنا لتسجِيلِ حضورِهِ ولأهمّيتِهِ، قال: «و"التَّأَدُّبُ": عِلَاجُ رِيَاضَةِ النَّفْسِ، ومَحَاسِنُ الأَخْلَاقِ. قال أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِي: الْأَدَبُ مُعَالَجَةُ الرِّيَاضَةِ المحْمُودَةِ التي يتَخَرَّجُ بِهَا الْإِنْسَانُ فِي فَضِيلَةٍ مِنَ الفَضَائِلِ. وقيلَ: التَّأَدُّبُ عِلَاجُ مَا يُحْمَدُ قَوْلًا وفِعْلًا. وقِيلَ: تَعَاطِي مكَارِمِ الْأَخْلَاقِ. وقِيلَ: التَّوَقُّفُ مَعَ المسْتَحَبَّاتِ. وقِيلَ: مُرَاعاةُ تَعْظِيمِ مَنْ فَوْقَكَ وَالرِّفْقُ بِمَنْ دُونَكَ. ويُقَالُ: إِنَّهُ مِنَ الْمَأْدُبَةِ؛ وَهِيَ الطَّعامُ الْمَدْعُوُّ إِلَيْهِ. والتَّأَدُّبُ مَأْمُورٌ بِهِ مَدْعُوٌّ إِلَيْهِ»[1]. يظهِرُ النّصُّ رغبةَ أطفِيَّش في تحدِيدِ الإطار المفهومِيّ لمصطلح "التّأدّب"، ويمكِنُ الوقوفُ على ما قدّمهُ مِن خِلالِ النِّقاطِ التّالِية:

أ- الجمع بين تعارِيف مختلفة:

قدّم النّصّ ثلاثة تعارِيف مختلفةً للتّأدّب، تتوزّعُ على زوايا مختلفةٍ منه؛ ليصرِفَ عنهُ الدّلالَةَ اللُّغوِيَّة، ويظهِرَ اختصاصَهُ بمفهومٍ في مجالٍ معيَّنٍ. فهُو توقُّفٌ مع المستحبّات، وهو ما يحمَد قولا وفعلا، وهو رياضة للنّفسِ بغية حملِها على الأخلاقِ الحسنة، ومثّل لها بتعظِيم الكبِيرِ والرّفقِ بالصّغِير.

ب- سبب الاهتمام بالمصطلح وغرضه:

(1) إجابة الدعوة [40و].

كان يمكِنُ أن يقدِّمَ الشّارِحُ توضِيحًا بسِيطًا لـ"التّأدُّب"، يبيّنُ موقعَهُ فِي البيتِ، وَظلالَه على القصِيدةِ كلّها، ولكنّ توسُّعَهُ يُظهِرُ رغبتهُ فِي إعطاءِ الدّلالة المفهومِيّة المطلوبة لأدَاءِ حَقِّ المقامِ.

ج- المصادِر:

ذكر الشَّارِحُ فِي النّصّ مصدرا واحِدا صرِيحا، ومصادِر مبنِيّة للمجهولِ، ونسبهُ إلى أبِي زيدٍ، وهو مِن اللُّغوِيّين المعروفِينَ فِي القرن الثّالث الهجرِيّ، والبناءُ للمجهول وصلٌ بأقوالٍ لغوِيَّة أخرَى، دونَ نفيِها، رغمَ ورودِها بصِيغة التَّمرِيض. وتُقدِّم الصِّيغة الصرفِيّة الدّالة على التّكرارِ والمعاجلة دلالة عَلى أنّ اكتسابَ تلك الملكة لا يكونُ إلّا بمجاهدةٍ وَمثابرةٍ. ومقاربتهُ بِالمَصْدر اللّغوِيّ "مأدبة" لما يشترِكانِ فِيهِ مِن الدّعوة والتِزامهما.

لقد كانت المسحة الشَّرعِيَّة واضحة في هذا التّحدِيد الاصطِلاحِي، مدعّمة بالبحثِ في الجانب اللّغوِيّ (المصدر، الصِّيغة)، والفنِّيّ (ما يحمَد قولًا وفعلا) في محاولةٍ لِلَمِّ شتاتِ دلالاتِ المفهومِ. فأخذَ بالمعانِي الإيجابِيَّة القائمة على رغبة ذاتِيَّة (رياضة النّفس، التّوقّف مع المستحبّات) وأبعَدَ عَنهُ الجانب العقابِي/ التّسلّطِي الذِي يرافِقُ التّعزِيرَ، تماشِيًا معَ المعنَى المقصود في البيْتِ.

المطلب الخامس: المعانِي الشَّرعِيَّة/ الألفاظ الإسلامِيَّة

يعنَى هذا المبحثُ بتحلِيلِ التّوجِيهات الشَّرعِيَّة التي يقدّمها الشّارِحُ لألفاظِ النُّصوصِ المشروحة، مِن حيثُ الاعتبارُ والجمع بينها وبين الدّلالات اللُّغوِيّة والسِّياقِيَّة. ولا بدّ من الإقرارِ ابتداءً باعتمادِ الشّارِح هذهِ الدّلالة فِي ثنايا الشَّرحِ، والتَّفرِيق بينها وبينَ غيرِها من الدّلالاتِ، تدلُّ علَى ذَلِكَ جملة من النُّصوص؛ كقولِهِ: «وَ"رَحْمَةُ اللهِ": إِنْعَامُهُ، **حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ** مَجَازٌ لُغَوِيّ؛ لِأَنَّ مِنْ لَازِمِ رِقَّةِ القَلْبِ الإِحْسَانُ، وَلَا يُوصَفُ اللهُ بِالْقَلْبِ، وَلَا بِالرِّقَّةِ، وَلَا بِصِفَةِ خَلْقٍ، أَوْ هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الإِنْعَام»[1]. وقَوْلِهِ: «أَوْ حَطُّهَا كِنَايَةٌ عَن انْتِفَاءِ المؤَاخَذَةِ، وَلَا يَلْزَمُ فِي الكِنَايَةِ وُجُودُ المعْنَى المؤْضُوع لَهُ اللَّفْظُ، فَشَملَ مَنْ مُحِيَتْ مِنْ صَحِيفَتِهِ وَمَنْ لَمْ تُمْحَ مِنْ صَحِيفَتِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يُعَاقَبْ بِهَا. أَو الحَطُّ **حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ** فِي تَرْكِ العِقَابِ عَلَى الذَّنْبِ»[2]. ويقِرُّ قاعدةً مفادها أنَّ حملَ الألفاظِ في نُصوصِ الشَّرعِ على المعانِي الشَّرعِيَّة أولَى مِن غَيْرِها، قال: «وتِلْكَ الصَّلاةُ شَرْعِيَّةٌ كَمَا هُوَ المُتَبَادَرُ؛ لأَنَّ الأَصْلَ حَمْلُ الْأَلْفَاظِ فِي الشَّرْعِ علَى الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّة، وهُوَ الصَّوَابُ»[3].

يدخلُ هذا المبحثُ في إطار الحدِيثِ عن الحقولِ الدّلالِيَّة، ويعتبَرُ البحثُ فيه مِن المباحث التِي تسعَى إلى رسم حدودٍ للمجالِ الذِي يشتَغلُ فيه النَّصُّ المدروس، وذلِكَ بغيةَ تحسُّس مدى الإبداع والإضافة النَّوعِيَّة التي يمكنُ للنَّصّ أن يقدّمها في هذا المجال.

ولقد اخترتُ هذا الحقلَ؛ لاعتبارات منهجِيَّةٍ فرضتها طبِيعةُ النَّصّ المدروسِ؛ إذ القصِيدة مادحة لشخصِ رسولِ الله ﷺ الذي أوكِلَ إليهِ أمرُ تبلِيغ الشَّرِيعة للنّاسِ، ودعوتهم إلى أركانِ الإيمانِ، والتّشبُّث بالأخلاق الفاضلة، وإعمار الحياة الدّنيا والآخِرة.

---

(1) إجابة الدعوة [18ظ] وينظر أيضا: إجابة الدعوة [152و].

(2) (م، س) [18ظ].

(3) (م، س) [225ظ].

وطبيعة القصِيدة التِي تناولها الشَّارِحُ تتَّسم بتوظِيف كثِيفٍ للمعانِي الشَّرعِيَّة للكلِماتِ، وكما هو معروفٌ أنَّ تعلَّق الإسلامِ باللُّغة العربِيَّة قد أحدَثَ فِيها تغيِيراتٍ دلالِيَّةً مَسَّتْ جملةً من الألفاظِ التِي أدخلها في السّلك الشَّرعِيّ، وألبسَها لباسًا جدِيدا متناسِقا مع ما أتَى بهِ مِن معتقداتٍ وأفكارٍ، بَلْ إنَّهُ أنشَأَ حقولًا دلالِيَّةً، لم يكنْ للعربِ عهدٌ بها. ومعروفٌ أنَّ هذه النَّقلة الدّلالِيَّة كانت على شكلِ طفرةٍ في طبِيعة اللُّغة وتطوُّرِها، ومردُّ هذا إلى اعتناقِ العربِ لهذا الدِّين السَّماوِيّ الذي من طبِيعتهِ أنّهُ يَشمَلُ كلَّ مناحِي حياةِ الإنسان؛ لذلِكَ كانت هذه الطَّفرةُ شاملةً لِكُلِّ نشاطاتِ الإنسانِ المسلِمِ، وبالأخصِّ لغتهُ ومعجمه الدَّلالِيّ بالتَّحدِيدِ.

إنَّ حَدِيثي عن السِّياقِ يجرُّنِي إلى أنْ أقولَ: إنَّ جلَّ القصِيدةِ كانَ يحكمها السِّياقُ الشَّرعِيّ بكُلِّ مجالاتِهِ، وهذا الأمرُ يستعصِي على الإحصاءِ والجردِ، فهو منتشِرٌ في كلِّ أرجاءِ الشَّرحِ، وبنظرةٍ سرِيعة يتَبيَّن لنا هذا؛ فلا تَرى الشّارحَ يتعرَّضُ لِلَفظةٍ محمَّلَة بهذه المعانِي إلّا وأشارَ إلى استمدادِها الشَّرعِيّ؛ كأن يقولَ: «وَقُلْتُ لَهَا أَيْضًا: مَا حِيلَةٌ يَجِبُ أَنْ أَسْعَى لَهَا، حَتَّى تُنْسَبَ إِلَيَّ وَتُضَافَ لِي فِي أَنْ يُصَحِّحَ اللهُ أَعْضَائِي وَأَبْعَاضِي بِدُخُولِ الجَنَّةِ، وَالسَّعَادَةِ قَبْلَهَا؛ **لِأَنَّ أَهْلَ النَّارِ يُضْرَبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، وَفِي النَّارِ، ضَرْبًا يَهْدِمُ أَبْدَانَهُمْ ثُمَّ تَعُودُ**»(1).

إنَّ ما سأقدّمه في هذه الدِّراسة يستهْدِف بالأساسِ الوقوفَ على القضايا التِي تناقَشُ عادةً، في إطار انتقال المعانِي من الاستعمالِ الوضعِيّ إلى الاستعمال الشَّرعِيّ، بشَتَّى أشكالِهِ، وبِالنَّظرِ إلى النُّصوص المحصاةِ، فإنَّ تلك المظاهر تتمثَّلُ فِي: التَّخصِيص،

(1) إجابة الدعوة [10و].

والتَّعمِيمِ، وانتقال الدَّلالة من مجالٍ إلى مجال[1]، وقد ظهرَ طرفٌ مِن هذه القضايا في النُّصوص السّابقة، وتقدّمُ النّصوص التّالية تطبِيقاتٍ أوضَح.

قال أطفِيَّش في بيان معنَى "الذّلّ" و"الكسر": «وَ"الذُّلُّ": ضُعْفُ الْقَلْبِ وهَوَانُهُ، وَالمرَادُ ذَلِكَ بِخُشُوعٍ. و"الكَسْرُ": كَسْرُ الْبَدَنِ؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَقِفُ فِي الْحِمَى إِلَّا مُنْكَسِر الرَّأْسِ حَيَاءً، غَيْرَ عَابِثٍ بِجَوارِحِهِ، ولَا نَاشِطٍ بِها، ولَا مُتَبَرّجٍ بِلبَاسٍ أَوْ مَقَالٍ»[2].

وقال في بيانِ معنَى "العانِي": «وَ"العَانِي": الأَسِيرُ؛ أَسَرَهُ الشَّيْطَانُ بِالذَّنُوبِ وَإِصْرَارِهِ عَلَيْهَا، وَسُمِّيَ الأَسِيرُ عَانِيًا؛ لِأَنَّهُ عَارِضٌ وَحَادِثٌ فِيمَنْ أَسَرُوهُ»[3].

يمكِن التّعلِيق على النّصّيْنِ وما سبقهما مِن خلالِ النّقاط التّالية:

لا يَحْكُمُ انتقالَ اللَّفظِ مِنْ مَجَالٍ لآخَرَ علاقةٌ واحِدةٌ، وإنَّما تتعدّد هذه العلاقات بتوسُّع المعجم العربِيّ وتعدّد حقوله الدّلالِيَّة، كما أنَّ تسمية هذه العلاقة القائمة بين اللّفظَين أو المجالَين تخضعُ للاجتهادِ والنَّظَرِ، فليسَ كلُّ الأنظار ترى بنفسِ المقياسِ، حتَّى إنّه يشهد على المستوى التّنظِيرِي آراء حول مظاهرِ التَّغيِير الدّلالِيّ الذِي يمسُّ الألفاظَ. والمحوَر الذِي تدور عليه عمليَّة الانتقال هو الحقِيقة والمجاز.

ولقدْ أعطَى الاستعمال الشَّرعِيّ لـ"الذّلّ" و"الكسرِ" نقلةً دلالِيَّة إيجابِيَّة، بعدَ أن كانا يحومان فِي الحقلِ السّلبِيّ، والاستنقاصِ مِن قيمة الإنسانِ، نبّه الشّارِحُ إلى هذه النّقلةِ بربطِ اللَّفظَينِ بما يدلُّ على الرّفعةِ وعلوّ الشّأنِ (الخشوع، الحياء) لِمَن امتثلَ الوصفيْنِ بعدَ أن بيَّن مدلوليهما السلبِيّيْنِ.

إنّ انتقالَ لفظِ "العانِي" أو معناهُ "الأسِير" من الحقلِ الدّالِ على الحروب والمعارِكِ إلى مجالِ الحدِيث عن الذُّنوب والمعاصِي وَالشَّيطانِ ووساوسِه، يدعو إلى البحثِ عن

---

(1) لقد تمّت معالجة جزءٍ من هذا المبحَثِ فِي طرق شرح المفردات حين الحدِيثِ عن علَّة التَّسمِية، بحسبِهِ مبحثا يتعلَّقُ بالنَّظرِ في العلاقةِ بين الألفاظِ، ولكن في هذا المقامِ سأقتصِرُ على ظاهرةِ نقلِ الألفاظِ من حقلٍ دلالِيٍّ لآخَرَ لعلاقةٍ قائمة بينها، تسعى الدِّراسة إلى تجليتها وتوضِيحِها، وبالطَّبعِ ستكونُ نماذِجُ الدِّراسة مِنَ الألفاظِ التِي انتقلتْ إلى المجالِ الشَّرعِي.

(2) إجابة الدّعوة [40و].

(3) (م، س) [2و].

الوجهِ الذِي ربطَ بهِ بين هذين الحقلين المتباينَيْنِ(1). إنَّ دعوةَ اللهِ تعالَى النَّاسَ إلى اتِّخاذِ الشَّيطانِ عدُوًّا، وذلِكَ بصرِيح العبارة، فتح البابَ على نقلِ هذا الصِّراعِ إلى حقلِ الحربِ الذي يقتضِي عدوًّا وصدِيقًا، وغيْر ذلِكَ، ومنه ما وقع مع لفظ الأسِيرِ؛ فالمسمّى "أسِيرا" مَن يقبِضه العدوّ بالسّلاسِلِ والأغلالِ، فكيفَ للشّيطانِ أن يأسِرَ الإنسانَ ويقيّدَهُ وما هِيَ أسلحته؟ وضَّحَ الشَّارِحُ ذلِكَ بقولِهِ: «أَسَرَهُ الشَّيْطَانُ بِالذّنُوبِ وَإِصْرَارِهِ عَلَيْهَا». إنّ اقتراف الذُّنوبِ والمدَاوَمَةَ عليْهَا ممّا يوقِعُ فِي أسرِ الشَّيطانِ، هذا وَجهُ العلاقة بين اللَّفظِ في استعمالهِ الأصلِيّ واستعمالِهِ الجدِيدِ، بيَّنهُ الشَّارِحُ بإيجازٍ ودِقّة دونَ تفصِيلٍ مملّ، وهذا ديدنهُ في كلِّ نصوصِهِ؛ إذْ يقدِّمُ الإشارةَ المباشِرةَ لإصَابة المطلوبِ دون التّعمّقِ فِي التّفصِيلات، ويتركُ للمتلقِّي تَتِمّةَ ما بَقِي مِن الشّرحِ بحسَبِ ما هو مستَعِدٌّ لَهُ.

وقدْ أقرَّ الشَّارِحُ أنّ احتمالَ الألفاظِ الشّرعِيَّة لمدلولاتِها لا يكونُ فقطْ مِن طرِيق المجازِ، وإنّما يمكِنُ اعتبارُ ذلِكَ حقِيقة مخصوصةً بإطارِها الشّرعِيّ، ويبقَى للغوِيّ اعتبارُها مجازًا بإجراءِ العمليّات المخصوصةِ بهِ.

ولقدْ حملت مجموع هذه الظّواهر الدّلالِيَّة رحابة الفكر اللُّغوِيّ لأطفِيَّش، والتزامهُ بِحرفِيَّة الكلامِ، وقاعدتهُ فِي ذلِكَ إقامةُ العلائق الدّلالِيّة بحسبِ التّركِيبِ الذِي جاءت فِيه المفردة، دون إيغالٍ ولا جمودٍ، يقدّمُ ذلِكَ بنظرةٍ سرِيعةٍ أو ببسطةٍ مطوّلة قلِيلًا.

ولم يقِف البحثُ الدّلالِي على هذه القضايا فقط، فممّا سجّلت حضورهُ قضيّة الفروق اللّغوِيَّة، فِفِي نصٍّ طوِيل بيَّن أطفِيَّش الفرقَ بيْنَ السّخاء والجود(2)، والخمِيصة والثّوب(3). ولكنّ هذا لم يشكّلْ ظاهرةً تفردُ بالدّراسة، كما أنّها لم تلامِس نصوص القصِيدة وما تعلَّقَ بها، وإنّما أتتْ عرضا على الشَّرحِ لقصدِ الإفادةِ وتوسِيعِ مجالِ البحثِ.

---

(1) تَقومُ أهمِّية هذا الانتقالِ الدّلالِيّ لأنّهُ حدثَ بينَ مجال حسِيٍّ إلى مجالٍ معنوِيّ غيبِيّ.

(2) إجابة الدعوة [175ظ].

(3) (م، س) [175و].

المبحَث الثّانِي: القضايا النّحوِيّة والصّرفِيَّة في "إجابة الدّعوة"

تقدِّم مطالِبُ هذا المبحثِ وَصْفا لأهمِّ الأدواتِ النّحوِيَّة والصّرفِيَّة التِي استعان بها أطفِيَّش للرّبطِ بينَ ألفاظ النُّصوص المشروحة والمعانِي المقصودة منها، وَلتحقِيقِ هذه الغاية اخترتُ أهمّ المفاصل في الدّراسة النّحوِيّة، وهِي تشكِّلُ الأبواب الجامعة لهيْكل النّحو العرِبِيّ الأكثَر بروزًا فِي الكتابِ، وهي على التّرتِيبِ: الأدوات النّحوِيّة، الصّرف، التّعدّد الإعرابِيّ، معانِي الإضافة، أصول النّحو والاستدلال.

لَقد كان بروز المستوى النّحوِي في نصوصِ الشّرحِ ناتجا عن اشتغال أطفِيّش بالمدوّنات النّحوِيّة، وبالخصوصِ ألفِيّة ابن مالِك والآجرومِيّة[1]، وكانَ التّعلِيل النّحوِيّ منَ المباحِثِ التِي ظهرَ اعتناؤهُ بهِ لطول مداومتهِ لهُ ولتحقِيقِهِ للغاية التّعلِيمِيَّة.

تقصِدُ مفاصِل هذا المبحَث تناوُلَ المسائل والقضايا التِي ينطوِي فِيها الخِلافُ، والتِي تُتبادَل فِي شأنِها الآراء، لأنّها تنبِئُ عن القاعدة النّظرِيّة التِي ينْطلِقُ منها الشّارِحُ، وتفصِحُ عن مقولاتهِ النّحوِيّة.

المطلب الأوّل: قضايا الأدوات النّحوِيّة في كتابِ "إجابة الدّعوة":

الأدوات في اللّغة ما يستعان بهِ لأداءِ عملٍ ما؛ وهِي «فِي الاستعمال النَّحوِيّ: الكلمة التِي يَتَوسّلُ بها قائلها إلى إفادةِ معانٍ مختلفةٍ يقتضِيها التَّعبِيرُ، كأدوات الاستفهام والاستِثناء. كما أنَّ من شأنِ هذه الأدواتِ، في بعض الأحيان، جلبَ الحركة أو السُّكون لما يقَعُ بعدها من كلماتٍ»[2]. وعلى هذا؛ فالأدوات النَّحوِيَّة تشملُ الحروف والأسماء والأفعال التِي تؤدِّي معانِي مختلفة، كما أنَّها يمكِنُ أن تحدِثَ تغيِيرًا إعرابِيّا على كلمات الجملة داخلها؛ فللأدوات معانٍ دلالِيَّة تظهرُ وتعرفُ من استعمالها وسِياقِها ووضعِها، ووظائفُ نحوِيَّة تدرك بِتغيّرِ حركاتِ الكلمات التِي تدخُلُ عليها، ويخصُّ أطفِيَّش الحروفَ

(1) يظهر هذا مِن خلالِ شروحهِ وحواشِيه التِي خلّفها في هذا الميدانِ. ينظَر مطلَب آثار أطفِيَّش.

(2) معجم المصطلحات النَّحوِيَّة، د. محمد سمير اللّبدِي، ص10.

مِن الأدواتِ بأنّها لا تستقِلُّ بدلالتها، وإنّما متّحدة مع مدخولِها، يقول «والحرف لم يوضَع للدّلالَةِ على معناهُ باستقلالٍ، بل مع غَيْرِهِ، سواءٌ أيْضا المعنَى الحقِيقِي والمجازِي...بخلافِ الحرفِ فإنّه لم يشتمِلْ علَى معناهُ كلِّهِ، بل هو بينهُ وبينَ مدخولِهِ»[1]، وبهذا التّفصِيلِ فإنّهُ لا يُعطِي للحرفِ معنًى إلّا بارتباطهِ بما يلِيه، وبالخصوصِ حين إرادة معانٍ مجازِيّة.

ويولِي أطفِيَّش في الكتابِ اهتمامًا كبِيرًا للأدوات النَّحوِيَّة، ويتجلَّى هذا الاهتمامُ فِي عدَّة صورٍ؛ منها: الوقوفُ على معانِي الأدواتِ في الجملة وبيانها مِن خلالِ السِّياقِ، وَالبحثُ عن الوظائف التِي تؤدِّيها في نَظْمِ الكلامِ، وقد يكونُ لهُ نظرٌ فِي الأوجهِ المختلفة التِي يتِيحها نظمُ الجملةِ؛ أيْ: إنَّهُ يراعِي الأحكام التَّنظِيرِيَّة الوضعِيَّة التِي أجرِيت على هذه الأدواتِ، ومناسبتها للسّياق. وقد اتَّسمت النُّصوصُ المجموعةُ في هذا المبحثِ بكلِّ مسائلِهِ، بمجموعة أمورٍ سجّلتُ عليْها ملاحظاتٍ أوجزها فِيما يأتِي:

- الاختصارُ[2]، والعبارات المقتضبة: إنَّ الشّارِحَ لا يتناول معانِي الحروفِ بالتَّفصِيل، ولا يعالِجُها بالنَّفَسِ المطوَّلِ، وإنَّما يشِير إليها بقدرِ ما يستجلِي منها ما يفِيدهُ في المقامِ، ويوجِّهُ بهِ دلالة الجُملةِ، ومن عباراتهِ أن يقول: «البَاءُ لِلصُّحْبَةِ»[3] «لَامُ "لِمَانِعٍ": لِلتَّعْلِيلِ»[4]. إلّا في حالاتٍ قلِيلةٍ حيثُ يُطِيلُ الشَّرحَ بذكرِ ما تفيده الأداة من معانٍ في البيتِ، وربّما مقارنتها مع غيرِها إن استعملت في مكانِها.

---

(1) ثاني حاشية على شرح الداوي على الأجرومية، أمحمّد أطفِيَّش [5و].

(2) قال الدكتور قباوة: المتأخّرون ينقلونَ عمَّن تقدَّمهم ما جاءَ عن الباء الزَّائدة والظَّرفِيَّة وعن الاستفهامِ من الإنكارِ والتَّوبِيخِ والنَّفيِ، ويضِيفون إلى ذلِكَ لمساتٍ دلالِيَّةً سرِيعةً، ثمَّ يتردَّدُ لديهم بأنفاسٍ مطوَّلة ترتُّبُ معانِي الجملِ على ما قبلها. معانِي الأدواتِ في التَّفسِير اللُّغوِي، الواقع والآفاق، د.فخر الدين قباوة، كتاب المؤتمر العالمِي الثالث للباحثين في القرآن الكرِيم وعلومه، ص705.

(3) إجابة الدعوة [24ظ].

(4) (م، س) [6و].

- شمولُ الأدواتِ بمختلفِ استعمالاتِها: لم يقتصِر الشَّارِحُ على نوعٍ معيَّنٍ من الأدواتِ، وإنَّما تنوَّعَتْ بتعدُّد الأبوابِ النَّحوِيَّة: حروف الجرّ، حروف العطفِ، حروف الشَّرطِ. الظُّروف.
- عدَم الإحالة إلَى المصادِر: سبق أن أشرْتُ إلى هذه الملاحظة فِي نصوصٍ سابقة، ويتكرّرُ الأمْرُ نفسُه فِي نصوص هذا المبحث؛ فلم يحِلْ أطفِيَّش إلى عَلَمٍ مِن الأعلام تناول مسألة من مسائِلِ هذا المبحث، ولا أسنَدَ إلى أحدهِمْ رأْيًا في معنىً من معانِي الحروفِ، أو نَصّ على مصدرٍ استقَى منهُ معارِفَهُ، ولقد أرجعت هذا إلى منهجِ الاختِصارِ الذِي سلكَهُ الشَّارِحُ، كما يعودُ أيضا إلى نوعِيَّة المعالجات التِي قدَّمها كما تمّ بيانُهُ، إذْ لم يحتجْ إلى ذكرِ مصادرِ معلوماته في ذلِكَ.

إنَّ غايةَ أطفِيَّش من الكتاب بيان معانِي الأبياتِ والوقوف على أوجهها المتعدِّدة؛ فالحدِيثُ عن الأدواتِ ومعانِيها ووظائفها يأتِي عرَضًا، وليس مسوقا لذاتِهِ، ولكنَّ هذا لم يمنعهُ مِن تقدِيمِ مادَّةٍ نظرِيّة تطبِيقِيَّة، يَختلفُ مستوَى عمقها وسطحِيّتِها مِن شرح نصٍّ لآخَرَ، فليسَ نظرهُ فِي الأدوات بالمستوَى نفسِهِ مِن المعالجةِ، وعلى هذا فإنَّ عمليَّة تتبُّعِ مواضِعِ هذِهِ الأدوات أنتجَ تقسِيمَهَا علَى العناوِين المعروضة في هذَا المطلَب.

1- ذكر معنَى الأداة أو وظِيفتها:

تُنْبِئُ مجموعة مِن النُّصوصِ عن رغبةِ الشَّارِحِ فِي معاملة هذه الأدواتِ بالقدرِ الذِي تكشِفُ بهِ عن معانِي الأبياتِ، دونَ الخوضِ في التَّفصِيلاتِ التِي لا تخدُمُ هذهِ الغايةَ، وتجلَّى هذا فِي ظاهرة تقدِيمِ معنَى الأداة ووظِيفتها، وتحقِيق مناسبةِ هذا المعنى مع السِّياق الذِي وردت فِيهِ، ومِن نماذج ذلِكَ قولهُ: «وحَذف الْجُمْلَة بَعدَ "لَا" كَمَا رَأَيْتَ لِلْعلمِ بِهَا كمَا رَأَيْتَ، والوَاوُ بعْدَها لِلْحَالِ»[1]. وهذا على أنَّ الواوَ تأتِي لعدَّة وظائف، ولا بدَّ من تمِيزِ بعضِها عن بعضٍ وتحدِيدِ المعنَى المرادِ، وأشِيرُ إلى أنَّ بيانَ معنى الأداة بهذا الشَّكلِ

(1) إجابة الدعوة [192و].

السَّرِيع يعتمِدُ عليهِ الشَّارِحُ كثِيرا في المواضِع التِي لا يثِيرُ توظِيفها إشكالاتٍ في النَّظمِ على الشَّكلِ الذِي ستظهِرهُ النّماذج الّلاحِقَة، حيثُ تفرزُ مستوياتٍ للمعالجة تقتضِيها.

كما أنّهُ قد تبدَّت نماذجُ على هذا المستوَى تجاوَزَ فِيها الشَّارِحُ تحدِيد الوظِيفة أو الدّلالة إلى النَّظرِ في ملاءمَتِها للسِّياقِ بإدماجِ المعنَى المذكورِ في التّركِيبِ، والتّأكُّد مِن موافقتهِ للمطلوبِ وتحقِيق النّظم والإيفاء بالمقصودِ من الكلام، مِن ذلِكَ قوله: «اللَّامُ فِي "لِيَفْعَلَهَا" لَامُ تَأْكِيدِ النَّفْيِ، فَإِنَّ النَّفْيَ بِـ"لَمْ"، وَاللَّامُ تَأْكِيدٌ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ»[1]. وعلى تعدّد معانِي اللّام؛ فإنّ المقصودَ منها في السِّياقِ التّأكِيد؛ لاتِّصالِها بالفعلِ المضارِعِ، وهو على معنَى التَّكرِيرِ للفعل. ولم يتوقَّف الشَّارح عندَ هذَا الحدِّ وإنّما لزِمَهُ تحدِيدُ هذا التَّأكِيدِ الذِي يرتبِطُ بما قبله، فهو تأكِيدٌ سلبيٌّ لسَبقِه بِالنَّفيِ.

هذا التَّحدِيدُ يدلُّ على تقدّمٍ في أداءِ الشَّرحِ، ورغبةٍ فِي بلوغِ مقصدِهِ بالوقوفِ على كلِّ ما يمكِنُ أن يؤدِّي إلى الفهم الصَّحِيح والمرادِ من الأبياتِ، وحلّ لما يمكِنُ أن يحدِثَ إشكالا في بلوغ المرادِ.

2- نيابة الحروف عن بعضِها:

لقد أقرَّ جمهورُ اللّغوِيّين والنَّحوِيّين نيابةَ الحروف وتقارضها فيما بينها[2]، رغم وجود أصواتٍ تنادِي باستقلالِ كلّ حرفٍ بِمؤدّاه، وعدم صلاحِ إرادة معنَى حرفٍ بحرفٍ آخَرَ.

والواقعُ أنَّ ما اختصَّ بهذه القضِيّة فِي الكتابِ مِن نصوصٍ لَمْ تكن بالعدد الكبِير[3]، ولكنَّها تتِيح الوقوفَ على آراءِ الشَّارِح ونظرتهُ فِي هذِهِ المسألة؛ حيثُ إنَّ أبياتَ القصِيدة،

(1) إجابة الدعوة [8و].

(2) الأدوات النحوِيَّة في كتب التّفسِير، د. محمود أحمد الصغير، ص700.

(3) ينظر: إجابة الدعوة [1ظ] و[10و] و[9ظ] و[10و] و[98و] و[2و].

وتراكِيبَ جُملِهَا، توجّهُ الشَّارِحَ إلَى اختيارِ آراء، وتبنّي منهجٍ يخدمُ غايتهُ، وهي بيان معانِي القصِيدةِ، وإبقاؤها نصًّا متماسِكًا يأخذُ أبياتُها برقابِ بعضٍ.

لقد كانت جلُّ نصوص الظَّاهرة متعلّقةً بِحروفِ الجرّ، وهذا يمكِنُ أن يقدِّمَ توجِيها نظرِيّا عن تبنّي الشَّارِح لمسألة نيابة الحروف، حيثُ يرَى بعضٌ حدوثَها على مجموعةٍ دونَ أخرَى؛ فالحروفُ التِي تعمل على نطاقٍ موحَّدٍ معيَّنٍ مِن المعانِي، كحروف العطفِ مثلًا، تجعلُ إمكانِيّة تقارضها واردةً بشكلٍ كبِير.

وتبقَى هذه النَّتِيجةُ على احتماليّتها ورادةً، فقد تكرّر عند الشَّارِح الإقرار بنيابة حرف الجرِّ اللّام للحرفِ "إلى" قال: «اللَّامُ فِي قَوْلِهِ "لِلإِنْسِ" بِمَعْنَى "إِلَى" مُتَعَلِّقٌ بِـ "رَسُولٍ"»[1]. وقالَ: «اللَّامُ: بِمَعْنَى إِلَى»[2]. وهذا راجعٌ إلى تقارب ومناسبة المعانِي التي يؤدِّيها كلٌّ منهما، والمقصود في النّصّين أنَّ تعدّي الفعلين (أرسل، أعِيد) إلَى مفعولَيْهِما يكونُ بِاللّامِ، كما يكونُ بـ"إلى".

ويمكِنُ تلمُّسُ هذهِ المقاربة أيضا في قولِهِ «وَالبَاءُ: بِمَعْنَى: مَعَ، **وَالمَعِيَّةُ مَعِيَّةُ تَعَاقُبٍ**؛ أَيْ: وَلَا فَرَجَ إِلَّا بَعْدَ شِدَّةِ الكَرْبِ الشَّدِيدِ؛ أَيْ: إِذَا ازْدَادَ شِدَّةُ الكَرْبِ الشَّدِيدِ وَتَنَاهَتْ جَاء الفَرَجُ»[3]. وهذا عند قول النّاظِمِ:

مَعَ العُسْرِ يُسْرٌ وَالتَّصَبُّرِ نُصْرَةٌ وَلاَ فَرَجٌ إِلاَّ بِشِدَّةِ كَرْبَانِ

واضِحٌ من النَّصِّ عودُ الشَّارِحِ إلى الآية التِي اقتبَسَ منها النّاظمُ مِن سورة "الشَّرحِ"، وإلّا ما كان ردَّ معنَى الباءِ إلى المعِيَّة. ثمّ أكَّد شكلَ أداءِ هذه المعِيَّة التي تقتضِي بحسبِ الآيَةِ أن تكون مباشرة غير متراخِية، دعمًا للنّفوسِ حتَّى لا يستحكمَ فِيها اليأسُ والقنوطُ. وهذا

(1) إجابة الدعوة [1ظ].
(2) (م، س) [10و].
(3) (م، س) [9ظ].

متساوِق مع معنَى حرف الباءِ الذِي يستعمل للإلصَاقِ؛ أيْ إنَّ مجِيءَ الفرجِ مرتبطٌ ومقرونٌ بشِدّة الكربِ.

يبقَى أنْ أشِيرَ إلى أنّ غيابَ تحلِيلٍ عمِيقٍ فِي تطبِيقاتِ أطفِيّش يدفعُ إلى القولِ بنتائج افتراضِيَّة عن آرائه حول هذه المسألة[1]، ومِن بينِ ما يتعلَّق بها أسبابُ التّناوب ودواعِيهِ، وقد بيّنت النّماذجُ المتقدّمة تأثِير تعدِّي الفعل في ذلِكَ، وكذا الاقتباس من النّصّ القرآنِيّ.

كما أنَّهُ لم تَكُن هناك إشارةٌ إلى الغاية من هذه النِّيابة حين تحقّقِها؛ أي الأغراض البلاغِيَّة والفنِيَّة التِي تدعو إلى استعمالِ مثل هذه المناوباتِ، كأن يكون لغاية توسِيع المعنَى، وتحمُّل اللَّفظِ معانِي أغنَى وأرحب.

ولم أقِفْ أيضًا على أحكامٍ نقدِيَّة بخصوصِ استحسان هذا التَّقارُضِ أو استهجانهِ، ممّا يدعُو إلى بناءِ أحكامٍ بخصوص هذا الجانب من المسألة، إلّا ما كان من قولِه، وهو نصٌّ وجِيزٌ: «وَالفَاءُ فِي قَوْلِهِ: "فَأَمَّا" فِي جَوَابِ شَرْطٍ وَتَفْصِيلُهَا تَحَقَّقَ بِقَوْلِهِ: إِذَا أَنَا قَدْ صَلَّيْتُ فَالقَلْبُ غَافِلٌ، فَإِنَّهُ مُعَادِلٌ لِقَوْلِهِ: إِنَّهُ عَنِ الدُّنْيَا لَيْسَ بِغَافِلٍ، وَالوَاوُ هُنَا أَوْلَى مِنَ الفَاءِ»[2]. والمؤدِّي إلى هذهِ النّتِيجَةِ تجاورُ أداتَي "الفاء" و"أمّا" التّفصِيلِيَّة التي تقتضِي الرَّبطَ بينَ ما تقدّمهُ مِن تفصِيلٍ دون مراعاةٍ لترتِيبٍ وتواصلٍ.

3- تعدُّد معانِي الحرف الواحِد:

هذهِ الظّاهرَة جدِيرة بالتَّتبع والدّراسة؛ إذ إنَّ الشَّارِحَ يبلُغُ أن يذكُرَ للحرفِ الواحد أكثر من ثلاثة معانٍ، في محاولة للإحاطة بالمعانِي المرادةِ دون إقصاءٍ.

---

(1) من المصطلحات المتعلّقة بنيابة الحروفِ "التّضمِين" وقد تمّ تناوله فِي مبحث الدِّراسة المعجمِيّة وبالخصوصِ ما تعلّقَ منهُ بالأفعال.

(2) إجابة الدعوة [7و].

في نصوص هذه المسألة يعطِي أطفِيّش لنفسِهِ فسحةً لإبداءِ آرائِهِ ومنطلقاتِهِ النَّظرِيَّة مِن أجلِ بلوغِ غايتِهِ، والتّحقِيقِ في أبياتِ القصِيدةِ وأحكامها التَّركِيبِيَّة، فإنَّ ما أشرتُ إليهِ سابقا من منطلقاتٍ تحضُرُ خلالَ الأبياتِ التِي تشكِلُ عليهِ، وترغمهُ على بسطٍ أرحب وتحلِيلٍ أدقَّ.

إنَّ مسألةً مثلَ كون الأداة تكتنِفُ في ذاتِها معنًى تحمَلُ عليهِ في الاستعمال، نستشفُّها من قولِه: «"فِي": عَلَى **ظَاهِرِهَا**، فَإِنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ شَيْئًا أَوْ رَأَيْتَهُ؛ فَقَدْ تَحْصُلُ صُورَتُهُ فِي الأُذُنِ وَالبَصَرِ بِوَاسِطَةِ القَلْبِ وَبِالعَكْسِ، أَوْ بِمَعْنَى **البَاءِ الإِلْصَاقِيَّةِ**»[1]. فيعنِي بالظَّاهِرِ الأصل الذِي وضعت لتدلّ عليهِ الأداة، وهذا مخالِفٌ للرَّأيِ الذِي يرى أنَّ الحرفَ لا يفِيد معنًى في ذاتِهِ[2]، وإنَّما يتحصَّلُ له من السِّياقِ، وقدْ يكونُ هذا خاصًّا بِحُروفِ الجرّ؛ إذْ غالِبُ النّصوص المحصاة من هذا البابِ.

ولكنْ بِتطْبِيقِ هذا الرّأيِ نجدُ أطفِيَّش يناقِشُ كيفَ أنَّ الأداة "إذْ" انتقلَ إليها معنىً لم توضَعْ لهُ أصلا، في شرح البيتِ:

وَعَيْنِيَ كَمْ أَبْدَى لَهَا الدَّهْرُ عِبْرَةً فَلَمْ تَنْزَجِرْ إِذْ خَوْفُ رَبِّيَ أَعْيَانِي

قال «"إِذْ": ظَرْفٌ وَهِيَ التِي شهرَ كَوْنُهَا **لِلتَّعْلِيلِ**، وَإِنَّمَا التَّعْلِيلُ مِنْ **عَرَضٍ**، لَا **بِوَضْعِهَا** لَهُ. فَمَعْنَى: أَكْرِمْ زَيْدًا إِذْ أَكْرَمَكَ؛ أَكْرِمْهُ وَقْتَ اتِّصَافِهِ بِالإِكْرَامِ، وَالِاتِّصَافُ مُمْتَدٌّ إِلَى وَقْتِ التَّكَلُّمِ وَمَا بَعْدَهُ، وَفِي ذِكْرِ الوَقْتِ مُضَافًا لِلإِكْرَامِ **تَلْوِيحٌ** بِأَنَّ **العِلَّةَ** إِكْرَامُهُ إِيَّاكَ، وَكَذَا قَوْلُهُ

(1) إجابة الدعوة [3ظ].

(2) إنَّ القولَ بأنَّ «حروفَ المعَانِي هِي حروفٌ تدلُّ على معنًى في غيرِها» الإيضاح في عِلل النَّحوِ، الزَّجَّاجِي، ص54. قد شرحهُ د.فخر الدين قباوة بقولِهِ «إنَّ الحرف النَّحوِي ذو دلالةٍ معنوِيَّة مستقِلَّة ظاهرةٍ فِيهِ، تتجسَّد في الذِّهنِ مع ذكرِه، وقد تكون وحِيدةً أو ذات عدَّة توجُّهاتٍ محتملة، فإذا انتظَمَ في عبارةٍ تجرَّدَ لمقصدٍ معيَّنٍ، وزالتْ عنه سائر الاحتمالاتِ» معانِي الأدواتِ في التَّفسِير اللُّغوِي، الواقع والآفاق، (م، س)، ص698. فالحرفُ إذًا يستقِلُّ بنفسه بمعنًى أو أكثرَ، يظهرُ المعنَى المرادُ منه وتنتفِي عنه المعانِي الأخرَى إذا دَخلَ في تركِيبٍ معيَّنٍ، والتزمَ بعلاقاتٍ مع الكلمات في الجلمةِ.

تَعَالَى: ﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ** ﴾[1]؛ أَيْ: اذْكُرْ وَقْتَ قَوْلِ مُوسَى لِقَوْلِهِ، وَلَا يُقَالُ فِي هَذِهِ **تَعْلِيلٌ**، وَلَكِنْ مَا بَعْدَهَا المُرادُ بِالذِّكْرِ. فَفِي البَيْتِ: خَوْفُ اللهِ أَعْيَاهُ فِي وَقْتٍ لَمْ يَنْزَجِرْ، وَإِعْيَاءُ خَوْفِ اللهِ إِيَّاهُ عِلَّةُ عَدَمِ الانْزِجَارِ»[2]. إنَّ تحصِيلَ التّعلِيلِ بالأداةِ "إذْ" لا يكونُ إلّا وَفق مقتضيات التّركِيبِ، وقد وفّق أطفِيّش في التّفرِيقِ بينَ المعنيَيْنِ بدقّة، باستعمالِ المصْطَلحَيْن "عرض" و"تلوِيح"، فـ"إذْ" لا تحتمل تعلِيلا في الآية[3]، وإنّما أفادتهُ في البيتِ والمثالِ توافقا مع غرضِ التّركِيبِ وتحصِيلِ المعنَى.

لا يَرِد عندَ الشَّارِحِ ذكرٌ لأسبابِ التَّعدُّدِ فِي أغلبِ النُّصوص، وفي القدرِ الذِي بيَّنتُهُ كفاية لإدراكِ أنه يهتمُّ بالنَّظَرِ فِي ذلِكَ، إتمامًا لعمليَّة الشَّرحِ، وإجابة لأسئلة المتلقِّي الذِي يستشكِلُ مثل هذا التَّعدُّد، ويرغبُ فِي معرِفة أسبابِهِ. وعلى هذا قوله «وَالبَاءُ **لِلمُصَاحَبَةِ** أَوْ **لِلإِلْصَاقِ** عَلَى **الأَصْلِ**، إِلَّا أَنَّهُ **مَجَازِيٌّ**»[4]. إذا فهو يردّ هذا التّعدّد في المعنَى إلى المجازِ؛ أيْ مخالفة وَضْع الاستعمال إلى غيرِه عنْ طرِيق المجازِ دون تحدِيد علاقتِهِ ولا بيانِهِ، وفي قولِه: «واللَّامُ فِي "لِلْخَمْسِينَ" بِمَعنَى "مِنْ" عَلَى الِاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زائِدَةً فِي الْمَفْعُولِ بِهِ»[5] يصرّحُ بوضوحٍ بتحدِيدِ العلاقةِ بِالاستعارة التَّبعِيَّة لوقوعِها فِي الحرفِ.

وفِي قولِهِ «"رُبَّ" **لِلتَّكْثِيرِ**، إِنْ أَرَادَ بِالْعَنَاقِ الشِّيَاهَ مُطْلَقًا مَعْزًا أَوْ ضَأْنًا صِغَارًا أَوْ كِبارًا، تَجَوُّزًا إِرْسَالِيًّا، وأَرَادَ بِعَدَمِ نُزُوِّ الْفَحْلِ عَلَيْها الْمَنْفِيِّ، أَنَّهُ مَا نَزَا عَلَيْهَا قَطُّ، أَوْ مَا نَزَا عَلَيْها قَرِيبًا، نُزُوًّا يَصْلُحُ أَنْ تَحْمِلَ بِهِ فتَلِدَ فيَكُون لَهَا لَبَنٌ، وذلِكَ تَوَسُّعٌ فِي الْعِبَارَةِ. وإِنْ أَرَادَ ظَاهِرَ

---

(1) سورة البقرة: 54.

(2) إجابة الدعوة [5ظ].

(3) من الشّـــواهِدِ على قصـــرِ "إذ" على الظّرفِيَّة دون التّعلِيل قول الله تعالى: ﴿ **قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ** ﴿89﴾ ﴾ [سورة يوسف: 89].

(4) إجابة الدعوة [8و].

(5) (م، س) [204و] و[204ظ].

اللَّفظِ، مِنْ كَوْنِ الشَّاةِ مَعْزَةً صَغِيرَةً لَمْ يَنْزُ عَلَيْها فَحْلٌ قَطُّ، فَرُبَّ **لِلتَّقلِيلِ**، كَأَنَّهُ وَقَعَ لَهُ أَمْرٌ نَادِرٌ مُعْجِزَةٌ، ومِن شَأْنِ الْمُعْجِزَة القِلَّةُ، فَهَذِهِ مُعْجِزَة قَلِيلَةٌ، بَمَعْنَى أَنَّها لَمْ تَقَعْ إِلَّا لَهُ»[1] تراهُ يُحَدِّدُ سببَ التّعدّد بارتباطِ الأداة بما بعدها، ودخولها في سياق يقتضِي مراعاة مقامٍ وتحقِيق مقصَدٍ، واعتبارِ دلالة المفرداتِ المتّصلة بها؛ فليست الأداة برِيئة من الاستعمالِ، تحملُ على وَجْهٍ لا يمكِنُ صرفها عنهُ إلّا لدَلِيلٍ.

إنَّ الموازنة بينَ الدّلالات المتعدّدة للأداة بترجِيحِ الرّاجحِ، ونفْيِ ما قد يتوهّم عنها، ممّا نبّهتْ إليهِ نصوص القضِيّة، ومِن النّماذجِ على ذلِكَ قوله: «"ال" في "الأَزْمَانِ" **لِلْحَقِيقَةِ لَا لِلْاستِغْرَاقِ**؛ لِأَنّ الاسْتِغْرَاقَ مُسْتَفَادٌ مِنْ "كُلِّ" قَبْله»[2]. ينتفِي في النّصِّ على الأداةِ "ال" أداءُ معنَى الاستغراقِ لاقترانِها بما يوفِّي هذا المعنَى، وإنَّما سِيقتْ لأداءِ معنىً آخَر مِن العادةِ استعمالها لأدائِهِ، ويعزّز إرادة معنًى غير "الاستغراق" إمكان الاستغناءِ عن "ال" لاستقامة الوزنِ دونها؛ ولكِن سِيقت الأداةُ لتحدِّدَ من الأزمانِ حقِيقتها؛ أيْ: ماهيتَها. والفرقُ أنَّ الاستغراق يقتضِي أن تكون مجموعة من الأزمان تبلغ حدّ الكثرة، والحالُ أنَّ المقصود الزّمن قلّ أو كثُرَ، لتتحقّقَ فِيهِ غفلة النّاظم[3].

وقال الشّارِحُ: «والفَاءُ في قَوْلِهِ "فَبَاتَ" لمجرَّدِ **السَّبَبِيَّةِ دُوَن الاتِّصَالِ**. ثمَّ إنَّهُ لَا مَانِعَ مِن أَنْ يُرِيدَ بِالمنَاجَاةِ قولَهُ في الجنَّةِ يَدعُو وَيُناجِي في تَنَقُّلِهِ: ﴿**قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ** ﴿23﴾﴾[4] فلَا يكونُ قَوْلُهُ: "باتَ" علَى ظَاهِرِهِ، إذْ

(1) إجابة الدعوة [250ظ] و[251و].

(2) (م، س) [77و].

(3) سَيتمّ تناول النّصّ في مباحثِ الصَّرفِ، لدلالة الجمع على المفرَدِ.

(4) سورة الأعراف: 23.

لَا لَيْلَ فِي الْجَنَّةِ، **ولا اتِّصَالَ** بالْفَاءِ علَى كُلّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ بَقِيَ مُدَّةً في الْجَنَّةِ بَعْدَ رُؤْيَةِ اسْمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ في الْعَرْشِ، وقَبْلَ الْمَعْصِيَةِ»[1]. وهذا حِين شرحِه البيت:

فَبَاتَ يُنَاجِي رَبَّهُ مُتَضَرِّعًا بِحَقِّكَ لَمَّا أَنْ دَعَاهُ لِغُفْرَانِ

إنَّ أطفِيَّش يستعِينُ بمعانِي مفردات البيتِ من أجلِ تحصِيلِ دلالة الحرفِ، ومن خلالِ الشّواهِدِ المحدّدة للمعنى المراد. إنَّ نَفْيَ الاتِّصالِ (التّعقِيب) دعا إلَيْهِ دفع التّوهّم بإسراعِ آدمَ بالعودة إلى ربّهِ والاستغفارِ، فهذا غيرُ مستفادٍ مِن قولِهِ "فبات"، فالمقصودُ أنَّ السّببَ الدّاعِي إلى طَلَبِ العفوِ مِن اللهِ تعالى بحقِّ محمَّدٍ ﷺ هو رؤيتهُ لذكرِهِ. لقد تضافرت الأدلّة المقامِيَّة واللَّفظِيَّة على تحدِيد المقصود من توظيف الحرفِ ودلالته، لئلّا يصرفَ إلى ما سواهُ من الدّلالاتِ[2].

إنَّ البسْط في مسألة تعدُّد معانِي الحروفِ فِي السِّياقِ ليسَ لداعٍ نظرِيّ بحتٍ، أو استجابةً لوَلَعٍ بمثْلِ هذهِ المسائلِ، ولا استِعرَاضًا لمعارِفِ الشَّارِح في هذا الميدانِ، وإنَّما هوَ نابعٌ مِن النَّظرِ في الأبيات المشروحة، ورغبة فِي حلِّ إشكالاتها، وتوضِيح المعانِي المقصودة للمتلقِّي، كما أنَّهُ يُنْبِئُ عن وعْيٍ بماهية لغةِ الشّعرِ التِي من طبِيعتها الاحتمالُ وتعدّدُ الأفهام بحسبِ إدراك المتلقِّي واستعدادهِ المعرفِي، دون الشَّططِ والتَّسيُّبِ الذِي يخرجُ النَّصّ عن مقصودِهِ، ويلقِي بالمعنَى بعِيدًا عن المرادِ.

خلاصة:

ساهمت الأدوات بمختلف أشكالِها فِي أداءِ معانِي الأبياتِ وتحقِيقِ مرادها مِن خلالِ احتمالِها للمعانِي الدّقِيقة الموجّهة لمرادِ النّاظم.

---

(1) إجابة الدعوة [77ظ].

(2) ينظر أيضًا: (م، س) [199ظ].

وقد استطاع أطفِيَّش بوقوفهِ علَى تلكَ المعانِي أنْ يُحَقِّق التّرابط بينَ معانِي الأدوات الافتراضِيّة وَدلالتها التّركِيبِيَّة والمقامِيَّة.

ولمْ يلزِم أطفِيَّش نفسَهُ بمعنًى واحِدٍ للأدواتِ، وإنّما وسّع أفقه، واحتمل للأداةِ ما يمكِنُ أن تؤدِّيهُ، باستحضارِ المقامِ ودلالات الألفاظِ.

وكان نفيُ الدّلالات عن الأدواتِ مِن آلياتِ توضِيحِ معانِيها الوظِيفِيَّة المستعملة لها، فبنفيِ غيرِها يتّضِحُ المرادُ ويجلو.

ويرجعُ تعدّدُ معانِي الأداةِ في التّركِيبِ إلَى ترابطها مع الكلمات بِالنّظمِ، وتفاعلها مع دلالاتها الوضعِيَّة والاستعمالِيَّة، وباعتبارِ السِّياقِ الذِي وردتْ فِيهِ، تحصِيلُ ذلِكَ كان مِن مهامِ الشّارِحِ خدمةً للقارِئِ المتلقِّي والنّصّ والمبدعِ.

وقد أنبأت تحلِيلات أطفِيَّش عن سعة إدراكهِ لمعانِي مختلف الأدوات (حروف الجرّ، حروف العطف، الظُّروف)، وجلّى تفرِيقُهُ بينَ المعانِي الوضعِيَّة والاستعمالِيَّة عن رغبتهِ فِي خدمة النّصّ بما يتِيحهُ النّظمُ والمفرداتُ دون شططٍ ولا إقصاءٍ.

المطلَب الثّانِي: القضايا الصَّرفِيَّة في شرح نونِيَّة المديح

1- الدّرس الصّرفِي عند أطفِيَّش:

يعرِّفُ أطفِيَّش الصَّرف اصطلاحًا، بقَولِهِ «تحويل الأصل الواحد -وهو المصدر-إلى صيغة أو صِيغتينِ، أو صِيغٍ لِمعنى أوْ معْنَيَيْن أو معانٍ»[1]. ويطابِق معناهُ بالتّصرِيفِ مع فرقٍ، بقولِهِ «ويُسمَّى التّصريفَ للمبالغة؛ لكثرة تصرُّفاتِ هذا الفنِّ، وتصرّفاتِ الألفاظِ»[2] مستنِدًا إلى الصِّيغة الصّرفِيَّة المفِيدة لهذا المعنَى، وهذا التّعرِيف يعنَى بالجانب العملِي مِن الصَّرف.

(1) الكافِي في التّصرِيف، أمحمّد أطفِيَّش، ص67.

(2) (م، س)، ص67.

ومِن حيث البناء المعرِفِي يقول أطفِيَّش: «ويطلقان أيْضًا على معرفةِ أحوالِ الصِّيَغ»[1]؛ والمقصودُ بهِ الإحاطة بالأصولِ التِي تقومُ عليها عمليَّة تغيِيرِ المفردات في العربِيَّة مِن حيثُ البناء الدّاخلِيّ، وتصّرفاتها بينها في أجزاءِ الكلامِ. وبالجمعِ بينَ التّعرِيفينِ يتحصّلُ أنَّ الصّرفَ يُعْنَى «أبنية المفردات العربِيَّة، مِن حيث صياغتها لإفادة المعاني المختلفة، وما يعترِيها من الأحوال العارِضة كالصِّحَّة، والإعلال، والأصالة، والزِّيادة ونحوها»[2]. ويبقَى الفرقُ بين صِيغتي (الصّرف، التّصرِيف) فرْقًا في غلبةِ استعمالِ إحداهِما على الأخرَى، مع اتِّفاقِ مدلوليهما، حسبَ المشارِ إليهِ في التّعرِيف الجامِعِ.

والملاحَظُ عند الشَّارح فِي كتابِ "إجابة الدّعوة" وقوفه على معَارف الصَّرفِ، لا بقصْدٍ لها، وإنَّما تضْطرُّهُ المنهجِيَّة والحاجة لتوضِيحِ معنى مفردةٍ في البيتِ، أو التَّفرِيق بين مفردةٍ وأخرَى بالصِّيغة الصَّرفِيَّة وغيرِ ذلِكَ، أو اعتبار دلالةٍ بالنَّظرِ إلى نوعِ الكلمةِ وتأثِيرِها في سياق الجملة.

فحضور الصَّرفِ ومباحثه في الكتابِ منوطٌ أساسا بالحاجة إليهِ، والتَّوسُّع فيه بذكرِ الآراء، وتقلِيبِ المفرداتِ ليسَ ممَّا كان يهدفُ إليهِ الشَّارح، فانتهجَ الاقتصادَ والاقتصار على ما تفِي بِهِ الحاجة دون تفصِيلٍ ولا تطوِيلٍ.

وتبرزُ كذلِكَ ملاحظةٌ منهجِيَّة لها دورٌ في توجِيهِ تَوظِيفِ معارِفِ الصَّرفِ عند الشَّارِحِ؛ فالشَّارِحُ لا يهتمّ في الشَّرح إلَّا بالظَّواهرِ التِي تثير إشكالا؛ أيْ الكَلِمات التِي لا يتَّضِحُ معناهَا مباشرة للقارِئِ، أو التِي تكونُ دلالتها فِي مركزِ البيتِ، فيكون فهمُ الكلماتِ الأخرَى مرهونًا بِفهمها، وطبِيعِيّ أن تكون النُّصوص المعالجة للإشكالاتِ قلِيلةً بالنَّظَرِ إلى طبِيعةِ النَّظمِ المشروحِ.

---

(1) الكافِي في التصرِيف، ص67.

(2) التحلِيل النَّحوِي وتوجيه الدَّلالة، الزايدِي بودرامة، ماجستِير، ص202.

وبالنَّظرِ إلى منْهَجِ الاختصارِ الذِي اختارهُ الشَّارِحُ في كلِّ معالجاتِهِ النَّحوِيَّة والصَّرفِيَّة وغيرِها، نجِدُ النُّصوصَ قصِيرةً جِدًّا، وكأنَّها نموذج تحتَ الطَّلبِ، لا توسُّعَ في ذكرِ الآراءِ، ولا استطرادَ في نقلِ الشَّواهِدِ، ولا تعلِيقات مفِيضة في إشكال المفرداتِ وتوجِيهها، فقط بيانٌ للمطلوبِ واكتفاءٌ بقَلِيلِ الكلامِ.

إنَّ مجموعَ نصوصِ الشَّرح بتوظِيف المعطيات الصَّرفِيَّة، شذراتٌ قلِيلةٌ، منتشرة في ثنايا الكتابِ بينَ شَرح بيتٍ وبيتٍ، وبين مجموعةٍ ومجموعةٍ أخرى؛ أيْ إنَّ الكتابَ بكاملهِ لمْ يخلُ من بيانٍ لصِيغِ المفرداتِ واشتقاقاتِها[1]، أو من بيان أصول الكلماتِ سواء الأفعال أو الأسماء[2]، أو غيرِ ذلِكَ من المباحث الصَّرفِيَّة، ولكن في شرحِ بعضِ الأبياتِ سواء المفردة أو المجموعة، يغِيبُ هذا المستوَى تمامًا لعدمِ الحاجةِ إليهِ.

وممَّا سجِّلَ أيْضًا على مجموعِ النُّصوص المجموعة من الكتاب غياب المعالجة النَّظرِيَّة لمسائل الصَّرفِ، ويرجعُ هذا أساسا إلى ما أشرتُ إليه من الاقتصاد والاقتصار على ما يفِيد النَّصَّ المشروح ويجلِّي معانِيه، وهذا مشروعٌ للشَّارِحِ إذ عمله يقتصِرُ على بيانِ مفرداتِ القصِيدةِ وغيرِها من النُّصوصِ، كما أنَّ للشَّارِحِ مؤلَّفاتٍ في علوم اللُّغةِ قد أشرتُ إليها في مبحثِ الآثار اللُّغوِيَّة والأدبِيَّة؛ فالاختِصارُ في هذا المقامِ منبنٍ على أنَّ المسائِل النَّظرِيَّة تنظرُ فِي بابِها. ورغمَ هذا فقد وقفْتُ على مسْألتينِ خلافيَّتين كان الشَّارِحُ ذكرَهما ونقلَ آراءً بخصوصِهما، أشِيرُ إليهما في آخرِ الدِّراسة كمسائِل متفرِّقة، وفِيما يأتِي دراسة لأهمِّ القضايَا الصّرفِيَّة من خلالِ تحلِيل نماذج من الكتابِ.

(1) ينظر إجابة الدعوة [1ظ] و[7ظ].

(2) ينظر (م، س) [3ظ] و[9ظ].

2- التّغيِيرات الصَّوتِيَّة/ الصّرفِيَّة في شرحِ المفرداتِ:

مِنَ المداخل التِي اعتمدها أطفيَّش، حين شرحِ الألفاظِ، التَّعرُّضُ للظَّواهِرِ الصَّوتيَّة والصّرفِيَّة الحادثة فِيها والتِي تميّزهَا. إنَّ مجملَ ما قدّمهُ الشّارِحُ ملاحظاتٌ وتحدِيدات وجبَ علَيْهِ ذكرُها دون أن يطِيلَ الكلامَ فِيها، ولا أن يبحثَ مسائلها بشكلٍ دقيقٍ مفصَّلٍ. ومن المفِيدِ ذكرُ طرفٍ منها في هذِهِ الدِّراسةِ؛ لمعرفةِ طبِيعةِ هذهِ المعالجةِ، والوقوف على ما تعرَّضَ له مِن مسائل وإشكالاتٍ.

ذكَرَ أطفِيَّش ظواهِرَ صوتِيَّة متعدِّدة أبرزُها: الإبدال والإعلالِ والقلب والوقف والتّخفِيف والهمز والنّقل والتّسكِين والحذف، توزّعتْ بَيْنَ ما تعلَّق ببناءِ الكلمة الدّاخلِيّ، ومَا تعلَّقَ باتِّصالها بغيرِها ضِمن التَّركِيبِ. كما تمايَزَتْ بينَ اختلافاتٍ لغوِيَّةٍ أدائِيَّة لا ينتجُ عنها اختلافٌ دلالِيّ واختلافات معنوِيَّة خالِصة، وستقدِّمُ التّطبِيقاتُ الآتِيَة نماذجَ لِذلِكَ.

فقدْ قال في توضِيح المفردة "آيِس" مِن البيتِ:

فَكَمْ آيِس مِنْ رَحْمَةِ اللهِ قَدْ غَدَا إلَيْهَا فَحَطَّتْ عَنْهُ أَنْوَاعَ عُدْوَانِ

قال «"آيِس": بِتَصْحِيحِ اليَاءِ بَعْدَ الأَلِفِ، لَا بِقَلْبِهَا هَمْزَةً؛ **لِأَنَّهَا صَحَّتْ فِي الفِعْلِ**»[1].

وقالَ فِي شرحِ البيْتِ (مِن غيرِ القصِيدة المدنِيّة):

وَفِي طَيْبَةَ أَيْضًا ثَلَاثٌ أَعُدُّهَا فَعِيرًا وَورْقَانًا وَأُحْدًا رَوَيْنَاهُ

قالَ «وسَكَّنَ حَاءَ "أُحُدٍ" لِلْوَزْنِ **ويَجُوزُ** نَثْرًا؛ **لِأَنَّهُ تَخْفِيفٌ مِنْ ضَمٍّ**، وكذَا لَوْ كانَ مِن كَسْرٍ. ووَرِقان بفَتْحِ الوَاوِ وكَسْرِ الرَّاءِ، وسَكَّنَهَا لِلْوَزْنِ ويَجُوزُ نَثْرًا»[2].

وقالَ فِي شرحِ البيتِ: (مِن غيرِ القصِيدة المدنِيّة):

يَا ذَا الْكَفَيْنِ لَسْتُ مِنْ عبادِكَا مِيلَادُنَا أَقْدَمُ مِنْ مِيلَادِكَا

---

(1) إجابة الدّعوة [18و].

(2) (م، س) [151ظ].

قالَ: «"الْكَفَيْنِ" في الْبَيْتِ **مُخَفَّفٌ** للضَّرُورَةِ، **وأَصْلُهُ** الشَّدُّ؛ لأنَّهُ تَثْنِيَةُ "كَفّ"، أَوْ هُوَ تَثْنِيَةُ "كفٍ" بالتَّخْفِيفِ **أَصْلُهُ** "كفْء"، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الهمْزَةِ إلَى السَّاكِنِ قبْلَهَا وحُذِفَت؛ فهُوَ مِنْ كَفَأْتُ الإِنَاءَ. أَوْ تَثْنِيَة "كُفْء" فتُضَمُّ الكَافُ وتسَكَّنُ الفاءُ، لَكِنْ نُقِلَتْ إلَيْهَا حرَكَةُ الْهَمْزَةِ وحُذِفَت الهَمْزَةُ»[1].

تقدِّمُ هذهِ النّماذج الثّلاثة معالجاتٍ صوتِيّة يمكِن التّعلِيقُ عليها كما يلِي:

أ- الوظِيفة:

يستقدِمُ أطفِيَّش المعارِف الصوتِيّة لأغراضٍ، منها: التّحقِيقُ فِي أصل الكلمة المشتقّة منهُ، كما يظهَرُ مِن معالجة لفظة "الكفين" في النّموذج الأخِيرِ؛ إذْ تأرجحَ بينَ أصولٍ ثلاثةٍ للمفردة، سببُ الاختلافِ تخفِيفُ الفاء في البيتِ، ومِن ثمّ حذف اللّواحِقِ المضافة إليها، وهي علامة التّأنِيثِ، وفي الأصل المفرَدِ انتبهَ إلى إمكانِ وجودِ تصرّفات صوتِيّة كالحذف والنّقل، فبلغت الأصولُ المحتملة للفظةِ ثلاثة أصولٍ: الكفّ، والكَفء، والكُفء، وقد وافقَ بذلِك تحلِيل السّهيلِي لهذهِ اللّفظة من الرّجز[2]، وأضافَ الأصلَ الثّالِث بالكافِ المضمومة التي يبدُو أنَّ مدلولَهُ لا يطابِقُ معنَى اسمِ الصَّنمِ المشارِ إليهِ، فالمناسبةُ بينهما صوتِيَّة لا دلالِيَّة.

ومِن الوظائِف التِي التمَسَها أطفِيَّش للمعارف الصّوتِيَّة تصحِيحُ نطق الألفاظِ، وبيانُ الأوجُهِ الممكنةِ وإن كانَ بشكلٍ قد يُرَى غرِيبا مخالِفا لقواعِدِ النُّطقِ، ومِن ذلِكَ قولُهُ: «"دَوَاهٍ": بِالنَّقْصِ كَجوَارٍ، **وَلَوْلَا التَّنْوِينُ لَثَبَتَت اليَاءُ**، فَيُقَالُ: الدَّوَاهِي، وَدَوَاهِي أَفْعَالٍ، وَدَوَاهِي زَمَانٍ، وَيُقَالُ: دَوَاهِي **وَقْفًا** عَلَى لُغَةِ مَنْ يَقِفُ بِرَدِّ يَاءِ المَنْقُوصِ»[3]. وهذا مصداقا

(1) إجابة الدعوة [195و].

(2) ينظر: الروض الأنف، السهيلي، 229/3.

(3) (م، س) [7ظ].

لقراءة ابن كثِير لآياتٍ من القرآنِ كقولهِ تعالى «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي»[1] فالوقفُ المقصودُ هنا هو الوقفُ آخِر الكلامِ. ومن الوظائف المنوطة بمعرفة هذه الاختلافات: التّفرِيق بينَ حروف الكلمةِ والضّمائِرِ الملحقة بها[2]، وتفسِيرُ ظواهر رسْمِ المفرداتِ وضبط شكلِ الحركات[3]، ولم يكُنْ يستطرِدُ أطفِيّش كثِيرًا في هذا المجالِ، إلّا ما وقع في قولِهِ: «"الخَطَا": ضِدُّ الإِصَابَةِ، **وَأَلِفُهُ بَدَلٌ مِنَ الهَمْزَةِ**؛ لِجَوازِ قَلْبِهَا فِي الآخِرِ أَلِفًا بَعْدَ فَتْحٍ، وَوَاوًا بَعْدَ ضَمٍّ، وَيَاءً بَعْدَ كَسْرٍ»[4]. ويقصِدُ بذلِكَ تفسِير التّصرّفات الصّوتِيَّة للهمزةِ المتطرّفة في أواخِر الكلمةِ. ويعضُدُه ما قال ابن الجزرِي عن الوقف على الهمزة المتطرِّفة، وجوازِ إبدالِها حرفا من جنس حركتِها وصلا، ونقل ذلِكَ عن بعضِ النَّحوِيِّين، قال «وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ إِلَى جَوَازِ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ الْمُتَطَرِّفَةِ فِي الْوَقْفِ مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا فِي الْوَصْلِ، سَوَاءٌ كَانَتْ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ، أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ، وَحَكَوْا ذَلِكَ سَمَاعًا عَنْ غَيْرِ الْحِجَازِيِّينَ مِنَ الْعَرَبِ، كَتَمِيمٍ وَقَيْسٍ وَهُذَيْلٍ وَغَيْرِهِمْ، وَذَلِكَ نَحْوُ (الْمَلَا) وَ(نَبَا) وَ(يَدْرُو) وَ(تَفَتَؤُا) وَ(الْعُلَمَؤُا) وَ(يَشَا) وَ(الْخَبْ)»[5].

ب- القواعِد والأحكامُ:

القاعِدة قانونٌ ينطبِقُ على مجموعِ أفرادِ الجنسِ الواحِدِ، متساوِين في أمورٍ مخصوصةٍ، فالحُكم المطبّق على حالة ما لا يكونُ إلّا بموافقتها لمواصفاتِ الأفرادِ المنضوية تحت القاعدة، لهذا استنجدَ أطفِيّش بمجموعةٍ مِن القواعِدِ لتقرِيرِ الأحكامِ التِي يطلقها على الاختلافات الصوتِيّة، وتُمثِّل هذه القواعِد إحكامًا لهذه التّصرُّفاتِ، فهي في طبِيعتها مستنبطةٌ من أصول استعمالِ اللِّسان العربِيّ كالتّيسِير، ونبذِ التّنافُر، وتشابه الحروفِ، وقواعِدِ تأليفِ

(1) سورة الرعد: 7.

(2) ينظر: إجابة الدعوة [4و].

(3) ينظر: (م، س) [6و] و[97ظ].

(4) (م، س)، [9ظ].

(5) النشر في القراءات العشر، ابن الجزرِي، 445/1.

الكلمِ. لقد أظهَرَت الأحكام المتعلِّقة بالاختلافات الصّوتيّة والصّرفيَّة للمفرداتِ، تأنّيهِ فِي إقرارِها بَيْنَ الجَوَازِ والشّذوذِ والمنعِ.

وفِي حالِ النّماذج المقدّمة فإنَّ مانِع قلبِ الياءِ همزةً في "آيِس" أرجعهُ أطفِيّش إلى صحّةِ الياءِ في الفعلِ؛ أي ليست منقلبة عن ألفٍ، كـ "بائع" و"فائض" أصلهما "بايع" و"فايض" قلبت الياء همزةً؛ لأنّ أصلهما في الفعل "باع" و"فاضَ" فهِي منقلبةٌ عن ألفٍ. ويشبهُ الفعلَ "أيس" الجمعُ "مشايِخ" بتصحيحِ الياءِ لا بقلبِها همزة[1]. وفِي المقابلِ أجازَ في المفردةِ "الشّانِي" قلبَ همزتها؛ لأنَّ «أَصْل يَائِهِ الهَمْزَةُ لَمَّا **تَطَرَّفَتْ آخِرًا بَعْدَ كَسْرَةٍ** جَازَ قَلْبُهَا يَاءً»[2].

وبخصوصِ تخفِيفِ الضّمِّ والكسرِ إلى سكونٍ فِي "أحُدٍ" و"ورِقان" فإنّه واقِعٌ في القراءات القرآنِيّة كـ"غلف"، و"خطوات"، ومثلهُ تخفِيف الفتح إلى سكونٍ كـ"قدَر" و"قدْر" و"نهَر" و"نهْر". ويعنِي بتعلِيلِ ذلِكَ بأنَّ السُّكونَ أخَفُّ مِنَ الضّمِّ والكسْرِ، فهو مستساغٌ وموافِقٌ للتّيسِيرِ، وقد قال ابن الجزرِي في بيانِ الفرقِ بينَ ضّم الطّاءِ وتسكِينِها فِي "خطوات": «والإسكان أولى لخفّته ولأنّ عليهِ أكثر القرّاء»[3]. ولم يكتفِ بالضّرورة الشّعرِيّة كتعلِيلٍ لذلِكَ؛ بل يجوزُ حتّى نثرًا قياسًا على الأمثلة المذكورة.

3- الصِّيَغ الصّرفِيَّة (التّحوِيل الاشتقاقِيّ)

يهتَمُّ الشَّارِحُ بتحدِيد الصِّيغ الصَّرفِيَّة الاشتقاقِيَّة لمفردات القصِيدة المدنِيَّة، وينظرُ في دلالاتِها التِي يمكِنُ أن تقدِّمها، وليسَ هذا خاصًّا بالشَّارِحِ وحدهُ؛ وإنَّما تشكِّل الصِّيغ

(1) استعمل أطفِيَّش هذا الجمع مرّتين إجابة الدعوة [200ظ] و[188ظ].

(2) (م، س) [7ظ].

(3) القراءات القرآنية في معجم تهذيب اللغة للأزهري في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، إبراهيم عبد الله سالم، ص45. لم أقف على النّصّ في كتاب النّشر لابنِ الجزرِي.

الصَّرفِيَّة للمفرداتِ عنصُرًا مهمًّا للوقوفِ على الدِّلالات التِي يمكِنُ حملُهَا عليها، ثمَّ اختيارُ ما يناسِبُ السِّياقَ منها.

إنَّ حدِيث الشّارِحِ عنْ صِيَغِ المفرداتِ ليسَ بنفسِ النَّفَسِ في كلِّ الحالاتِ، فقد يكتفِي بتحدِيد الصِّيغة ويمرُّ سرِيعا دون الإشارة إلى موقِعها فِي دلالة النّصّ، كقولِهِ: «"الجانِي": اسم فاعل "جنى"»[1] وقولِهِ «"مُشِينَةٍ": بِضَمِّ المِيمِ اسْمُ فَاعِل أَشَانَ»[2]، وإنْ كانَ فِي ذلِكَ توجِيهٌ ضرورِيٌّ لأصلِ الكلمةِ وتحدِيدٌ للمعْنَى المطلوب، وصَرْفٌ للمعانِي التِي تتوارِدُ على ذهنِ القارِئِ، وهِي معانٍ غيرُ مرادةٍ إلَّا المعنَى الذِي نبَّهَ إليهِ، فإنَّ بيانَ تِلكَ الصِّيغة وأصلها، أمْرٌ اقتَضَاهُ صَرْفُ الذِّهن عن غيْرِهِ ممَّا ليسَ مرادًا، وما أدَّاهُ إلى التَّوقُّفِ دونَ مزِيدِ توضِيحٍ بلوُغ غايتهِ بأقلِّ جهدٍ، وترك الباقِي للقارِئِ إنْ وجدَ أنَّ المعنَى لم يتحدَّدْ لهُ بدقَّة وبوضوحٍ.

وفِي بعضِ المواقِف يضطرُّ إلى تعدِيدِ الصِّيغة المرادة حسَب سِياقِ الورودِ، كقولِهِ: «"مَعَاهِدُ": جَمْعُ مَعْهَد، ومَعْهَد **مَصْدَرٌ مِيمِيّ** بِمَعْنَى مَفْعُول. والْعَهْدُ: الْعِلْمُ؛ أَيْ: بِلَادٌ مَعْهُودَةٌ. أَو **اسْمُ مَكَان مِيمِيّ**؛ أَيْ: مَوْضِعُ الْعِلْمِ؛ أَيْ: مَوْضِع تَسَلَّطَ الْعِلْمُ عَلَيْهَا؛ أَيْ: وَقَعَ بهَا»[3]. وقولهِ: «"دَوَاهٍ":...وَالمفْرَدُ: دَاهِيَةٌ بِالتَّاءِ وَلَوْ فِي المذَكَّرِ؛ لِأَنَّهَا لِلْمُبَالَغَةِ، كَرَاوِيَةٍ لِكَثِيرِ الرِّوَايَةِ، وَذَلِكَ اسْمُ فَاعِلٍ تَغَلَّبَتْ عَلَيْهِ الاسْمِيَّةُ»[4]. ويظهِرُ هذا اهتمامهُ بهذا التّحدِيدِ الصّرفِيّ، واعتبارِ تأثِيرِهِ في المعنَى. وستُقَدِّمُ النّماذجُ الآتيَة تطبِيقاتٍ مختلفة لاستِحْضَارِ الصِّيغ الصَّرفِيّة في شرحِ الأبياتِ وغيرِها مِن النُّصوص في الكتابِ.

فقدْ قال أطفِيَّش في بيانِ معنَى البيتِ:

---

(1) إجابة الدعوة [1ظ].

(2) (م، س) [7ظ].

(3) (م، س) [98و].

(4) (م، س) [7ظ].

وَأَرْسَلْتَ لِلدَّارَيْن مَنْ طَاعَ أَوْ فَذَاكَ لِنِيرَانٍ وَهَذَا لِرِضْوَانِ

قالَ «و"طَاعَ": بلَا هَمْزٍ قبْلَ الطَّاء، ثُلَاثِيٌّ، واسْمُ فاعِلِهِ طَائِعٌ، قالَ اللهُ ﷻ: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾»[1].

ونقَلَ أطفِيّش النّصّ، وعلّق عليهِ: «قَالَ ابنُ مَرْدوية عَن ابْنِ مَسْعُودٍ: قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ ﴿١﴾﴾[2] يَقُولُ: كَمَا شَقَقْتُ الْقَمَرَ كَذَلِكَ أُقِيمُ السَّاعةَ[3]. والاِقترابُ: القُرْبُ الشَّدِيدُ، فهُوَ أَخَصُّ مِن مُطْلَقِ الْقُرْبِ؛ لِأَنَّ "افْتَعَلَ" **لِلعلَاجِ**»[4].

وَفِي شرحِ البيتِ الأوّل من القصِيدةِ:

تَيَمَّمَ نَجْدًا فِي تَلَهُّفِهِ الجَانِي يَؤُمُّ رَسُولَ الله لِلْإِنْس وَالْجَانِ

قال: بعد أن ذكرَ احتمالاتِ دلالة لفظِ "الجان «...أَوْ هُوَ الجِنّ عَلَى أَنْ يَكُونَ لِلنَّسَبِ، كَ: لَابِنٍ لِصَاحِبِ اللَّبَنِ، فَالجَانُّ جِنْسُ أَصْحَابِ الجَانِّ الذِي هُوَ إِبْلِيسُ، وَهَكَذَا يُقَالُ لِعَامِلِ الفَخَّارِ أَوْ بَائِعِهِ فَخَّارٌ، بِاتِّفَاقِ لَفْظَيْ المنْسُوبِ وَالمنْسُوبِ إِلَيْهِ»[5].

إنَّ هذه النّماذج الثّلاثة، وغيرها ممّا يشابهها تنبِئُ عن استِثمارِ أطفِيَّش للمعانِي الصّرفِيَّة والاشتقاقِيَّة للمفرداتِ مِن أجلِ تحدِيدِ المعانِي المرادةِ، وبذلِكَ يحقِّقُ من تلك المعارِفِ بغيتهُ، ولا يَبقَى فِي مستوَى تحدِيدِ الصّوابِ مِن الخطأ، ويمكِنُ التّعلِيق على هذه النّماذجِ حسبَ ما يَلِي:

---

(1) سورة فصلت: 11. إجابة الدعوة [143ظ].

(2) سورة القمر:1.

(3) فتح البارِي، ابن حجر، 184/7، وفيه: أخرجه ابن مردويه من رواية ابن جريج عن مجاهد. وشرح الزُّرْقَانِيّ على المواهب اللدنية، 469/6.

(4) إجابة الدعوة [183ظ].

(5) (م، س) [162و].

لقَدْ لاحَظَ الشَّارِحُ في النّموذَج الأوّل الإشكال الذِي يقوم على الخلطِ بين صِيَغ المزِيد والمجرَّد، فنبَّه إلى وزن الفعلِ "طاع" وعزَّزَ قولَهُ باشتقاقِ اسم الفاعِلِ منه، ثمَّ قدَّم شاهِدًا عليهِ، فقد وُفِّق في تحلِيلِهِ إلى رفعِ الإشكالِ المتصوَّر من تداخلِ صِيغةِ الفعلِ "طاع" المجرَّد والصِّيغ الأخرى المزِيدة التي تشتبِهُ بهِ ك "أطاعَ". ويعزّز تحلِيلَهُ قولُ ابن منظور: «الطَّوْعُ نَقِيضُ الكَرْهِ طاعَه يَطُوعُه وطاوَعَه، والاسم الطَّواعةُ والطَّواعِيةُ، ورجل طَيِّعٌ أَي طائِعٌ»[1].

إذًا فرغم الإشارة القصِيرة في النَّصِّ، إلَّا أنّ مقصِدِيَّتها ودقَّتها أصابتا المطلوبَ برفعِ الإشكالِ المتصوَّر مِن اشتباهِ الصِّيغتَيْنِ، وكذلِكَ توخِّي مرادِ النَّصِّ دون اللُّجوءِ إلى الحذف والتَّقدِير، جعلَ الشَّارِح يؤَكِّد على أنَّ الفعلَ بصِيغةِ المجرّدِ لا المزِيد.

وبخصوصِ الفرق بين صِيغتَي الفعلِ "طاع" و"أطاع" نقل ابن منظور الأقوال التّالِية: «قال الأزهري: مِن العرب من يقول: طاع له يطوع طوعا، فهو طائع، بمعنى أطاع، وطاع يطاع لغة جيدة. وقال ابن سيده: وطاع يطاع أطاع لان وانقاد، وأطاعه إطاعة وانطاع له كذلك. وفي التّهذيب: وقد طاع له يطوع إذا انقاد له، بغير ألف، فإذا مضى لأمره فقد أطاعه، فإذا وافقه فقد طاوعه»[2]. فالفرقُ بينهما إمَّا أن يكونا على نفسِ المعنَى على اختلاف اللّغةِ[3]، وإمَّا أن يختصَّ "أطاع" المزيد بالهمزةِ بتنفِيذ الأمرِ، ويبقى "طاع" على مطلق الاِنقيادِ؛ إعمالًا لأصلِ تظافر المعنَى المعجمِي للمفردةِ مع صِيغتِها الصّرفِيّة.

ويوضِحُ النّموذَج الثّانِي مع ما يماثله مِن التّطبِيقات[4] ضرورة الوقوف علَى ما تقدّمه الصِّيغة الصّرفِيَّة مِن دلالاتٍ على النّصّ؛ فالشّارِحُ يقِرُّ أنَّ الاقترابَ غيرُ القربِ، لزيادة في مبناهُ؛ فكانَ على وزنِ "افتعل"؛ لكنَّ "افتعل" يأتِي مشارِكا لـ"فعل" في معناهُ لا تلزمه زيادة،

(1) لسان العرب (طوع).

(2) (م، س) (طوع).

(3) ينظَر مبحث "بيان اللُّغات" فقد أشِيرَ فِيهِ إلى الاختلاف بين الصِّيغتينِ فعَلْت وأفْعَلْتُ.

(4) ينظر إجابة الدعوة [77و] و[3و] و[89ظ].

نحو: قرأ واقترأ، وخطف واختطف، وتلزمهُ زيادة في مثلِ كسب واكتسب[1]، ونصَّ ابنُ مالِكٍ على موافقةِ قرب لاقترب[2] في معناهُ، وأقرّ الألوسِي في تفسِيرِهِ أنّ المشهورَ «اقْتَرَبَ بمعنى قرب كارتقب بمعنى رقب، وحكي في البحر أنه أبلغ منه لزيادة مبناه»[3]. أمّا العلاج الذِي أشارَ إليهِ الشّارِحُ؛ فيقصِدُ بهِ التّأثِير المحسوس الذِي تفِيدهُ المطاوعة، فلا تكون إلّا في أفعال "العلاج"؛ لأنّها موضوعة لقبول الأثَرِ، كالأمتهُ فالتأمَ. وما يتبدَّى مِن هذا أنَّ اقتربَ مطاوع لقرّبت المتعدِّي، وليسَ لـ "قرب" المجرّدِ، على اعتبارِ إفادة "افتعل" للمطاوعةِ اطِّرادًا من الفعلِ الثّلاثِي المتعدِّي الدّالِ على المعانِي الحِسِّيّة[4]. ومِن حيثُ الدّلالة المعجمِيّة فمن المفسِّرِين مَن أصَرَّ على إفادة الفعلِ "اقتربت" تحقِيقَ الوقوع ولو استمرّ الاقترابُ مدّة طوِيلة، فإنّه آتٍ حتمًا، فكلّ ما هو آتٍ قرِيبٌ[5]، لكنّ هذا لم يقدِّم فرقا بين الصِّيغتينِ المجرّدة والمزِيدة، فقد قرّر أساسًا أن الاقتراب هو القرب الشّدِيد الزّمانِيّ.

لا تمثِّلُ دلالة الصِّيغة الصّرفِيّة سوَى قرِينة يستحضِرها أطفِيّش مِن أجلِ تحصِيلِ الدّلالة المقصودة، يتجلّى هذا في عدّة نصوص يمثِّلها النّموذَج الثّالِث[6]، فالاحتمالات التّي تقدِّمها لفظة "الجان" يعودُ بعضٌ منها إلى صيغتها الصّرفِيّة المحتملة للنّسبة، فإنّ الصِّيغتين "فاعل" و "فعّال" تستعملان للدّلالة على النّسبة، كـ"لابن" و"فخّار"؛ أي: صاحب اللّبن وصاحب الفخّارِ.

إنّ مِن المسائل التِي أفرزتها نصوصُ دلالة الصِّيغ إسنادُ تلك الدّلالة بينَ الصِّيغة أو الأحرف المزِيدة فِيها، فأطفِيّش يوهِمُ في بعضِ نصوصِهِ نسبتها إلى الحروفِ المزِيدة كقولِهِ:

---

(1) ينظر: شرح المفصّل، ابن يعِيش، 441/4.

(2) ينظر: شرح التسهِيل، ابن مالك، 456/3.

(3) روح المعانِي، الألوسِي، 4/9.

(4) ينظَر: تيسِيرات لغوِيّة، د.شوقِي ضَيْف، ص51.

(5) ينظر: روح المعانِي، الألوسِي، 77/14، وأشار إلى أنّ استعمال الاقتراب يشبه استعمال "لعلّ". ونفسُ القولِ أورده أطفِيَّش في تفسِيره، ينظر: تيسير التّفسِير، 176/14.

(6) ينظر أيضا: إجابة الدعوة [1ظ] و[6و] و[233و].

«"الكَرْبَانِ": بِفَتْحِ الكَافِ أَوْ ضَمِّهَا، مُفْرَدٌ بِمَعْنَى الكَرْب الشَّدِيد، لِزِيَادَةِ الأَلِفِ وَالنُّونِ»[1]. وقولِهِ: «وَالمفْرَدُ: دَاهِيَةٌ بِالتَّاءِ وَلَوْ فِي المذَكَّرِ؛ لِأَنَّهَا لِلْمُبَالَغَةِ، كَرَاوِيَةٍ لِكَثِيرِ الرِّوَايَةِ»[2]. وبمقابلِ النُّصوص التِي يسنِدُ فِيها الدّلالةَ إلى الصِّيغة كلّها، فإنّه يترجّحُ توجِيه النّصّين كإجراءٍ يبتغِي به الإفهامَ، دون قصرٍ للدّلالة على الحرفِ المزِيدِ، وإنّما على الصِّيغة مجملةً؛ إذْ لا دلالة تحملها الحروفُ خارِجَ الصِّيغة.

4- دلالة الجَمْعِ:

تمثِّلُ نصوصُ معالجة الجموعِ شكلًا مِن أشكالِ اعتبار الصِّيغة الصّرْفِيَّة، والبحثِ في دلالَاتِها، وقدْ تكرَّرَ ذلِكَ عند أطفِيَّش فِي سِتّة نصوصٍ[3] اختلفتْ في الطّول والقِصَر، وحَوَتْ مسائل نظرِيّة وتطبِيقِيّة، كحدّ الجمعِ، واستكناه الدّلالاتِ التِي تقدّمها هذهِ الصّيغ؛ كاستعمال المفرَد لإرادة الجمع والعكس، وتقدّمُ معالجات النُّصوص التّالية توضِيحا لهذهِ المسائلِ.

أ- **حدُّ أقلِّ الجَمْع**: قال أطفِيّش موضِّحا لفظة "أزمان" في البيتِ:

إِذَا هَمَّ أَزْمَانَ الْعِبَادَةِ لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَهَا إِلاَّ بِضُعْفٍ وَأَزْمَانِ

قال «وَ"أَزْمَانِ": بِفَتْحِ الهَمْزَةِ جَمْعُ زِمْنٍ بِكَسْرِ الزَّايِ التي هُوَ جَمْعُ زِمْنَةٍ؛ فَهُوَ جَمْعُ الجَمْعِ فَهُوَ تِسْعَةُ أَمْرَاضٍ أَوْ سِتَّةٌ أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ أَو اثْنَا عَشَرَ، وَهَكَذَا مِن الأَضْعَافِ. وَبِنَاءً عَلَى أَنَّ أَقَلَّ الجَمْعِ ثَلَاثَةٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ، أَو اثْنَانِ، وَلَا يُخْرَجُ عَلَيْهِ إِلَّا لِدَلِيلٍ، وَالمرَادُ هُنَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَقَامِ هَضْمِ نَفْسِهِ. وَإِيضَاحُ ذَلِكَ أَنَّ مُفْرَدَ هَذَا الجَمْعِ جَمْعٌ، فَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَو اثْنَانِ»[4].

---

(1) إجابة الدعوة [9ظ].

(2) (م، س) [7ظ].

(3) إجابة الدعوة [2ظ] و[8و] و [77و] و[5و] و[24ظ] و[251و].

(4) (م، س) [8و].

تحدِيدُ أقلّ الجمعِ يعودُ إلى مقاصِد دلالِيّة تتحرّى من النُّصوصِ، واستندَ مَن قال أقلّه اثنان إلى قوله تعالى: ﴿خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا﴾[1]، ووضّح أطفِيّش ضمّ المثنّى إلى الجمعِ بقولِهِ: «لأنَّ الاثنينِ كالجمعِ في مطلَقِ التّعدّد»[2]. فَما استعمال صِيغةِ الجمْعِ للمثنّى أو المفردِ إلّا لدلالةٍ حسَبَ المقامِ، وما قولهُ: "لا يخرجُ عليهِ إلّا **لدلِيلٍ**" إلّا إعمالٌ لدلالة المقامِ التِي تعطِي التّحدِيدَ المناسِب. ويقدّمُ تطبِيقا لهذه القاعدة فِي شرحَ قولِ النّاظِمِ:

وَرُبَّ عَناق مَا نَزَا الْفَحْلُ فَوْقَهَا فَدَرَّتْ بِمَسْحٍ كَانَ مِنْك بِأَيْمَانِ

قال: «وَأَرَادَ بِـ "أَيْمَانِ" بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، يَمِينَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، جمَعَهَا لِلتَّعْظِيمِ كأَنَّهَا مُتَعَدِّدَةٌ، ثَلَاثًا فَصَاعِدًا، فإنَّ لَهُ ﷺ يَدَيْنِ فَقَطْ كَالنَّاسِ، يَدًا يُمْنَى وَيَدًا يُسْرَى»[3]. فقد أخرجَ صيغة الجمع من الدّلالة الحِسّيّة إلى دلالة معنوِيّة أفادَها المقامُ للتّعظِيمِ والإعلاء مِن شأن اليمِين، باعتبارِ بركتِها وخيرِها، جريا على عادة العربِ في كلامها، دونَ التّقيُّدِ بِحرفِيَّة العبارةِ.

ب- **إطلاقُ الجَمعِ وإرادة المفرَد**: قال أطفِيَّش في شرحِ البَيْتِ:

لَقَدْ رَفَعَ الرَّحْمَنُ ذِكْرَكَ فَاغْتَدَى يُقَارِنُ ذِكْرَ اللهِ فِي كُلّ الأَزْمَانِ

قال «ونقَلَ فَتْحَ هَمْزَةِ "أَزْمَانِ" إِلَى لَامِ "الـ" ولَا يَصِحُّ الْوَزْنُ إلاَّ بهَذَا معَ حَذْفِ الهَمْزَةِ، ولَوْ قالَ: فِي كُلِّ "أَزْمَانِ" بِدُونِ "الـ" لَصَحَّ، ولَعَلَّهُ أَعْرَضَ عَنْ هذا لِأَنَّ أَصْلَ مَعْنَى هذَا الْجَمْع المُنَكَّر، فإنَّ الْمَعْنَى فِي كُلِّ جماعَةٍ مِنْ جَمَاعَاتِ الْأَزْمَانِ، بِخِلَافِ الأَزْمَانِ بِالتَّعرِيفِ فإنَّهُ كَالمُفرَدِ بِـ: "الـ" الْحَقِيقِيَّة. لِأَنَّ الْجَمْعَ يَجُوزُ استِعْمَالُهُ فِي مَعْنَى الْمُفْرَدِ بِأَنْ يُقرَنَ بِـ: "الـ" فَلَوْ قالَ: واللهِ لا يَشْتَرِي الْعَبِيدَ لحَنَثَ، ولَوْ بوَاحِدٍ. فكَأَنَّهُ بِـ: "الـ" قالَ: في كُلِّ زَمَانٍ أو فِي كُلِّ الزَّمانِ. والْمُفْرَدُ "زَمَنٌ" بِدُونِ أَلِفٍ بَعْدَ الْمِيمِ، وأَمَّا بِالْأَلِفِ فَالْجَمْعُ "أَزْمِنَةٌ"»[4]. أرادَ

(1) سورة ص: 22.

(2) تسهيل الاجتهاد، أمحمّد أطفِيَّش [3و].

(3) إجابة الدعوة [251و].

(4) (م، س) [77و].

النّاظمُ أن يخرِجَ الجمع إلى دلالة المفردِ بتحليته بـ"ال" التّعرِيف، ليشمل الزّمان مطلَقا مفردهُ وجمعهُ، وتحضُرُ مسألة إرادة المفردِ بالجمع على مستوَى النُّصوص الشّرعِيَّة لأجلِ إحكامِ الأحكامِ وتحقِيقِ مناطها، ويظهرُ هذا من خلالِ الأمثلة التِي ضربها أطفِيَّش. وبخصوصِ ردِّ "الأزمان" إلى مفردِها الصَّحِيح، فقد أضْربَ عن المفرد "زمان" إلى "زَمَن" ولم أقفْ على مَنْ فرَّقَ بيْنَ المفردَيْن؛ وفي لسان العرب قال «الزَّمَنُ والزَّمانُ اسمٌ لقليل الوقت وكثيرِه»[1]. وكلا الجمعين على أوازنِ جموع القلّة المحدودة بين الثّلاثة والعشرة، ومن الفرق الصَّوتِي بين المفردين، يتلمَّسُ فرقٌ دلالِيٌّ ناتج عن المدِّ الزَّائد في لفظة "زمان" كأنَّه يدلُّ على تمدّد الزَّمن، وينبّه عمَّا سيقعُ فِيهِ.

ج- **إطلاق المفرَد وإرادة الجمعِ**: قال أطفِيَّش في شرحِ البيتِ:

وَفِي دَائِمِ الأَوْقَاتِ تَتْبَعُ ذَا الْهَوَى وَنَفْسُكَ لاَ تهَوَى سِوَى فِعْلِ

قالَ: «وَ"دَائِم الأَوْقَاتِ" هُوَ نَفْسُهُ زَمَانُهُ المتَطَاوِلُ، وَهُوَ بَعْضٌ مِنْ جُمْلَةِ الزَّمَانِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلمَوْصُوفِ؛ أَيْ: وَفِي الأَوْقَاتِ الدَّائِمَةِ، وَلَمَّا قُدِّمَ وَأُضِيفَ أُفْرِدَ، فَذُكِرَ عَلَى إِرَادَةِ الجِنْسِ، فَهُوَ بِمَعْنَى الجَمْعِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَفِي دَوَائِمِ الأَوْقَاتِ، وَيَتَعَلَّقُ بِـ"تَتْبَعُ" وَقُدِّمَ لِلضَّرُورَةِ»[2].

يقصِد أطفِيَّش بقولِهِ "إرادة الجنسِ" اسم الجنسِ الجمعِي الذِي يدلُّ على أكثَرَ من اثْنينِ[3]؛ أيْ فِي كلِّ دَائِمِ الأوقاتِ، أو كما قال دوائم الأوقاتِ، ويأتِي اسم الجنسِ إمَّا نكرةً، أو معرَّفا بـ "ال"، أو بالإضافةِ ويرادُ به مجموعُ ما يدخلُ في حدِّهِ؛ ومن أمثلتهِ قول الله تعالى:

---

(1) لسان العرب (زمن).

(2) إجابة الدعوة [2ظ].

(3) تحفة الجلِيل، د.محيي الدين عبد الحمِيد، بهامش شرح ابن عقِيل، 15/1 هامش: 1.

﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾[1] والمراد نِعَمُ اللهِ، ذُكِر باسم الجنسِ ليدخل فِيهِ كلُّ ما فِي حيّز النّعمة.

لكن في مثال قولِ النّاظمِ "دائم" جاءتْ صفة، وليستْ اسما يدلُّ على كيانٍ مجرّدٍ، فكيف القول بأنه على إرادة الجنسِ؟ فأيُّ جنس يمثِّله لفظ "دائم"؟ فالصّفة تبقَى مجرَّدة إلّا إذا ألحِقتْ بموصوفٍ تتجسَّد فيهِ. فالمقصود بالجنسِ جنسُ الأوقات الدَّائمة، أفرِدَت صفتها المخصِّصة والمراد بها الجمع.

فِي ختام دراسة هذهِ القضايا، لا بُدّ مِن القولِ: إنَّ المعارِف الصَّرفِيَّة كان لها حضورٌ في تحلِيلات أطفِيّش، وفِي سعْيِهِ إلى شرحِ مدلولاتِ ألفاظ القصِيدة وتراكِيبِها، وقد تنوَّعتْ هذه المعارِف بين ما تعلَّق بِالتّغيِيرات الصّوتِيّة، وما تعلَّقَ بِصِيَغ المفردات ومدلولاتِها التِي كان لها الحضورُ الأغلب في النُّصوص المحصاة، وقد ظهرَ دورُها الحاسِمُ فِي تحدِيد الدّلالة سواء في الأسماء أو الأفعال، وبين معارِف أخرى متفرِّقة كالتَّذكِيرِ والتّأنِيثِ[2]، والتَّصغِير[3] ودلالة النَّكرة[4]، أشِيرُ إليها لأسَجِّل حضورَها دون مناقشتِها، وتحلِيل نماذِجَ منها، لقلَّة نصوصِها ومخافة تطوِيلِ الدِّراسة على حسابِ ما هوَ أولى من المباحث اللُّغوِيَّة الأخرَى التِي تشكِّل ظواهِرَ في هذا الشَّرحِ، وليست فقط إشاراتٍ أو نصوصا مفردةً.

كما سجَّلت أيضا بخصوصِ المسائلِ النَّظرِيَة الخلافِيَّة في علم الصَّرفِ مسألتينِ تحدَّثَ عنهما الشَّارِحُ، أولاهما: أصل لفظةِ "مَلَك"[5]، وذكرَ فِيها القولين في أصل الكلمة

(1) سورة إبراهِيم: 34.
(2) ينظر: إجابة الدعوة [197ظ] و[162و].
(3) ينظر: (م، س) [98ظ].
(4) ينظر: (م، س) [111ظ] و[143ظ].
(5) ينظر: (م، س) [111ظ].

دون ترجِيحٍ، وثانِيهما: مسألة إلحاق التَّاء في المصادِرِ المِيمِيَّة وَأَسْمَاءِ المَكَانِ وَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ المِيمِيَّةِ[1].

المطلب الثّالِث: الأعارِيب:

1- تعرِيف الإعراب عند أطفِيَّش:

حدّد أطفِيَّش لكلمة "الإعراب" أكثرَ مِن خمسةِ معانٍ لغوِيَّة، ما تعلَّق منْهَا بالكلامِ قولهُ[2]:

- تركُ اللَّحن في الكلامِ.
- التّكلُّم بالعربِيَّة وإزالة عرب الشَّيْءِ؛ أي فسادهُ.

وكلا المعنيَيْنِ يمتحانِ من دلالةِ التّجوِيد والتّحسِينِ، اللّذيْن تحومُ عليهِما معانِي الجذر "عرب". ثمَّ قدَّم شرحًا لتعرِيف ابن آجرّوم للإعرابِ، وكان أهمّ ما وقفَ عليهِ من تحدِيداتٍ لمفهومِهِ[3]:

- أن يكون تغيِيرا يشملُ آخِرَ الكلمةِ تحقِيقا كزيدٍ، أو حكمًا كَيَدٍ، فإنَّ أصلها "يدي".
- أن يكون لاختلاف العوامِل فيخرجُ بذلِكَ سكون الوقفِ، وحركة النَّقلِ وسكون الضَّرورة، واختلاف اللّغاتِ، والاتْبَاع، وحركة التقاء السّاكنينِ.

وما قدّمهُ مِن تحدِيدٍ قائمٌ علَى مَقولةِ الباب والحدّ والجنسِ والفصلِ؛ مبتغِيا بيانَ الحدود الفاصلة بينَ مفهوم الإعرابِ، وما لا يمكِنُ أن يدخُلَ فِي حيّزِهِ. ومحصِّله أنّ تعرِيفه على وجهٍ منطقِيٍّ لا يلامِسُ الوظِيفة والأهمِيَّة، وإنّما يضِيءُ الجانِب الشّكلِيّ من المفهومِ.

---

(1) (م، س) [5و]. ستتمُّ معالجة هذه المسألة فِي مطلب الدِّراسة النّحوِيَّة لتعلّقها بأصول النّحو والاستدلالِ.

(2) ينظر: شرح شرح التّلاتِي على الأجرومِيَّة، أمحمّد أطفِيَّش [2و].

(3) (م، س) [3و].

إنَّ أهمِيَّة عملِيَّة الإعرابِ في الدِّراسة النَّحوِيَّة ترْقَى بها إلى أن تكونَ عنصرا أساسِيًّا فِي البحثِ اللُّغوِيّ، حتَّى خصَّ بعضُهُم النَّحوَ بالإعرابِ والبناءِ، وجعله قسِيم الصَّرفِ، ولهذا يعرِّفه المتأخِّرون بأنَّهُ علمٌ يبحث عن أواخِرِ الكلمِ إعرابا وبناءً[1].

ويعرِّف الدكتور. فخر الدِّين قباوة الإعرابِ بقولِهِ «هو الأصول التِي تُعرَفُ بها أحوال تركِيبِ كَلام العَربِ، وهذا يعنِي أنَّهُ لا ينحصِرُ فِي انفعالِ أواخِرِ المفرداتِ، أتهيُّؤًا كانَ أم أثَرًا أمْ تغيِيرًا، وإنَّما يشملُ جمِيع الأصولِ التِي تضْبِطُ سلوكَ المفرداتِ والجملِ وأشباهها، حِينَ تنتَظِمُ داخل التَّعبِيرِ. إنَّ الإعرابَ هو: التَّعبِيرُ عن الوظائف التَّركِيبِيَّة، والمعانِي النَّحوِيَّة، والعلاقات الإعرابِيَّة، لعناصِرِ العبارةِ، بالنَّسَقِ والنَّمَطِ والصَّوتِ»[2].

وعلى هذا التَّحدِيد المنهجِيّ لعملِيَّة الإعرابِ؛ فَإِنَّ هذا المبحَثَ يستهدفُ دراسة الأعارِيبِ التِي أجراها أطفِيّش على القصِيدة، واستنطاقها؛ لِاسْتِخْراجِ ما كان يقفُ عليه من معارِفَ، ولأجلِ إدراك الوظائف الإعرابِيَّة المناسِبة لألفاظِ النُّصوص المشروحة. وتمثِّلُ قضايا العامل والتّعلِيق والتّطابق المحاوِرَ التِي ستشملها الدِّراسة، لمحورِيّتِها في تحقِيقِ غايَةِ الشَّرحِ والإعراب، وسأخصِّص التّعدّد الإعرابِي والجواز النّحوِي بالحَدِيثِ أيضًا؛ لتواترِهِ واعتماد الشّارِحِ عليهِ.

2- الاهتمام بالعامِل وإبرازه والبحثُ عنه:

نظرِيَّة العامِل مِنْ أَهمِّ الأركان والأصول التي قام عليها بناء النَّحو العربِيّ كلِّهِ، وقد قامتْ بأخطرِ دورٍ في النَّحو العربِيّ المعيارِيّ، فهِيَ التِي عن طريقِها تمَّ ويتمُّ تفسِيرُ حركاتِ الإعرابِ التي تظهرُ على آخِرِ الاسمِ أو الفعلِ وتوجيهها[3]. لقد نَبّهَ أطفِيَّش في التّحدِيدِ

(1) معجم المصطلحات النحوِيَّة والصَّرفِيَّة، د.محمد سمِير اللبدِي، ص218.

(2) التحلِيل النحوِي، د.فخر الدِّين قباوة، ص164.

(3) الجواز النحوِي، مراجع عبد القادر، ص449.

السّابِقِ، إلى اعتبار العاملِ في العمليَّة الإعرابِيَّة، وتقدّم نصوص التّنازعِ أوضَح تطبِيقٍ لِمحورِيّة العاملِ في عمليّة الإعرابِ.

قال أطفِيّش في شرحِ البيتِ:

فَبَاتَ يُنَاجِي رَبَّهُ مُتَضَرِّعًا بِحَقِّكَ لَمَّا أَنْ دَعَاهُ لِغُفْرَانِ

قال «و"بِحَقِّكَ" تنَازعهُ "يُنَاجِي" و"مُتَضَرِّعًا"»(1). وقال في بيَان البيتِ من النّظْمِ:

وَصَلَّيْتَ بِالْأَمْلاَكِ وَالرُّسْلِ كُلِّهِمْ فَكُنْتَ وَلَمْ تَبْرَحْ إِمَامًا وَذَا الشَّانِ

قال «وتَنَازَعَ "كَانَ" و"تَبْرَح" فِي "إِمَامًا" فأُعْمِلَ فِيهِ الْأَوَّلُ، وحُذِفَ ضَمِيرُهُ مِنَ الثَّانِي، وهُوَ جَائِزٌ عِنْدِي. أَوْ أُعْمِلَ فِيهِ الثَّانِي وأُضْمِرَ لِلْأَوَّلِ، وهُوَ الْمَشْهُورُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ. وخَبَرُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا كَالْفُضْلَةِ، ولَوْ كَانَ عُمْدَةً يَجُوزُ حَذْفُهُ لِدَلِيلٍ، لَا كَالْفَاعِلِ ونَائِبِهِ»(2).

لقد كان عَوْدُ الشّارِحِ إلى نظرِيّة العامِلِ ضرورِيًّا؛ مِن أجلِ تحصِيلِ المعنَى المرادِ في البيتيْنِ، فاحتياجُ الفعلِ إلى متعلّق(3)، واحتياجُ النّاسِخِ إلى منصوبٍ، تتمِيمًا لأداءِ وظِيفتهِ في الجملة، ذلِك ما دعا الشّارِح إلى وضعِ المعمولِ بينَ العاملينِ، حتّى يتمّ لهما عملُهُمَا، وَلا يخرُج بالمعنَى مِن غير الملفوظِ. ولا يظهَرُ اهتمامُ أطفِيّش بالعامِلِ فِي ظاهرة التّنازع فقط، وإنّما يَسْتحضِرُهُ فِي جلّ الإجراءات النَّحْوِيّة.

3- حركة أواخِرِ الكلِم وقسمتها في التَّحليل:

لا يُنكرُ دورُ الحركات الإعرابِيَّة فِي تحدِيد الوظائف النَّحوِيَّة للكمات في الجملة، ولا يمكِنُ بحالٍ الاعتماد عليها كلّيّة، لِما قد تمّ بيانهُ سابقا، لذلِكَ وَجَبَ إعطاؤُه الأهمِّيَّة التِي بها يوصَلُ إلى المقصودِ، وحتَّى «إنَّ النّحوِيّين لمَّا رأوا في أواخِرِ الأسماءِ والأفعالِ حركات تدُلُّ على المعانِي، وتُبِين عنها، سمّوها **إعرابا**؛ أي: بيانًا، وكأنَّ البيانَ بِها يكونُ. كما يُسَمَّى

(1) إجابة الدعوة [77ظ].

(2) (م، س) [204و].

(3) سأتطرّق إلى التّعلِيق في المطلب التّالِي.

الشَّيءُ باسم الشَّيءِ إذا كانَ يشبِهُهُ أو مجاوِرًا لهُ»[1]. ولكِنّ الواقِعَ اللُّغوِيّ يظهِرُ حدودَ هذه الأهمِيَّة من عدَّة جوانِبَ. «فليسَ كلُّ حركةٍ إعرابًا، كما أنَّهُ ليسَ كلُّ الكلامِ مُعرَبًا»[2].

لكنَّ أطفِيَّش قدْ أدركَ أنَّهُ إذا غابت الحركة الإعرابِيَّة عن الكلمة في الجملةِ احتملتْ عدَّةَ معانٍ، فإذا تعيَّنتِ الحركات تعيَّن المعنَى، وَفِي نُصوصِ الشّرحِ جلِّها يغِيبُ تحدِيد حركات الكلماتِ، فترى الشَّارِحَ يقول: فاعل، بدل، مفعول... دون التَّنصِيصِ على الرّفع ولا على النَّصْبِ، وهذا راجعٌ إلَى يَقِينهِ بمعرفة القارِئِ بِذلِكَ.

وتظهرُ الحاجة إلى التَّنصِيصِ على الحركةِ في حالِ الاختلافِ في تحدِيد الوظِيفة، وفي حال التَّقدِيرِ كقولِهِ: «وَعَامِلٍ: مُضَافٌ إِلَيْهِ وَخَبَرُ المُبْتَدَأِ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: وَكَمْ عَامِلِ أَعْمَالِ أَهْلِ جَهنَّمَ مَوْجُودٌ، أَوْ يُرْفَعُ عَامِلٌ عَلَى أَنَّهُ الخَبَرُ»[3]. وتظهرُ هذ الحاجة أيْضا عند خفاء الحركة عنِ الكلمة، كالأسماء المبنِيَّة مَثَلا، وفي حالِ إعراب الجملِ والإعراب المحلّي، مِن ذلِكَ قولُه: «والجُمْلَةُ صِلَةُ "مَنْ" أَوْ نَعْتُهُ، والْمَوْصُولُ المنَادَى فِي مَحَلِّ نَصْبٍ؛ لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِالْمُضَافِ لِطُولِهِ بِالصِّلَةِ، وإِذَا قُلْتَ "مَنْ" مَنْعُوتَةٌ فَمَحَلُّهَا رَفْعٌ؛ لِأَنَّها نَكِرَةٌ مَقْصُودَةٌ»[4]. إنَّ الشَّارح لا يهملُ النَّظرَ إلى الحركة الإعرابِيَّة وإنَّما يستدعِيها لوقت الحاجة، مستعِينا بها مع القرائن والدّلائل الأخرى لِمَعرفة الوظائِف الإعرابِيَّة للمفرداتِ.

4- الدّلالة اللّغوِيّة والإعراب:

لقد راعَى أطفِيَّش في خلالِ أعارِيبِهِ منطلَقَ المعرفة اللُّغوِيَّة بدلالة المفرداتِ، فنجدهُ يسبِقُ عمليَّة الإعرابِ بشرح مدلولات الألفاظِ، مفردةً أو داخل التَّركِيبِ، مستشعرا أهمِّيَّة هذه المرحلة لتحدِيد الوظِيفة النَّحوِيَّة للكلماتِ، وسَواءٌ في ذلِكَ إعرابُ المفردِ وإعرابُ

(1) الإيضاح في علل النحو، الزجاجِي، ص91.
(2) المصدر والصّفحة نفسها.
(3) إجابة الدعوة [10و].
(4) (م، س) [63و].

الجملِ. إنَّ الدّلالة المعجمِيَّة العامَّة للَّفظةِ، أو دلالتها السّياقِيَّة الخاصَّة بتركِيبٍ معيَّنٍ التِي تتحقَّقُ بعلاقاتها مع المفردات في نفسِ التَّركِيبِ، توجِّهُ إعرابها، وتحدِّد الوظِيفة النَّحوِيَّة التِي تؤدِّيها. ويُقَدِّمُ النّموذجان التّالِيانِ أوجُهًا مِن تعالُقِ الإعرابِ بِالْمعْنَى[1]:

قال أطفِيَّش في بيانِ معنَى البيتِ:

وَأَخْبَرْتَ عَمَّا فِي الصَّحِيفَةِ أَنَّهُ تَأَكَّلَ غَيْرَ اسْمِ لِرَبِّي وَدَيَّانِي

قالَ: «"تَأَكَّلَ" بِشَدِّ الْكَافِ: فِعلٌ مَاضٍ مُطَاوِعُ أَكَلَ، وهُوَ فِي تَأْوِيل مَصْدَر بَدَل اشْتِمَال مِنْ "مَا". وإِنْ كُسِرَتْ هَمْزَةُ "إنّ" علَى أنَّ الجُمْلَةَ مُرَادٌ لَفْظُها وهِيَ مُفْرَدٌ، وهِيَ مفْعولٌ لَا خَبَرٌ، لِتَضَمُّنِهِ معْنَى "قَالَ" جَازَ»[2]. يُلاحظُ في هذا الإعرابِ، كيفَ انطلَقَ من تحدِيد دلالة الفعلِ "تأكَّل"، ثمَّ بيان موقعه الإعرابِيّ أو وظيفته النَّحوِيَّة في الجملة، وكيف وجَّه الإعرابَ استنادًا إلى معطًى دلالِيّ، وهو تضمِينُ الفعلِ "أخبرَ" معنَى الفعلِ "قالَ" أيْ: أنَّهُ أُشرِب معناه لِيُؤدِّي مؤدَّاهُ، ويعطَى من صِفاتِهِ، فَأجازَ أن تكسَر همزة "إنَّ" لتستقِلَّ بالمعنى وتكونَ في موقعِ المفعولِيَّة، لأنَّها جملة محكِيَّة، أو مقول القولِ.

أمَّا لو أنَّ الفعلَ "أخبرَ" دلَّ على معناه اللُّغوِيّ المباشِر لكانت جملة "تأكَّلَ" وناسخها جملة خبرِيَّة، على تأوِيل الكلام: الخبرُ أنَّ ما في الصَّحِيفة تأكَّل، وهذا موافق لتأويل ابن السَّرَّاج حين حديثه عن "أنَّ" وجملتها، فقال: «أنَّ المفتوحة الألفِ معَ ما بعدها بتأوِيلِ المصدرِ، وهي تجعل الكلام شأنا وقِصَّةً وحديثًا، ألا تَرَى أَنّكَ إذا قلتَ: علمتُ أنَّكَ منطلِقٌ، فإنَّما هو علمت انطلاقكَ؛ فكأنَّكَ قلتَ: علمت الحدِيث. ويقول القائل: ما الخبرُ؟ فيقول المجِيبُ: الخبرُ أنَّ الأميرَ قادِمٌ...»[3]. وفي هذا تأوِيل بعِيدٌ.

وفي شرح البيتِ من القصِيدة:

وَقَدْ أَبْصَرَتْ نُورًا أَضَاءَ لَهَا بِهِ مَعَاهِدُ بُصرَى كَيْ تَنَوَّرَ عَيْنَانِ

---

(1) ينظر النُّصوص الأخرَى: إجابة الدعوة [3و] [7و] [7ظ] [63ظ] [197ظ] وتدلّ قلّة النّصوصِ هنا على ضبطِهِ المشكِل من الألفاظِ دون غيرِها، رغمَ حرصِهِ الشّدِيد في الأعارِيبِ العادِيّة على الرّبطِ بينَ المعنَى والإعرابِ.

(2) (م، س) [192و].

(3) الأصول في النحو، ابن السَّرَّاج، 265/1.

قال: «وقَدْ أَبْصَرَتْ نُورًا أَضَاءَ لَهَا بِهِ، حين وَلَدَتْهُ، قُرَى بُصرَى مِنْ أَرْضِ الشَّامِ، وهِيَ فِي مَكَّةَ، لِتَراهَا عَيْنَانِ عَظِيمَتَانِ وهُمَا عَيْنَا آمِنَةَ. فمَعْنَى "تَنَوَّر" بالبِنَاءِ للفاعِلِ: تُبْصِرُ...ويَجُوزُ بِنَاءُ "تَنَوَّرَ" لِلْمَفْعُولِ، وَأَنْ تَكُونَ الْعَيْنَانِ عَيْنُ الْبَصَر وعَيْنُ الْبَصِيرَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، لَا مِنْ خُصُوصِ آمِنَةَ»[1]. في هذا النَّصِّ يتجلّى بوضوحٍ تأثِيرُ معانِي المفرداتِ فِي التَّحلِيلِ النَّحوِي مِن خلالِ الصِّيغة الصّرفِيَّة للفعلِ، فلمْ يبقِ دلالَةَ المفرداتِ على أوّلِها، وإنّما تغيّرتْ بفعلِ هذا التّحوِيل (البناء للفاعل والبِناء للمفعولِ)، كما أنَّ للدّلالة العامّة للبيتِ، المستندةِ على المعطَيات المقامِيَّة والمقالِيَّة، إسهامًا هِي الأخرَى في التَّحلِيلِ، وبها يتحصَّلُ المَعنَى الوظيفِيّ للمفرداتِ.

5- الاهتمامُ بقرينة التَّعلِيقِ (العلاقة بين كلمات الجملة)

إنَّ المقصودَ بالتَّعلِيق، في هذا المقامِ، هو علاقة المفردات فيما بينها في الجملةِ، وعلى رأسِها علاقة الإسنادِ بين الفعل والفاعل، وبين الخبر والمبتدأ. وتظهرُ أهمِيّةُ التّعلِيقِ، حينَ ضبطِهِ على الوجهِ الذِي يؤدِّي مقصدهُ، وَفق نظام الجملةِ وقَصدِ المتكلّم. وقَدْ قدّم أطفِيّش في تحلِيلاتهِ جملة من التّحدِيدات لِبيانِ هذه العلاقة، وقد أرجأت الحدِيث عن الإسنادِ إلى مباحثِ البلاغةِ لتعلّقهِ بالحقِيقة والمجازِ، وسأخصّ بالبيانِ هنا ما يتناولُ تعلّق شبه الجملةِ (الجار المجرور والظّرف)[2].

أ- تعليق الجارّ والمجرور:

يؤدِّي شبه الجملة "الجار والمجرور" وظائف متعدّدة في الكلام العربِي، نظرا لتعدّد حروف الجرّ، واختلافِ مدلولاتِها، يستعِينُ بها المتكلِّمُ لِيبلغ مقاصِده على الوجهِ الذِي يفهمهُ المتلقِّي. ولحساسِيّة هذه الأدواتِ فإنّ الشّارِحَ كان ينتبِهُ إلَيْها، ويسعَى في بيانِ المقصودِ مِنها، لِما يعتورُها مِن ظواهر دلالِيّة، وممّا اهتمَّ بهِ البحثُ عن متعلّقها في الجملة؛

(1) إجابة الدعوة [97ظ] و[98و].

(2) لا يعتنِي الشّارِح بتعلّق شبه الجملة فقط وممّا نظَرَ فِيهِ علاقة الصّفة بالموصوف، ينظر: [63و].

لإمكانِ التّصرّف في موقع شبهِ الجملة في الكلامِ العادِي، وفي الشّعر بالخصوصِ، وبالتّالِي ضياعُ ما ترتبطُ بهِ، فيغدو الكلامُ محتملًا لما لم يوضَعْ لأجلِه. وتظهِرُ التّطبِيقات التّالِية أوجها مِن هذا الاهتمامِ.

قال أطفِيَّش في شرح البيتِ مِن القصِيدة:

وَلَكِنْ سَنَأْتِي مِنْ بَدَائِعِ حُسْنِها بِنَزْرٍ بَهِيٍّ مُزْهِرٍ فَوْقَ أَغْصَانِ

قالَ: «و"مِن": للابْتِدَاءِ **مُتَعَلِّقٌ** بِـ: "نَأْتِي"، أَوْ للتَّبْعِيضِ **مُتَعَلِّقٌ** بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنْ "نَزْرٍ"، قُدِّمَ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ جرٍّ غيْرِ زَائِدٍ لِلضَّرُورَة، أَوْ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ ابنِ مَالِكَ: وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ"[1].

وقال في شرحِ البيتِ:

لِسَانِيَ فِي لَغْوٍ خِصَامٍ وَغَيْبَةٍ وَمَيْنٍ عَلَى الإِطلاَقِ فِي كُلّ أَزْمَانِ

قالَ: «وَ"فِي لَغْوٍ": مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ جَوَازًا، لَا وُجُوبًا، لِكَوْنِهِ كَوْنًا خَاصًّا... وَ"عَلَى الإِطْلَاقِ": نَعْتُ مَيْنٍ. وَ"فِي كُلِّ أَزْمَانٍ": مُتَعَلِّقٌ بِـ"لَغْوٍ"، وَفُصِلَ بِالإِبْدَالِ لِلضَّرُورَةِ، أَوْ تَنَازَعَهُ "خِصَامٍ" وَ"غَيْبَةٍ" وَ"مَيْنٍ" وَعَمِلَ فِيهِ "مَيْنٍ" فَيُقَدَّرُ: خِصَامٍ فِيهَا وَغَيْبَةٍ [5و] فِيهَا؛ أَيْ: فِي كُلِّ أَزْمَانٍ. أَوْ عَلقَ بِـ"خِصَامٍ"، وَيُقَدَّرُ: فِيهَا لِغَيْبَةٍ، وَلِمَيْنٍ، وَلَمْ يَذْكُرْهُمَا لِلضَّرُورَةِ، أَوْ بِـ"غَيْبَةٍ"، فَيُقَدَّرُ: لِخِصَامٍ عَلَى الأَصْلِ، وَلِمَيْنٍ لِلضَّرُورَةِ»[2].

وقال في شرحِ البيتِ:

رَأَى آدمٌ فِي الْعَرْشِ ذِكرَكَ ثَابِتًا يَلِي ذِكْرَ رَبِّ الْعَرْشِ فِي وَقْتِ

---

(1) إجابة الدعوة [76ظ]. يشِيرُ إلى قولِ ابن مالك في باب الحال:

وَسَبْقَ حالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، ولَا أمنَعُهُ فقَدْ وَرَدْ

(2) (م، س) [4ظ] و[5و].

قالَ: «وَ"ثابتًا": حَالٌ، وَإِنَّما أَظْهَرَهُ ولَمْ يسْتَغْنِ عنْهُ بقَوْلِهِ: "فِي الْعَرْشِ" مع أَنَّهُ كوْنٌ عامٌّ للضَّرورةِ. وَوَجهٌ آخَرُ: أنْ لا يَكُونَ "فِي الْعَرْشِ" **مُتَعَلِّقًا** بهِ ظَرْفًا لَهُ، بَلْ **مُتَعَلِّقٌ** بِـ: "رأَى" فلَا إِشْكَالَ»[1].

لقد قدّمت الشّروحُ السّابِقةُ بيانًا لموقع الجار والمجرور فِي أداءِ دلالة الجملة من خلالِ دلالتهِ الوضعِيّة، وموقعهِ، وَكذا تعدّدُ احتمالاتِ التّعلّق؛ لتجاور الحروفِ واعتبارات التّركِيبِ. ففِي البيتِ الأوّلِ لمْ يكتفِ الشّارِحُ بربطِ الجار والمجرورِ بالعامِلِ القرِيبِ منهُ، واجتهد فِي إيجاد العلاقة بينه وبينَ "نزر" اعتمادا على تعدّد وظائف الحرفِ، وَإمكان تعلّقه بما تقدّم عليهِ للضّرورةِ، وورود في الكلامِ العربِيّ؛ فلا يكونُ للحرف متعلِّقانِ إلّا إذا كانا في نفسِ المعنَى. ويظهِرُ النّموذج الثّانِي اعتبار مقامِ الجارّ والمجرور بصورَةٍ أوْضَح وأجلى، بسببِ تجاور الحروف، حتّى كان هناكَ تنازع بين العواملِ فيمن يعملُ في المذكورِ، ويقدّر لغيرِها اتمامًا لمعناها. ويظهرُ فِي النّموذج الثّالِث استعانةُ أطفِيَّش بتغيِيرِ متعلّق الجارّ؛ لِيخرُجَ مِن القولِ بالضّرورةِ، ومخالفةِ القاعدة بذكرِ ما حقّهُ الحذف أو الإضمار.

ب- تعلِيق الظَّرف:

لا يتكرّرُ عند الشَّارِحِ كثِيرًا تعْيِينُ متعلِّق الظَّرفِ وربّما يعودُ هذا إلى الوضوحِ الذِي يكتنِفُهُ بالمقارنةِ معَ تعلُّقِ حرف الجرّ ومجرورِه، لكن تجدُهُ في بعضِ المحطّاتِ يشِيرُ إليهِ، من ذلِكَ قولُهُ في شرحِ البيتِ:

وَأُحْسِنُ أَقْوالِي إِذَا كُنتُ نَاطِقًا بِمَا لَيْسَ يعْنِي مِنْ مَقَالَةِ إِنْسَانِ

قال: «وَ"أَقْوَالِي": بِمَعْنَى تَلَفُّظَاتِي، اسْتِعْمَالٌ لِلْمُقَيَّدِ فِي المُطْلَقِ، عَلَى أَنَّ القَوْلَ يَخْتَصُّ بِالمَوْضُوعِ، وَاللَّفْظَ لَهُ وَلِلْمُهْمَلِ. وَ"إِذَا": ظَرْفٌ خَارِجٌ عَن الصَّدْرِ وَالشَّرْطِ **مُتَعَلِّقٌ**

(1) إجابة الدعوة [77و].

بِأَقْوَالِي، وَفَائِدَتُهُ تَعْمِيمُ أَوْقَاتِ النُّطْقِ»[1]. على خُطَى الشَّارِحِ في استجلاءِ معانِي الأبياتِ، مِن خلالِ توظِيف المعارِف اللُّغوِيَّة بكلِّ فروعِها تراهُ في هذا البيتِ يسنِدُ تعمِيمَ أوقاتِ النُّطقِ لإثباتِ التَّقصِيرِ الذِي ينسبهُ النّاظِمُ لنَفْسِهِ، إلى تعلُّق هذهِ الأقوالِ بالأداةِ "إذا" التي لا تفتَرِقُ عنها دلالة الظَّرفِيَّة الزّمانِيّة، وإنْ تخلَّتْ عن الشّرطِيَّة وعن الاستقبالِ[2]، إذْ تدلُّ هنا على أنّه ينمّقُ أقوالهُ حالَ الحدِيثِ فيما لا يعنِي ولا يُفِيدُ.

6- المطابقة بين المتلازمات وعود الضّمِير إلى صاحبِهِ:

يقدّم الشّارِحُ جملة مِن الأدلّة والقرائنِ لبيانِ الوظائف الإعرابِيَّة ليجبر بعضها ببعضٍ، ويسقِطَ الكلامَ على الأطر التّجرِيدِيَّة المتعارف عليها لدى النّحاة؛ ففجوات التَّحلِيلِ لا يمكِنُ تفادِيها إلّا بهذا التَّكامل بين كلِّ المعارِفِ، وإلى هذا يُشِيرُ الدكتور تمّام حسّان بقولِهِ «إذا كان العاملُ قاصرًا عن تفسِيرِ الظَّواهر النَّحوِيَّة والعلاقات السياقِيَّة جميعها، فإنّ فكرة القرائن (الأدلَّة) توزّعُ اهتمامَهَا بالقسطاسِ بينَ قرائنِ التّعلِيق النَّحوِيّ، معنوِيّها ولفظِيّها، ولا تعطِي للعلامة الإعرابِيَّة منها أكثَر ممَّا تعطِيهِ لأيَّة قرِينةٍ أخرى من الاهتمامِ»[3]. النَّماذجُ على هذا التَّظافُرِ تستغرِق التّحلِيلاتِ في الكتابِ كلِّهِ؛ إذْ هِي عملِيَّة مطَّرِدةٌ، سواءٌ أبان عنها الشّارِحُ أو لم يبِنْ، إذ قد يكتفِي الشَّارِحُ بإظهارِ ما يستلزِمُ الإظهارَ دون التَّصرِيحِ بِباقِي الأدلَّة، لأنّها تكونُ مستحضَرةً في ذهن الشَّارِحِ والمتلقِّي على السّواءِ. واخترتُ منها المطابقة بين المتلازمات وعود الضّمائِرِ لِتردّدها أكثر مِن غيرِها، وتقدّم النّصوص التّالِية نماذج منها.

---

(1) إجابة الدعوة [5و].

(2) للشّارِحِ وقفات متعدِّدة مع الأداةِ "إذا" و"إن" قد أشرتُ إلى طرفٍ من معانِيها في مبحث الأدواتِ. وفي هذا النَّصِّ يظهرُ استعمالهُ لمصطلح "خارج عن الصَّدرِ" ليدلَّ بهِ على أنَّ "إذا" فِي استعمالِها تأتِي في صدرِ الكلامِ، ولكن تدحرجت عنهُ، كما أنَّ أداوتٍ أخرى تستعملُ بنفسِ الحالِ، كَ "لمّا" وقد ذكرها حين تعرُّضه لتفسِير الآية الأولى من سورة الواقعة في تفسِير "همِيان الزّاد". وما أودّ الإشارة إليهِ، هو تفرّده بهذا المصطَلح.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص232.

أ- المطابقة بين المتلازمات:

المطابقة بين المتلازماتِ مِن الأدلّة اللَّفظِيَّة على تعيِينِ العلاقة بينَ الكلمات في الجملة، وأعنِي بهِ التَّلازم بين المبتدأ وخبره مثلًا؛ أي التَّوافق بينهما فِي العددِ والنَّوع، وبين النَّعت والمنعوتِ، أو اسم الإشارة والمشار إليْهِ، وبين البدل والمبدل منهُ. وقد اعتمَدَ أطفِيَّش على هذه المطابقة فِي حلِّ الإشكالاتِ التَّركِيبِيَّة، ومِن تلك النُّصوصِ قوله في شرحِ البيت:

وَعِنْدِي يَمِينٌ لاَ يَمِينُ بِأَنَّ فِي يَمِينِكَ وَكْفًا حَيْثُ حَاجَةُ ظَمْآنِ

قال «و"يَمينُ" الثَّانِي: فعْلٌ مضَارِعٌ مرْفُوع منْفِيٌّ بـ: لَا، يُقالُ: مانَ يَمِينُ؛ أيْ: كَذبَ يكْذِبُ. وجملَتُهُ معَ فاعِلِهِ المسْتَتِرِ نَعْتٌ لِـ"يمين" الأَوَّل، والضّمِيرُ فِيهِ عائِدٌ إلى الأَوَّلِ؛ لِأَنَّ اليَمِينَ **يُذَكَّرُ ويُؤنَّثُ** تقدَّمَ أو تأخَّرَ، وكذا الإصبَعُ واخْتَارَ التَّذكِيرَ ليَكُونَ الجِنَاسُ التَّامُ»[1].

وفي شرح البيتِ:

لِسَـــانِيَ فِي لَغْوِ خِصَـــامٍ وَغَيْبَةٍ وَمَيْنٍ عَلَى الإِطلاَقِ فِي كُلّ أَزْمَانِ

قالَ «وَ"خِصَامٍ" وَمَا بَعْدَهُ: بَدَلٌ مِنْ "لَغْوٍ"، بَدَلٌ مُطَابِقٌ فَـ"لَغْو" مُنَوَّنٌ»[2]. لقد أكّد أطفِيَّش أداءَ الضَّمِير فِي "يمِين" و"خصام" لِوظِيفتِهما النّحوِيّة؛ لمطابقتها اللّفظِيّة مع الكلمة المرتبطة بهما، وبذلِكَ رفع ما كان مِن إشكالٍ، وفِي نصٍّ آخر[3] يظهِرُ، مِن خلالِ التّطابق، صحّةَ الرّوايةِ وَمطابقتها لسنن الكلامِ العربِيّ، قالَ: «وذكَرَ الثَّعْلَبِيّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَن ابْنِ عبَّاسٍ فِي صِفَة الْبرَاقِ: أَنَّ لَهَا خَدًّا كخَدِّ الْإِنْسَانِ، وعَرْفًا كَعَرْف الْفَرَسِ، وقَوَائِمَ كقَوائِمِ الإِبِلِ، وأَظْلَافًا وذَنَبًا كأظْلَافِ البَقرِ وذنَبِها، وكَانَ صَدْرُها يَاقُوتَة حَمْرَاء، والتَّأنِيثُ باعْتِبَارِ أَنَّهُ دَابَّةٌ»[4].

---

(1) إجابة الدعوة [162و].

(2) [4ظ].

(3) ينظر نصّ آخر: [162و] [197ظ] و[242ظ].

(4)(م، س) [218و].

ب- عَود الضّمِير إلى صاحبِه:

وسائل الرَّبط هِي أدوات العطف والشَّرط وغيرها، وكذلِكَ الضَّمائِرُ، فهذه أدلَّة لفظِيَّة يستعِينُ بها المحلِّل لبلوغِ غايتِه، ومن النَّماذجِ على استعمالِ أطفِيَّش لهذه الوسائل، قولُهُ[1]: «وَأَلِفُ "تَوَلَّانِي" بَدَلٌ مِنْ لَامِ الكَلِمَةِ، لَا ضَمِيرٌ، وَفِي "تَوَلَّى" ضَمِيرٌ عَائِدٌ لِلْحَضِيضِ، **وَلَوْ كَانَ ضَمِيرَ تَثْنِيَةٍ** لَقَالَ تَوَلَّيَانِي»[2]. وكذلِكَ قولهُ في شَرحِ البيتِ:

وَجُدْرَانُ بَيْتِ اللهِ أَمَّنَّ عِنْدَمَا دَعَوْتَ لِعَبَّاس عَلِيّ وَوِلْدَانِ

قال «وليْسَ الأَصْلُ "أَمَّنَتْ" بتَاءِ التَّأْنِيثِ، وحَذفهَا لِلْوَزْنِ، بَلْ هُوَ مُشَدَّدُ النُّونِ كَالْمِيمِ، فَفِيهِ نُونُ الإِنَاثِ»[3]. فقد أبعدَ التّأوِيلَ مِن النّصّينِ بِتحدِيدِ الضّمائِرِ، وردِّها إلى أصحابِها في الكلامِ، فلا يضِيف للنَّصِّ ما ليسَ مقصودًا من النّاظِمِ، إذ الصِّيغة اللَّفظِيَّة "تولّى" و"أمّنَّ" تتضمَّنان ضمِيرَ المفرد ونون النّسوَة مدغما مع لام الفعل، دلَّ عليهِما "حضيض" و"جدران" الاسم العائد إليهِ الضَّمِير.

هناكَ طرفٌ من الأدلَّة فِي الإجراآت الإعرابِيَّة تمّت الإشارةُ إليهِ سابقًا تتعلَّقُ بالمعنَى أساسًا، والمعنَى العامّ للقصِيدة وعباراتها بالخصوصِ، وقد أبنتُ أهمّيَّة الوقوف على معانِي المفرداتِ، والمعنَى العامّ، وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى ضرورة الالتزام بالسِّياق العامّ للقصِيدة، وغرضِها والمقامات التِي سِيقتْ من أجلها، إذْ بإهمالِها يضِيعُ طرفٌ مِن المعنَى الإعرابِيّ ليس بالهيّنِ. وفي هذا السَّبِيلِ كان أطفِيّش يوظِّف عباراتٍ من قبِيل: "لأنَّه في مقام هضمِ نفسهِ"[4]، و"ولَوْ أُضْمِرَ لعُلِمَ مِنَ المقامِ"[5]. وهذا يدعونا في نهاية هذا المبحث، المتعلِّقِ بالإعرابِ، إلى الإقرارِ بإمساكِ الشَّارِحِ بزمامِ المعنَى في القصِيدةِ مِن خِلالِ إطارِها العامّ

---

(1) ينظر النُّصوص الأخرى: إجابة الدعوة [7و] [90و] و[186ظ] و[162و] و[204و] و[218و] و[219و]

(2) (م، س) [4و].

(3) (م، س) [183و].

(4) (م، س) [4ظ].

(5) (م، س) [77و].

ومرادها، دون التَّعسُّفِ فِي تطوِيعها للأطُر التّجرِيدِيَّة التِي أقامها النُّحاة التي قد يضِيعُ معها المعنَى فِي سبِيلِ تحقِيقِ القواعِد المستنبطة، وإرغام النَّصِّ على ما لا يحتوِيهِ، حتَّى إنّهُ لا يتحرَّجُ من إقامة المعنَى على غير الملفوظِ، كلجوئهِ إلى التَّضمِينِ، وإلى تعدُّد معانِي المفرداتِ.

7- التَّعدُّد الإعرابِي والجواز النَّحوِي:

يتناول هذا المبْحثُ أمريْن مهمَّين في عملِيَّة إعرابِ الكلمات في اللُّغة العربِيَّة، أوَّلهما: تعدُّد أعارِيب الكلمة في الجملة ذاتِها، وخلالَ نفسِ السِّياق؛ أيْ احتمالُها لأكثرَ مِن معنًى وظِيفِيّ في الجملةِ، والأمر الثَّانِي هو الجوازُ النَّحوِي، ويشترِكُ فِي مفهومِهِ مع تعدُّد الإعْرَاب في أمورٍ، ويختصُّ بأنَّهُ ينظرُ في الحركة الإعرابِيَّة للمفردةِ، من حيثُ جوازُ تعدُّدها، وعبارة النَّحوِيِّين في ذلِكَ: جوازُ الرَّفع والنَّصبِ مثلًا.

إنَّ تعدّدَ الإعراب والجواز ناتِجٌ عن الاحتمالِ خلالَ السِّياقِ التّركِيبِيّ؛ فالوقوفُ على هذهِ الظّاهِرةِ مقْصُودٌ أصلًا، مِن أجْلِ سَبْرِ المعانِي التِي تحتملُها المفرَدَة، فيُحَاوِلُ التَّوفِيقَ بينَ الأَوْجُهِ واختيار الأنسَبِ، وإن أطالَ في الشَّرحِ، تجدهُ يعدِّدُ الأوجُهَ حَسَبَ ما هو ممكِن، أو يكتفِي بوجهٍ واحِدٍ يُشِيرُ إليهِ، وتبدُو معالجةُ هذه القضِيّة في نماذج متعدّدة مِن الشَّرحِ تطرّقت إلى مسائل مختلفة متعلّقة بالقضِيّة، أعالجها حسب ما يأتِي:

أ- طرِيقة التَّعبِير عن جوازِ التَّعدُّد:

يستعملُ الشّارِحُ الفعل "يجوز" وحرف العطفِ "أو" للتّعبِيرِ عن ظاهِرة التّعدّد، والاستعمالانِ يدلّان على اختياراتٍ نظرِيَّة، كالإقرارِ بأنَّ تعدُّدَ الإعرابِ قائمٌ على المفاضلة بين الأوجُه الممكنة المحتملة؛ أيْ إنّ هناك وجها فاضِلا وآخر مفضولا، فليست الأَوْجُه على نفسِ الدَّرجة مِن القُوَّةِ والاحتمالِ. ويمكنُ تلمُّس هذا مِن خلالِ شرحِ البيتِ:

وَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ لَوَّامَةٌ لِمَنْ نَهَاهَا فَلَيْسَتْ تَطْمَئِنُّ لِإِحْسَانِ

قال: «"أَمَّارَةٌ": خبَرٌ لِمَحْذُوف...**وَيَجُوزُ** أَنْ يَكُونَ "أَمَّارَة": مُبْتَدَءًا خَبَرُهُ: "لَوَّامَةٌ" **أَوْ** خَبَرُهُ مَا بَعْدَ الفَاءِ، **عَلَى قَوْلِ** جَوَازِ زِيَادَةِ الفَاءِ فِي الخَبَرِ مُطْلَقًا، **أَوْ** خَبَرُهَا "إِذَا" وَشَرْطُهَا وَجَوابُهَا»[1].

الوَجْهُ في إعرابِ "أمَّارة" أن يَكونَ خبرا لمحذوفٍ، كما يمكِنُ أن يكونَ مبتدأ خبرُهُ على أوجهٍ متعدِّدة. وعلى اتِّكال الشَّارِحِ في أحدِ الأوجهِ على قولِ الأخفَشِ الذي يرَى بأنَّه يجوزُ زيادة الفاءِ في الخبرِ مطلَقًا[2]، دلِيلٌ على أنَّ الوَجْهَ المقصودَ ليسَ فِي نفسِ درجة الأقوالِ الأخرَى، وإنَّما هو وجهٌ محتمِلٌ على قول نحوِيٍّ، ربّما لم يوافِقْ عليهِ الجمهورُ، وبالتّالِي فإنّ الشّارِحَ يقفُ بينَ القواعد النّحوِيّة الإعرابِيَّة، وإرادة المعانِي المختلفة للألفاظِ، فليس المبتدأ كالخبر في الدّلالة، وهذا يدعو إلى الاعترافِ برحابة التّركِيب العرِبِيّ وثراءِ معانِيهِ على نمطِ هذا النّصّ والنُّصوص الأخرَى مِن هذه الظّاهِرة.

ب- تعدُّد الإعراب مِن التَّوسُّع في المعنَى:

ينتُجُ التّوسُّع في المعنَى ضِمن التّركِيبِ اللُّغوِيّ من خلالِ مفرداتهِ والأدواتِ الرّابطة بينها، وتقدّم الأوجُه الإعرابِيّة المختلفة للمفردةِ ثراءً معنوِيًّا مستنِدًا إلى أدلّة لفظِيّة أو مقامِيّة، ويبيّنُ هذا قولُ الشّارِحِ في شرح قولِ النّاظِمِ:

فَأَلْقَيْتَهُ صَرْعًا وَأَبْصَرَ أَيْكَةً أَطَاعَتْكَ سَعْيًا فِي رُجُوع وَإِتْيَانِ

قال: «فأَلْقَيْتَهُ يَا رسُولَ اللهِ في الْأَرْضِ حالَ كَوْنِهِ ذَا صَرْعٍ وَاقِعٍ عَلَيْهِ. أَوْ مَصْرُوعا أَوْ إِلْقَاءَ صَرْعٍ أَوْ صَرَعْتَهُ صَرْعًا... وضَمَّنَ "أَلْقَيْتَهُ" مَعْنَى صَرَعْتَهُ، فَ"صَرْعًا": مَفْعُولٌ مُطْلَق، ومَرّتْ

(1) إجابة الدعوة [3و].

(2) ينظر: الجنى الدّانِي، ص70. والتبيانِ، العكبرِي، 877/2. وفِي القولِ المشْهورِ يشترطُ لزيادة الفاءِ أنْ تكون في الخبرِ المتضمِّنِ شرْطًا.

أَعَارِيبُ أُخْرَى. وكَذَا "سعْيًا" بِمَعْنَى سَاعِيَاتٍ، أَوْ ذَوَاتِ سَعْيٍ أَوْ سَعْيًا: مَفْعُولٌ مُطلَقٌ لِتَضَمُّن أَطَعْنَاكَ مَعْنَى سَعَيْنا إِلَيْكَ»[1].

قد سبقَ التّنبِيهُ إلى أهمِيّة صِيغة المفردةِ فِي الجملة[2]، ولقد قدّمت اللّفظتانِ "صرعا" و"سعيا" من خلالِ بنيتِهِما وموقعهما في الجملة، وترابطهما مع مفرداتها، عدّةَ احتمالاتٍ إعرابِيّة تفرزُ ظلالًا معنوِيّة، بناءً على التّمايز الدّلالِيّ للوظائفِ الإعرابِيّة، فاستنبط مِن اللّفطتين وظِيفتينِ تُسهِمانِ في بَيانِ دلالةِ البيتِ على النّحو الآتِي:

الحال: استنبطها على وجْهَين؛ ذا صرعٍ، ومصروعا، ذوات سَعْيٍ، وساعياتٍ، جوابا للسّؤال كيف ألقيته؟ وكيفَ أطاعتْكَ؟ إظهارًا لِحدّة الإلقاء المتَمكِّن مِن قَهْرِ الخصْمِ، والتّغلّبِ عليهِ، وشدّة الاتّباعِ المتمثّل بالسّعيِ الحثِيثِ.

المفعول المطلق: تأكِيد للحدَثِ. وقدْ حَمَلَتْ صِيغة المصدرِ توسُّعًا في الدّلالة؛ لاختلافها عن مصدرِ الفِعْلِ الدّالّ على الحَدَثِ، وفصّلهُ الشّارِحُ على وجهَيْن: بتضمِينِ الفعل معنَى المصدرِ، وبِتقدِيرِ محذوفٍ مِن صِيغة المصدرِ، ويحمل المذكور على نيابة المفعول المطلَقِ.

ج- أسبابُ تعَدُّد الوظائِف الإعرابِيّة:

يشِيرُ أطفِيَّش في إعراباتِهِ إلى الأوجه الممكنة للمفردةِ بربطِها بسياقِها وتعالقها مع المفرداتِ في الجملةِ، والبحثِ في صِيغتها الصّرفِيّة، على الوجه الذِي تمّ بيانهُ فِي النّصّ السّابِقِ، وهذه هِي مجمل الآلِيات التِي عدّد مِن خلالِها أطفِيَّش وظائفَ بعضِ المفردَاتِ،

(1) إجابة الدعوة [197و] و[197ظ].

(2) ينظر مطلب دراسة القضايا الصّرفِيّة، وقد قال أطفِيَّش في شَرْحِ دلالةِ بعض المصادِرِ «...وَيُرِيدُ النَّاظِمُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي اللَّفْظَيْنِ لِأَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ صَالِحَانِ لِلكَثْرَةِ، وَمَعَانِي كُلٍّ مِنْهُمَا مُتَّحِدَةُ المَفْهُوم، فَصَحَّ إِرَادَتُهَا كُلَّهَا مَرَّةً» إجابة الدعوة [4ظ].

وبالتّأمُّل في النّماذج التّالِية يتبيّنُ حضورُ هذه الآليات بوضوحٍ، وكيف ساهمتْ فِي إجلاءِ هذه الظّاهِرة. قال أطفِيَّش في شرحِ البيتِ:

وَإِيوَانُ كِسْرَى باتَ بِالصَّدْعِ ذَا فَنَا كَمَا شَمْلُ كِسْرَى اشْتَتَّ مِنْ بَعْدِ

قال: «"**مَا" زَائِدَة كَافَّة،** وَ"شَمْلُ": **مُبْتَدَأٌ** خَبَرُهُ "اشْتَتَّ"؛ أَيْ: كَمَا شَمْلُ أَصْحَابِ كِسْرَى تَفَرَّقَ بَعْدَ تَفَرُّقِ إِيوَانِهِ بِالصَّدْعِ، أَوْ "شَمْلِ" بِالْجَرِّ بِالْكَافِ عَلَى حَذْفِ مُضَاف، و"**مَا" غَيْرُ كَافَّةٍ،** أَيْ: كَشَمْلِ أَصْحَابِ كِسْرَى حَالَ كَوْنِهِ مُتَفَرِّقًا»[1]. فإعرابُ كلمة "شمل" مقرونٌ بِالأداةِ "ما"، فبحسبِ وظِيفتها في الجملةِ تتحدّدُ وظِيفة المفردة "شمل". وليسَ هذا مقتصِرا على هذا البيتِ فقط، ففي شرح البيتِ:

وَمَنْ أَكَّدَ المِيزَانَ أَكَّدَ مَوثِقًا بِهَدْيِكَ أَنْ يُلْقَى إِلَى أَهْلِ مِيزَانِ

قالَ: «والذِي أَكَّدَ العَدْلَ مُطلَقًا، أو الوَفَاءَ في الوزْنِ مِن كُلِّ مَنْ يَزِنُ مِن مالِهِ للنَّاسِ أَكَّدَ وُثُوقًا بِهَدْيِكَ بأنْ يُلْقَى إِلَى أَهْلِ العَقْلِ. فـ"مَن": مُبْتدَأ خبَرُهُ "**أَكَّدَ مَوْثِقًا**" إلخ، أوْ يمكِنُ أَنْ يكونَ **الواوُ لِلْقَسمِ** لِمَا قَبْلَهُ مِنْ تبْشِيرِ الرُّسُل...وعلَى الْقَسَمِ يكُون "**أَكَّدَ مَوْثِقًا**" **بَدَلًا** مِنْ قَوْلِهِ: "**أَكَّدَ الميزانَ**»[2]. فتعدُّدُ المعنَى الوظِيفِي لِلجملة "أكّد موثِقا" راجعٌ إلى وظِيفة أداةِ الواوِ التي تحتمِلُ وظائفَ مختلفة، منها العطف والقسم.

وَفِي شرح البيتِ الموالِي نقفُ أمام سببٍ آخرَ يجعلُ تحدِيدَ الوظِيفة الإعرابِيَّة متعدِّدا.

وَإِنْ هُوَ قَدْ أَوْمَى إِلَى السُّحْبِ أَتَتْ بِحَمِيدِ الْقَطْرِ أَبْهَجَ إِتْيَانِ

قالَ: «"هُوَ" **ضَمِيرُ اسْمٍ** لـ:كَانَ الشَّأْنِيَّة **المحْذُوفِ،** أيْ: وإِنْ كانَ، أَيْ: هُو، أَيْ: الشَّأنُ، حَذَفَ كانَ وَحْدَهُ، لَا مَعَ الضَّمِيرِ فِيهِ فَبَرَزَ وانْفَصَلَ. وجُمْلَة: "قَدْ أَوْمَى إِصْبَعٌ" خَبَرُ كانَ. ونَعْتُ "إِصْبَعٌ" محذُوفٌ أيْ: إصبَعٌ مِنْكَ. **ويَجُوزُ** أن يكُونَ "**هُو**" **عَائِدًا** إِلَى رسُولِ اللهِ ﷺ **فاعِلًا** لِـ:"أَوْمَى" محْذُوفًا غَيْرَ مقْرُونٍ بِـ"قَدْ" وفَسَّرهُ المقْرُونُ بها المذكُورُ، فيُقَدَّرُ

(1) إجابة الدعوة [98و].

(2) (م، س) [89و].

إصْبَعٌ منْهُ، فيَكُونُ اِلْتِفَاتًا منَ الخِطَابِ إلَى الغَيْبَةِ»[1].

الضَّمِيرُ في الجملة العربيَّة لا بدَّ له من عائدٍ أقِيمَ مكانهُ، وفِي هذا الصّددِ أدَّى البحثُ عن هذا العائدِ إلى الاحتمالينِ، وكلاهما ممكِنٌ، والعبارةُ مؤدِّيةٌ لحقِّهِ، إلّا أنَّ التَّفاوت واضِحٌ في قوَّة المعنَى الذِي يؤدِّيه كلُّ وجهٍ؛ أي من النَّاحية البلاغِيَّة الجماليَّة.

وفِي نصٍّ آخرَ قال: «وَنَادَى الوَيْحَ لِيَحْضُرَ لِأَنَّ ذَلِكَ الوَقْتَ وَقْتٌ يَحِقُّ أَنْ يَحْضُرَ فِيهِ، هَذَا وَجْهُ اللَّفْظِ، وَأَمَّا المُرَادُ فَالتَّحَسُّرُ وَالتَّضَجُّرُ مِنَ الذُّنُوبِ. **وَيَجُوزُ** أَنْ يَكُونَ "يَا" **تَنْبِيهًا** وَأَنْ يَكُونَ **نِدَاءً** لِمَحْذُوفٍ؛ أَيْ: يَا خِلِّي وَيْحَ قَلْبِي، فَيَكُونُ وَيْحَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا لِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا، لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ مِنْ لَفْظِهِ. فَالتَّقْدِيرُ: هَلَكَ قَلْبِي هَلَاكًا...»[2].

لقد كان للأداةِ "يا" دورٌ فِي بيانِ المواقع الإعرابِيَّة للمفرداتِ في الجملةِ. تحتمل أن تكونَ للتَّنبِيهِ لغيابِ المنادَى الحقِيقِيّ في الجملة، ويمكِنُ إبقاؤها على أصلِها، وتقدِير المنادَى المحذوفِ على الشّكلِ الذِي وضَّحهُ الشّارِحُ.

مِن الملاحِظ الأساسِيَّة على نصوصِ هذه الظّاهرةِ هو مقصِدِيَّة أطفِيَّش إلى الوقوفِ عليْها؛ أيْ إنَّه يظهِرُ الاحتمالاتِ الواردةَ في البيتِ، نتِيجة النَّظمِ الذِي جاء عليهِ البيتُ واحتملته العبارةُ، ولا يشِيرُ إلى أنّ ذلِكَ كان مقصودا من النّاظمِ أو لَا.

إنَّ تعدُّدَ إعراباتِ الكلمة الواحدة قدْ يَرِد بترجِيح أو دونَهُ؛ يعنِي أنَّ الشّارِحَ لا يلزمُ نفسهُ في أغلبِ نصوصِهِ بيان الدّاعِي إلى تعدُّد الإعرابِ، وإنَّما يتجاوزُ ذلِكَ لوضوحِهِ أو لِاعتمادِهِ على معرفة المتلقِّي له، فلا حاجة إلى تنبِيهِ المتلقِّي إلى ما قدْ حصَّلهُ فعلًا.

المطلب الرابع: معانِي الإضافة

الإضافة نسبةُ اسمٍ إلى اسمٍ آخَرَ، وإسنادُهُ إليهِ؛ نحو: غلامُ هندٍ، وكتاب خالدٍ[3].

---

(1) إجابة الدعوة [162و].

(2) إجابة الدعوة [7ظ].

(3) معانِي النحو، د. فاضل السّامرّائِي، 102/3.

وتَكتَسِي علاقَةُ الإضافَةِ فِي تركِيبِ الجملة العربيّة أهمِيَّة بالِغَةً فِي البيَانِ وإبلَاغِ رسالة المتكلِّم، وقد أوْضَح النَّحويُّون أهمّية هذه العلاقة مِن خلالِ أَوْجُهٍ متعَدِّدَة، مِنْ ذَلِكَ قول المبرّد «إذا أضفتَ اسما مفردًا إلى اسمٍ مثلِهِ، مفردٍ أو مضاف، صارَ الثَّانِي مِنْ تمامِ الأوَّل، وصارا جمِيعا اسمًا واحِدًا»[1]. إنَّ علاقة الإضافة تلحمُ الاسمَيْن لتحيلهما اسمًا جدِيدًا، ذا دلالةٍ مختلفةٍ تأخذُ مِن دلالةِ الاسمينِ المفردَينِ، وتنفردُ عنهمَا.

لقد أدَّتْ علاقةُ الإضافة وَظِيفةً مهمّةً فِي الوقوفِ على معانِي أبيات القصِيدة. وقد استقدمَ أطفِيَّش هذهِ العلاقة حالَ تحلِيلِ تراكِيبِ الجُمَل؛ إذْ ترَى المعانِي المعجمِيَّة (اللُّغوِيَّة) للمفرداتِ في تجاذُبٍ مُستَمِرٍّ مع التَّصرُّفات اللِّسانِيَّة (الفعلِيَّة) المعتمِدة على مبادِئِ الاقتصاد والتَّيْسِيرِ والاختصار والتَّسهِيلِ، وغيرِ ذلِكَ ممّا يعرَفُ في كلامِ العربِ، بما يمثِّلُ نظامَ اللُّغة الذِي نشأ بينهُم وتواضعوا عليهِ. وقَدْ ساهَمَتْ مجموع نُصوصِ هذه العلاقة فِي معالجةِ مسَائِلَ متعَدِّدَة، كالحذفِ والاحتمالِ والتَّقدِيرِ والمعجم والتَّركيبِ.

إنَّ مجموعَ النُّصوصِ التِي أحصيتها والمتعلِّقة بعلاقة الإضافة، كانت على نسَقٍ واحِدٍ مِن الاختِصارِ والاِقتضابِ، وهذا عهد الشَّارِحِ في أغلبِ نصوصِ شرحِهِ، إلَّا ما نَدَرَ. لا يذكُرُ أطفِيَّش في خلالِ تحلِيلاتِهِ إلَّا محصِّلتَها، فهوَ يُشِيرُ مثلا، في مسألةِ حَذْفِ المضافِ، إلى قِراءةِ البيتِ بتقدِير المضاف، ويعقِّب بقولِهِ: على حذفِ المضافِ، دون إشارةٍ إلى السَّببِ أو الغرضِ. وقد لا يذكُرُ حتَّى دلِيلَهُ مِن النَّصِّ على ذلِكَ الحذفِ؛ معتمِدا فِي ذلِكَ على معرفة المتلقِّي، ووضوحِ الإشارة إليهِ. هذا عن الملاحظة العامَّة للنُّصوصِ مجموعةً[2]. وسأضرِبُ عن النَّماذجِ علَى هذه الملاحظةِ، لأذكُرَ النُّصوصَ التِي تعدَّى فِيها الشَّارِحُ ذكرَ العلاقةِ مجملَةً، إلى بيانِ دلالتها وما يستنِد إليهِ مِن النَّصِّ؛ أيْ النُّصوص التِي كانَ فِيها تفصِيلٌ في الشَّرحِ والتَّحلِيلِ.

---

(1) المقتضَب، المبرِّد، 143/4.

(2) ينظَر مثلًا: إجابة الدعوة [9ظ].

1- الاحتمالُ والقراءة على وَجْهٍ واحِدٍ:

إنَّ أبياتَ المنظومةِ أعطَتْ لِلشَّارِحِ فسحةً فِي قراءتِها وتناولِ معانِيها بالنَّظرِ إلى استعمالِ النَّاظمِ أساليبَ البيانِ العرَبِيّ، وتفنُّنِه في التَّعبِيرِ عن المعانِي التِي يرِيدُها، فكان الشَّارِحُ مدرِكًا لهذا، نظرًا إلَى ثقافتِهِ اللُّغوِيَّة وعلمِهِ بالعرِبِيَّة. تجلَّى هذا على مستوَى علاقةِ الإضافة، وبالخُصوصِ فِي ظاهِرةِ حذْفِ المضافِ التي تُتِيحُ لِلْقارِئ والمتلقِّي قراءةَ البيْتِ على احتمالاتٍ متعدِّدة وممكنة، يختارُ منها ما يراهُ مناسبا حسب الأدلَّة عليهِ الحالِيَّة والمقالِيَّة.

إنَّ تَعدِيدَ الاحتمالاتِ في التَّحلِيلِ ظاهِرٌ على منهَجِ شرحِ أطفِيَّش فِي كُلِّ مستوَيَاتِهِ، وتمثَّلتْ على مُستوَى مراعاةِ حذف المضافِ مِنْ خلالِ تعبِيراتٍ كقولِه: ويجوزُ[1]؛ أيْ: تجوزُ قراءة البيتِ على هذا المنوالِ. أو أنَّهُ يقدِّم القراءاتِ المتعدِّدة معًا؛ سواء كانتْ مختلفة أو متقاربة، ومِن بينِها القِراءةُ على حذف المضافِ، لما تقدِّمهُ من قدرةٍ تفسيرِيَّة، فاصِلا بينها بالحرفِ "أوْ"[2].

لكنّهُ فِي بعضِ الأحيانِ يقدِّرُ ابتداءً وقوعَ الحذْفِ، دون اللُّجوءِ إلى تقدِيمِ احتمالاتِ التَّركِيبِ، فليسَ الحالُ أن يحتمِلَ التَّركِيبُ غيرَه؛ فَلا يمكِنُ تخرِيجُهُ إلّا على هذا الوَجهِ كقولِهِ «"سَاوَةُ": بَلْدةٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: أَهْلُ سَاوَةَ سَاءَتْ بِنَضْبِ مَاءِ بَحْرٍ صَغِيرٍ فِيهَا؛ أَيْ: ذَهَابُ مَائِهِ»[3].

وممَّا سجَّلتُهُ عن نصوصِ علاقة الإضافةِ، غيَابُ التَّناول البلاغِيّ لها، وهذا ما يُفسِّر سَبَبَ دراسة هذه الظّاهرة فِي هذَا المبحَث؛ إنَّ الشَّارِحَ لا يعمدُ إلى بيان المقاصِد المعنوِيّة البلاغِيَّة التِي تؤدِّيها هذه العلاقة، ولا يتطرَّقُ إلى الجانب الجمالِيّ والفنّي لتوظِيفِ هذا

(1) ينظَر إجابة الدعوة [77و].
(2) ينظَر (م، س) [111ظ].
(3) (م، س) [98و] و[98ظ].

الإسناد، وبهذا تكون سمةً غالبة على نصوصِ الشَّرحِ، إذ تَغلبُ المعالجَة اللُّغوِيّة/ المعجمِيّة والنَّحوِية على المعالجة البلاغِيَّة التي تبحثُ فِي جماليَّة التَّعبِير وتفنُّن النَّاظم في تصوِيرِهِ للمعانِي المرادة.

2- المعجم والتَّركِيب:

إنَّ علاقةَ الإضافةِ بحثٌ فِي صمِيم علم الدّلالة، فمعالجتها تستحضِرُ جملةً مِنْ مَفَاهِيمهِ من أجلِ استثمارِها لبلوغ أغراضِها والإحاطة بمدلولاتِها. لم يتوانَ أطفِيَّش فِي الاستعانةِ بمجملِ مفاهِيمِ علم الدّلالة، ويمكِنُ التَّدلِيلُ على ذلِكَ مِن خلالِ نموذجينِ يظهِرانِ هذا التّفاعُل.

يقدِّمُ أطفِيَّش قراءتهُ لتركِيبِ الإضافةِ بناءً على المعنَى اللُّغوِيّ للَّفظِ، وهو المعنَى الأصلِي الذِي وُضِعَ له، أو المعنَى المستعمل له، ثمَّ يوظِّفُ إمكانِيَّة القراءةِ على غيرِهِ ليحصُلَ على الدّلالة السِّياقِيَّة؛ فوقوفهُ على معنَى الإضافةِ ينبنِي على إرادة ذلِكَ من خلالِ السِّياقِ، ومن خلالِ الوَضع اللُّغوِي للفظِ، وفِي قراءتهِ للبيتِ التَّالِي نموذجٌ من ذلِكَ:

رَأَى آدمٌ فِي الْعَرْش ذِكرَكَ ثَابِتًا يَلِي ذِكْرَ رَبِّ الْعَرْش فِي وَقْتِ إِعْلاَنِ

قال: «والذِي رأَى آدمُ حُرُوفَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله ﷺ في الْعَرْشِ، لا ذِكرَهُ، لكِنْ لمَّا كان الْحُرُوفُ المكتُوبَةُ سببًا للنُّطقِ والذِّكرِ بمُسَمَّاها ومَلزومًا لَهُ في الْجُمْلَةِ عبَّرَ عنْهَا بِالذِّكرِ، والرُّؤيَةُ بَصَرِيَّةٌ...و"فِي وَقْتِ إِعْلاَنِ": كالتَّرشِيحِ لِلْمجَازِ المُرْسَلِ، كما يُرشَّحُ المجازُ الاِسْتِعَارِيّ. ويَجُوزُ تَقْدِيرُ مضَافٍ فيَبْقَى "ذِكْرَ" في الموضعَيْنِ بِمَعْنَى النُّطق على **ظاهِرِهِ**، فيكونُ "وَقْت إِعْلاَنِ" على ظاهرِهِ مِنَ الجَهْرِ بِالنُّطقِ؛ أيْ: رأَى دَالَّ ذِكْرِكَ يَلِي دَالَّ ذِكْرِ رَبِّكَ، بتَشْدِيدِ اللَّام»[1].

(1) إجابة الدعوة [77و].

إنَّ مِنْ معانِي "الذّكر" في اللُّغةِ: جَرْيُ الشَّيْء على لسانكَ[1]. وهذا بمعنَى النُّطقِ الذِي أشارَ إليه الشَّارِحُ في النَّصِّ سالِفا. والإِعْلانُ: المُجاهرة[2]، وعلى هذَيْن المعنَيَيْنِ اللُّغوِيَّيْنِ اللّذين عَبَّر عنهما الشَّارِحُ بقولِه: "على ظاهِرِه" بَنَى أطفِيَّش قراءتهُ للبيتِ على حذفِ المضافِ "دالَّ"؛ فاللَّفظان "إعلان" و"ذكر" يَنتميانِ إلى نفسِ الحقلِ الدّالِ على النّطقِ مع اختلافٍ فِي كيفِيَّتِهِ، فَأجَازَ بذلِكَ القراءة على حذفِ المضافِ.

لقدْ أعطتْ ثنائِيَّة الحقِيقة والوضع اللُّغوِيّ/ المجاز إمكانِيَّةَ قِراءة ألفاظِ البَيْتِ على القراءتَيْنِ، وهذا ما يدرسُهُ علم الدّلالة فِي مبحثِ تغيُّر المعنَى أو انتقال الدّلالة، والذِي يكون في صورٍ مختلفة: التَّضْيِيق والاتِّساع والانحِطاط والرُّقيّ. ومِن وسائلِ هذا التَّغير أو الانتقال: المجاز المرسَل والاستعارة والكناية، ومن النَّاحية النَّحوِيَّة يعتبرُ إقامة المضاف إليهِ مقامَ المضافِ؛ أيْ تحمّل المضاف إليهِ دلالة المضافِ فصلا من فصولِ هذا التّغيِيرِ.

وفِي قولِه في شرح البيتِ التّالِي يتجلَّى وَجْهٌ مِن أوجُهُ اختلافِ دلالة الإضافة بالنّظرِ إلى التَّركِيبِ الذِي سِيقَتْ فِيهِ:

وَخَيْرَ نَبِيءٍ جَاءَ مِنْ خَيْرِ عنْصرِ بِخَيْرِ كِرَامٍ هَدْيُهُم خَيْرُ قُرْآنِ

قال: «فقَدْ اخْتَارَ خَيْرَ الأَنْبِئَاءِ غَيْرهُ الذي لَهُ أَفْضَلُ خَيْرٍ وأَفْضَلُ كِتَابٍ مُنَزَّلٍ يُقْرَأُ، ولَهُ صَحَابَةٌ كِرَامٌ وفَضلَ عَلَيْهِ نَبِيئُنَا ﷺ، وعَلَى أَصْحَابِهِ وخَيْرِهِمْ وهَدْيِهِمْ صَحَابَةُ نَبِيئِنا وسِيرَتُهُم وهَدْيُهُمْ، وعَلَى كِتَابِهِ كتَابُ نبِيئِنَا ﷺ؛ فخَيْرُ سائِرِ الكُتُبِ التَّورَاةُ غَيْرِ القُرْآنِ، والقُرْآنُ أَفْضَلُ مِنْهَا. وهَذَا عَلَى أَنَّ "جَاءَ" نَعْتُ "نَبِيءٍ"، **ويَجوزُ** أَنْ يَكُونَ نَعْتَ "خَيْر" فيَكُونُ "خَيْرِ كِرَامٍ" مَا لِخِيَارِ هَذِهِ الأُمَّة والصَّحَابَةِ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا والآخِرَةِ والدِّينِ، ويَكُونُ الْكِرَامُ الصَّحَابَةُ أَوْ أَهْلُ التَّقْوَى والعِلْمِ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ. والْخَيْرُ المضَافُ لِلْقُرْآنِ هُوَ القُرْآنُ المنَزَّلُ علَى سَيِّدِنا

(1) لسان العرب (ذكر).

(2) (م، س) (علن).

مُحَمَّدٍ ﷺ»[1]. إنَّ مَا عدَّدَ معانِي التّركِيبِ الإضافِيّ "خير كرام" هو تعلُّقه بالكلمِ في التَّركِيبِ. لم يشأ أطفِيَّش أن يمرَّ دونَ أن ينبّهَ على ما يمكِنُ أن يحملهُ مِن معانٍ؛ فالذِي جاءَ بهِ النَّبِيءُ يحتمِلُ أن يكونَ صحابتهُ المتميّزِينَ فِي سيرتهم وأخلاقِهِم، أو الخيرُ الذِي أوتوهُ. وهذهِ التفاتة مهمَّة، على بساطتِها، إلى ضرورةِ اعتِصارِ ما يقدّمه التّركِيبُ دونَ إقصاءٍ، فقد يكتفِي بالأمر أنَّ "خير كرام" هم الصّحابة الذِينَ جاءوا معهُ ﷺ، لكنّ التَّدقِيقَ يقتضِي التَّنبِيهَ علَى وُجُودِ تعلُّقٍ إمَّا بالصّحابة أنفسِهِم، أو بما حصلوا عليهِ من الخيرِ، وبذلِكَ يشملُ التَّركِيبُ كلا الدّلالتينِ.

3- تقدِيرُ المضافِ المحذوفِ:

لقد كان لتقدِيرِ المضافِ المحذوفِ أثرٌ في بيانِ دلالات علاقة الإضافةِ، وتتضمَّن التَّطبِيقات المبثوثةُ في الكتابِ توجِيهاتٍ مهمَّة، تنبِئُ عن اتّباعِ أطفِيّش لقواعد التَّركِيبِ العربِيّ المستنبطة من كلامِهِم رغمَ أنَّهُ لا يقدّمُ توضِيحاتٍ ضافِية على إجراآتهِ، ولا المبادِئ التِي يتّبِعها، فقاعدتهُ النَّظرِيَّة مطمورةٌ في تطبِيقاتهِ، ويمكِنُ تلمُّسُ ملامحها مِنْ خِلالِ النّماذج المقدّمة للتّحلِيلِ.

وعلى عمومِ عمليَّة التَّقدِيرِ في هذه الظّاهِرة؛ فإنَّ أطفِيَّش لا يقدّمُ توضِيحاتٍ على إجراءِ هذه التَّقدِيراتِ، أي لماذا يختارُ تقدِيرا على آخَرَ؟ والأظهَرُ أنّ لمعانِي المفرداتِ دورًا كبِيرًا في تقدِيرِ المحذوفِ في الكلام، كمَا أنَّ المكتسبات القبلِيّة (أفكار، عقائد، مسلَّمات...) والتّناص مع النُّصوص اللّغوِيَّة تسهِمُ بشكلٍ كبِيرٍ فِي هذا التَّحدِيدِ، نقفُ على ذلِكَ في قولِهِ: «بِخِلَافِ يَاءِ الإِشْبَاعِ فَجَرَتْ عَادَةُ الكُتَّابِ أَنْ لَا يَكْتُبُوهَا، كَيَاءِ "الجَانِ" آخِرَ البَيْتِ فَإِنَّهَا لِلْإِشْبَاعِ، وخَفَّفَ نُونَهُ لِلضَّرُورَةِ؛ **وَهُوَ إِبْلِيسُ**، فَيُقَدَّرُ مَضَافٌ؛ أَيْ: وَأَوْلَادِ الجَانِ، أَوْ سَمَّى الجِنَّ بِاسْمِ الجَدِّ لَهُمْ، كَمَا تُسَمَّى قَبَائِلٌ بِاسْمِ جَدِّهَا كَعَادٍ وَثَمُودَ»[2].

---

(1) إجابة الدعوة [63و].

(2) إجابة الدعوة [1ظ].

فمعلومٌ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قد أرسِلَ إلى الخلقِ كافّة، فأصحُّ مفردةٍ مؤدّية لهذا المعنَى التي تَدُلُّ على شُمولِ الفرِيقين مِن الجنِّ والإنس، لذلِكَ قدَّر "أولاد" يعنِي "بنِي"، على أنَّ "الجان" هو إبلِيسُ نفسه.

لقد أشكلَ على الدكتور فاضل السّامرّائِي تقدِيرُ النُّحاة للمضافِ في بعضِ التَّراكِيبِ التِي تكون على المجازِ، وقرَّرَ بأنَّ التّعبِيرين مختلفان دلالِيًّا، فقال مثلًا «من كلامهم [يعنِي النُّحاة]: بنو فلانٍ يطؤهم الطَّرِيق، وإنَّما يطؤُهم أهل الطَّرِيقِ، فهذا في الحقيقة تعبِيرٌ مجازِيّ، يؤدِّي معنًى لا يؤدِّيه المقدَّر، ولذا نحنُ لا نرَى في هذا تقدِيرًا، لأنَّهُ يفسِد الغرضَ الفنِّيّ الذِي صِيغَ من أجلِهِ»[1].

لقد لاحظت مثل هذا التَّفرِيقِ في نصوص الشَّارِح؛ أيْ تفرِيقهُ بين التَّعبِيرِ على أصلِهِ كما وردَ عند النَّاظِمِ، وبين تقدِيرِ المضاف المحذوفِ، فلا يعتبرُ القراءتين متكافئتينِ، وإنَّما هناك فرقٌ بينهما يشِيرُ إليهِ بالحرفِ "**أو**" الذِي يعنِي المغايرة، نتلمَّسُ هذا فِي قَولِهِ: «"التَّصَبُّر": عِلَاجُ الصَّبْرِ، وَالمُرَادُ عَاقِبَةُ التَّصَبُّرِ نُصْرَةٌ عَظِيمَةٌ، **أَوْ** التَّصَبُّر مُعْقِبُ نُصْرَةٍ فَحَذَفَ المُضَافَ، أَوْ هُوَ نَفْسُ النُّصْرَةِ **مُبَالَغَةً**»[2] فمعنَى المبالغة يغِيبُ حين يقدَّر مضافٌ محذوف في الكلامِ؛ فبذلِكَ ينزِلُ المعنَى درجةً لا تتحصّلُ إلَّا بهذا التَّجوُّزِ.

إنَّ إقامةَ المضاف إليهِ مقام المضافِ يضَعُ كلَّ الثِّقل المعنوِيّ على المضاف إليهِ، نائِبا عنهُ، متشبِّعا بحمولتهِ المعنوِيَّة، زائدا علَى حمولتِهِ الذَّاتِيَّة، وبهذا يكون الاختصارُ في اللَّفظِ مُنتجًا لزَخمٍ مَعْنَوِيّ يدركُهُ المتلقِّي العالمُ باللُّغة وأسالِيبِها، ومن هذا المدخَل سأعالجُ شرحَ أطفِيَّش لقول النَّاظِم:

---

(1) معانِي النَّحو، د.فاضل السَّامرّائِي، 124/3. نفسُ الملاحظة أشار إليها ابن يعِيش في شرحِ قولهم: ما أنت إلَّا سيرٌ سيرٌ، قال: إذا رفعتَ كان على وجهين: أحدهما أن يكونَ على حذفِ مضاف، وهو صاحب، والثَّانِي أن تجعلهُ نفس السَّير، لمَّا كثُرَ ذلكَ منه، توسُّعا ومجازًا، كما يقال: رجلٌ عدلٌ ورِضًى، إذا كثُرَ عدله والرِّضَى عنه. شرح المفصل، 282/1.

(2) إجابة الدّعوة [9ظ].

هُمَا لَعِبَا بِي مِثْلَ مَا لَعِبَ الطِّلاَ بِعَطْفَيْ صَبُوءٍ ذِي انْعِطَافٍ وَصِبْيَانِ

قال أطفِيَّش: «وَ"صَبُوءٍ": بِفَتْحِ الصَّادِ، مُبَالَغَةٌ فِي المَيْلِ. وَ"صِبْيَانُ": مَعْطُوفٌ عَلَى مَصْدَرِ لَعِبَ، عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ؛ أَيْ: وَلَعِبِ صِبْيَانٍ»[1].

يُصوِّر البيتُ أفعال النَّفسِ والشَّيطان فِي النَّاظِمِ، ومعاناتِهِ التِي يلقَاهَا منهُمَا، واستعانَ لتمثِيلِ هذه المعاناةِ في هذا البيتِ بحالِ الصِّبيان والسَّكرانِ، لاشتراكهما في أداءِ أعمالٍ تنمُّ عن قلَّة العقلِ وسوء التَّصرُّف؛ فالصِّبيان من الأصلِ "صبِي" الذي من معانِيهِ صِغَر السِّنِّ[2]، وفِي صغرِ السِّنِّ صغرُ العقلِ وقلَّة النَّظرِ في عواقبِ الأمورِ، يتمثَّلُ ذلِكَ فِي جريِهم ولعبِهِم وما يقومونَ بهِ من أعمال قد تؤدِّي بهم إلى الهلاكِ كاقترابِهِم مِن النَّارِ، وكلعبهم قربَ الحوافِّ دون استشعارٍ لخطرِ السُّقوطِ.

لقد اعتمدَ الشَّارِحُ في تقديرِ المحذوف على أساليبِ اللُّغة فِيما تقتضِيهِ من تركِيبٍ، أعنِي أنَّهُ يُسقِطُ التَّركِيبَ المشروحَ في عمليَّةٍ ذهنِيَّةٍ على القوالبِ المستنبطةِ من الكلامِ العربِيّ، وما يصطلحُ عليهِ بـ"أصلِ الكلامِ"؛ ليستطِيع استخراجَ ما أمكنهُ من معاني التَّركِيبِ المختزنةِ فِي رصف الكلمات في الجملة. فالأصلُ في العطفِ تكافؤ المعطوفَيْنِ وتشاركهما؛ لذلك اقتصَر باللّعبِ على غيرِهِ مِن الألفاظ لسبقِ ذكرِهِ في التَّركِيبِ.

وفِي قولِ النّاظِمِ:

وَسَاوَةُ قَدْ سِيئَتْ بِغَيْض بُحَيْرَةٍ وَقَدْ خَمَدَتْ لِلْفُرْس نَارٌ كَصُلْبَانِ

قال: «"سَاوَةُ": بَلْدةٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: أَهْلُ سَاوَةَ سَاءَتْ بِنَضْبِ مَاءِ بَحْرٍ صَغِيرٍ فِيهَا، أَيْ: ذَهَابُ مَائِهِ... و"كَصُلْبَانِ": أَيْ كَخُمُودِ صُلْبَانٍ، فَإِنَّ تَنَكُّسَهَا شَبِيهٌ بِخُمُودِ النَّارِ، والْخُمُودُ الْمَذْكُورُ لِلنَّارِ حَقِيقَةٌ، والْخُمُودُ الذِي حُذِفَ وقُدِّرَ لِلصُّلْبَانِ مَجَازٌ»[3]. يعتمِدُ في التَّقدِيرِ أيضا على مقتضيات أسلوب العطفِ والتّقابلِ بين المعطوفَيْنِ، ثمَّ عقَّبَ على

(1) إجابة الدعوة [4و] و[4ظ].

(2) مقاييس اللغة (صبِي).

(3) إجابة الدعوة [98و] و[98ظ].

التَّقدِيرِ باستحضارِ المجازِ؛ ليحدِثَ به الانسِجامَ بين مقتضَى التَّركِيبِ (العطف) ودلالة المحذوف. إنَّ الصّلبان لا تخمد حقِيقةً، ولكنّها تنكَّس، فَأخرجَ العبارةَ من حيّزِ الالتباسِ والغموضِ، ليدلّ بِمِثْلِ هذهِ الإجراآت على وعيهِ بضرورةِ وضع اللَّفظِ المناسِبِ للمعنَى المطلوبِ، ولأجلِ تحقِيقِ هذه الغايةِ يخرّجُ المعنَى بما تمثَّل أمامَهُ مِن الألفاظِ، وباللُّجوءِ إلى ما يمكِنُهُ مِن أدواتٍ تحقِّقُ له الغايةَ بدقّة وحذرٍ، دونَ إسرافٍ في التّأوِيلِ ولا جمودٍ على الحرفِيَّة.

4- التّوسُّع في دلالة الإضافة:

في لحظةٍ دقِيقة مِنْ لحظات التّحلِيل اللُّغوِيّ، يسلِّطُ أطفِيَّش الضّوءَ على الدّلالات التِي يمكِنُ أن تقدِّمها علاقة الإضافة، وهذا بالطّبعِ تمشِّيًا مع التّركِيبِ الذِي وردتْ عليهِ؛ فلا يحمِّلُ هذه العلاقة إلّا ما يمكن أن تدلّ عليهِ مِن خلالِ سِياقِها، كما تمّت الإشارةُ إليْهِ، مِن ذلِكَ تفرِيقُهُ بين الإضافة المحضة والإضافة للتّبعِيضِ حِين شرحه البيت:

وَفِي دَائِمِ الأَوْقَاتِ تَتْبَعُ ذَا الْهَوَى وَنَفْسُكَ لاَ تهَوَى سِوَى فِعْل

قال «وتَتْبَعُ هَذَا الهَوَى فِي الوَقْتِ دَائِمِ الأَوْقَاتِ، وَنَفْسُكَ لَا تُحِبُّ إِلَّا فِعْلَ عِصْيَانٍ للهِ ﷻ. وَ"دَائِمِ": نَعْتٌ لِمَحْذُوفٍ كَمَا رَأَيْتَ، وَالمقْصُودُ الاسْتِمْرَارُ، فَاعْتَبر مِنْهُ حِصَّة مَا مَضَى، فَكَانَتْ **إِضَافَتُهُ مَحْضَة**، فَقَدَّرْتُ المنْعُوتَ مَعْرِفَةً، وَإِنْ لَمْ يُعْتَبر ذَلِكَ قدّرت نَكِرَة هَكَذَا: وَفِي وَقْتِ دَائِمِ الأَوْقَاتِ، **وَالإِضَافَةُ لِلتَّبْعِيضِ**. وَ"دَائِم الأَوْقَاتِ" هُوَ نَفْسُهُ زَمَانُهُ المتَطَاوِلُ، وَهُوَ بَعْضٌ مِنْ جُمْلَةِ الزَّمَانِ»[1]. لقد كانت القراءة التّركِيبِيَّة هي الموجّهة لأطفِيَّش في تحلِيلِه، فبعدَ عرضِ ما فاتَ يعرجُ على استحضارِ إمكانِيَّة التّقدِيم والتّأخِير ليقدِّم قراءة أخرى لا تخرِجُ النَّصّ عن مرادِهِ، ولكنْ تحومُ فِي مجالِ الاحتمال وعبَّر عنها بالجوازِ. قال: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلمَوْصُوفِ؛ أَيْ: وَفِي الأَوْقَاتِ الدَّائِمَةِ، وَلَمَّا قُدِّمَ

(1) إجابة الدعوة [2ظ]. مثلُ هذا النَّصِّ تحلِيلهُ للتّركِيبِ "زاد التُّقَى"، قال: «وَإِضَافَةُ "زَاد" لِلتُّقَى بِمَعْنَى "مِن" التَّبْعِيضِيَّة أو البَيَانِيَّة، أو إِضافَةُ مُشَبَّهٍ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ، أَيْ: فَالتُّقَى الذِي هُوَ كَالزَّادِ» إجابة الدعوة [24ظ].

وَأُضِيفَ أُفْرِدَ، فَذُكِرَ عَلَى إِرَادَةِ الجِنْسِ[1]، فَهُوَ بِمَعْنَى الجَمْعِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَفِي دَوَائِمِ الأَوْقَاتِ، وَيَتَعَلَّقُ بِـ"تَتْبَعُ" وَقُدِّمَ لِلضَّرُورَةِ»[2].

إنَّ الإضافة بنوعيها المحضة وغير المحضةِ لا تؤدّي دِلالةَ العمل النّحوِي (الذِي يوصفُ بهِ الفعل ومشتقّاتهُ) فحسب، وإنّما تفِيد معاني فوقَ ذلِكَ، عبَّر أطفِيَّش عن بعضِها بِقولِهِ "المقصود الاستمرارُ". فالعمل النَّحوِيّ يقتضِي حصرَ الحدثِ فِي زَمنٍ محدّدٍ، لكنَّ الإضافةَ تتِيحُ إطلاقهُ على زمانٍ أطوَل يشملُ الماضِي والحاضر والمستقبَل.

ومِن أجلِ تمدِيد البحثِ فِي معانِي الإضافةِ نقفُ على شرحِ أطفِيَّش لهذا البيتِ من المنظومة:

وَزَارَ سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ طَيْبَةً وَبِالْهِجْرَةِ الْغَرَّاءِ بُشْرَى سُلَيْمَانِ

قالَ «ثمَّ إنَّهُ إِنْ حَمَلْنَا الْبُشرَى فِي الْبَيْتِ علَى تبْشِيرِ اللهِ ﷻ سليمَانَ وتَبْشِيرِ سليْمَانَ قَوْمَهُ صَحَّ، ولمْ يكُنْ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الحَقِيقَةِ والمَجَازِ ولَا مِنْ عُمُوم الْمَجَازِ، ولَا مِن اسْتِعْمَالِ الكَلِمَةِ فِي معْنَيَيْهَا[3]، ولَا مِنْ إضافَةِ اسمِ الْمَصْدَرِ إلَى مفْعُولِهِ، بأَنْ يكُونَ الْمُرادُ تَبْشِيرُ اللهِ ﷻ سليْمَانَ عليه السلام، ولَا إلى فَاعِلِهِ بأَنْ يكُونَ الْمَعْنَى تَبْشِيرُ سليْمَانَ قَوْمَهُ، بل المُرَادُ جِنْسُ البِشَارَةِ المنسُوبَةِ إلَى سلَيْمَان بِقَطْعِ النَّظَرِ عن خُصُوصِ كوْنِهِ مبَشَّرًا مِنَ اللهِ، وعنْ خُصُوصِ كونِهِ مبَشِّرًا لقَوْمِهِ. فالإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللَّامِ كقوْلِكَ: عمرو وبَنُوهُ مولُودو زَيْد»[4].

إذا كان منْ دواعِي إقامة علاقة الإضافة بين اسمينِ تلمُّسُ أدْنَى ملابسة بينهما، فإنَّ أطفِيَّش قد أطلقَ هذه العلاقة في التّركِيبِ "بشرَى سليمانَ" لتشملَ ما تحمله من معانٍ: أن يكونَ سليمان هو المبشِّر لقومِهِ، وأن يكونَ هو المبشَّرُ مِن اللهِ تعالَى. ولم يكتَفِ أطفِيَّش بهذا التّحلِيل؛ فافترَضَ أنَّهُ إن قُصِرَت العلاقة على المعنَى الثّانِي (إضافة المصدر إلى فاعلِهِ)،

---

(1) يُسهِمُ اسم الجنسِ فِي توجِيهِ التّحلِيلِ عند أطفِيّش، كما في هذا النَّصّ، والنَّصِّ من [90ظ].

(2) (م، س) [2ظ].

(3) تعرّضت للمسألة في مطلب الظّواهر الدّلاليَّة.

(4) إجابة الدعوة [89ظ] و[90و].

فإنَّ اتِّصالَ هذا البيتِ بالبيتِ قبلهُ لا يستقِيمُ، إلّا أنْ يكونَ تخصِيصًا بعدَ تعمِيمٍ[1]، وبذلِكَ يُحقِّقُ ترابطَ أبياتِ القصِيدة بينها من خلالِ شدِّ ظواهرها اللّغوِيَّة بعضِها ببعضٍ.

وبِنَفْسِ النَّظرةِ عالَجَ أطفِيَّش التّركِيب الواصِف لرسول اللهِ ﷺ "أكرم جيران"، وخلُصَ فِي الأخِيرِ إلى قولهِ «فذَلِكَ وَجْهَانِ، الأَوَّلُ: أنَّ جِيرَانَهُ أَكْرَمُ جيرَانٍ، والثَّانِي: أَنَّهُ ﷺ أفْضَلُ جَارٍ والوَاحِدُ جَارٌ»[2]. ليشملَ المعنَيْنِ الممكنينِ إعمالًا للعلاقة الدّلالِيةّ وتفعِيلًا للتّركِيبِ الحرفِيّ بينَ اللّفظَيْنِ.

إنَّ استنباط المعانِي من التّركِيبِ الإضافِي يدعو إلى التزام الحدودِ فِي استنباط المعانِي مِن هذه العلاقة، وتتلخّصُّ فِي الإحاطةِ بالمعانِي التّركِيبِيّة والحذر معَ طَلَب الدّلِيلِ.

خلاصة:

لقدْ تتبَّعَ أطفِيَّش مجموعة من التّركِيبات الإضافِيَّة في القصِيدة، وأولاها اهتمامًا يهدِفُ مِن خلالِهِ إلى الإحاطةِ بالمعانِي الممكِنِ الحصول عليها، متخِّذا لنفسِهِ مجموعةً من الاحتياطاتِ التِي تحرزه مِن إغفالِ ما لا يغفل، وتقوِيل النَّصِّ ما لا يحتمِل؛ هذه الاحتياطات لا تخرجُ عن الإطارِ اللِّسانِي (المقالِي والحالِي) تتمثَّلُ فِي المعانِي المعجمِيَّة وعلاقات الكلم فيما بينها في الجملة (النَّظم)، وقد تجلَّتْ توظِيفاتها في أشكال مختلفة برزَتْ فِي النَّماذجِ المحلَّلة.

وقد شملت دراسة علاقة الإضافةِ النّظر إليها مِن خلالِ زوايا مختلفة كالحذفِ والاحتمال والتَّقدِير وَالمعجم والتَّركِيب.

---

(1) البيت المقصود:

وَكُـلُّ نَـبِـيءٍ جَـاءَ بَشَّـــرَ قَـوْمَـهُ بِـأَنَّـكَ تَـأْتِـي خَـاتِـمًـا كُـلَّ الأَدْيَـانِ

إذْ سيِّدنا سليمان يدخلُ ضِمن قوله "وكلّ نبِيء". وقد قال أطفِيَّش: والأَنْسَبُ أنْ يتَّصِلَ هذا الْبَيْتُ بقَوْلِهِ "إِلَى أَهْل مِيزان". أي الأنسب ألّا يفصل بينَ البيتينِ بفاصلٍ لتتمَّ القراءة على هذا المعنَى.

(2) إجابة الدعوة [63ظ]

ولمْ تَتملَّك الشَّارِحَ غايةُ الاستفاضة في دلالاتِ علاقة الإضافة، وما كان عاملا بارِزاَ فِي توجِيه تحلِيلاته هو التَّفكِير الرِّياضِي القائمِ على استقراء الاحتمالات الواردة من خلالِ التَّركِيبِ والمعارِف اللُّغوِيَّة والعامَّة. وهو عينُ الاحتِياطات التِي تمّت الإشارة إليها آنفا.

المطلَب الخامِس: أصول النّحو والاستدْلال

لقد أظهرت مجموعة من النُّصوص في كتابِ "إجابة الدّعوة" رغبة الشّارِحِ فِي المشاركةِ بِآرائِهِ فِي "عِلم النّحو"، وقد ناقشَ فِي هذه النُّصوص مسائل نحوِيَّة ليقِيم الدّلِيلَ على شروحاته على القصِيدة، ولم يكُنْ ذلِكَ ترفًا منهُ، ولا رغبةً فِي المحاججة دونَ غايةٍ، ولا استعراضا لمعارِف غير وظِيفِيَّة، وإنّما أظهَرت المناقشاتُ اعتدادهُ بالآراء النّحوِيَّة، ولو كانت غير مجمَعٍ عليها لمناسبتِها سياق القصِيدة، وتحقِيقها للدّلالة المطْلوبة.

إنَّ أطفِيَّش لا يقِفُ على أرضٍ هشَّة، وإنّما تقومُ تحلِيلاتُهُ على بنية قوِيَّة منسوجة تظهِرُها جملةٌ من المصطلحات المستخدمة، وبالخصوص في أصول النّحوِ (الورود، المشهور، القياس، الجواز، الصّحِيح، المراد) والقواعِد المستشهدُ بها.

ثمّ إنّ الغاية التّعلِيمِيّة الظّاهرة في الكتابِ، كانت مِن الموجّهات لِهذِه المناقشاتِ، واصطباغها بالوضوحِ والسّهولة واليُسرِ، وبعدها عن التّعقِيد والغموضِ، مسايرةً للمتلقِّي وأخذا بهِ، فلا تحِسُّ منهُ رغبةً فِي الزّجّ بالمتلقِّي فِي ميادِينَ لا يتقِنها غيرُهُ وتحتاجُ إلى عدّة مِن أجلِ مجاراةِ البحثِ فِيها. وقد قدّمت المباحِثُ اللُّغوِيَّة السّابقة أوضحَ دلِيلٍ علَى ذلِكَ، وسيتجلّى أكثَر في هذا المبحَثِ.

يُقاسُ إنتاج العلمِ بِالقوانِين المستنبطة والتّطبِيقات المختلفة، يعنِي تكيِيفُ القوانِين حسَبَ الحالَة، وقد قدّمَ أطفِيَّش مجموعة من التّفسِيراتِ في مناقشاتِهِ، تنبِئُ عن ضبطِهِ واستيعابِهِ لِمفهومِ القاعدةِ وتطبِيقها.

ولقد اختلفت هذه النُّصوص فِي طبِيعة التّحلِيل بين العمق والسّطحِيّة؛ فقد يقدِّمُ إشارةً سرِيعةً ثمّ يمرّ إلى غيرِها، أو يسترسِلُ في الشَّرحِ؛ فيقدِّمُ الدّلِيلَ ويعضده بالمثالِ، ويستدلُّ بآراء النّحوِيّين، وقد يقدّمُ التّعلِيل الذِي يراهُ مناسِبا على حكمِهِ. وشملت هذه النُّصوص مجموعة مِن الأبواب النّحوِيّة ولم تختصّ ببابٍ واحِدٍ، فشملت الحال والقسم والمصدر المِيمي والاشتغال والتّنازع و"ما" الاستفهامِيّة.

إنَّ الاختصارَ الذي هو منهج الشّارِح، أدَّى به في عديدٍ من النُّصوصِ إلى عدَمِ التَّصرِيح بمصادِرِه التِي يعتمدها، بل إنّه قد ينقُلُ تحلِيلاتٍ دون أن يشِيرَ إلى ذَلِكَ، ويمكِنُ حملُ هذا التّصرُّف منهُ على إقرارِهِ بذلِكَ التّحلِيلِ دون إضافة أو تعدِيلٍ، وغالِبُ ما كان ذلِكَ فِي غيرِ أبياتٍ القصِيدة المشروحة، كمتون الأحادِيث أو الآيات القرآنِيّة؛ مِن ذلِكَ قولُهُ: في شرح حدِيثِ رسول الله مع ورقة بن نوفَل، قال «والهَمْزَةُ في "أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟" داخِلَةٌ علَى جُمْلةٍ محْذُوفَةٍ معْطُوفٌ علَيْهَا بالوَاوِ أيْ: أَمُعَادِيَّ هُمْ ومُخْرِجِي هُمْ؟ عندَ الزَّمخشرِي وجَمَاعَة، وقالَ سِيبَوَيه والجُمْهُورُ: الهَمْزَةُ مِنْ جُمْلةِ مَا بَعْدَ الوَاوِ قُدِّمَتْ علَى العاطِفِ؛ لِكَمَالِ صَدْرِيَّتِها، وعلَيْهِ فالعَطْفُ علَى كلَامٍ ورَقَةَ، وهُوَ عطْفُ إنْشَاءٍ علَى خَبَرٍ، ولا بَأْسَ لِوُرُودِهِ فَصِيحًا. وأَصْلُ مُخْرِجِيَّ: مُخْرِجُويَ قُلِبَتْ واوُ الرَّفْعِ فِي جَمْعِ المذَّكَرِ السَّالِمِ يَاءً، وأُدْغِمَتْ فِي ياءِ الإضَافَةِ وكُسِرَ ما قَبْلَهَا»[1]. والحالُ أنّ هذا نصٌّ منقولٌ مِن "شرح الزّرقانِي على المواهب اللّدنِيّة للقسطلّانِي" الذِي يعتمِدُ عليهِ كثِيرًا. وتقدِّم النّماذج التّالِية وجهًا مِن أوجُهِ البحث النّحوِيّ، أعالجها مِن مَدخلَي الاستدلال والتّعلِيل.

قال أطْفِيَّش في شرحِ البيتِ:

وَقُلْ يَا أَعَزَّ المُرْسَلِينَ وَمَنْ لَهُ عَلَى الدُّرْوَةِ الْعَلْيَاءِ أَرْفَعُ أَفْنَانِ

(1) إجابة الدعوة [147ظ] و [148و].

«و"عَلَى الدُّرْوَةِ": مُتَعَلِّقٌ بـ "أَرْفَعُ" قُدِّمَ عَلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ، **وسهّلهُ أَيْضًا أَنَّهُ ظَرْفٌ** وإلاَّ فَـ "أَرْفَع" اسْمُ تَفْضِيلٍ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ، ولَوْ لم يَكُنْ مَدْخُولَ "مِن" التَّفْضِيلِيَّةِ. إِلَّا فِي **نَحْوِ: زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا**...و"أَرْفَعُ": اسْمُ تفْضِيلٍ مِنَ المبْنِي لِلْمَفْعُول؛ بِنَاءً علَى **قِيَاسِهِ** مِنْهُ، بَلْ **لِوُرودٍ** فِي هَذَا اللَّفْظِ، وذَلِكَ لِأَنَّ المرَادَ أنَّ أَفْنَانَهُ مَرْفُوعَةٌ فَوْقَ أفْنَانِ غَيْرِهِ»[1].

وقال فِي شرحِ البيتِ:

وَمَنْ أَكَّدَ المِيزَانَ أَكَّدَ مَوثِقًا بِهَدْيِكَ أَنْ يُلْقَى إِلَى أَهْلِ مِيزَانِ

«فـ"مَن": مُبْتَدَأ خبَرُهُ "أَكَّدَ مَوْثِقًا" إلخ، أوْ يمكِنُ أَنْ يكونَ الواوُ للْقَسمِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ تبْشِيرِ الرُّسُل. وعِنْدِي **فِي مِثْلِ** هذا لَا جَوَابَ للْقَسَمِ مُقَدَّرٌ، بلْ قَدْ **يُغنِي عَنْ جوَابِهِ مَا قَبْلَهُ** وكذَا فِي الشَّرْطِ؛ وذَلِكَ أَنَّكَ إذَا قُلْتَ: زَيْدٌ قَائِمٌ واللهِ، أو زَيْدٌ قائِمٌ إنْ قُمْتَ، لا تُرِيدُ زَيْدٌ قائِمٌ واللهِ زَيْدٌ قَائِمٌ، ولَا تُرِيدُ زَيْدٌ قَائِمٌ إنْ قُمْتَ فَزَيْدٌ قَائِمٌ، فكَيْفَ يُقَدَّرُ مَا لَا يَقْصِدُهُ الْمُتَكَلِّمُ؟ وعلَى الْقَسَمِ يكُون "أَكَّدَ مَوْثِقًا" بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: "أَكَّدَ الميزانَ"»[2].

وقالَ في شَرْحِ البَيْتِ:

وَلَكِنْ سَنَأْتِي مِنْ بَدَائِعِ حُسْنِها بِنَزْرٍ بَهِيٍّ مُزْهِرٍ فَوْقَ أَغْصَانِ

قال: «و"مِن": للابْتِدَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِـ: "نَأْتِي" أَوْ للتَّبْعِيضِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، حَالٌ مِنْ "نَزْرٍ"، قُدِّمَ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ جرٍّ غيْرِ زَائِدٍ **لِلضَّرُورَةِ**، أَوْ بناءً عَلَى قَوْلِ ابنِ مَالِكٍ: وَلَا أَمْنَعُهُ **فَقَدْ وَرَد**»[3].

---

(1) إجابة الدعوة [63و].

(2) إجابة الدعوة [89و].

(3) قول ابن مالك في باب الحال:

وَسَبْقَ حالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، ولَا أمنَعُهُ فقَدْ وَرَدْ

1- طُرُق الاستدْلَال والقَرائِن:

تظهِرُ هذه النّماذِج اعتماد أطفِيّش على مجموعةٍ مِن الأدِلّة، لم تخرُج عمّا هو معروفٌ عند النُّحاة (السّماع، القِياس، التّمثِيل)، والبدِيع في هذا إسقاطاتهُ على أبيات القصِيدة، واعْتضادهُ فِي أحكامِهِ بالعلّة، على الوجْهِ الذِي سأوضّحه فِي بابِهِ.

كما أنّهُ لا يكتفِي بدلِيلٍ واحِدٍ، وإنّما يعتمدُ تظافر الأدلّة تدرِيجًا مِن الأقوَى إلى الأقلّ، ويمكِنُ ردُّ هذا إلى درجة الاختلاف القائم في المسألةِ، فإنّ كثافة الأدلّة مودٍ إلى كثرةِ الرُّدودِ على الرّأيِ المعتمَد أو المتّفقِ عليهِ، ويعتبرُ التّمثِيلُ والتّعلِيلُ مِن مظاهِرِ الغاية التّعلِيمِيّة والإفْهامِيَّة لقدرتهما الإقناعِيَّة. ثمّ إنَّ تعدّد الأدلّة يعودُ إلى البناء الاستدلالِيّ المعتمِدِ بعضُهُ على بعضٍ، فقيامُ القاعدة لَا يكونُ إلّا باتّباعِ مراحِل أساسِيّة، بدْءًا بالملاحظةِ، وانتهاءً إلى القانون العامّ الذِي يمثِّلُ بنيةً ثابتة.

أ- القِياس:

القياسُ تكافُؤ التّحوِيلات بين البنيات المتشابهة (الأفعال الثّلاثِيّة مثلا)، وهو وسِيلة أساسِيّة وحيَوِيّة في اكتساب اللُّغة، تشملُ مختلف مستوياتِها (الأبنية المفردة وهي الكلم، وتركِيب الجمل)، كما هو ظاهِرٌ في النّماذج المعروضة (اسم التّفضِيل، المصدر المِيمِيّ، تقديم الحالِ على صاحبها، تقدِير المحذوفِ)، ويحِيلُ القياسُ إلى أصْلٍ آخرَ مهمٍّ مِن أصول النّحو وهو السّماع، وقد عبّر عنهُ أطفِيَّش بِالورود. إنّ ارتكازَ الحكم النّحوِيّ على القياسِ يمرُّ عَبْرَ استقراءِ ما جاءَ علَى مجرَى الكلامِ، وميزتهُ أنّهُ عملِيَّة ذهنِيَّةٌ لا تختصُّ باللُّغةِ وحدَها.

والحالُ فِي النّماذجِ الثّلاثةِ يظهِرُ أنَّ ثنائِيَّة القياس/الورود، لا تؤثِّر في الحكمِ النّحوِيّ على إطلاقِها، وإنّما الضّابطُ هو كثرةُ الورودِ، وقد يتحفّظُ عنِ القياسِ أساسًا، ويُكتفَى بالأبنية

أو التّراكِيبِ المسموعَة. من ذلك: صياغة اسم التّفضِيل من الفعلِ المبنِيّ للمفعولِ[1]، فابن مالِكٍ يقولُ «عندِي أنَّ صَوغَ فعل التَّعجُّبِ، وأفعل التَّفضِيل من فعل المفعول الثّلاثِي الذي لا يُلبس بفعل الفاعِلِ، لا يقتصِرُ فِيه على المسموعِ، بل يحكمُ باطِّرادِهِ؛ لعدم الضّائِرِ **وكثرة** النَّظائِرِ» [2]. وكذلِكَ تقدِيمُ الحالِ على صاحِبِها، المجرور بحرف جَرٍّ غير زائدٍ عليهِ، فمِمّا ورَدَ على هذا التّركِيب، قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[3].

أمَّا نموذج تقدِير المحذوفِ؛ فإنّه يحِيلُ إلى عمليَّة التّمثِيلِ التي يستعِينُ بها النُّحاةُ فِي أقيستهم، واستنباطاتهم لأصولِ العربيَّة، وسأتطرَّقُ إليهِ فِي ما يأتِي. وفِي إلغاء المحذوفِ، وعدمِ الحاجة إليهِ؛ لاكتفاء الكلامِ المنطوق بنفسِهِ للّدلالةِ عليهِ، اعتبارٌ لِلْمعنَى واحترازٌ مِن تقدِيرِ ما لم يقُلْهُ المتَكَلِّم، وهذا أصلٌ لِسانِيّ أساسِيّ في التّحلِيل، يقِرُّ اللُّغة على طبِيعتِها، ولا يفرِضُ عليها النّماذج المستنبطةَ مِن القياسات العقلِيَّة المجرَّدة تحقِيقًا لمقصد الاقتصاد اللُّغوِيّ الذي يبتغِي تقلِيلَ الكلفَةِ المعرفِيَّة والعضلِيّةِ؛ لِتحقِيقِ غرضِ التَّواصُلِ.

إنَّ النّحوِيّ فِي إجرائِهِ للقياس، على أهمِّيَّتِه، وقدرته الخلّاقةِ، لا يجرِيهِ سذاجةً، وإنّما يتقيَّدُ بالقوانِين النّاظِمة لفعلِ الكلامِ، وبالنّظرِ فِي النّظائِرِ التي تكافِئُ الحالة الّتِي يدرسُها ويبحثُ فِي حكمِها؛ لِذلِكَ تراهُ فِي تحلِيلِهِ لِظاهرة تقدِيم معمول اسم التَّفضِيلِ عليهِ، يذكُرُ حالتَينِ (الضّرورة الشّعرِيّة، والظّرفِيَّة) يترخّصُ فِيهما عن تطبِيقِ قاعدةِ البابِ؛ والقاعدةُ منعُ تقدِيم معمول اسم التّفضِيلِ عليهِ مطلَقًا، لخروجِ الحالتينِ عن البناءِ لعلّتينِ سأتناولهما بالتّفصِيلِ. إنَّ امْتِنَاعَ التّكافُؤ يمنعُ تحقِيقَ القاعدة ويخرِجُ الحالة المدروسة عن إطارِه.

---

(1) ذكر أطفِيَّش هذه المسألة أيضا فِي حاشيته على شرح المرادِي على الألفِيّة، قال يشرَحُ صِيغة لفظة "الأعرف": «الأعرَفُ: ابتنَى اسم التّفضِيلِ مِن "عُرِف" المبنِي للمفعولِ، شذوذا لورودِهِ من هذهِ اللّفظة مبنيّة للمفعول، أو بَنَى على قولِ مَن قاسَهُ مِن المبنِيّ للمفعول من الأفعالِ» أم1[76و].

(2) شرح التّسهِيل، ابن مالِك، 45/3.

(3) سورة سبأ: 28.

ب- التّمثِيل:

التّمثِيل صورة لبناءِ الكلامِ، سواء أكان مفردة أمْ تَركِيبًا، وليسَ هو عينُ الكلام المستعملِ؛ أيْ ليسَ ينطَقُ بهِ حقِيقة. والغاية منه إلحاق الواضِحِ بالغامِضِ ليجرِي على منوالِه، ولتَحقِيق الصِّيغة الجامعة لأفرادِ البابِ، فبيانُهُ للاستغنَاءِ عن جَوابِ القسمِ يظهَرُ مِن المثالِ: زيدٌ قائمٌ واللهِ، فيقبحُ أن يقدّر جوابٌ بعد القَسَم لدلالة ما قبلهُ عليهِ؛ فلا حاجةَ إلى إطالةِ الكلامِ بما لا فائدةَ منهُ. فلولا المثالُ ما تمكّنَ مِن بيانِ فسادِ التَّقدِيرِ، وما ظهرَتْ مخالفتهُ لِسننِ الكلامِ وقواعدهِ وبعد التّمثِيلِ ينقلُ الحدِيثَ إلى مَرحَلَةِ التّعلِيلِ وتفسِيرِ الظّواهِرِ الكلامِيَّة.

يختلِفُ المثالُ عن الشّاهد اللّغوِيّ رغم اتِّفاقهما فِي الغايةِ، واندراجهما ضمن منظومة الاستدلالِ النَّحوِي؛ فأحيانًا يستعِينُ الشّارِحُ بهما مجتمعينِ، لكنّ طبِيعة الأوّل عقلِيّة تجرِيدِيَّة والثّانِي مُتوقِّف على السّماعِ، وبهذا يجمَع بينَ الطّرِيقين؛ طريقِ السّماعِ، وطرِيقِ الاستنباطِ ليعضُدَ تحلِيلهُ اللّغوِيّ، وليتمكّن مِن ضبطِ المعَالِمِ التِي تسعِفُهُ في مقاربة الظّاهرة اللُّغوِيَّة[1].

2- التّعلِيل: (التّفسِير)

يختصُّ التّعلِيلُ في أصلِهِ بِالنَّظرِ في مخالفة الأصْلِ؛ فَالنّحوِيّ يبحَث عن السَّببِ الذِي أخرجَ اللَّفظَ أوِ التّركِيبَ عن القِياس على البابِ. ومِن التّعلِيلِ سُمِّي التّغيِيرُ الحاصِلُ في الحروف المعتلّةِ بالإعلال[2]. ومِن ثَمّ تمطّط هذا المصطلحُ لينظُرَ فِي تقدِيم الحجج على الأحكامِ للغايات التّعلِيمِيّة، وَإجراءِ القياسِ، والجدلِ؛ لاختلاف الآراءِ كما قال الزّجّاجِي[3].

---

(1) تتطرّق الدِّراسة إلى مسألة الاستشهادِ في المبحث الأخِيرِ من هذا الفصلِ.

(2) ينظر: منطق العرب في علوم اللِّسان، د. عبد الرحمن الحاج صالح، ص333.

(3) ينظر: الإيضاح في علل النّحوِ، ص64.

إنَّ مخالفة القياسِ وَفقَ المفهومِ المحدّدِ سابقًا الذي يعنِي التّكافُؤ، يدعُو خرقُهُ النّحوِيَّ إلى البحثِ فِي العلّةِ المانعةِ لذلِكَ، وهذا ما يُدعَى موجِب التّعلِيلِ. وباستِنطاقِ النّماذجِ السّابقة، فإنّ تقدُّم معمول اسم التَّفضِيلِ "أرفع" عليهِ، جَرَّ إلى السُّؤالِ عن الموجِبِ لخرق القاعدة، والاستغناءَ عن جوابِ القسَم، وتقدّمَ الحال على صاحبها، فكانَ السّؤال عن شرط التّصرُّف في الرّتبة، وعن موجبِ الحذف والاستغناء عن ركنٍ مِن الجملة؛ فالبحثُ فِي ذلِكَ يدعَى بِـ"موجب العلَّة". واعْتَلَّ أطفِيَّش بكوْنِ "أرفع" ظرف مكانٍ؛ إذِ «الظُّروف أضعف الأسماءِ»[1]، «وهم يتوسّعُون فِي الظّروف»[2]، فلا حرجَ في تخلّيه عن رتبتِهِ، ومخالفتهِ للأبنية اللّغوِيّة الأخرَى. وفِي القسَم اعتلّ بمراعاة مقصد المتكلّم، وعدم تقويله مالَمْ يقُلْهُ، وهذه علّةٌ مطّردةٌ في كلِّ الكلامِ، تعنِي أنَّ المتكلّم يستغنِي عَمّا قدْ صرّح بهِ. والعلّة في النّموذج الثّالِثِ أن يعتدّ بالسّماعِ، ولَو خالَفَ القياسَ المشهور.

لقَدْ قدّمَ أطفِيَّش تعلِيلاتٍ أخرى في شرحِهِ تمحورت حول مراعاة المعنَى، والسّماع[3]، والضّرورة الشّعرِيّة[4]، وهِي من العلَلِ التِي أثِرتْ عن النّحوِيّينَ. فأطفِيَّش لا يكتفِي بتقدِيم الحكمِ؛ وإنّما ينتقِلُ مرحلةً ليُظهِرَ ثباتهُ، ويقدّم الدّلِيلَ على صِحّةِ ما يراهُ؛ لأنَّ التّعلِيل يؤدِّي يسهم إسهامًا كبِيرا فِي تفسِير الأحكام النّحوِيّة وتبسِيطها، كما أنّه طرِيقة من طرُقِ تثبِيتِ الملكة اللّغويّة لدى المتلقِّي، إنّه وسيلةٌ أساسِيّة فِي التّعلِيمِ.

خلاصة:

إنَّ البحثَ النّحوِيّ، فِي مراحلهِ المختلفة، يعتبَرُ خدمةً أساسِيّة للنّصّ والمبدِعِ والقارِئِ، يسْعَى الشّارِحُ بِتَعْمِيقِ مباحثهِ إلَى إفادَةِ القَارِئِ بقواعد تأليفِ الكلامِ، وبطبِيعة الرّوابط القائمة

(1) الإيضاح في علل النّحوِ، ص109.
(2) تَيْسِير التفسِير، 369/6.
(3) إجابَة الدّعوة [5و].
(4) (م، س) [98و].

بين ألفاظ الجُمَل، وخدمة مُبدِعِ النّصّ بالبحثِ عن مقاصدهِ من خلالِ كلامهِ وسياقهِ، وكلّ هذا يندرِجُ ضمنَ خدمة النّصّ، وتشغِيلِ دلالاتهِ الكامنة بينَ كلماتهِ.

إنَّ النّتائجَ التِي توصّل إليها الشّارِحُ تنبِئُ عن اجتهادهِ، فلا ينفِي عنها الاحتماليَّة، بل إنّهُ يصرّحُ بذلِكَ؛ كاستعمالهِ فِي بعضِ الحالات عبارة "عندِي" التِي تنبِئُ عن وجودِ احتمالاتٍ أخرَى.

ولقد شكّل البحثُ النّحوِيّ في الكتابِ سمةً بارزةً في عمليّة الشّرحِ، سعَى مِن خلالهِ أطفِيّش إلى تدعِيم الآراءِ التِي يراها في تراكِيبِ القصِيدة؛ ولا غروَ فإنّهُ قد اشتغلَ مدّة ليست باليسِيرةِ بِالمتونِ النّحوِيّة، شرحًا وتحشِيَةً (الأجرومِيّة وشروحها)، فلَم يقف الشَّرح النّحوِيُّ عند تحدِيدِ الوظائفِ، وأصناف الكلمات، ومواقعها في الجمل، وإنّما شمل البحثَ فِي الأدلّة، وتوظِيف آليات الاستنباط، ليسَ فقط مِن أجلِ الإحاطة بدلالاتِ الأبياتِ، وإنّما لِتقدِيم معارِف تُسهِمُ في البناء النّحوِي للمتلقّي.

إنّ البعدَ عن الإغْرابِ والتّأوِيل النّحوِيّ المنطقِيّ ميزةُ الشَّرحِ النّحوِي في الكتابِ، وتقوّى بِالأوجه التِي قدّمها الشّارِحُ ولو خالفت الجمهور لمناسبتِها للنّصّ المشروحِ ولمذهبِ الشّارِحِ، فأطفِيّش يصرّحُ باعتدادهِ برأيهِ بعبارة "وعندِي[1]"، وبالقولِ الذِي يراهُ مناسِبا بعبارة: مخالفته للمشهورِ[2]، و"على قولِ"[3]، و"عند سيبويه"[4]، كما أنّهُ يقدّمُ تعلِيلاتٍ تنبِئُ عن اجتهادهِ؛ كقولِه «لا يرجع الضّمِيرُ من جملة القسم إلى المقسَم بهِ»[5].

(1) إجابة الدعوة [77ظ] و[89و] و[93ظ] و[204و].
(2) (م، س) [204و].
(3) (م، س) [3و].
(4) (م، س) [10ظ].
(5) (م، س) [77و].

لقدْ كانَ ذهنُ أطفِيَّش مستوْعِبًا لِطبِيعة التَّركِيب العربِيّ، وبالخصوصِ منهُ الخطاب الشّعرِيّ المتميّز عن الخطاب النَّثرِي، بارتِكابِ الضّروراتِ واستساغة الجوازاتِ، فسار في ضوءِ ذلكَ ليعطِيَ لشرحِهِ مسحةً تعلِيمِيَّة يتمكّنُ منها القارِئُ مِن لمّ شتاتٍ من القواعِدِ بفضلِ الاطِّلاع على الكتابِ الذي يعتبَرُ وجها مِن أوجه تيْسِير أخذِ اللّغة العربِيَّة والتَّمكُّنِ من علومها، بجانبِ الكتبِ اللُّغوِيَّة الأخرَى المطوّلة فِي شتَّى الفنونِ (المعجم، النّحو، البلاغة، العروض).

المبحث الثّالِث: القضايا الأدبِيّة والنّقدِيّة والبلاغِيّة والعروضِيَّة في كتاب "إجابة الدّعوة"

يتضمّن هذا المبحث القضايا الأدبِيّة والبلاغِيّة والنّقدِيّة والعروضِيّة فِي كتابِ "إجابة الدّعوة". وقد لجأتُ إلى جمعِها بسببِ قلّة نصوصِها، واكتفاء الشّارِحِ منها بما يمسُّ مباشرةً غرَضَ الشَّرْحِ وأهدافَه، وكان هذا الدّاعِي الأساس إلى دِراستها بغية توضِيحِ إسهامها في ذلِكَ، وبحثاً عمّا ميّزَ حضورَها وما يمكِن أن تقدِّم مِن إضافاتٍ.

المطلَب الأوّل: القضايا الأدبِيَّة والنّقدِيَّة:

لقدْ جمعَ كتابُ "إجابة الدّعوة" مجموعة مِن الرّوايات الأدبِيَّة، تساوَقَتْ مع أغراضِهِ ومواضِيعهِ، كما اختلفت في جنسِها بيْنَ الأخبارِ التّارِيخِيَّة والأسجاع والأشعارِ، وفِي حجمِها بينَ الجمل المسجوعةِ والأبيات المفردة والمقطوعات والقصائد القصيرة والطويلة. ففي الأبياتِ الشّعرِيَّة أحصَيْتُ أزيَد مِن تسعِينَ نصّا، بين البيتِ المنفردِ والقصِيدة الطّوِيلة (أكثر من ثمانِينَ بيتا) شملت مختلف العصُورِ الأدبِيَّة (الجاهلِيّ- الإسلامِيّ- العبّاسِيّ- العصور المتأخِّرة)، ويجمعُ أكثرَها التّعلّقُ بذاتِ الرّسولِ ﷺ، مدحاً وذكرا لمعجزاته وأيّامِهِ، وشملت أيضاً شعر الحكمة والرّقائق والأخلاقِ.

وقد تميَّزَتْ بمجموعةٍ مِنَ الخَصائِص، وشكَّلتْ مجموعةً مِن القضايا على رأسِها التَّجنِيس و(التّوثِيق، النّسبة...)، وعليها سأبنِي مداخِلَ هذِهِ الدِّراسة.

1- الأخبار التّارِيخِيَّة:

كثُرَ ورود النُّصوص من هذا الجنسِ في كتابِ "إجابة الدّعوة"، وما ميَّز حضورها في الكتابِ اختلافُ الشّخصيّاتِ التِي حكيت عنها هذه الأخبارُ، بينَ الإنسِ والجنّ والمشركِين والمسلمِين، ومِن مختلف القبائل العربِيّةِ والأمم الأعجمِيّة المعروفة بمشاركتها في أحداث السِّيرة النّبوِيّة قبل البعثة وبعدها، ليكونَ لحدثِ المِيلاد والبعثةِ صداهُ العالَمِي والكونِي.

وما ميَّزَ هذه الأخبارَ أيْضاً تضمّنها مَجْمُوعة مِن الأشعارِ والأرجازِ والأسجاعِ. وبهذا تضافُ إلى بنيتها السَّردِيَّة البنية الفنِّيَّة لهذهِ النُّصوصِ، ممّا يحقِّقُ المتعة والإفادة المطلوبة. ولم يكُنْ إيرادُ مثل هذه النُّصوص مِن أطفِيَّش في الكتابِ بدعاً، وإنَّما ورَد ذلِكَ فِي الكتب المتقدِّمة والمتأخِّرة، حتَّى شكَّلتْ مظهراً مِن مظاهِرِ التّأليف الأدبِيّ التّارِيخِيّ.

جمعَتْ هذه الرِّوايات غايةَ المؤلِّفِ فِي تعضِيدِ مواضِيعه المطروقةِ في كتابِهِ؛ ليجمعَ بين الطّرفة والمتعة والإفادةِ حتّى لا يملَّ قارِئُ الكتابِ، ولا تأخذه الرّتابةُ. ولتحقِيقِ غايةِ الإفادةِ كانَ أطفِيَّش يُتبعُ بعضَ هذهِ الأخبارِ بشرحِ جملة من مفرداتها ومعانِيها؛ كقَوْلِه فِي حدِيثِ حلِيمَة السّعدِيَّة «والنَّسْمَةُ: الشَّخْصُ، ذَكَراً أَوْ أُنْثَى. وسَجَدَت الأَتَانُ شُكْراً بِإِلْهامٍ مِنَ اللهِ تَعَالَى وَ ﷻ. وفِي كَوْنِ السُّجودِ ثَلاثاً إِشَارَةٌ إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ للهِ تعَالَى، وإِلاّ فالشُّكْرُ حَصَلَ بوَاحِدَةٍ...»[1]. وقولِهِ فِي شرحِ قولِ حلِيمة أيْضا: "أحرصَ شَيْء": «أَيْ: أَحْرَصَ علَى مكثِهِ، حِرْصاً أَعْظَمَ مِنْ حرصِ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يُحِبُّهُ، فهَذَا أَشَدُّ مُبَالَغَةً مِن أَنْ تَقُولَ أَحْرَص النَّاسِ»[2].

ويمكِنُ أن نضِيفَ في سياقِ الحدِيثِ عن هذه المروِيّات اصطِباغها بالعجائِبِيَّة والغرائِبِيَّة، تتَجَلَّى خاصَّةً فِي الشَّخصِيّات التِي تنتمِي إلى عوالِمَ مختلفة، وكذلِكَ كيفَ أمكَن نَقْلُ تلكَ الأحداثِ وتسجِيلُها. ومِن ذلِكَ هذا النّصّ الذي لم أقفْ عليهِ إلّا فِي كتابِ "تارِيخ الخمِيس" للدِّياربكرِي الذِي يتَحَدَّثُ فِيهِ عن لِقاءٍ بين الإنسِ والجنّ، يورِدُهُ أطفِيَّش فِي معرض الحدِيثِ عن الأخبارِ التِي جاءت في الكتبِ عن مبعث النَّبِيّ محمَّد ﷺ، وهو حوار بين امرأة اسمها "عفيراء" والملكِ مَرْثَدِ بنِ عَبْد كلَالٍ: «يا عُفَيْرَاءُ فَمَا تِلْكَ الرُّؤْيَا؟ قَالَتْ: رَأَيْتَ أَعَاصِرَ رَوَابِع، بَعْضُهَا لِبَعْضٍ تَابِع، فِيهَا لَهَبٌ لَامِع، وَلَهَا دُخَانٌ سَاطِع، يَقْفُوهَا نَهْرٌ مُتَدَافِع، وَسَمِعْتَ فِيمَا أَنْتَ سَامِع، دُعَاء ذِي جَرسٍ صَادِع، هَلُمُّوا إِلَى المَشَارِع، رَوْي

(1) إجابة الدّعوة [112و].

(2) (م، س) [113و].

جَارِع، وَعَذْقٍ كَارِع»[1]. مجموعةٌ مِن الجملِ المسجوعة تتحدّثُ عن حلم لملكٍ أنسِيه، ثمَّ التقَى جارية اسمها عفيراء ذكّرتهُ بحلمهِ، ثمَّ أوّلتْ له الحُلْم على أنّهُ مقدمُ رسولِ اللهِ ونداؤه العالَمِينَ، كلُّ ذلِكَ باستعمالِ ألفاظٍ غرِيبةٍ لم يشرحها المؤلِّفُ، ولمْ أقِفْ على شرحٍ لها. وعلى غرارِ هذا فقد ذكرَ أسجاعاً أخرَى أعقبها بالشَّرحِ والتَّوضِيحِ، من ذلِكَ أسجاع الكاهِنِ خَطر، ومِمّا تضمّنتْه: «أَصَابَهُ إصَابه، خامَرَهُ عقِابُه، عَاجَلَهُ عَذَابُه، أَحْرَقَهُ شهَابُه، زايَلَهُ جَوابُه، يَا وَيْلَهُ مَا حالُه، بَلْبَلَهُ بَلْبَالُه[2]، عَاوَدَهُ خَبَالُه، تَقَطَّعَتْ حبَالُه، وغُيِّرَتْ أَحْوَالُه» قال بعدَهُ نقلًا عن مصدرِهِ: «"إصابه" الثَّانِي: مكسُورُ الْهَمْزةِ عنْ واوٍ، أصْلُهُ وصَابَه جَمْعُ وَصَب، و"آلُ قَحْطَانَ" الأَنْصَارُ، و"آلُ أيش": قَبِيلةٌ مِنَ الْجِنِّ، أَقْسَمَ بِهَا، أَو تَعْظِيمٌ، يُقالُ فِي التَّعظيمِ: فُلانٌ أَيُّ شَيْءٍ أيْ: عَظِيمٌ»[3].

ونقلَ أطفِيَّش فِي الأخبارِ التّارِيخِيَّة أبياتاً منسوبةً إلى تبّعٍ الأَوّلِ، حِين حدِيثِهِ عن منشأ المدِينة وأَخْبَارِ سُكَّانِهَا إِلَى أَنْ حَلَّها النَّبِيءُ ﷺ [4]. وهِي: [المتقارِب]

شَهِدْتُ عَلَى أَحْمَدَ [36و] أَنَّهُ رَسُولٌ مِنَ اللهِ بَارِي النَّسَمْ
فَلَوْ مُدَّ عُمْرِي إِلَى عُمْرِهِ لَكُنْتُ وَزِيراً لَهُ وَابْنَ عَمْ[5]

ولم يعقِّبْ على هذهِ الرّواية بالنَّفيِ ولا بالإِثْباتِ، ولمْ ينبّهْ على مصدرِهِ الذِي عبَّرَ عنهُ بِـ "ذكرَ بعضٌ"، تارِكاً القارِئَ يحكُمُ بنفسِهِ على الخبرِ وما ورَدَ فِيهِ. وهمُّهُ أنّهُ النَّصّ الذِي قدْ حمل بشارَة بمبعثِ الرَّسُولِ عليه السلام.

وذكرَ أيضا أبياتاً منسوبةً إلى أبِي طالِب بن عبد المطّلِبِ، عمّ رسول اللهِ ﷺ، حِين استسْقَى قومَهُ، وهِي قصِيدتهُ المشهورة:

---

(1) إجابة الدعوة [86ظ].
(2) قال ابن عاشور: أَيْ بلْبالٌ مُتَمَكِّنٌ مِنْهُ. التحرير والتنوير، 491/30.
(3) إجابة الدَّعوة [107ظ].
(4) (م، س) [30و] وما بعدها.
(5) (م، س) [35ظ] و[36و]. خلاصة الوفا، السمهودي، ص169، والمعارف للدنوري، ص631.

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ

ذَكَرَ ذلِكَ فِي أكثرَ مِن موضعٍ من الكتابِ(1). في أحدها أوردَ من القصِيدة أربعَةَ أبياتٍ(2). وفي موضِعٍ آخَر قالَ: «وقَدْ ذكَرْتُ قَصِيدةَ: (وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بوَجْهِهِ) في بَعْضِ شُرُوحِ الشَّواهِدِ إلَّا قَلِيلاً مِنْ آخِرِها لَمْ أَقْدِرْ علَيْهِ بَعْدَ البَحْثِ الشَّدِيدِ»(3)، ينبّهُ على اهتمامِهِ بتوثِيقِ نسبتِها إليهِ، وقد أثبتَ ذلِك ابنُ سلّامٍ في نصٍّ ذكره أطفِيّش أيْضا، قالَ «وقِيلَ: زَادَ فِيهَا النَّاسُ حتَّى إنَّ الأَصْمَعِيّ سَأَلَ مُحَمَّدَ بنَ سَلَّام: أَتَدْرِي مُنْتَهَاهَا؟ قَالَ: لَا»(4). ونبَّهَ أيضا إلَى عَدَدِ أبياتِها بقولِهِ: «مِن قصِيدةٍ هيَ ثَلَاثَةٌ وثَمَانُونَ بَيْتاً عنْدَ ابْنِ إسْحَاق. وقِيلَ: هِيَ مِئَةُ بَيْتٍ وعَشَرَةُ أبْيَاتٍ»(5).

وذكرَ الشَّارِحُ أيضاً طائفةً مِن الأخبار عن الجنِّ، وما نُقِل عنهم من أقوالِهِم إبّان مولِدِ المصطَفَى ﷺ ارتبطتْ بمجموعة من الشَّخصِيّات عاصرتْ حدَثَ مِيلادِ الرَّسول، أو أنّها عاشت معهُ فترةً مِن حياتِهِ. من ذلِكَ قصَّة سواد بن قارِب، وما رواه مِن أبياتٍ سمعها مِن جنّيٍّ على ليالٍ، منها الأبيات الآتِية: [السّرِيع]

عَجِبْتُ لِلْجِنِّ وَتِطْلَابِهَا وَشَدِّهَا الْعِيسَ بِأَقْتَابِهَا
تَهْوِي إِلَى مَكَّةَ تَبْغِي الْهُدَى مَا صَادِقُ الْجِنِّ كَكَذَّابِهَا
فَارْحَلْ إِلَى الصَّفْوَةِ مِنْ هَاشِمٍ لَيْسَ الْمُقَدم(6) كَأَذْنَابِهَا

وأبيات نقلت عن عبد المطَّلبِ، ذُكِر أنَّهُ سمعهَا عند دخولِ حلِيمة عليهِ(7)؛ أيْ على رسول اللهِ، تريدُ أخذَهُ للرَّضاعِ. ويمثِّلُ هذا الحدِيث وغيرهُ شكلا طرِيفاً مِن هذه الأخبار

(1) إجابَة الدعوة [162ظ] و[117و] و[170و].
(2) (م، س) [163و].
(3) (م، س) [164و].
(4) طبقات فحول الشعراء، 244/1.
(5) إجابَة الدعوة [170و].
(6) في الروض وعيون الأثَرِ والمعجم الكبِير والاكتفاء: قداماها.
(7) إجابَة الدعوة [111ظ].

والأشعارِ والأسجاعِ؛ إذْ يرِدُ على لسانِ الرَّاوِي أنّهُ يسمَعُ أبياتا تقالُ مِن جوفِ صنمٍ يعبدُ، يدعوهُ إلى تركِ أوثانِهِ والالتحاق بدِينِ التَّوحِيدِ، أو يعبّرُ الرَّاوِي عنِ قائلِ الأبياتِ بِالهاتِفِ، كما كان الحدِيثُ عن الصَّنم "فراض" أو "قراض" والكلب "حياض"(1). وأمّا ظاهرة الأسجاع فقَد ارتبطَتْ بالكهّانِ وبعض الهواتِفِ(2).

وممّا يشترِكُ فِيه الحدِيثُ بين الأخبار التّارِيخِيّة، وما صنِّفَ بعدُ فِي الشِّعرِ الصُّوفيّ المادحِ لشخصِ رسول اللهِ ﷺ، مجموعةٌ من الأبياتِ ذكرَها أطفِيَّش نُسِبتْ إلى أشخاصٍ عاشوا مع رسول اللهِ ﷺ، وعاصَرُوا حِقبا مِن حياتِهِ، منهُم مرضعتهُ حلِيمة، وأختهُ الشّيماء(3)، وأمّه آمنة قبل موتِها(4)، يذكرُ فِيها مناقِب محمَّدٍ ﷺ، والفضل الكبِير الذِي عاد بهِ على قائلها. وذكرَ ثلاثةَ قصائِدَ لورقةَ بن نوفلٍ(5) فِي نفسِ الغرضِ.

كما يُضافُ إلى هذا الأشعارُ المنظومةُ على إثرِ اعتناقِ الإسلامِ، يشِيدُ فِيها النّاظمونَ بِأحقّيَّة النَّبِيّ بالاتِّباع، وبنبذِ الأصنامِ، وَالنَّدمِ على عبادتها ما مَرَّ مِن الزّمانِ، ذكر منها أطفِيَّش حدِيثَ خنافِر بن التّوأم(6)، ومرداس السّلّمِيّ(7).

ومثلُ هذه الأخبارِ واردةٌ فِي مجموعةٍ من المصادِرِ علَى أصَالتها وعدالةِ أصحابِها، كالرَّوض الأنف للإمام السُّهيْلِيّ، والبداية والنِّهاية للإمامِ ابنِ كثِير. ويبدو أنَّ الغاية مِن إيرادِها هِيَ مشاركة عوالم مختلفة فِي حدث ميلاد الرَّسولِ وانتِشارِ دعوتِهِ.

---

(1) إجابة الدعوة [110ظ].

(2) لم أحفَلْ كثِيرا بظاهرة الأسجاع، لا مِن حيثُ الإحصاءُ ولا التَّعقِيبُ عليها، وأهمُّ ما ميّزها التّكرار؛ أيْ أن يذكُرَ أطفِيَّش النَّصّ في مواضِع مختلفة كحدِيث شقّ وسطِيح، ذكرهُ فِي الورقتين [92و] و[107ظ]، إضافةً إلى تعدّد مصادرها بينَ الكهّان (طرِيفة...) وما يعبّرُ عنهُ بالهواتِفِ والأصوات الخارجة مِن الأصنامِ.

(3) ينظَر: إجابَة الدعوة [112ظ].

(4) (م، س) [115و].

(5) (م، س) [133ظ] و[134و].

(6) (م، س) [109و].

(7) (م، س) [109ظ].

2- الشّعرُ الصّوفِيّ:

أسهَمَ الشّعرُ الصُّوفِيّ المتمثِّلُ فِي أشعارِ مدحِ الرّسولِ ﷺ والشَّوقِ إلى لقائهِ وزيارةِ قبرِهِ فِي إثراءِ الحضور الأدبِيّ فِي كتابِ "إجابة الدّعوة"(1)، واخْتَلفَ حضورُهُ بين الأبياتِ المنفردةِ والقصائد الطَّوِيلة. يوردُها أطفِيَّش ضِمْنَ المواضِيع التِي يعالِجُها، محاولاً أنْ يلمّ بشتاتٍ متفرّقٍ مِن ذلِكَ فِيما يتعلَّقُ بالرَّسولِ ﷺ سواء شخصهُ وصفاته وأخلاقه، أو مدِينتهُ وموطِئ أقدامهِ، وما ميَّزَ حياتهُ مِن أحداثٍ ووقائعَ. ومِنْ ذلِكَ إيرادهُ الأبيات عند الحدِيثِ عن آدابِ زيارة المدِينة، وإعمار قلب المؤمنِ بالشَّوقِ إلى الزِّيارة، قالَ: «ولله دَرُّ القَائِلِ: [الكامِل]

قُرْبُ الدِّيَارِ يَزِيدُ شَوْقَ الْوَالِهِ ... لَا سِيَّمَا إِنْ لَاحَ نُورُ جَمَالِهِ
أَوْ بَشَّرَ الْحَادِي بِأَنْ لَاحَ النَّقَا ... وَبَدَتْ عَلَى بُعْدٍ رُؤُوسُ جِبَالِهِ
فَهُنَاكَ غِيلَ(2) الصَّبْرُ مِنْ ذِي صَبْوَةٍ ... وَبَدَا الذِي يُخْفِيهِ مِنْ أَحْوَالِهِ(3)

رغبتهُ في ذلِكَ استثمارُ القوّة العاطفِيَّة للأبياتِ الشّعرِيَّة فِي إذكاءِ روح الشّوقِ عند القارِئِ، لملاقاةِ شخصِ رسولِ اللهِ ﷺ، وعلى الأساسِ كانَ هدفهُ مِن وضْعِ كتابهِ.

وممّا كانَ ملاحظاً فِي بعضِ ما وردَ في هذا المقامِ، إغفالُ قائل الأبياتِ والتَّرخُّصُ فِي عدَمِ نِسبتِها، فهوَ يستعمِلُ عباراتٍ مِن مثلِ: "وفِي ذلِكَ قِيل"(4)، و"ولله درُّ القائِلِ"(5)،

---

(1) لم يكن الحضور الصُّوفِيّ في الكتابِ حضورا عرضِيّا، وإنّما كان مقصودا من الشّارِحِ؛ مِن ذلِكَ حدِيثه عن مكانة الوليّ الصّالِحِ وربطِها بدرجة النَّبوّة. ينظر: إجابة الدعوة [68ظ] و[70و].

(2) في خلاصة الوفا: عِيلَ.

(3) إجابة الدّعوة [49ظ]. خلاصة الوفا، ص115، ووفاء الوفا، 89/5، لم أقفْ عليها في غيْرِهِما، ولم يذكرْ قائلها.

(4) (م، س) [50ظ].

(5) (م، س) [49ظ] و[56ظ] و[74و].

و"قال بعضٌ"(1)، و"قول الشاعر"(2)، و"قال الشّاعِر"(3)، و" قال قَائِلٌ"(4)، و" وَقَائِلٍ يَقُولُ"(5) وربّما استبطَنَ هذا السُّلوكُ منهُ رغْبَةً فِي النَّظرِ في الأبياتِ دونَ البحثِ في القائلِ، والاشتغال بالمعانِي دونَ النَّظَرِ في المصدرِ وصاحب الأبياتِ.

ومِن العبارات التِي استعملها لنسبة الأشعارِ أيضا: "لمّا ورَدَ المدِينَةَ زَائِراً وقَرُبَ مِنْ بُيُوتِها تَرَجَّلَ باكِياً منشِداً"(6)، و"قال صاحِبُ خلاصة الوفا"(7)، و"يَتَرَنَّمُ بِشِعْرٍ"(8)، و"فَأَنْشَأْتُ أَقُولُ"(9). ومرَّة يورِدُ الأبياتَ دونَ تنبِيهٍ إلى قائِلٍ(10). وهذه العبارات مشكلة فِي تحدِيد القائل الحقِيقِي للأبياتِ هل هو قائلها؟ أم أنّهُ ليسَ إلّا راوٍ يستشهِدُ بها في مواقِفَ مشابهة.

3- النَّظْمُ:

أعنِي بهِ الشّعر الذِي قِيلَ لغاياتٍ تعلِيمِيَّة، يُبتغَى منهُ تيْسِيرُ حفظ القواعد العلمِيَّةِ والأحداث التّارِيخِيَّة وغيرها باستغلالِ الخاصّيّة الموسِيقِيَّة للشّعرِ. ومِن الأبياتِ المذكورةِ فِي هذا البابِ: الحدِيثُ عن حادثة انشقاقِ القمَر، قال: «وقَدْ جَمَعَ فِرْقَتَيْنِ وَمَرَّتَيْنِ في تِلْكَ الْقَصِيدَةِ [يقصِد ألفِيَّة العراقِيّ في السِّيرة] إِذْ قَالَ:

فَصَارَ فِرْقَتَيْنِ فِرْقَة عَلَتْ وَفِرْقَة لِلطَّوْدِ عَنْهُ نَزَلَتْ

(1) إجابة الدعوة [93و].
(2) (م، س) [9و].
(3) (م، س) [9و] و[74و].
(4) (م، س) [103و].
(5) (م، س) [118و].
(6) (م، س) [50و].
(7) (م، س) [52ظ].
(8) (م، س) [118و].
(9) (م، س) [118و].
(10) (م، س) [112ظ].

وَذَاكَ مَرَّتَيْنِ بِالْإِجْمَاع والنَّصّ والتَّواترِ السَّماعِي[1]

فمَرَّتَيْنِ بِمَعْنَى فِرْقَتَيْنِ، أَوْ بِنَاءً عَلَى قَوْلٍ لَا يعْتَدُّ أَنَّهُ انْشَقَّ لَيْلَتَيْنِ»[2].

وفِي وقوفِ الشَّمسِ لعلِيّ رضي الله عنه، قال: «وقَالَ السُّيُوطِيّ: أَخْطَأَ ابْنُ الْجَوْزِيّ فِي جَعْلِهِ مَوْضُوعاً. قَالَ السُّيُوطِيّ كَابْنِ الصَّلَاحِ: كَثِيراً مَا يَتَحَامَلُ ابْنُ الْجَوْزِيّ عَلَى الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ[3]. قَالَ الْعِرَاقِي:

وأَكْثَرَ الْجَامِعُ فِيهِ إِذْ خَرَجْ لِمُطْلَقِ الضُّعْفِ عَنَى أَبَا الْفَرَجْ[4]

حَتَّى إِنَّه أَدْرَجَ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. قَالَ السُّيُوطِيّ:

وَمِنْ غَرِيبِ مَا تَرَاهُ فَاعْلَمِ فِيهِ حَدِيثٌ مِنْ صَحِيح مُسْلِمِ[5]

وهذه النّماذجِ تَظهَرُ حاجتهُ إلى النَّظمِ العلمِيّ لِعضدِ الآراءِ التِي يتبنّاها والأحكام التِي يُطلِقها على المسائل التِي يعالِجها.

ولم تنل النُّصوص في الكتابِ نفسَ الحظِّ مِن العنايةِ، وإنّما كان أطفِيَّش يعقِّبُ على القلِيل منها بِشرحِ مفرداتِها، وبيان مواقعها الإعرابِيّة؛ من ذلِكَ القصِيدة الشقراطسِيَّة، فقد أوردَ مجموعةً مِن أبياتِها على مراحِلَ أعقبها بشرح المفرداتِ[6]، وأبيات للطفيْلِ بن عمرو أعقبها كذلِكَ بتوضِيح غرِيبِ ألفاظِها[7]، وغاب عن هذه المعالجةِ الحدِيثُ عن التَّحسِين والتَّقبِيح، إلّا ما كان من التَّوثِيق والنّسبة على الشّكلِ الذِي سبق إيرادهُ عن قصِيدة أبِي طالبٍ (وأبيض يستسقَى الغمام...).

---

(1) ألفية السيرة النبوية – نظم الدرر السنية الزكية، العراقِي، ص59.

(2) إجابة الدعوة [185و].

(3) اللآلِئ المصنوعة، السيوطِي، 2/1.

(4) ألفية العراقِي في علوم الحدِيث، ص114.

(5) ألفية السيوطي في علم الحديث.

(6) إجابة الدعوة [168و].

(7) (م، س) [196و].

كما كان منهُ إعادة وتكرار إيراد الأبياتِ، للحاجة إلى ذلِكَ، أو للإعجابِ الشّدِيدِ بها، كأبياتٍ تمدحُ رسولَ اللهِ ﷺ لشاعِرٍ لم يذكُر اسمه، كرّرها مرّتينِ(1).

وقد سبقَ الحدِيث عن قضِيّةِ نِسْبَة النُّصوص وذكر القائلِ، إذ تنسحِب على الأبياتِ جمِيعِها، فاختلفت بينَ ذكرِ اسم صاحبِها، أو الإشارة إليهِ بألفاظٍ ك: "بعضهم"، "قال شاعر"، ولم يرقَ نقاشهُ إلى أن يورِد اختلاف نسبة أبياتٍ ما، ويحقِّقَ فِيها بإيرادِ الآراءِ ومصادرها.

والخلاصة أنَّ النُّصوصَ الأدبِيَّة في كتابِ "إجابة الدعوة" شَكّلَتْ باختلافها مجالاً اشتغَلَ فِيه أطفِيَّش، امتازَ بالوفرةِ والانتقاءِ للنُّصوصِ الدّاعمة لمواضِيع الكتابِ، الخادمة لأغراضِهِ.

وَلَمْ يَحْكُمْ هذه النُّصوص غاية معالجتها معرفِيّاً إلّا مِن زاويةِ تفاعلها مع سِياقِ الكتابِ، فاستغلّ أطفِيَّش طاقتها الدّلالِيّةَ، إمّا بإيرادها مطلَقا دون الحاجة إلى توضِيحٍ، أو بشرحِ جملةٍ مِن ألفاظها وبيانٍ لمعانِيها، وقد سجَّلتْ هذه النُّصوص إثراءً للعلاقة القائمة بينَ الشّعرِ وبناء المخيّلة العربِيَّة الإسلامِيَّة، بالرَّبطِ بين الماضِي التّلِيد الذِي تمثَّلَ فِيهِ شخصُ رسولِ اللهِ ﷺ والرَّغبةِ في تقمّصِ شخصِيّتِهِ والتّأسِّي بطرِيقِهِ. لقدْ أكّدَ هذا الحضورُ الوظِيفةَ الحيوِيَّة للنُّصوصِ الأدبِيّة والشّعرِ بالخصوصِ فِي إقامة هذهِ الصَّلةِ وتحقِيق المرغوبِ بصلاحِ النَّفسِ والمجتمع.

لقد بيّنت الدّراسة أنّ الدّافِع إلى إيرادِ هذا القدرِ مِن النُّصوصِ استجابة لدواعٍ نفسِيَّة، تتمحوَرُ حول الإجلالِ والإعظام لذاتِ الرَّسول ﷺ، والإحاطة بشخصهِ، ليسَ فقطْ من حيث المعلومات التّارِيخِيّة والوقائع، بل مِن حيثُ استحضار الإرث المعنوِيّ الذِي خلّفه وبلّغهُ عن ربِّهِ تعالى، ولا أدلّ على هذه الرّغبة القوِيّة مِن طفوّ ألوانٍ مِن هذه النُّصوصِ، تنقُلُ

(1) إجابة الدعوة [74و] و[95ظ].

أحداثاً قدْ يَعْسُرُ تصدِيقُها على الوجهِ الذِي وردتْ عليهِ، وإن شُفِّعتْ بِالسّندِ وربطها بشخصِيّاتٍ معروفةٍ.

ثُمّ إنَّ ما تصوّرهُ أشعارُ المدحِ لا يَقتصِرُ فقطْ على المعلومِ مِن سيرة المصطفَى، ولكِن تمتدُّ لتشملَ ما لا نقل فِيهِ، وما يكونُ مِن نسجِ خيالات الإنسانِ المنبثقة من طبِيعتهِ العاشقة لكلِّ ما هو مثالِي، محقِّق لأحلامهِ، مستجِيب لمتطلّباتهِ العليا، كالعدل والإنصاف والاقتِصاصِ من الظّالمِين.

4- وقفات نقدِيَّة في شرح نونِيَّة المدِيح:

بما أنَّ النَّقدَ مرحلَةٌ متقدِّمةٌ فِي شَرْح الشِّعرِ؛ أيْ إنَّ لجوء الشَّارح إليه يكون بعد الوقوف علَى المستويات اللّغوِيَّة الأساسِيَّة، لذلِكَ لا أجِدُ هذا المستوى حاضِرا بقوَّة عند أطفِيَّش، إلّا ما كانَ يُعنَى بجانب التَّذوُّقِ والجماليَّة في أسالِيبِ الأبياتِ على الوجهِ الذِي تمّ بيانهُ فيما سبقَ. ويمكن ردُّ هذا إلى طبِيعة القصِيدة نفسِها التي تمِيلُ إلى أسلوبِ المنظومات التَّعلِيمِيَّة والتَّقرِيرات العلمِيَّة، فرغم أنَّ هذا لا يخرجها من إطارِ الشِّعرِ؛ لاحتوائِها على ما يدخلها في إطارِهِ من الصُّورِ البيانِيَّة والأسَالِيبِ الأدبِيَّة، إلَّا أنَّ رِقَّةَ الشِّعرِ وعذوبته وما يعرف بالشَّاعرِيَّة لا يحضُرُ فِيها بقوَّة. لكن أطفِيَّش قدّمَ في بعضِ النُّصوصِ أحكاماً يمكِنُ اعتبارها ضِمنَ المستوى النّقدِي (بالخصوصِ عمود الشّعر) كوقفات تظهرُ باستعمال مصطلحاتٍ ك:(الأولى، الأظهر، الأنسَب...) لا ترقَى إلى أنْ تُشكِّلَ رؤية واضحة عن منهجِ الشّارِح، ولا أن تبِينَ عن مواقِفِهِ إزاء القضايا المعروفة في هذا المضمار، أعرِضُ جملة منها في هذا المطلَبِ، لبيانِ حضورِ هذا المستوَى وتنبّه الشّارِحِ إليهِ.

قال في شرح البيتِ من المنظومة:

وَزَارَ سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ طَيْبَةً وَبِالْهِجْرَةِ الْغَرَّاءِ بُشْرَى سُلَيْمَانِ

قال: «**والأَنْسَبُ** أنْ يتَّصِلَ هذا الْبَيْتُ بقَوْلِهِ "إِلَى أَهْل مِيزان". والجوابُ: حمل قوله "أَنْ يُلْقَى" علَى الْعُمُومِ، فيَشْمَلُ أنْ يُلْقِيَ الأَنبِئَاءُ قبلَهُ ذِكْر هَدْيِهِ، إِجْمَالاً وتَفْصِيلاً، إِلَى أُمَمِهِم بِحَسَبِ مَا أعْلَمَهُم اللهُ بِهِ، فيَكُونُ هذَا الْبَيْتُ: وزَارَ إلخ عَقِبَ التَّعْميمِ بلَا فَصْلٍ»[1].

يشِيرُ الشّارِحُ إلى تماسك أبياتِ القصِيدةِ ووحدَتها الموضوعِيَّة، وإلى حسنِ تخلُّص النّاظِمِ حِين الانتقالِ في الموضوعِ نفسِهِ، فيختلّ نظامُ أبياتِها إن حَصَلَ تقدِيمٌ وتأخِيرٌ، ولا يعنِينا هنا صحّة كلامِهِ، ولكنّ انتباهَهُ إلى ذلِكَ يشِيرُ إلى استحضارِهِ للمسائل النّقدِيّةِ، ورغبتِهِ فِي تقوِيم القصِيدةِ وعرضِها على المحفوظِ عندهُ من الشّعرِ وسننِهِ، فقد عقّبَ على بيتٍ بقولِهِ: «وَالفَاءُ فِي قَوْلِهِ: "فَأَمَّا" فِي جَوَابِ شَرْطٍ وَتَفْصِيلُهَا تَحَقَّقَ بِقَوْلِهِ: إِذَا أَنَا قَدْ صَلَّيْتُ فَالقَلْبُ غَافِلٌ، فَإِنَّهُ مُعَادِلٌ لِقَوْلِهِ إِنَّهُ عَنِ الدُّنْيَا لَيْسَ بِغَافِلٍ، **وَالوَاوُ هُنَا أَوْلَى مِنَ الفَاءِ**»[2]. يعنِي أنَّ الفاءَ هنا التِي تؤدِّي التَّعقِيبَ غيرُ محتاجٍ إليهِ في هذا المقامِ؛ إذْ يكفِي الرَّبط مطلَقا من أجلِ بلوغ الغايةِ، فإنّ توالِي الفاءيْنِ يفقِدُ الثَّانِية مدلولها[3]. وبهذا فإنّ الشّارِح ينتصِرُ للاتّجاه النّقدِي الذِي يعنَى بتتبُّع أخطاء وتجاوزات الشُّعراءِ في نظام اللُّغة، ما يعرف بالنَّقد اللُّغوِي؛ أي إنَّهُ يبحَثُ فِي تقوِيمِ لغة الخطابِ الشّعرِيّ، مِن حيثُ التزامها بقواعِد اللّغة سواء النَّحوِيَّة أو البلاغِيَّة أو العروضِيَّة.

(1) إجابة الدعوة [89ظ].

(2) (م، س) [7و].

(3) ينظر أيضاً: (م، س) [76ظ] و[143و].

المطلب الثّاني: القضايا البلاغِيَّة

يختصُّ هذا المطلَب بالحديث عن القضايا البلاغِيّة في "شرح نونيّة المدِيحِ"، اعتماداً على تجمِيعِ نُصُوصِها في قضايَا كلِّيّة؛ مِن أجلِ حصرِ ما أمكنَ من النَّظرات الّتِي قدّمها أطفِيَّش في شرحِهِ. وعلى هذا سأتحدَّثُ عن ثلاثة جوانِب أساسِيَّة أفرزَتْهَا النُّصوص المجموعة مِن الكتابِ، وهِيَ: الحقِيقة والمجاز والصُّورة الشّعرِيَّة والوقفات الأسلوبِيَّة.

1- الحقيقة والمجاز:

يوظِّفُ أطفِيَّش مفهومَيْ الحقيقة والمجاز اللّذين يؤطِّرانِ مظاهِرَ الاتِّساع في اللُّغة، مِن أجلِ بلوغِ المقصودِ مِن الأبياتِ، فقدْ يصرِفُ الشَّارِحُ اللَّفظ عن المعنَى الظَّاهِرِ الذي وُضِع لهُ، إلى معنًى أليَق بالنَّصِّ المشروحِ، وبمرادِ النَّاظِم.

نلمسُ استعمال هذه الآلِيَّةِ في كثِيرٍ من المواضِع، ولا يدعُو إلى هذا القصْدُ الإبلاغِي فقط الذي هو التّفنُّن في الكلام، وإيرادُ المعنَى بطرُقٍ شَتَّى، وإنَّما يرجعُ إلى الخلفِيَّة العقدِيَّة/ التاريخِيَّة التِي تحتِّمُ صرفَ اللَّفظ عَن أصلِ وضعهِ إلى معنًى يتناسَبُ مع النَّصِّ، ولا يتعارَضُ مع المعارِفِ المكتسبة في المجالات المعرِفِيّة المختلفةِ، وكانَ مِن أهمِّ محطّاتهِ المجاز العقلِي، والمجاز المرسَل؛ لكثرةِ علاقاتهِ وتردّده في الاستعمالِ ووظِيفتهِ في نقلِ المعانِي.

وفي الحالينِ فإنّ العدولَ الذي يقوم عليه المجاز المرسَل أو العقْلِيّ، يتمُّ تجاوزُهُ واختزالُه بسهولة؛ إذْ إنَّ العلاقة التِي تجمع بين الطَّرفينِ طبيعِيَّة ومباشرة. إنَّ هذه المجازات تقوم على علاقات جاهزة سلفا، وهي لا تتطلّبُ مجهودا، لا مِن الشَّاعِرِ لكي يبدعها، ولا من المتلقِّي لأجلِ تأوِيلِها [1]. ومِن أهمِّ الملاحظات التِي سجّلتها على النُّصوصِ:

---

(1)

– يوظِّفُ أطفِيّش المفهومينِ لتقدِيم الاحتمالاتِ المكتنفة في التّركِيبِ؛ لغرَضِ الإحاطةِ بما يقدّمهُ من غيرِ إقصاءٍ، وستظهِرُ النّماذج المقدّمة أهمِّيّة هذه الاحتمالاتِ فِي فهم المقصودِ.

– يقصِدُ أطفِيَّش عرض احتمال الحقِيقة بجنبِ المجازِ قصْدًا، كقولِهِ في شرحِ البيتِ:

إِذَا هَمَّ أَزْمَانَ الْعِبَادَةِ لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَهَا إِلاَّ بِضُعْفٍ وَأَزْمَانِ

قالَ: «وَأَسْنَدَ الفِعْلَ إِلَى ضَمِيرِ القَلْبِ؛ لِأَنَّ القَلْبَ هُوَ السَّبَبُ الآمِرُ، فَذَلِكَ مَجَازٌ فِي الإِسْنَادِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِفِعْلِهِ مَا يَفْعَلُهُ هُوَ دُونَ الجَوَارِحِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَمَلٍ مَا فِي العِبَادَةِ، فَتَكَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ العَمَلِ وَحْدَهُ، لَا عَلَى عَمَلِ الجَوَارِحِ المَصْحُوبِ لَهُ فَيَكُونُ الإِسْنَادُ حَقِيقَةً. وَفِعْلُ القَلْبِ نِيَّتُهُ وَاعْتِقَادُهُ، وَاسْتِحْضَارُ مَعَانِي مَا يَقُولُ اللِّسَانُ وَتَعْمَلُ الجَوَارِحُ. وَأَيْضًا القَلْبُ مِنْ جُمْلَةِ البَدَنِ، إِذَا رَكَعَ الجَسَدُ أَوْ سَجَدَ أَوْ قَامَ أَوْ عَمِلَ عَمَلًا فَقَدْ عَمِلَ فِيهِ القَلْبُ»[1]. إنَّ الشَّارِح لَمْ يُرجِّح مجازِيَّة الإسنادِ، ولا أنَّهُ على الحقِيقة، لاحتمال العبارة المعنيَيْنِ معاً، ووقوفا على التّأوِيلِ عندَ مدلولِ الألفاظ؛ فالعبادة تقومُ بها كلُّ الجوارِحِ، ويمتاز القلبُ عن كلِّ الجوارِحِ بأنَّها تأتمرُ بأوامِرِه، فأفرده بإسناد الفعلِ إليهِ، فكان الإسنادُ مجازِيّاً. ولكن فِي الحقِيقة فإنَّ للقلبِ عملا ينفرِدُ به دونَ الجوارِحِ الأخرَى، فالنِّيَّة والاعتقادُ وغيرُهمَا من أفعالِهِ، تجعلُ احتمالَ الإسنادِ على الحقِيقة وارداً[2]. وتراهُ يقرّرُ الجمعَ بينَ الوجهيْنِ؛ أي يثبِتُ أنّ النّصّ قصدَ إلَى الجمعِ بينهُما باستعمال مصطلحيْ (الجمع بين الحقِيقة والمجاز[3]، وعموم المجاز[4]).

---

(1) إجابة الدعوة [7ظ] و[8و].

(2) ينظر أيضا النّصّ: (م، س) [76ظ].

(3) (م، س) [89ظ] و[76ظ].

(4) (م، س) [89ظ] و[76ظ].

أ– الضّبط المصطلحِيّ:

يقدِّم أطفِيَّش في تحلِيلاتِهِ الظّاهرة في النّصِّ وَفق ما تقرّر عندَ علماءِ الفنّ، لذلِكَ وظّف مجموعةً مِن المصطلحات المجازِيّة، كَ: (مجاز مبنِي على مجاز[1]، وعموم المجازِ[2]، وبين الحقِيقة والمجاز[3]، ومجاز عقلِي[4]، وتجوّز في الإسناد[5]...) والمقصود مِن هذا الجمعِ تفرِيقه بين هذه الأوجه المختلفة، بين المجاز المرسل والعقلِي والمجاز القائم على التّشبِيهِ.

ب– الاحترازُ بالخلفِيّة العقدِيّة/ التّارِيخِيّة:

مِن أسبابِ تردّد الشّرحِ بينَ مفهومَيْ الحقِيقة والمجاز، فقول أطفِيَّش «"آيِسٍ": مَجَازٌ مُرْسَلُ تَبَعِيٌّ لِعَلَاقَةِ الجِوَارِ المعْقُولِ؛ بِأَنْ سَمَّى القُرْبَ لِلإِيَاسِ إِيَاسًا، فَاشْتَقَّ مِنْ لَفْظِ الإِيَاسِ، بِمَعْنَى القُرْبِ مِنَ القُنُوطِ، ءَايِساً بِمَعْنَى قَرِيبًا مِنْهُ...»[6] وقوله: « وَ"رَحْمَةُ اللهِ": إِنْعَامُهُ، حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ مَجَازٌ لُغَوِي؛ لِأَنَّ مِنْ لَازِمِ رِقَّةِ القَلْبِ الإِحْسَانُ، وَلَا يُوصَفُ اللهُ بِالْقَلْبِ، وَلَا بِالرِّقَّةِ وَلَا بِصِفَةِ خَلْقٍ، أَوْ هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الإِنْعَامِ»[7] وقوله: «فَإِنَّ الغَدو حَقِيقَة لِلسَّيْرِ بَعْدَ الفَجْرِ، وَاسْتَعْمَلَهُ بِمَعْنَى مُطْلَقِ السَّيْرِ فِي أَيِّ وَقْتٍ، وَالفَاءُ لِلسَّبَبِيَّةِ»[8]. تنبِئُ عن دواعِي استجلابِ المفهومينِ وتوظِيفهما في الشَّرحِ.

---

(1) إجابة الدعوة [77و].
(2) (م، س) [89ظ] و[76ظ].
(3) (م، س) [89ظ] و[76ظ].
(4) (م، س) [5ظ] و[204ظ].
(5) (م، س) [5ظ] و[7ظ] و[111ظ].
(6) (م، س) [18ظ].
(7) (م، س) [18ظ] ونصّ آخَر في نفس الصّفحة.
(8) (م، س) [18ظ] ينظر أيضا النّصّ فِي [77ظ].

ج- تعدِيدُ طُرُق المجاز المرسَلِ:

يقدِّمُ أطفِيَّش لبيانِ العلاقة بين اللّفظ في معناه الحقِيقِي ومعناه المجازِي عدّة أوجهٍ؛ لغايةِ إحكامِ هذه العلاقةِ كقولِهِ «"آيِسٍ": مَجَازٌ مُرْسَلُ تَبَعِيٌّ لِعَلَاقَةِ الجِوَارِ المعْقُولِ، بِأَنْ سَمَّى **القُرْبَ** لِلإِيَاسِ إِيَاسًا، فَاشْتَقَّ مِنْ لَفْظِ الإِيَاسِ، بِمَعْنَى القُرْبِ مِنَ القُنُوطِ، ءَايِساً بِمَعْنَى قَرِيبًا مِنْهُ. أَوْ مَجَازٌ مُرسَلٌ تَبَعِيٌّ لِعَلَاقَةِ السَّبَبِيَّةِ وَالمسَبّبِيَّة أَوْ إِحْدَاهُمَا، أَو اللَّازِمِيَّةِ وَالملْزُومِيَّةِ، أَوْ إِحْدَاهُمَا بِمَعْنَى **مُرِيدُ** الإِيَاسِ، فَإِنَّ إِرَادَةَ الشَّيْءِ سَبَبٌ لَهُ وَمَلْزُومٌ لَهُ»[1].

إنَّ ابتعادَهُ عن المعنَى الحقِيقِيّ للفظِ يعودُ إلى الخلفِيّة العقدِيّة؛ فليسَ الآيِسُ مَن يَسْتحِقّ المغفرة، ولا مَن يجتهِدُ لِتحصِيلِها، وإنّما المرادُ مِن اللّفظِ الوجهانِ المقدّمان، فإمّا أن يكونَ مرِيداً للإياسِ، أو هو قرِيبٌ مِنهُ، نظراً لأفعالِهِ التِي تؤدِّيهِ لذلِكَ. إنّ تعدادَ هذه الأوجه مِن البحثِ المعجمِيّ لغرضِ إعطاءِ اللّفظِ حقَّهُ، ولإبلاغِ المتلقِّي ما أمكنَ مِن مدلولاتِهِ.

2- الصُّورة الشّعرِيّة في شرح نونِيَّة المدِيح

لقد استطاعَ أطفِيَّش أن يحِيطَ بالطّاقة الشّعرِيَّة المختزنة في أبيات القصِيدة مِن خِلالِ وقوفِهِ على مقوِّمات صُوَرِها، وتمثِيلاتِها المتجسِّدة أساساً في الأساليب البلاغِيَّة: الاستِعارة والتَّشبِيه والكناية، فهَذِهِ أدَوَاتٌ رئِيسَة في إقامةِ بناءِ الصُّورة الشِّعْرِيّة. وسيلاحَظُ ذلِكَ بوضوحٍ مِنْ خِلالِ الأمثلة التّطبِيقِيَّة المعروضة في هذا المبحَثِ.

تنتَظِمُ نصوص شرح الصُّورة الشّعرِيَّة فِي إطارِ مجموعةٍ مِن القضايا التي تتعلَّقُ خصوصا بالمنهج المتّبعِ فِي إضاءتِها، وبالمبادِئ النَّظرِيَّة التِي تصدُرُ عنها، ومِن ثَمّ سأعرِضُها على شكلِ عناوِين أتبِعها بالنّماذِجِ التَّطبِيقِيَّة الذي تبيّن الظّاهرةَ وتقدِّمُ التَّوضِيح اللّازِمَ، وبواسطة

(1) إجابة الدعوة [18ظ].

تحلِيلِ تلكَ النَّماذِجِ أستطِيعُ توصِيف الأَركان الأساسِيَّة لهذه القضايا، ومِن ثَمّ تقدِيم الصُّورة الحقِيقِيَّة لتمثّلها عند الشّارِحِ.

أ- الضَّبطُ المصطلحِيّ:

من خلالِ تتبّعِ إجراءات أطفِيَّش التَّطبِيقِيَّة المتعلِّقة بِأبوابِ البلاغة العربِيَّة، اتّضَحَتْ رغبتُهُ فِي تحدِيدِ اللَّون البلاغِيّ المستعملِ في الأبياتِ بِمصطَلَحِهِ المعرُوفِ عندَ أَهْلِ الفنّ[1]. يمكِنُ تلمُّس ذلِكَ حِين وقوفِهِ علَى تَفْسِيرِ الدّلالة المرادة علَى أَيّ شكلٍ أوردَها النّاظِمُ؛ فيقدِّمُ لِذَلِكَ الاحتمالاتِ التِي يمكِنُ أن تضِيءَ وتفسِّرَ التَّراكِيبَ، وَفقَ ما رسَخَ لديْهِ مِن ضوابِطِ تركِيبِ هذه الألوانِ. نقفُ على هذا في شرحِهِ قولَ النّاظِمِ:

فَبَاتَ يُنَاجِي رَبَّهُ مُتَضَرِّعاً بِحَقِّكَ لَمَّا أَنْ دَعَاهُ لِغُفْرَانِ

قالَ: «**ومَعْنَى** "باتَ": صَارَ، فهُوَ **مَجَازٌ مُرْسَلٌ** لعَلَاقةِ الإِطْلَاقِ والتَّقييدِ. **أَوْ** بعدمَا كانَ مَجَازًا مُرسَلاً هَكذَا، استَعْمَلَهُ **استعَارَةً**؛ بأَنْ شَبَّهَ كَوْنَهُ يُنَاجِي، في مِقْدَارٍ مِنْ غيْرِ اللَّيْلِ، بِكَوْنِهِ يُناجِي فِي لَيْلٍ، لعَلَاقَةِ الاِسْتِواءِ في الْمُدَّةِ. بِمَعْنَى أَنَّهُ بقِيَ في المُنَاجاةِ قَدْرَ اللَّيْلِ، هَكَذَا مُطلَقًا. **ويَجُوزُ** أَنْ يكُونَ "باتَ" علَى ظاهرِهِ بأَنْ يكون وقتُ مُنَاجَاتِهِ لَيْلاً، إذْ هُوَ وقْتُ الإجابةِ. وعلَى كلِّ حالٍ المرادُ المناجاةُ في الدُّنيَا، لأَنَّهُ لمَّا أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ لمْ يَبْقَ في الجنَّةِ»[2].

لقد سعَى أطفِيَّش فِي شرح البيتِ مِن خلالِ نسجِ أوصالٍ مختلفة، غايتها إيضَاحُ المعنَى المقصودِ، تنطلقُ مِن اللَّفظِ، وتبتغِي تجلِيَةَ الخيوطِ التِي بهَا استطاعَ النّاظمُ أن ينقُلَ الدّلالَةَ التِي يبْتَغِيهَا مِن خلالِهِ. ويهمُّنا في هذا المقامِ تسلِيطُ الضَّوءِ على ثنائِيّة المجاز

---

(1) يظهَرُ التزام أطفِيَّش بضبطِ مصطلحات الفنونِ فِي نصوصٍ متعدِّدة مِن كتبِهِ، منها قولُهُ: «...وليسَ كذلِكَ عندِي؛ فإنَّ مثلَ هذا ليسَ من جملة التَّفسِير المصطلح عليها؛ لأنَّ التَّفسِيرَ أن يكونَ مفهومُ الثَّانِيَة غير مفهوم الأولى، مبيِّنة لمعنَى الأولَى» معتمد الصّواب [1ظ].

(2) إجابة الدعوة [77و] و[77ظ].

المرسل/ الاستِعَارَة الّتِي وظَّفَها أطفِيَّش، وشكّل بها توصِيفَ التّرمِيزِ الذِي مكَّنَ مِن الرّبطِ بين الدّالِ اللّفظِيّ والمدلول المعنوِيّ.

المجاز المرسَل والاستعارة شكلانِ مِن أشكالِ إخراجِ اللّفظِ عن ظاهرِهِ إلى مرادٍ خفيّ؛ يحتاج الوقوفُ عليهِ إلى نظرٍ وانتباهٍ. ويُشكِّلُ هذا الملحَظُ المشتركُ بينَ المجاز المرسَل والاستعارة لحظة التّلاقِي الذي ينطلَقُ منها لتحدِيدِ أيّهما المقصودُ. وقدْ ظهرَ بحثُ الشّارِحِ فِي هذا التّحدِيدِ جَلِيّا، مِنْ خِلالِ تشخِيصِهِ للعلاقتَيْنِ المختلفتينِ اللّتينِ تصبغانِ الإجراء إمّا بالاستعارة وإمّا بِالمجازِ المرسل[1]. وما الاختلاف فِي تحديدِ العَلاقَةِ الرّابطة بين الملفوظِ والمدلولِ، إلّا وجْهٌ مِن أَوْجُهِ الاجتهادِ في توصِيفِ هذا التّرمِيزِ وإظهارِ أركانِه.

ومِنْ خِلَالِ شَرحِ البَيْتِ الموالِي يتبيَّنُ إقرارهُ للحدودِ الفاصِلة بيْنَ الاستعارة والتّخيِيلِ، رغم اشتراكِهِما فِي الصِّيغة التّركِيبِيَّة اللّفظِيَّة، إلّا أنَّهُ بينهما فارقٌ مَعْنوِيّ دَقِيقٌ:

تَنَوَّرْ بِهَا وَاقْصِدْ بِذُلٍّ فَإِنَّهَا تُقِيلُ بَنِي الزَّلاَّتِ مِنْ حَرّ نِيرَانِ

قالَ: «"بَنِي": بِمَعْنَى أَصْحَاب؛ فَإِنَّ مِنْ شَأْنِ الِابْنِ مُلَازَمَةَ الأَبِ وَالأُمّ، فَأَصْحَابُ الزَّلّاتِ فِي مُلَازَمَتِهِمْ إِيَّاهَا كَالأَوْلَادِ فِي مُلَازَمَتِهِمْ الآبَاءَ وَالأُمَّهَاتِ. **فَأَعَارَ** بَنِي لِأَصْحَابِ، **وَالقَرِينَةُ**: الزَّلّاتُ. **وَيَجُوزُ** أَنْ يَكُونَ شَبَّهَهُمْ لِكَثْرَةِ ذُنُوبِهِمْ بِمَنَ وَلَدَتْهُ الزَّلّاتُ، لَوْ كَانَ فَهَذَا **تَخْيِيلٌ**. وَشَبَّهَ الزَّلّاتِ بِالأُمَّهَاتِ **وَرَمَزَ** إِلَى ذَلِكَ بِإِثْبَاتِ الأَبْنَاءِ»[2].

لقد أخرجَ الشَّارِحُ ألفاظَ البيتِ مِن الدّلالة الحقِيقِيَّة إلى دلالةٍ مجازِيَّة، مِنْ خِلالِ القرائنِ الدَّالَّةِ على هذا الإخراجِ، تماشِياً مع الغَرَضِ المرادِ إيصالهُ مِنْ نَظْمِ البيتِ الخاصّ بِهِ. إنّ إقامةَ علاقةٍ بَيْنَ لفظَيْنِ ينتمِيانِ إلى طبِيعتينِ مختلفتينِ، نبّهتْ ذِهنَ الشّارِحِ من أجلِ

---

(1) في النَّصِّ إشارة إلى بناءِ المجازِ على المجاز، ويعنِي بِهِ انتقال اللّفظِ من دلالة حقِيقِيّة إلى دلالة مجازِيّة، ثم ينقل مرّة أخرى إلى دلالة مجازِيّة ثانِية. ينظر: كشف الكرب، 302/1. وقد مثّل لذلِكَ بِلفظة "سرّ" في قوله تعالى: ﴿**لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا**﴾ [البقرة: 235] بمعنَى عقدا. وبيَّن الفرق بينهُ وبين المجاز بمرتبتينِ الذِي لا يقتضِي استعمال اللّفظ في النَّقلِ الأوَّل.

(2) إجابة الدعوة [24ظ].

توضِيحِ الطَّرِيقِ الذِي سلكهُ النّاظمُ مِنْ أَجْلِ إبلاغِ مقصدِهِ، فلا تراهُ ينفِي طرِيقا على حِسابِ آخَرَ، وإنّما استعمل لفظ "يجوزُ" للدّلالةِ على احتمالِ إرادة الطَّرِيقيْنِ لما بينهما من اشتراكٍ.

إنَّ تفرِيقهُ بيْنَ الاستِعارَةِ والتَّخييلِ، قائمٌ على إجرائهِ المجازَ على طَرَفَي التَّركِيبِ، وبذلِكَ تحصَّلَتْ لهُ صورتانِ: إحداهما سمّاها استعارةً وهِي "أصحاب الزّلات"؛ لإمكانِ تصوُّرِ ملازمة الإنسانِ للمعاصِي حتَّى تكونَ صاحبةً له، والثّانِية "أبناء الزّلّاتِ" وهِي الأقربُ إلى لفظِ النّاظمِ، سمّاها تخيِيلًا؛ لأنَّ «القرينة عليْها استعارة ما هو لخاصّة مِن خواص المشبَّه بِهِ [وهِي الأبناء] لصورةٍ وهمِيَّة، يُتوهَّم في المشبَّه تشبِيهُهُ بتلك الخاصّة مثبَتَةً للمشبَّهِ»[1]. وما استعمالُهُ لمصطلحِ "رَمَزَ" بدلَ "قرِينة" إلّا تنبِيهٌ إلى غِيابِ هذه الصُّورةِ واقِعاً، وإمكانِ تصوّرِها فِي الذّهنِ. وفاتَ الشَّارِحَ أنْ يبيّنَ أنَّ هذا الاختلاف مردّهُ إلى المبالغةِ التِي هِي عمادُ الشّعرِ، والخصِيصة التِي تظهرُ تفوُّقَ الشّاعِرِ وإبداعهُ.

وفِي صورةٍ مِن صُوَرِ التَّفرِيق بين المصطلحات البلاغِيَّةِ، يقولُ أطفِيَّش في شَرْحِ البيتِ:

مَعَ العُسْرِ يُسْرٌ وَالتَّصَبُّرُ نُصْرَةٌ وَلاَ فَرَجٌ إِلاَّ بِشِدَّةِ كَرْبَانِ

قال: «وَمَعَ العُسْرِ فِي الرِّزْقِ وَالبَدَنِ وَنَحْوِهِمَا يُسْرٌ مَقْرُونٌ بِتَمَامِهِ، أَوْ هُوَ فِي ضِمْنِهِ بِأَنْ يَسْتَوْجِبَهُ. فَإِذَا كَانَ مَعَ العُسْرِ يُسْرٌ فِي الرِّزْقِ وَالبَدَنِ، فَكَذَلِكَ فِي الأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ، وَالتَّقْوَى إِذَا تَعَسَّرَتْ رُجِيَ اليُسْرُ وَهُوَ وُجُودُهُنَّ، وَذَلِكَ تَمْثِيلٌ أَوْ كِنَايَةٌ» [2].

يستعمِلُ أطفِيَّش مصطلَح "تمثِيل" لأغراضٍ مختلفة يكمِّل بعضُها بعضاً فِي نسجِ الصُّورة المفهُومِيَّة لهذَا المصطلَحِ.

والتّمثِيلُ عندهُ يعنِي تقريب المعنى بما يشبهه فِي الواقعِ، ولا يكون واقعا في الحقيقَة. وقد تجسّد هذا في نصوصٍ مختلفة أورد فيها المصطلح، كقولِهِ «وإنَّهُ كانَ في ظِلِّ غَمامَةٍ

(1) تخليص العاني [18و].

(2) إجابة الدعوة [9ظ].

ناشِئَةٍ مِن اعتِدَالِه، كأنّها أخَذَتْ مِنْه، والقَصْدُ المبَالَغَةُ في كَمالِهِ حتَّى صَلُحَ لِأَنْ تأْخُذَ الغمَامَةُ منْهُ ثُمّ تُظِلُّه، فلَا يعْترضُ علَيْهِ بأَنَّ كلامَهُ يقْتَضِي أنَّهُ تَمْثِيلٌ، فيُخَالِفُ ما شُوهِدَ مِنْ تظْلِيلِ الغمَامة»[1]. يعنِي أنّ قصْدَ المبالغة لا ينفِي حدوث تظلِيلِ الغمامةِ للنَّبِيءِ ﷺ، فيُقالُ إنّ ذلِكَ تمثِيلٌ لكمالِه ﷺ وإن لم يقَعْ.

ويستعمَلُ لفظ "التَّمثِيل" لغَرَضٍ آخَر، وهو خارِجٌ عن الاصطلاحِ البلاغِيّ، وإن كان يشارِكُهُ قصدَ الإفهام[2]، نلمسُهُ فِي قولِهِ: «"شَاة" و"شَارِف": بِالْإِفْرَادِ والتَّنْكِيرِ تَمْثِيلٌ بِالوَاحِدَة، أو اسْتَعْمَلَ النَّكِرَةَ فِي الْعُمومِ الشُّمُولِيّ معَ الإِثْبَاتِ علَى القِلَّةِ»[3]. يقصِدُ بهِ العيِّنة التِي يصدُقُ الحكمُ عليها وعلى جمِيعِ جنسِها. وفِي قولِهِ: «وحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: كانَ الْجِنُّ يسْتَمِعُونَ الْوَحْيَ، فيَسْمَعُونَ الْكَلِمَةَ فيَزِيدُونَ معَهَا عَشْراً أَيْ: بَعْضٌ يزِيدُ عشْرًا، وبَعْضٌ مِئَةً **مثَلاً**، وتَارَةً تَكُونُ الزِّيَادَةُ عشْرًا وتارةً أَكْثَرُ، بَلْ ذَلِكَ **تَمْثِيلٌ**، فقَدْ يَزِيدُون أَقَلَّ مِنْ عَشَرَةٍ أَوْ مِنْ مِئَة»[4].

وسَوق المثالِ فِي النّصِّ السّابِقِ، على ارتباط العسر البدنيّ بالتَّيسِير والشِّفاءِ، يماثلهُ اليُسرُ المقرون بتعسُّرِ التَّقوى، وإتيان الأعمال الصّالحة، هذه المماثلة لا تعنِي استلزام العسر البدنِيّ لعسرِ التزامِ التَّقوَى والأعمال الصّالحة، رغم أنَّ النّاظِمَ دَلَّ عليْهَا برَبْطِ نحولِ الجسمِ بِالذُّنوبِ وهجران التَّوبة، فإعمالُ الكناية لا يقتضِي وجود المكنَّى بهِ حقِيقة[5]، وإنّما غرضها إثبات المكنّى.

---

(1) إجابة الدعوة [137و]. وينظر النَّصّان: [228و] و[234و].

(2) يعضُدُ هذا قوله «وأيْضاً لَعَلَّهُ تَمْثِيلٌ بما يَسْهُلُ فهْمُهُ". إجابة الدعوة [74و] وقوله «وإنْ قُلْتَ: كَيْفَ يمْلَأُ الطّسْتُ بالْإِيمانِ؟ قُلْتُ: ذَلِكَ تَمْثِيلٌ مَجَازِيّ أَوْ تَمْثِيلُ الْمَعَانِي، وَقَعَ كَثِيراً، وَأَجَازَ قَوْمُنا تَجَسُّدَ الْمَعَانِي، وجعَلُوا مِنْهُ تَمْثِيلَ الْمَوْتِ بالْكَبْشِ ووَزْنَ الْأَعْمَالِ، وفَائِدَتُهُ كشْفُ الْمَعنَوِيّ بِالْحِسِّي». (م، س) [212و].

(3) (م، س) [111ظ].

(4) (م، س) [106و]. وفي نصٍّ آخَر مشابهٍ لهذا يقول «وَخَمْسُونَ أَلْفَ سَنَةٍ تَمْثِيلٌ لِأَنَّه لَا أَوَّلَ لِعِلْمِ اللهِ ﷻ، أَوْ أَرَادَ أَنَّهُ كتبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، وأَنَّهُ خلق قَبْلَ السَّمَاوَاتِ» (م، س) [95و].

(5) صرَّح بذلِك أطفِيَّش بقولِهِ «وَلَا يَلْزَمُ فِي الكِنَايَةِ وَجُودُ المعْنَى الموْضُوعِ لَهُ اللَّفْظُ» (م، س) [18ظ].

رغمَ ورودِ مصطلح "الكناية" أكثر من عشر مرّات في الكتابِ بتصارِيفِهِ (كناية– كنّى– كنية) إلّا أنّ نصوصَهُ لم تتمخَّضْ بإشكالٍ يعالِجُ المفهوم بعمقٍ. وعلى هذهِ الحال معظم المصطلحات البلاغِيَّة والفنِّيَّة.

لا يقِفُ التَّدقِيق في استعمال المصطلح البلاغِي على وجهٍ واحِدٍ، فاختلاف المصطلحات وتعدّدها لا يستلزم تناقضها؛ وإنّما اختلافٌ دقِيقٌ يدعو إلى هجرِ مصطلحٍ واستبداله بالذِي يؤدِّي المعنَى المقصود بشكلٍ أدقّ. فما كانَ قرنُ أطفِيَّش بين المصطلحَيْنِ (تمثِيل، كناية) إلّا لاشتراكِهما فِي عدمِ لزومِ إرادة المعنَى الموضوع لهُ اللَّفظُ، وإنّما الغايةُ هِي ما يستلزِمهُ. وفي شرحِ البيتِ الآتِي سيتجلَّى وَجْهٌ آخَرُ مِن التَّفرِيق بين المصطلحات البلاغِيَّة. قال النّاظِمُ:

فَقَامَ لَهُ جِبْرِيلُ فَحْلاً فَلَوْ دَنَا إِلَيْكَ لَأَفْنَاهُ بِأَيْسَرِ أَكْوَانِ

قالَ أطفِيَّش «وفَحْلًا": تَشْبِيهٌ **ويَجُوزُ** كَوْنُهُ اسْتِعَارَةً [186ظ] ولَوْ ذكِرَ المُشَبَّهُ الذِي هُوَ جبرِيلُ؛ لِأَنَّ المرَادَ حَيَواناً فَحْلاً. وحَيَوَان المُسْتَعَارُ لَهُ نعْتُ "فَحْل" غَيْرُ مذْكُورٍ، علَى مُخْتَارِ السَّعدِ[1] فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَسَدٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ زَيْدٌ رَجُلٌ كَأَسَدٍ، فأُعِيرَ أَسَدٌ لِـ"رَجُل" وهُوَ غَيْرُ مَذْكُورٍ، ولَوْ أُرِيدَ بِهِ الْمَذْكُورُ وهُوَ زَيْدٌ» [2]. لم يصرِفْ أطفِيَّش العبارة "جبرِيلُ فحلاً" عن صِيغةِ التَّشبِيهِ إلّا لغايةِ توضِيحِ الفرقِ بينهُ وبينَ الاستعارةِ، الكائِنِ فِي صَرْفِ اللَّفظِ عمّا وُضِع لهُ إلى غيرِهِ لعلاقة المشابهةِ[3].

إنَّ مجِيءَ العبارة على صِيغة الإخبارِ بالحالِ، لم تبعدهُ عن صِيغة التّشبِيهِ[4]، فأركانهُ واضِحةٌ، ولكنّ إرجاع "الفحل" إلى الحيوانِ، نبّهَ على سلوك النّاظِمِ مسلَكَ الاستِعارةِ فِي صورتِهِ، واستعمال لفظِ "الجوازِ" تلمِيحٌ إلى اختيارٍ مبنِيٍّ على رأيٍ غيرِ متَّفقٍ عليهِ، فصّلهُ

---

(1) سعد الدين التفتازانِي صاحب شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان.

(2) إجابة الدعوة [186و] و[186ظ].

(3) ممّا يضِيءُ مفهوم التّشبِيهِ عند أطفِيَّش قوله «ثمّ لا مانِعَ مِن أن تُشبّه الألفاظُ مِن حيثُ إيصالها إلى المعانِي بابِ الأجسامِ مِن حيث إيصالهُ مِن ظاهِرٍ إلى باطنٍ فقط، إذْ لا يلزمُ في التّشبِيهِ أن يكونَ مِن كلِّ وجهٍ» شرح شرح أبِي سليمان التلاتِي على الأجروميَّة، أمحمّد أطفِيَّش [1ظ].

(4) يقِرُّ أطفيَّش أنَّ التّشبِيهَ قد يقعُ لأدنَى مقاربة، قالَ: «قُلتُ: يَكْفِي فِي التَّشْبِيهِ الِاشْتِرَاكُ فِي صِفةٍ ما، هِيَ هُنَا الشِّدَّةُ والقُوَّةُ، وهُوَ المرادُ هُنَا [153ظ] وفِي الجُلجُلِ جِهَةُ طَنِين، وقَدْ قيلَ التَّنفِيرُ والزَّجْرُ مِنْ أجْلِهِ ولَا طَنِينَ فِي الوَحْيِ، ولَكنْ وَقَعَ التَّشْبِيهُ بِمَا يَفْهَمُ السَّامعونَ». إجابة الدعوة [153و].

أطفِيَّش بمثالِ "زيد أسدٌ" حتَّى لا يمنعَ من النَّظرِ فِي المعانِي المنطوِية على هذا "الاختيار" كما سمّاهُ.

ب- الانتِقاءُ والاختيار:

لا يعطِي الشَّارِحُ الصُّور الشّعرِيَّة في القصِيدة نفسَ الدَّرجة من الاهتمام، فتراهُ يتجاوزُ صورا كثِيرةً لا يتعرَّضُ لها بالشَّرح والتَّوضِيح؛ إمّا لأنَّهُ لا يُلقِي لها بالا، كأن تكونَ صوراً باهتةً بارِدة أَلِفَ الشّعراءُ استعمالَها وتوظِيفها في مواقِف متشابهة، فصارتْ عند المتلقِّي معروفة الأركانِ، ويدرِكُ دلالاتِها دونَ حاجةٍ إلى شرحٍ أو توضِيحٍ أو بيانٍ. أو أنَّهُ يذكُرُ وقوعَ هذه الصُّورة دونَ مزِيدِ توضِيحٍ أو شرحٍ ببيانِ أركانِها وكيفِيَّة إجرائِها.

إنَّ الشَّارِحَ يُلزِمُ نفسهُ بعد إجمالِ المعانِي العامَّة للبيتِ بَسط هذه المعانِي وتوضِيحها، باستعمالِ المصطلحات والمفاهِيم العلمِيَّة لعلومِ اللُّغة المختلفة، فمثلُ هذه المرحلة تغِيبُ عند معالجة بعض الصّور البيانِيَّة، فلا تلقاهُ يتطرَّقُ إليها بالتّحلِيلِ باستعمال مصطلحات العلومِ، وإنّما يقفُ عندَ حدِّ إيضاحِ المعنَى، وربطهِ بالبيتِ المتضمِّنِ للصُّورةِ، نجده في شرحِ البيتِ:

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِلَثْمِ تُرَابِهَا فَمِنْ شَأْنِهَا الإِغْضَاءُ عَنْ كُلّ

يقولُ: «إِنْ دَخَلْتَهَا وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى الاِجْتِهادِ الأَقْصَى **الشَّبِيهِ** في الشِّدَّةِ بِتَقْبِيلِ التُّرابِ، أو الاِجْتِهادِ الأَقْصَى المتَوَلِّدِ مِنهُ أَنْ تُقَبِّلَ تُرَابَها، لِمَزِيدِ الحُبِّ أَقَالَتْ زَلَّاتِكَ أَيْضاً»[1].

إنَّ الشّارِحَ بهذا التَّصنِيف يضمِّن كلامهُ أحكاما على الصُّور البيانِيّة فِي القصِيدة الذي خلا منها الشَّرحُ، فالمفتَرضُ أنّ ما يهتمّ بهِ لفضلٍ ومزِيّة فِيه على ما أعرَضَ عنه. كما أنّهُ يُلقِي ظلالا على ملامِحِ المتلقِّي الّذِي يرسِلُ إليهِ أطفِيَّش هذا الكتاب؛ فهو متلقٍّ يتميّزُ بنصِيبٍ مِن علوم اللُّغة، يؤهِّلهُ لفهمِ الخطابِ المقدَّمِ إليهِ، ويبنِي مِن خلالِهِ فهمهُ للقصِيدةِ.

(1) إجابة الدعوة [24ظ].

وهذا مقصودٌ غايتهُ الاشتراكُ فِي إنتاجِ المعنَى، فالمؤلِّفُ لا يستحوِذُ بهذا المطلبِ لنفسِهِ فقطْ.

إنَّ هذا اختيارٌ منهجِيٌّ صائبٌ يتماشَى مع مسلكِ الاختصارِ الذي صرَّحَ به أطفِيَّش في أوَّل الكتابِ، كما يتضمَّنُ اقتصاداً فِي الشّرحِ؛ باستهدافِ ما يُشكِلُ دونَ غيرِهِ لتكونَ للشَّرحِ قِيمة مضافة يلتمِسُها القارِئُ، وتُسهِمُ في بنائِهِ المعرفِيّ وارتباطهِ بغايات القصِيدةِ.

3- وقفات أسلوبِيَّة:

أعنِي بالأسلوبِيَّة في هذا المقام العناية بِأسلوبِ الكلامِ والاجتهادُ فِي إتيانِهِ بشكلٍ يتوافقُ ومتطلَّبات المقامِ، فالوقَفَاتُ الأسلوبِيَّة هِي ما يقدّمه شارِحُ الشِّعرِ، أو النَّاقِد من ملاحَظات على بنيَةِ الكلامِ وأغراضِهِ التي يرمِي إليها بالنَّمطِ المخصوصِ، من خلالِ النَّظرِ فِي توظِيفِ لفظٍ دون لفظٍ آخَرَ ممّا يُتاحُ من خياراتٍ، وكذلِكَ تحدِيد أنواع الأساليِبِ بين الاستفهام والإخبار والتَّوكِيد والتَّعجُّب، وبيان مقصدِها البلاغِيّ.

تنبِئُ هذه الوقَفَاتُ عن حسٍّ بلاغِيّ، يوقَفُ مِن خلالِهِ على الإمكانات المعنوِيّة لتراكِيبِ القصِيدةِ بالمقارنة معَ غيرِها من التّراكِيبِ الممكنة، إنَّها تُضِيءُ زاويةً مِن مفهوم اللُّغة عند أطفِيَّش تتعلَّقُ بِالمستويات اللُّغوِيّة وَاعتمادِ مقولَةِ الأَصْلِ والفَرْعِ. وتقدِّم التّطبيقات الآتيَة أوجها من التّعامل الأسلوبِي لأطفِيَّش مع القصِيدة المشروحة:

أ- موازنة بيْنَ الاختيارِ وما عُدِل عنهُ:

يضعُ النِّظامُ الشّعرِيّ الشّاعرَ فِي سياجات تختلف عن مثِيلِها فِي لُغَة النَّثرِ لا تقتصِرُ فقطْ على الرّغبةِ فِي إصابة معانٍ معيّنة، وإنّما مِن غاياتها أيضاً إيقاع المعانِي المختلفة باللّفظِ الواحِدِ. ولقد أسْفرَ البحثُ فِي هذا السِّياقِ في كتابِ "إجابة الدّعوة" عن اقْتِناصِ نصوصٍ بيَّن فِيها الشّارِحُ اختيارات النّاظم ووَقفَ علَى الدَّواعِي البلاغِيّة لهذه الاختيارات، وقَد اختلفتْ في طبِيعتِها بينَ الاختيارات المعجمِيَّة والاختياراتِ الصّرفِيَّة، كما اختلفتْ فِي

طرِيقة معالجتها بين الإطنابِ والاختِصارِ، وجمعها جامعُ البَحْثِ عنِ الدّلالة القرِيبة والبعِيدة. وَمِنْ خِلالِ التَّطبِيقات التّالِية سَتتبيَّنُ النّظرة الّتِي تحكُمُ معالجة أطفِيَّش لاختيارات النّاظِمِ.

لقدْ نَبَّهَ أطفِيَّش في جملةٍ من النُّصوصِ إلى اختيارِ النّاظِمِ ألفاظاً تأدِيةً لمعانٍ محدّدة، مقدِّما في بعضِها العلَّة الصّارفة لغيرِها، أو القاعدَة المحدّدة لهذا الاختيارِ، كتعلِيلِهِ لاختيارِ لفظِ "الرَّحمن" على غيرِهِ من أسماءِ اللهِ الحسنَى، في قولِ النَّاظِمِ:

ولَمَّا أَظَلَّتْ مُدَّةُ الْمَوْلِدِ الذِي بِهِ نَوَّرَ الرَّحْمَنُ أَلْبَابَ عُمْيَانِ

قال «**واخْتَارَ** لَفْظَ "الرَّحْمَنِ" إِيذَاناً بِأَنَّ إِرْسَالَهُ ﷺ رَحْمَةٌ لِأَهْلِ فَتْرَةٍ عمت، ومَنْ يَأْتِي بَعْدُ، إِلَّا مَنْ أَبَى. والرَّحمَنُ: مُرِيدُ الإِنْعَامِ أَو المُنعِمُ، فَالرَّحْمَةُ صِفَةٌ لهُ ﷻ أو فِعْلٌ لَهُ» [1]. وتعلِيل الاختيَارِ كان اعتمادا على الاقتباسِ مِن قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧ ﴾[2]، وبهذا الاستحضار لهذا الاقتباس تتحقّق غاية الإبلاغِ، ويؤدّى المعنى المقصود.

وفِي نَصٍّ آخَرَ يحمِلُ نفسَ الغرَضِ مِن تعْلِيلِ اختيارِ ألفاظِ النَّاظِمِ في قولِه:

لَقَدْ رَفَعَ الرَّحْمَنُ ذِكْرَكَ فَاغْتَدَى يُقَارِنُ ذِكْرَ اللهِ فِي كُلِّ الأَزْمَانِ

قال «وذَكَرَهُ باسْمِ الرَّحْمَةِ، **لِرَغْبَتِهِ** فِي الرَّحمةِ»[3]. وفِي هذهِ الحالِ فإنّ تعلِيلَ الاِخْتِيَارِ قائمٌ علَى تحقِيقِ غَرَضِ القصِيدةِ، وهو الوقوفُ بيْن يدي اللهِ تعالى طلبا للمغفرة والصَّفحِ من الذُّنوبِ.

---

(1) إجابة الدعوة [90ظ] و[91و].

(2) سورة الأنبياء: 107.

(3) (م، س) [77و].

وعلى المسْتَوَى الصَّرفِيّ برزتْ مجموعة من النُّصوصِ، بَيَّن فِيها الشّارِحُ إسهامَ صِيغِ الإفراد والجمع[1]، والتّذكِير والتّأنِيث، والتَّعرِيف والتّنكِير، في تأدية المعنَى على حسابِ الصِّيغ المعدولِ عنها، رغمَ إمكانِ تحقِيقِها للوزنِ المطلوبِ. مِن ذلِكَ قولُهُ فِي شرحِ البيتِ:

وَعِنْدِي يَمِينٌ لاَ يَمِينُ بِأَنَّ فِي يَمِينِكَ وَكْفاً حَيْثُ حَاجَةُ ظَمْآنِ

قال: «"يَمينُ" الثَّانِي: فعْلٌ مضَارِعٌ مرْفُوع منْفِيٌّ بـ: لَا؛ يُقالُ: مانَ يَمِينُ أيْ كَذَبَ يكْذِبُ. وجملَتُهُ معَ فاعِلِهِ المسْتَتِرِ نَعْتٌ لِـ"يمين" الأَوَّل. والضّمِيرُ فِيهِ عائِدٌ إلى الأَوَّلِ؛ لِأَنَّ اليَمِينَ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، تقدَّمَ أو تأخَّرَ، وكذا الإصبَعُ **واخْتَارَ** التَّذكِيرَ؛ ليَكُونَ الجِنَاسُ التَّامُ»[2].

إنّ الانسجام الصّوتِيّ يحرزُ اختياراتِ النّاظِمِ، ويوجِّهُهُ إلى أخذِ ما يحقِّقُ ذلِكَ؛ طلَباً للمتعَةِ الفَنِّيَّةِ والدّلالِيّة التي تجسّدتْ فِي الجناسِ بينَ لفظتيْ "يمِين" المؤدّيتين لمعنيَيْنِ مختلفَيْنِ. ولتأكِيدِ هذا الاختيارِ ربطَ أطفِيَّش البيتَ بالذِي قبلَهُ إشارة إلى كلمة "الإصبع" الذي تشترِكُ مع "يمين" فِي إمكانِ التّذكِيرِ والتّأنِيثِ معاً، فتتحقّقُ بهذا مقصدِيَّة النّاظِمِ إلى إحداثِ هذا الانسجامِ الصّوتِيّ، باختيارِ التّذْكِيرِ على التّأنِيثِ رغمَ عدمِ خرقِ أحدِهما لوَزْنِ البيتِ.

وفِي توجِيهٍ بدِيعٍ لقول النّاظِمِ:

تَنَوَّرْ بِهَا وَاقْصِدْ بِذُلٍّ فَإِنَّهَا تُقِيلُ بَنِي الزَّلاَّتِ مِنْ حَرّ نِيرَانِ

يؤكّد أطفِيَّش دلالة البيتِ ويحقِّق مقصَدَهُ بإحاطة الإنسانِ العاصِي يومَ القيامة بالنِّيران من كلِّ جانبٍ، لا يشترِكُ معهُ فِي عذابِهِ أحدٌ، وكأنَّ النّارَ قد أعدّها اللهُ له وحدهُ. قال: «وَجَمَعَ النَّارَ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ شَقِيٍّ جُزْءاً مِنَ النَّارِ هُوَ نَارٌ، بَلْ لِكُلِّ وَاحِدٍ نِيرَانٌ، فَإِنَّ النَّارَ الْوَاحِدَةَ لَهَا أَجْزَاءٌ؛ كُلُّ جُزْءٍ هُوَ نَارٌ، وَأَيْضًا تَتَّقِدُ مِنْهُ نِيرَانٌ مُتَعَاقِبَةٌ»[3].لمْ يُمكِن للنّاظِمِ استعمال صيغةِ الإفراد؛ لتقيّدهِ بقافية النُّونِ، وهذا القيدُ أعطَى دلالةً إضافِيَّة اقتنصها الشّارِحُ وبيَّن ظلالها على المعنَى العامّ وخدمتها لمقصدِ النّاظِمِ.

---

(1) إجابة الدعوة [91و].

(2) إجابة الدعوة [162و].

(3) (م، س) [24ظ].

لقد كان للعبارتينِ "لو قالَ" و"اختار" دلالة على موازنة أطفِيَّش لتراكِيب القصِيدةِ، مع ما يقدِّمه النِّظامُ اللُّغوِيّ مِن احتمالاتٍ؛ تمييزاً لاختيارات النّاظِمِ، وإظهاراً لدلالتها التِي لا تتحقّقُ بغيرِها، يستعِينُ في ذلِكَ بِنظام اللّغةِ نفسِهِ المعتمِدِ على القرائن الحالِيَّة والمقالِيَّة. وقد برزَ مِن ذلِكَ حسبَ النّماذِجِ المعروضةِ الانسجام الصّوتِيّ والاقتباس وكذا القواعِدُ اللُّغوِيَّة، وبذلِكَ ينتصِرُ للنّظرةِ التِي تطلبُ الدّلالة مِن تراكِيبِ القصِيدة الموافقةِ لقواعِدِ النَّظمِ دون اللُّجوءِ إلى التّأوِيلِ بلا مبرّرٍ ودلِيلٍ.

ب- المَعانِي البلاغيّة للأساليبِ:

لَم يولِ أطفِيَّش اِهتماماً كبِيراً لمعانِي الأساليبِ، غَيْرَ نصٍّ قالَ فِيهِ: «وَنَادَى الوَيْحَ لِيَحْضُرَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الوَقْتَ وَقْتٌ يَحِقُّ أَنْ يَحْضُرَ فِيهِ، هَذَا وَجْهُ اللَّفْظِ، وَأَمَّا المرَادُ فَالتَّحَسُّرُ وَالتَّضَجُّرُ مِنَ الذُّنُوبِ»[1] موضِّحاً الدّلالَة المرادَةِ مِن أسلوبِ النِّداءِ بطرِيقةٍ لا توحِي بوجودِ رغبةٍ في تفصِيلِ هذا المعنَى، والنَّظرِ فِيما يقابلهُ فِي الواقعِ؛ أعنِي البحث فِي الدّلائل والقرائن الدّالة على إرادة هذا المعنَى، ورَدِّ غيرِهِ من المتبادَرِ من لفظِهِ. لكنَّهُ أبرزَ في نصوصٍ أخرَى اختيارَ النّاظِمِ لأسلوبٍ على آخرَ[2] أخصُّ منها اختيارَ الإظهار على الإضمارِ في محاولةٍ لِتَوضِيحِ الإمكانات الدلالِيَّة لهذَا العدولِ. قال في شرحِ قولِ النّاظِم:

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَصَّلْتَ زَاداً مِنَ فَزَادُ التُّقَى يَفِي بِأَفْضَل أَوْطَانِ

قالَ: «"أَفْضَلِ أَوْطَانِ": المَدِينَةُ أُظْهِر فِي **مَوْضِعِ** الإِضْمَارِ؛ لِيَصِفَهَا بِأَنَّهَا أَفْضَلُ الأَوْطَانِ، **ومُقْتَضَى الظَّاهِرِ** أنْ يقُولَ: يَفِي بِهَا»[3].

وفِي شرحِ البيتِ:

لَقَدْ رَفَعَ الرَّحْمَنُ ذِكْرَكَ فَاغْتَدَى يُقَارِنُ ذِكْرَ اللهِ فِي كُلّ الَازْمَانِ

---

(1) إجابة الدعوة [7ظ].

(2) ينظر نصٌّ آخَر: (م، س) [76ظ].

(3) (م، س) [24ظ] و[25و].

قالَ: «**وأَظْهَرَ** اسْمَ اللهِ، وهُوَ لفظُ الرَّحمنِ، لِأَنَّ الاِسْمَ الْمُقْسَمَ بهِ مَحْذُوفٌ تقْدِيرُهُ واللهِ. وذَكَرَهُ باسْمِ الرَّحْمَةِ؛ لِرَغْبَتِهِ فِي الرَّحمةِ، ولَوْ **أُضْمِرَ** لعُلِمَ مِنَ المقامِ، لكنَّ الإظهارَ **أوضَحُ**. ولو ذَكرَ المقسَمَ بهِ لكانَ الإظهارُ أيضًا **أَوْلَى**؛ بِأَنْ يقُولَ: واللهِ لَقَدْ رَفَعَ الرَّحمنُ، لأَنَّ الْأَصْلَ أن لَا يَرْجِعَ الضَّميرُ مِنْ جُمْلَةِ جَوَاب الْقَسَمِ إِلَى الْمُقْسَمِ بهِ»[1].

إنَّ ردَّ التَّركِيبِ إلى الأصلِ الذِي ينبغِي أن يكونَ عليهِ ينبنِي على تقدِيرات واعتباراتٍ لقواعِد النَّظمِ، أظهرَ منها الشَّارِحُ في النَّصَّينِ ما يتعلَّقُ بأسلوبِ القسَمِ، لكنَّ العدولَ في النّصّ الأوّل لم يكن إلّا لاعتبار الوزنِ والقافيةِ، وإلّا كانَ إطنابا في موضعِ الإضمار، والشّارِحُ أخرجَ ذلِكَ بمخرَجٍ دلالِيّ طلباً للتّوسُّعِ وَالاستفاضة. لقد أبرزَ مفهومَا الإظهار والإضمارِ مكنوناتِ الأبياتِ من خلالِ الموازنةِ بينَ اختيارِ النّاظِمِ، وَما يُمكِنُ أنْ يكونَ عليهِ التَّركِيبُ[2].

فِي الأخِيرِ: إنَّ الحضورَ الأسلوبِيّ لم يقتصِر على النُّصوص المقدّمة وإنّما شمِلَ أيضا التَّلوِيح[3]، والإشارة[4]، والالتفاتَ[5]، في نصوصٍ أعرضتُ عنها لتحقِيقِها نفس الملاحظات المقدّمة على ما سبَقَ مِن النُّصوصِ، رغم اختلافِ المواضِيع والآلِيّات، وقد قوّت السَّعْيَ الذِي رسَمَهُ الشّارِحُ لنفسِهِ في محاولاتِهِ إخراجِ دلالات ألفاظِ الأبياتِ مِن المنطوقِ إلى المفهوم، وتقطِيرِ المعانِي اتّباعاً لنسَقِ الشَّرحِ. إنَّ في القدرِ الذِي عرضتُهُ تسلِيطاً للضّوءِ على هذا المجالِ الحيوِيّ من مجالات البلاغة العربِيَّة.

المطلَب الثّالِث: القضايا العروضِيّة في شَرْحِ نُونيَّة المديحِ:

النُّصوص التِي تعلَّقت بهذا الفَنّ لم تحمِلْ قضايا أساسِيَّة يقدِّمُ فِيها أطفِيَّش إسهاماً، وغاية ما فِي ذلِكَ أن يعالِجَ اختيارَ النّاظِمِ كلمةً دونَ أخرى لمقصد الحِفَاظِ على الوَزْنِ، أو

(1) إجابة الدعوة [77و].

(2) سبقَ التَّنبِيهُ إلى النّصِّ فِي مباحث النَّحو، ينظر هناكَ.

(3) إجابة الدعوة [76ظ].

(4) (م، س) [98و] و[100ظ].

(5) (م، س) [162و].

يعدِل عن صِيغة إلى أخرى للغرض نفسِهِ، أو أنْ يرْتكِبَ تجاوزا تحتِّمه الضَّرورةُ، كما يطلِقُ عليها في عِدَّة مناسباتٍ، كَصرف الممنوع من الصَّرفِ (الأعلام مثلا[1])، أو خرق قاعدة نحوِيَّة[2]، أو تغيِير رسم الكلمة لتحتمل الوزن المناسِب[3]، أو قصر الممدود[4]، وحذف مَا لَا يُسْتَغْنَى عنْهُ[5]. وبالمقابلِ قدْ نالَ مِن مجموعةٍ من المفاهِيم العروضِيَّة إعمالا وَتَوْظِيفاً؛ مِن أَجْلِ الوُقُوفِ على الدّلالاتِ المقصودةِ في الأبياتِ، وَحَلِّ الإشكالاتِ القائمة فِيها. أعنِي أن يحصُلَ على التَّوجِيهِ الصّحِيح الذي يُقِيمُ معنَى البيتِ، ويحصِّلُ الدّلالة المقصودةَ حسبَ التَّركِيبِ، كما يلحَظُ هذا في شرحِ البيتِ:

وَمَا زِلْتَ نُوراً سَاطِعاً فِي شُؤُونِهِ بِأَطْهَرِ أَصْلابٍ كِرَامٍ ذَوِي شَانِ

قالَ: «و"الشُّؤُون": جمْعُ شَأْنٍ، بهَمْزٍ سَاكِنَةٍ، إلَّا أَنَّهُ قالَ: ذَوِي شَان بالأَلِفِ، وهُوَ لُغَةٌ، فقد استَعْمَلَ لُغَتَيْن: لغَةَ الْهَمْزِ، إلَّا أنَّها فِي الْجَمْعِ، وهُوَ مُنْبَنٍ علَى الْمُفْرَدِ، ولُغَةَ الأَلِفِ خرُوجاً عَنْ سِنَادِ الرّدفِ، ولَوْ أَبْقَى الْهَمْزَةَ كانَ كَقَوْلِه:

إِذَا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلًا فَأَرْسِلْ حَكِيماً وَلَا تُوصِهِ
وَإِنْ بَابُ أَمْرٍ عَلَيْكَ الْتَوَى فَشَاوِرْ لَبِيباً وَلَا تَعْصِهِ

أَثْبَتَ الرّدْفَ فِي قَوْلِهِ: لَا تُوصِهِ، دُونَ قَوْلِهِ: لَا تَعْصِهِ»[6].

يعتبرُ سنادُ الرّدفِ من عيوبِ القافِية، ويستكرهُ لمخالفتهِ الجرسَ بَيْنَ الأبياتِ، أي المخالفة بين الحرف قبل الرّوِيّ، إذا كانَ واواً أو ياءً ساكنتينِ قبلهما حركة ليسَتْ مِنْ جِنسِهما، أو كان حرفَ مدٍّ، فيلزمُ حضورهُ فِي كلِّ الأبياتِ، وهذا تعلِيلٌ وجِيهٌ لاختيارِ النّاظِمِ الجمعَ بيْنَ اللُّغتينِ في بيتٍ واحِدٍ.

---

(1) إجابة الدعوة [3ظ] فِيه جرّ وتنوِين "مرّة" بالكسرة و[10و] فِيه تنوِين "جهنّم". و[77و] فِيه تنوِين "آدم".

(2) إجابة الدعوة [2و] فِيهِ تقدِيم معمول الحرف عليهِ. و[63و] فِيه تقدِيمُ معمول اسم التَّفضِيلِ عليهِ.

(3) (م، س) [1ظ] فِيه: تخفِيفُ نون "الجانّ".

(4) (م، س) [4و] فِيه قصر "الطِّلا". و[9ظ] فِيه قصر "الخطاء".

(5) (م، س) [5و] فِيه: حذف الجار والمجرور.

(6) (م، س) [93ظ].

وإذا كانت الظّواهر العروضِيَّة ظواهِر صوتِيَّة في الأساسِ، فإنَّهُ ومِن أجلِ تفسِيرها احتاجَ أطفِيَّش إلى ربطِ أوصالِها بمختلفِ المعارِف اللُّغوِيَّة، تجلَّى هذا في شرحِ البيتِ:

وَأَصْبَحَ عَامُ الْفِيلِ–مَحمُودٍ الذِي وُلِدْتَ بِهِ–الْمَحْمُودَ رَحْمَةَ رَحْمَن

قال: «وأَصْلُ "رَحْمَن": الرَّحْمَن، حَذَفَ "ال" لِلضَّرُورةِ، أو جعلَ لفْظَ "رحمان" بغيْرِ "ال" لا يختصُّ باللهِ جلَّ وعَلَا، فجاءَ بِهِ نكرَة للتَّعظِيمِ. وظاهِرُ إِسْقاطِ الألَفِ في **الخَطِّ** مِنْ بعدِ المِيمِ أَنَّهُ المقرونُ بِـ "ال" حُذِفَتْ للضَّرورةِ؛ لِأَنَّ الذِي يُخَفَّفُ فِي **الخَطِّ** قِيَاساً الْعَلَمُ الزَّائِدُ علَى أَرْبَعةٍ، ولَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِهِ لَفْظاً، وكفَى النُّطْقُ بِهِ فِي كَوْنِهِ رِدْفاً» (1).

لقد احتاجَ أطفِيّش لأجلِ إثباتِ الحذفِ في اللَّفظِ "رحمن" ليدلّ على أنّهُ المختصُّ باللهِ تعالَى، إلى المعارفِ الخاصّة بالضّبطِ ورسمِ المفرداتِ؛ فحذف الألف واللّام لاستقامة الوزنِ، وبهذا تظافرَ الوزنُ والرَّسمُ لأجلِ تحقيقِ غرَضِ النّاظمِ في الْبَيت.

(1) إجابة الدعوة [98و].

المَبحث الرّابع: الاستشهاد بالنّصوص اللّغوِيَّة:

أَقِفُ وَقْفةً فِي هذا المبْحَثِ لأبيّن ملحظاً أساسِيّاً تقومُ عليهِ فلسفة الشّاهِدِ في العربِيَّة، وهِيَ أنّ ما يحصُر هذهِ الأداة اللُّغوِيَّة هِي الحاجةُ إلى إقامة الدّلِيلِ على الرّأيِ المستنبَطِ، أو المُتبنَّى، مِن المشتغِلِ في اللُّغة (النّحوِيّ والبلاغِيّ...)؛ فلذلِكَ فإنَّ جملةَ ما يعرَفُ بمدوّنة الشّاهد في اللُّغة العربِيَّة تمثِّلُ رأس الجبلِ، الذِي يُشكِّلُ قاعدتَهُ كلُّ ما سمع مِن العربِ، فِي كلامهم وأداءاتهم اللُّغوِيَّة؛ فليسَ من المعقولِ أن يتمكّنَ مِن تدوِينِ كلِّ ما يقولهُ العربُ، ولكن يكفِي من ذلِكَ مثالٌ أو نموذجٌ سمِّيَ فيما بعدُ بالشّاهِدِ.

1- أهمِيَّة الشّاهِد في "شرْحِ نونِيَّة المدِيح"

إنَّ حضورَ "الشّاهِدِ" في كتابِ "إجابة الدّعوة" يتجلَّى فِي عدّة مواطِنَ، تبيّنُ الأهمّيَّة التِي أولاها لهُ الشّارِحُ. ينطلِقُ هذا مِن أساسِ اعتبارِ الشّاهِدِ وسيلة أساسِيَّة فِي عملِيَّة الاستدلالِ، لا يُستغنَى عنها، ليس فقط فِي المناقشات اللُّغوِيَّة الصّرفة، وإنّما يحضُر الشّاهِدُ اللُّغوِيّ فِي التّفسِيرِ، وشرحِ الحدِيثِ، والمعانِي، والنّحو، والصّرف، والبلاغة، كما يختلف بحسب الحاجة؛ بَيْن النّصّ القرآنِيّ، والحدِيثِيّ، والشّعر، والنَّثرِ، وكلام العربِ. وقد يستعملُ الشَّارِحُ أكثرَ مِن شاهِدٍ في مسألةٍ واحدة، على الوجهِ الذِي سيأتِي بيانهُ في تحلِيلِ جُملةٍ مِن النّماذِجِ الموضِّحة.

2- صور الشّاهد في "شرح نونِيّة المدِيح"

اجتمع في كتابِ "إجابة الدّعوة" مختلف النُّصوص العربِيّة، التِي يستشهدُ بها لإقامة الحجّة على المسائل المناقشة. فقد استقَى أطفِيَّش شواهدهُ مِن القرآن الكرِيم والحدِيث النَّبوِيّ من الشَّعر والنَّثر، ومن كلام العربِ الفصِيحِ.

أ- القرآن الكريم:

حَظِيت الآيات القرآنيّة بِحضورٍ مكثَّف في نصوصِ "شرح نونيَّة المدِيح"؛ لكثرةِ الآيات الواردة في الكتابِ لأغراض غيرِ الاستشهادِ. لقد دار استعمال الشّاهد القرآنيّ في فلكِ البحثِ الدّلاليّ، حتّى غدا مستندَ أطفِيَّش في تحديد وتوضِيحِ وتأكِيد[1] معانِي الأبيات والنُّصوص التِي يشرحُها، كقولِه في شرحِ قول النَّاظم:

وقيلَ لَهَا لِلْأُنْس: آمِنَةُ ابْشِرِي بِحَمْل رَسُولِ الله آمَن إِنْسَانِ

بأنَّ «رَسُول اللهِ فَائِق كُلِّ إِنْسَانٍ فِي الْأَمْنِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ إِذْ كُلُّ نَبِيءٍ يَقُولُ: نَفْسِي نَفْسِي وهُوَ يَقُولُ: أُمَّتِي أُمَّتِي، وفِي الدُّنْيَا حِينَ قَالَ اللهُ ﷻ لهُ: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[2]»[3] مقتصِراً بذلكَ على موضِعِ الاستشهادِ من الآية دونَ سِواهُ، كما في أغلبِ استشهاداتِه. ولم يستغنِ أطفِيَّش عن الشّاهد القرآنيّ في القضايا النّحوِيَّة والصّرفِيَّة[4]. ووقع أن استشهدَ بقراءاتِه في موطنٍ واحدٍ؛ ليثبِتَ بقاءَ الفعل الماضِي على ماضويّته، قالَ: «وزَعَمَ بَعْضُ أهلِ العلْمِ أنَّ المرادَ بالآيَةِ الْوَعْدُ بالِانْشِقاقِ يَوْمَ القِيامةِ؛ فانْشَقَّ بِمعنَى يَنْشَقُّ، ذُكِرَ بالمضِيّ لتحقُّقِ الوُقُوعِ. والصَّحيحُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ تَقَدُّمِ انْشِقاقِهِ في زَمَنِهِ ﷺ...ويَدُلُّ لَهُم أيْضاً قِرَاءَةُ: "وَقَد انْشَقَّ الْقَمَرُ[5]"»[6].

ب- الحدِيث الشَّرِيف:

كان الأغلَبُ على حضور الحدِيث الشَّرِيفِ في الاستشهادِ الأغراض الدّلالِيَّة والمعنوِيَّة، عل الوجهِ الذِي ستظهره النّماذِج فيما يأتِي، ولكنّ أطفِيَّش استدلّ بهِ أيضاً في

---

(1) ينظر: إجابة الدعوة [5ظ] و[77ظ] و[89ظ] و[116و] و[206و] و[218ظ] وغير ذلِك.

(2) سورة المائدة: 67.

(3) إجابة الدعوة [97ظ].

(4) ينظر: (م، س) [78و] و[78ظ] و[143ظ].

(5) هِي قراءة حذيفة. ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبِي، 125/17.

(6) إجابة الدّعوة [183ظ].

قضِيّة نحوِيَّة في قولِهِ: «ورُوِيَ: ((أَنَّهُ ﷺ أُعْطِيَ قُوَّةَ بِضْعٍ وأَرْبَعِين رَجُلًا منْ أَهْلِ الْجَنَّة))[1] فتَزِيدُ قُوَّتُهُ علَى أَرْبَعَةِ آلافِ رَجُلٍ، ولَمْ يُبَيِّنْ قَدْرَ الزَّائِدِ؛ لأَنَّ الْبِضْعَ مِنْ ثَلَاثَةٍ لِعَشَرَة. وفِيهِ تَقْوِيَةُ مذهَب بَعْضِ مَشَايِخِ اللَّفْظِ، فِي جَوَازِ استِعْمَالِ الْبِضْعِ فِيمَا زَادَ علَى الْعِشْرِينَ»[2].

ج- الشّعر والنَّثر وكلام العربِ:

يجْمَعُ هذا القسم مِن الشّواهِدِ أنّهُ المسموع عن العربِ الموثوق بعربِيّتهم[3]، سواء كانت سلِيقِيّة كالعربِ الأقحاحِ، أو الذِين تمرّسوا بلسانهم، فغدوا يتكلّمونَ على نحوهِم، ولهذا فقد عادَ أطفِيَّش إلى مدوّنات غيرِ جاهلِيَّة؛ نظراً إلى أنّهُ في موقعِ استدلالٍ، وليس في موقعِ تقعِيدٍ يحتاجُ فِيهِ إلى السّماع المباشِرِ ممّن سليقتهم العربِيّة. فيكفِي أن يكون القائل ممّن امتلك ناصية اللُّغة، ليؤخذَ بِقولِهِ دلِيلاً على صحّة التَّركِيبِ، أو استعمال اللَّفظة لمعنًى ما.

وفِي مسألة ثانية تتعلَّقُ بإغفالِ نسبة البيتِ إلى قائلِهِ، تمثَّلتْ عندَ أطفِيَّش في شكلَيْنِ؛ أن يذكُرَ القولَ بِصِيغةَ المبنِيّ للمفعولِ عند ذِكْرِ كلامٍ درَجَت العربُ على استعمالِه كقولِهِ: «يُقال كسبت الرَّجل»[4]، وقولِهِ «يقال في التّعظِيمِ: فلانٌ أيُّ رجل»[5]، ولا يُحدِثُ هذا إشكالا؛ إذ المقصودُ تعمِيمُ هذا النَّمط على أهل اللِّسان كلِّهِم. وفي الشَّكلِ الثّانِي وهو

(1) مسند الحارِث، حدِيث (944).

(2) إجابة الدعوة [200و] و[200ظ].

(3) يسوقُ هذا إلى الحدِيث عن الفصاحة، التِي هي شرطٌ لقبول الكلامِ واندراجه في النِّظام اللُّغوِيّ العربِي، وقد تطرّقتُ إلى جانبٍ منهُ حين الحدِيثِ عن تعدُّد اللُّغات في مبحثِ شَرْحِ المفْرَداتِ.

(4) إجابة الدعوة [147و].

(5) (م، س) [107ظ].

أيضا منتشِرٌ في الكتب اللُّغوِيَّة، أن يذكُرَ الشّاهِدَ غيرَ منسوبٍ إلى شخصٍ معروفٍ، كقوله: «كَمَا قِيلَ: اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي»[1]، وَ «قَالَ الشَّاعِرُ: [الطّوِيل]

فَلَا تَجْزَعًا إِنْ أَظْلَمَ الدَّهْرُ مَرَّةً فَإِنَّ اعْتِكَارَ اللَّيْلِ يُوذِنُ بِالْفَجْرِ[2]

ينبِئُ عن كثرةِ تداوُلِ هذهِ الشّواهد، حتّى غدَتْ كالمسبوكاتِ التِي لا يُنظرُ إلى قائلها، ويشهدُ لهذا الانتِشارِ استعمال العبارتين المبهمتين "الشاعر" و"قِيل"؛ أي كأنّهُ قالها غيرُ واحِدٍ، ويكفِي فِيه وصفُ الشّاعِرِ للدّلالة على صحّة الاستشهادِ بقولِهِ. ويعدُّ الانتشار وكثرة الاستعمال من الأصولِ المعتمدةِ فِي إرساءِ القواعد اللُّغوِيّة.

3- مَواطِن ورود الشّاهِد في "شرح نونِيَّة المدِيح":

لقد كان البحثُ الدّلاليّ مِن أبرزِ المَواضِعِ التِي حضر فِيها الشّاهِد اللّغوِيّ بكثافة، ومِن تطبِيقاتِهِ حدِيثُ الشّارِحِ عن أسماءِ مدِينة رسولِ اللهِ ﷺ، فكان يورِدُ الشّاهِد الذِي تضمَّنَ الاسم المقصود، ويبحَثُ في المعنَى اللُّغوِيّ المأخوذ منهُ، وموافقته لأحوالِ مدينةِ رسولِ اللهِ ﷺ التِي تسمّت بذلِك الاسم، كقولِه: «وَطَيْبَةُ اسْمٌ لِمَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ. وَمِنْ أَسْمَائِهَا: طَابَةٌ وَطَيِّبَةٍ كَسَيِّدَةٍ وَطَائِبَةٌ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَسْمَاءٍ كُلُّهُنَّ مَفْتُوحُ الطَّاءِ، وَالخَامِسُ مُطَيَّبَةٌ بِفَتْحِهَا أَيْضاً. وَقِيلَ: الذِي فِي البَيْتِ مَكْسُورٌ وَصُحِّحَ. وَذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ طَابَ يَطِيبُ. وَصَحَّ حَدِيثٌ: ((**إِنَّ اللهَ سَمَّى المدِينَةَ طَابَة**))[3]»[4]. ويعكِسُ هذا التّوظِيفُ رغبتَهُ فِي المحافظَةِ على المعانِي الأصلِيَّةِ التِي تدلُّ عليها الألفاظُ، صوناً لها مِن أَيِّ تغيِيرٍ وتحرِيفٍ، وممّا يدخلُ فِي إطار هذا التّوظِيف تحدِيدُ المعانِي وتأكِيدها وبيان مأخذها.

---

(1) قيل إن ذلك حدِيث عن رسول الله، (الفردوس، الديلمِي، حدِيث (1731)) وهو موضوع حسب الألبانِي، ضعيف الجامع حدِيث (862).

(2) ربيع الأبرار، الزمخشَرِي، 245/4، دون ذكر صاحب البيتِ وبرواية مختلفة، وفِي المستطرف بنفس الرِّواية 72/2، دون ذكر صاحب البيت أيضا.

(3) صحيح مسلم، حدِيث (1385).

(4) إجابة الدعوة [10ظ].

والوجهُ الثّانِي الذِي تعلَّقَ بهِ إيرادُ الشّواهِد اللُّغوِيّة هو القواعد وضوابط التَّركِيبِ، كمرجع الضّمِير[1]، وتعدُّد عائدهِ ومعانِي الأدواتِ[2].

4- دِراسَة الشّواهِد في "شرْح نونِيَّة المدِيح" من خلالِ نماذِج:

سأُبَيّن مِن خلالِ تحلِيل النّماذج الآتية محورِيَّة الشّاهِد في عملِيّة الاستدلال وتحقِيقهُ لغرضِ سوقِهِ، مع التَّنبِيهِ إلى مجمل العملِيّات العقلِيَّة التِي ترفقهُ.

قال أطفِيَّش معلِّقا على مَن استدلَّ بالآيةِ على أفضلِيَّة الملائكة على الأنبياء: ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾[3] قالوا: «فإنَّ **أَهْلَ اللِّسانِ يفْهَمُونَ** مِنْ ذَلِكَ أفْضَلِيَّةَ الملائِكَةِ مِنْ عِيسَى، إذ القِياسُ في مِثْلِهِ التَّرقِّي مِنَ الأدْنَى إلى الأعْلَى؛ فيُقالُ: لا يَسْتَنْكِفُ مِنْ هذَا الأَمْرِ الوَزِيرُ ولَا السُّلْطانُ، ولا يُقالُ: السُّلطانُ ولا الوَزيرُ...» قال: «فالتَّرَقِّي إنَّما هُوَ في مُجَرَّدِ التَّجَرُّدِ، وإظْهَارِ الآثارِ القَوِيَّةِ لا فِي مُطْلَقِ الشَّرَف والكَمَالِ، فلَا دَلالَةَ علَى أَفْضَلِيَّةِ الملَائِكَةِ»[4].

وقال أطفِيَّش فِي نصٍّ آخَر: «وأمَّا قولُهُ ﷺ: ((**لَمْ أَزَلْ أُنْقَلُ مِنْ أَصْلَابِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَرْحامِ الطَّاهِرَاتِ**))[5] فاسْتدَلَّ بِهِ علَى إسْلَامِ آبَائِهِ لِوَصْفِهِمْ بِالطُّهْرِ، والمُشْرِكُ هُوَ النَّجسُ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾[6]. قُلْنَا: الطَّاهِرِينَ والطَّاهِرَاتِ مِنَ الزِّنَى»[7].

---

(1) إجابة الدعوة [78ظ].

(2) (م، س) [5ظ].

(3) سورة النساء: 172.

(4) إجابة الدعوة [67ظ].

(5) لم أجد تخريجا للحدِيث في مصادر الحدِيثِ. ذكره الفخر الرازِي، مفاتيح الغيب، 33/13، وأبو حيان، البحر المحِيط، 199/8.

(6) سورة التوبة: 28.

(7) إجابة الدعوة [115ظ] و[116و].

وقال أطفِيّش فِي نصٍّ آخَر: «"إِذْ": ظَرْفٌ؛ وَهِيَ التِي شهرَ كَوْنُهَا لِلتَّعْلِيلِ، وَإِنَّمَا التَّعْلِيلُ مِنْ **عَرَضٍ**، لَا **بِوَضْعِهَا** لَهُ. فَمَعْنَى: أَكْرِمْ زَيْدًا إِذْ أَكْرَمَكَ، أَكْرِمْهُ وَقْتَ اتِّصَافِهِ بِالإِكْرَامِ، وَالاتِّصَافُ مُمْتَدٌّ إِلَى وَقْتِ التَّكَلُّمِ وَمَا بَعْدَهُ، وَفِي ذِكْرِ الوَقْتِ مُضَافًا لِلإِكْرَامِ تَلْوِيحٌ بِأَنَّ العِلَّةَ إِكْرَامُهُ إِيَّاكَ. وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ ﴾[1] أَيْ: اذْكُرْ وَقْتَ قَوْلِ مُوسَى لِقَوْلِهِ، وَلَا يُقَالُ فِي هَذِهِ تَعْلِيلٌ، وَلَكِنْ مَا بَعْدَهَا المُرادُ بِالذِّكْرِ»[2].

تقدِّم هذه النّماذج جملة مِن الملاحِظِ يمكِن إيجازها في النِّقاط الآتية:

أ- الفَهْمُ الصّحيح للشَّاهِد:

إنَّ بناءَ الاستدلالِ لا يقِفُ على استحضارِ النّصّ فقطْ، وإنّما على إدراك مغزاهُ مِن خلالِ سنن العربِ فِي أقوالِها ومنطقها، حتّى لا يستدلَّ بالنّصّ في غيرِ مقامِهِ، ويبرزُ هذا ردُّ أطفِيّش على قولِهم: "فإنَّ **أَهْلَ اللِّسانِ يفْهَمُونَ**" بأنّ ذلِكَ التَّرقّي معتبرٌ فِي مجالٍ مشترَكٍ بين عِيسى عليه السلام والملائكة، ولا يدلُّ على التّفاضُلِ. إنَّ الطّبيعة اللُّغوِيَّة للنّصّ تدعو إلى اعتبارِ المقامِ الذِي قِيلَ فِيهِ، واستحضارِ التَّفاصِيلِ التِي تعِينُ علَى إدراك المرادِ منهُ، دون الجريِ وراءَ دلالاتٍ لا يحتملها النّصّ إلّا لقصورٍ في الفهْمِ، فالظّاهِرُ في الحدِيثِ لا تَدُلُّ فِي إطلاقِها على الإيمانِ؛ استنادا إلى أنّ اللهَ وصف المشرِكِينَ بالنّجَسِ، وإنّما المقامُ يدعو إلى صرفِها إلى نقاءِ النّسلِ مِن السِّفاحِ والزِّنا.

ب- تحدِيد موضِع الإشكالِ:

يبرُزُ اعتِنَاءُ أطْفِيّش بالنَّظرِ في محلِّ الاستشهادِ في شروحِهِ على الشَّواهِد في غيرِ هذا الكتابِ[3]. وما استِقْدامُ الدّلِيل أو الشّاهِد إلّا للاستنادِ عليهِ فِي رأيٍ أو حكمٍ، فأفضلِيّة

---

(1) سورة البقرة: 54.

(2) إجابة الدعوة [5ظ].

(3) ينظر مثلا: تسهِيل الاجتهاد [3ظ] و[39ظ]، وثاني حاشية على شرح الداوي على الأجرومية [3و] و[4و].

الملائكة على الأنبياءِ أو الحكم بإيمانِ أبويّ رسول اللهِ ﷺ لا يقومُ على الأدلّة المساقة عليها، نظرا لاحتماليّتِها وعدمِ نصّها على ذلِكَ صراحةً. إنَّ مقابلة الدّعوَى بدلِيلِها يسهِمُ في قبولِها أو ردِّها، وعلى هذا ردّ أطفِيّش على القولِ بأنَّ اللهَ لَم يَبْعَث نَبِيئاً مِنْ أَهْلِ البادِيَةِ قَطُّ، ولَا مِنَ النِّساءِ ولَا مِنَ الجِنِّ استدلالاً بالآيةِ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓ ﴾[1] قال: «قُلْتُ: هذا دَلِيلٌ علَى القُرَى فَقَطْ، لا عَلَى الإِنْسِ، لأَنَّ الذُّكُورَ البُلَّغَ مِنَ الجنِّ أيْضاً رِجَالٌ لِقَوْلِهِ تعالَى: ﴿ بِرِجَالٖ مِّنَ ٱلۡجِنِّ ﴾[2]»[3]. وسَاقَ الآيةَ ﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ ﴾ [4] لتخلِيصِ الأداةِ "إذْ" مِن دلالةِ "التّعلِيل" وإن كان لصِيقاً بها في الاستعمالِ، إلّا أنَّ الآية نفَتْ كونها تدلُّ عليهِ وضْعاً، إذْ لا عِلَّةَ في الآية، وإنَّما سِيقتْ "إذْ" لتحدِيدِ الوقتِ الذِي قالَ فِيهِ موسَى قولتَهُ.

ج- عَضْدُ الشّاهِدِ بالمثالِ:

المثالُ مِن الوسائل العقلِيَّة الموظّفة فِي عملِيَّة الاستدلالِ، لمْ يستغنِ عنهُ أطفِيَّش، رغمَ استعانتهِ بالشّاهِدِ، كما تظهِرُهُ النّماذج، والملاحَظُ أنَّهُ لا يتحرَّجُ مِن تقدِيمِ أحدهما على الآخَرِ، رغم أسبقِيَّة الشّاهِد؛ إذْ علَيهِ يصنع المثالُ اقتداءً بقوانِينِ صوغهِ، وتبسِيطا للعلاقات بين مفرداتهِ، وبذلِك يتحقَّقُ الإفهام، وَتبلغُ الغايةُ وبالخصوصِ بيان المَوْضِع المستشْهَدِ مِن أجلِهِ، كدلالةِ "إذْ" على زمنٍ متعلِّقها وهو الإكرامُ.

---

(1) سورة يوسف: 109.

(2) سورة الجن: 6.

(3) إجابة الدعوة [68ظ].

(4) سورة البقرة: 54.

خلاصة:

- لم يتَّخِذ الشَّارِحُ مِنْ كتابِهِ مجالا لاستعراضِ محفوظاتِهِ من الشَّواهِد والموروث اللُّغوِيّ، أيْ لمْ يسعَ إلى أن يكونَ له في كلِّ موطنٍ شاهِدٌ على ما يقوله، فلا تراهُ مثلا يتتبَّعُ النّاظمَ فِي معانِيهِ يبحثُ في مآخذِها أو سبقهُ الشّعراء فِي إبداعها، وإنَّما كانَ الشّاهِدُ يرِدُ لديْهِ لحاجةٍ ظرفِيَّة خاصَّة بالموضِعِ الذِي ذكر فِيهِ، فلم يكُن يستشهِدُ لكلِّ قضِيَّة نحوِيَّة أو دلالِيَّة أو غيرِها، وإلّا أضحَى الكتابُ مشحوناً بمادّةٍ قدْ تُمِلُّ القارِئَ وتعزفه عن متابعة الشَّرحِ. إنَّ إيرادَ الشّواهِدِ بشكلٍ كثِيفٍ قد يجنَحُ إلى قضايا أخرَى مرتبطة بتلك الشّواهِد، ولا تتّصِلُ مباشرةً بالقصِيدةِ المشروحةِ، ولا غيرِها من النُّصوصِ الموازِية.
- اختلفت نصوصُ الشّواهد بين القرآن والحدِيث وكلام العربِ، ولا يمثِّلُ هذا استِثناءً وإنّما هذا ما عهد فِي مدوّنة الشّواهِدِ.
- لقد دخلَ الشّاهِدُ فِي حوزِ العملِيّات العقلِيَّة التِي أجراها أطفِيّش على النُّصوصِ بالموازاةِ مع استعمالِ المثالِ؛ مِن أجلِ إسنادِ الأحكامِ وتوضِيحِها، وتجاوزَ ذلِكَ إلى مستوَى الحجاجِ وَرَدِّ الأقوالِ.

الخاتمة

قدّمَ هذا البحثُ بقسميه الرّئيسيّيْنِ وملاحقهِ دراسةً لعلمٍ مِن أعلام النّحو والتّفسِيرِ بالجزائرِ خلال فترةٍ وُسمت بعصورِ الانحطاطِ، والاشتغالِ بِالحواشِي والشُّروحِ، ونبذ الإبداعِ وقلّة الاجتهادِ العلمِيّ، والاتّكاءِ على وسادة التّراثِ، سواء في العلوم اللُّغوِيّة أو العلوم الشّرعِيّة التِي لا تنفكُّ عنها، لكنّ هذا البحثَ أظهرَ جملة من الحقائقِ تنقُضُ هذه الأطروحات وتبيّن فسادَها، وأنّها بنيتْ على استقراءٍ ناقِصٍ، وحُكِم على الفترةِ دون اعتبارِ الظّروف المحِيطةِ بالمنجزات العلمِيَّة، والدّواعِي التِي حثّتْ على إنتاجِها. وفي خاتمةِ هذا البحثِ يمكِنُ تقدِيمُ أهمّ ما توصّل إليهِ مِن نتائج في الملاحظات الآتِية:

أوّلا:

كانت النّشأة التِي تلقّاها أطفِيّش في حضن عائلتهِ من الأسبابِ التِي حبّبت إليهِ العلم، فتلقّى تعلِيمهُ على يدِ أخِيهِ الأكبَرِ، وعرف عنه النّبوغُ فِي بداياتِ عمره بحفظِ القرآنِ واستِيعابِ المعارِفِ فِي وقتٍ قصِيرٍ، وعرِف عنهُ طبعهُ الحادّ الرّافِض للبدع والخرافات والذّلّ والاستكانة للظّالمين، فَواجه المحتلّ الفرنسِيّ كما واجَهَ المناوئِين له، وطردَ مِن مدِينتهِ بسببِ نشاطاتِهِ، لكنّه لم يفتر ولم يفشَل وواصلَ مسِيرتهُ التّعلِيمِيّة بكل جدٍّ ونشاطٍ.

تميّزَ أطفِيَّش في إنتاجِهِ العِلمِيّ بالموسوعِيّة والشّمول، دعاهُ إلى ذلِكَ اشتغالُهُ بالتّعلِيم منذُ بداياتِ عمرِهِ؛ لِسَدّ الفراغِ الذِي عرفهُ مسقطُ رأسِهِ، رشّحهُ لذلِكَ نبوغُهُ المبكّر واجتهادهُ فِي التّحصِيلِ، لذلِكَ أنشأ لنفسِهِ معهدًا يؤمّه طلبةُ العلم للتّلقّي والتّحصِيل، فأقامَ لهم منهجا يعتمِدُ التّبسِيطَ والتّدرُّج والشّمول، فكان كلّما أرادَ تعلِيمَ علمٍ أنشأ فِيهِ مؤلَّفًا يوافِقُ أذهانَ المتعلّمِين، ففِي النّحوِ مثلاً ألّفَ حاشيتينِ على شرح الدّاوِي على الآجرّومِيّة، حاشية صغرَى وحاشية كبرَى، وتبيّنُ خارطةُ تآلِيفِهِ هذهِ الصّبغة التّعلِيمِيّة، فألّفَ في علومِ اللُّغة المختلفة (النّحو، والصّرف، والرَّسم، والبيان، والمعانِي، والبدِيع، والعروض) كما ألّفَ في العلوم

الشَّرعِيّة المختلفة (التّفسِير والعقِيدة والفقه والحدِيث وألّف في المنطِقِ والفلاحةِ والفلك والتّارِيخِ) ومِن مؤلّفاتِهِ ما عرف منه فقط عنوانه، وفقد الكتاب في خزانتِهِ وما جاورها من المكتباتِ. وكان له إنتاج أدبِيّ تمثّل فِي مجموعة من القصائد الشّعرِيّة في مختلف الأغراضِ، طغا عليهَا الغرضُ الدِّينِيّ، ومِن أبرزِها قصِيدته المِيمِيّة التِي عارَضَ بها بردة البوصيرِيّ.

كما أنّهُ أنشأ شبكة اتّصالاتٍ واسِعة، داخل الجزائر وخارِجها، فكانت الرّسائل تأتِيهِ للاستفتاءِ والمكاتبة، فألّف مجموعة مِن الكتبِ جوابا لأصحابِها، كما أنشأ ردودا مختلفة على ما يأتِيهِ مِن مساءلاتٍ؛ إمّا رسائل قصِيرة أو بحوثا مركّزةً على المسائل المقدّمة، واستطاعَ طبعَ مجموعةٍ مِن مؤلّفاتِهِ في حياتِهِ، وعرفت كتبُهُ التّطوافَ من الجزائِرِ إلى تونس وليبا وعمان، للعلاقات التّارِيخِيّة بين هذه البلدانِ.

ثانِيًا:

إنَّ كتاب "إجابة الدّعوة لإصابة الدّعوة" يصنّفُ ضِمنَ المؤلّفات التِي اعتنَتْ بقصائدِ مدحِ المصطفَى ﷺ، وبيّن البحثُ اعتناء المؤلِّف بكتابِهِ، مِن حيثُ بناؤهُ واختيار مصادرِهِ، وقبلَهُ اختيارُ القصِيدة المشروحة، لغاياتٍ تعلِيمِيّة وتثقِيفِيّة، تخدُم توجّهَهُ المعرِفِيّ والأخلاقِيّ؛ لذلِكَ شحن الكتاب بجملةٍ مِن المواضِيع في مختلف المجالات: الشّرعِيّة (التّفسِير، والحدِيث، والفقه...)، والتّارِيخِيّة، واللّغوِيّة، والأدبِيّة، ليدخُل الكتابُ بذلِكَ فِي جملة الكتب الموسوعِيّة التِي تأخذُ مِن كلِّ فنٍّ بطرَفٍ.

تمكّن البحثُ مِنْ جَمعِ النّسَخ المخطوطة من الكتابِ بمجلّداتِهِ الثّلاثِة المتفرّقة بين المكتباتِ، ووازَنَ بينها لتحدِيدِ النُّسخة الأمّ مِن المنسوخة عنها، وبالتّالِي الحصولُ على النّصّ الصّحِيحِ الموافِق لما أرادهُ المؤلّفُ.

وقد أسفرت عمليّة التّحقيق عن تحدِيدِ المصادِرِ الأساسِيّة المباشِرة التِي نقلَ منها أطفِيَّش، وميّزت بينها وبين المصادِرِ غيرِ المباشِرة؛ لغاية مقابلة النّصُوصِ المنقولةِ لتصحِيحها وبيانِ الاختِلافاتِ بينَهَا.

ثالثًا:

مِن ناحِيةِ التّعامل المباشِرِ مع القصِيدة، فقدْ قدّمَ الشّارِحُ مادّة لغوِيّة متكامِلةً، تخدمُ النّصّ والقارِئ، ويمكِنُ إجمالُ النّتائجِ المتوصّل إليها في هذا المستوَى مِن الشَّرحِ في النّقاط التّالية:

-**حضورُ المتلقّي واعتبارُ مقامِهِ**: يظهرُ هذا من خلالِ المادّة المعروضة، فإنّ تعدّد مستوياتِ الشّرحِ وتلازمها، ينبِئُ عن رغبةٍ فِي تقدِيم شرحٍ يأخذُ منهُ المتقدِّم والمتوسّط والمبتدِئ، كما ألف استعمالَ خطابٍ يحاوِرُ به القارِئ ويشرِكُهُ فِي بناء الشّرح وعرض المادّة العلمِيَّة.

-**الشّرحُ اللّغوِيّ (المعجمِيّ)**: اشتركَ البحث اللّغوِيّ فِي بناءِ هيكل الشّرحِ؛ لتوضِيح معانِي القصِيدة وغيرها من النّصوصِ، وتحقِيقِ غايات الشّرحِ التّعلِيمِيّة والعلمِيَّة، وبيّنَ البحثُ التزامَ أطفِيَّش بِمبادِئ عامّة في المعالجة المعجمِيّة، كما بيّن الأوجه التِي استقدم بها المعارِف المتعلّقة بِاختلافِ أداءِ الألفاظِ وتأثِيره على المعانِي، بجانبِ المعارِف الأخرَى كضبطِ رسم المفردة وشكلها.

ومِن النّتائجِ أيضًا استعمالُ أطفِيَّش لطرُقٍ مختلفة لبيانِ الدّلالات التِي تكتنزها المفرداتُ، دعا إلى ذلِكَ اختلافُ شحناتها الدّلالِيّة وتوظِيفها في مقاماتٍ وسياقاتٍ مختلفة، وكذلِكَ شيوعُ استعمالِ المفردة ووضوح دلالتِها، وقد تعلّقت هذه الطّرقُ بقضايا أساسِيّة في الدّراسة الدّلاليّة عالجَ البحثُ طرفًا منها، كالتّرادُفِ ودلالة الظّاهِر والتّضمِين والإطلاق والتّقيِيد والاصطِلاح، وبيّنَ تقاطعها مع مجالاتٍ معرفِيّة مختلفة، تشترِكُ فِي معالجة الألفاظِ

والبحثِ في مدلولاتِها، وكان مِن أهمِّها المجالُ الشّرعِيّ الذِي سَبَغَ القصِيدةَ المشروحةَ نظرًا إلى موضوعاتِها، فبيّن البحثُ الآليات التِي وضّحها الشّارِحُ لانتقالِ دلالة الألفاظِ بين الحقولِ المختلفة.

–النّحوُ والصّرف: كان الحضور الصّرفِي والنّحوِيّ مِن أبرزِ مميّزات" شرح القصِيدة المدنِيَّة"؛ بالنّظرِ إلى خلفِيّة الشّارح العلمِيّة واشتغالهُ بالمدوّنات النحوِيّة، وأسفرَ البحثُ بمعالجة القضايا المتعلّقةِ بالأدوات والصّرف والأعارِيب والإضافة وأصول النّحو والاستدلال، عن مجموعةٍ مِن النّتائج تتعلّقُ بالمنهج المتّبعِ وتحقِيقِه لأغراضِ الشَّرحِ وغاياتِهِ، بتغيِيرِ طرق الشّرحِ والتزام التّرابط بينَ المعانِي الوضعِيّة والاستعمالات السِّياقِيّة، واحترام قواعِد النّظم المقرّرة عند النّحاةِ دون تعسُّفٍ ولا تسيّبٍ، وتقدِيم ما يخدمُ المتلقِّي دون الزّجّ به في متاهاتٍ لا يفهمها إلّا جملة من المتخصِّصِينَ.

ولم يغِبْ عن الشّرحِ المعالجة النّظرِيّة لمسائل النّحو؛ فوظّف أطفِيّش مجموعةً من القواعِدِ واستشهد بمجموعةٍ مِن النُّصوصِ وآراءِ النّحاةِ، ليستنبِطَ بذلِكَ الرّأي الذِي يدعمهُ ويمِيلُ إليهِ، مقدّما العلّة والتّفسِيرَ الذِي يراهُ مناسِبًا لذلِكَ الحكمِ؛ ليقدّم للمتلقِّي معارِفَ ينمِّي بها رصِيده من القواعِدِ ومنهج الاستنباطِ، ويثبّتَ لديهِ الملكة اللّغوِيّة لبناءِ كلامٍ وَفقَ القواعد الصّحِيحة.

–الأدَب والنّقْد: أظهَرَ البحثُ استقدامَ أطفيَّش لمجموعةٍ مِن النُّصوص الأدبِيّة (الشّعرِيّة والنّثرِيّة) التِي تخدمُ أغراضَ الكتابِ وتحقِّق غاياتِهِ، وبذلِكَ يندمِجُ الإبداع الأدبِيّ بينَ القدرات اللُّغوِيّة للمبدِعِ، وتحقِيقِ غاياته الموضوعِيّة والمعرفِيّة والامتاعِيّة، واستغلّ أطفِيَّش الطّاقة الكامنة في هذه النُّصوصِ وارتباطها بالوجدان الإسلامِيّ لهذه الغاية، ومِن حيث المعالَجة المعرفِيّة والنّقدِيّة؛ فإنّ ضمورَ هذا المستوَى في الكتابِ كلِّهِ، استتْبعَهُ اختلافُ أطفِيّش فِي تلقِّي النُّصوصِ مِن حيثُ نسبتُها وبيانُ مشكلِها، ولم يتجاوَزْ ذلِكَ

إلَى إظهارِ قضايَا نقدِيّة كَأصالة النُّصوصِ أو انتحالها، ودرجة حسنِها وإجادتها، وغيرِ ذلِكَ مِن القضايا النّقدِيَّة.

– **البلاغة:** لمْ يرقَ الشَّرحُ البلاغِيّ في الكتابِ إلى مستوَى عالجَ فِيه المسائل الأساسِيّة المتعلّقة بقضاياهُ، ويعودُ هذا إلى طبِيعة القصِيدة المتناولة بالشَّرحِ، ومن القضايا التِي سجّلتُ حضورَها في هذا المستوَى: الحقِيقة والمجاز، والصّورة الشّعرِيّة، والوقفات الأسلوبِيَّة، والغاية التِي جمَعَتها رغبة الشّارِحِ إخراجَ دلالات ألفاظ الأبياتِ من المنطوقِ إلى المفهومِ، وتقطِير المعانِي اتّباعًا لنسَق الشَّرحِ، لذلِك كان يختارُ منها ما يؤدِّي هذا الغرَضَ دونَ التّطرُّق إلى ما ألف استعماله وظهر معناهُ، سواء الألفاظ أو التّراكِيبُ والصّور الشّعرِيّة.

وأظهرت النُّصوص أيضا تحكّمه بالأدوات البلاغِيّة مِن خلالِ مجموعة المصطلحات التِي وظّفها والتّفرِيقِ بينها، فكان يوازنُ بين أنواع المجازِ؛ ليحدّد اللّونَ الذِي يوافِقُ استعاملهُ فِي النّصّ وَفق القواعِد المعروفةِ، ويميّزُ اللّون المقصودَ بتحدِيد الفروقِ التِي تميّزه عن غيرِه، ويعتمِدُ على مقولةِ الأصلِ والفرعِ لبيانِ اختيارِ النّاظِمِ والوجهِ الذِي عدلَ عنهُ، فيظهِرُ بذلِك وجها مِن الأوجه الجمالِيّة لاستعمالاتهِ .

–**العَروضُ:** بيّن البحثُ ضمورَ هذا الفنِّ في الكتابِ، وبيّن بعض المواطِنِ التِي استقدم فِيها الشّارِحُ مفاهِيمه وأنّ غايتهُ مِن ذلِكَ الحصول على التّوجِيه الصّحِيحِ الذِي يقِيمُ بهِ معنَى البيْتِ، بالمؤازرةِ مع المعارِف اللُّغوِيّة الأخرَى.

–**الاستشهاد بالنُّصوص اللّغوِيّة:** قدّم الشّارِحُ مجموعةً مِن الشّواهِدِ اللُّغوِيّة، أدخلها في حوزِ العملِيّات العقلِيّة التِي يقِيمُ بها الدّلِيل على شروحاتِهِ وآرائِهِ المستنبطةِ، تنوّعت بين النُّصوص القرآنِيّة والحدِيثِيّة والشّعرِيّة وكلامِ العَرَبِ، ولم يسعَ أطفِيَّش إلى إثقال الكتابِ

بالاستشهادات وإنّما اكتفَى مِنها بما يعضُدُ الحالة المدروسة، فلم يُشكّل الشّاهدُ حضورًا مكثّفا في الكتابِ.

فهرس المحتويات:

المقدّمة: 1

أوّلًا: إشكالِيّة البَحث: 3

ثانِيا: أهداف البحثِ وحدودُهُ: 4

ثالِثا: أسبابُ اختيارِ كتابِ "إجابة الدعوة" 4

رابِعا: الدّراسَات السّابِقَة: 6

خامِسًا: أقسامُ البَحثِ ومنهجه: 8

سادِسا: صعوبات البحث: 12

الفصل الأوّل: حياة المؤلِّف وآثاره 15

المبحث الأوّل: حياة أمحمَّد أطفيّش 16

المطلب الأوّل: نسبهُ وميلاده: 16

المطلب الثّانِي: نشأته العلمِيَّة: 17

1- شيوخُه وتلقّيهِ العلمَ: 17

2- تلامِيذُهُ: 19

3- رحلاته العلمِيّة: 20

المطلب الثّالِث: صفاتهُ (أخلاقه وطباعه ومواقفه) ووفاتهُ: 21

1- أطفِيَّش والاحتلال الفرنسِي: 21

2- نَفْيُهُ مِن بلدته: 21

3- وفاتهُ: 22

المبحث الثّاني: آثار أمحمّد أطفِيَّش: 22

المطلب الأوَّل: العلوم الشَّرعِيَّة: 22

1- القرآن وعلومه: 22

2- الحدِيث وعلومهُ: 23

3- أصول الدِّين: 24

4- الفقه وأصوله: 26

المطلب الثّاني: العلوم اللُّغويَّة والأدبيَّة: 29
1- النَّحو والصَّرفُ: 30
2- البلاغة: 32
3- العروضُ: 33
4- الشّعر: 33
المطلب الثّالِث: العلوم الإنسانيّة 37
1- التّاريخ: 37
2- العلوم الطَّبيعيَّة: 37
المطلب الرّابع: مؤلّفات مفقودة: 38
1- النّحو والصّرف: 38
2- الفقه وأصوله: 38
3- العلوم الإنسانيّة: 39
الفصل الثاني: التعريف بكتاب "إجابة الدّعوة" ومنهج تحقيقه 42
المبحث الأوّل: موضوع كتاب "إجابة الدّعوة" وبناؤهُ 43
المطلَب الأوَّل: موضوع كتابِ "إجابة الدّعوة": 43
1- طبيعة كتابِ "إجابة الدّعوة" 43
2- دواعِي تأليف الكتابِ واختيار القصِيدة المدنيَّة: 45
3- مواضِيعُ كتابِ "إجابة الدّعوة": 47
المطلَب الثّانِي: هيكلة كتاب "إجابة الدّعوة" وبناؤُهُ 52
1- عنوانُ الكتابِ وأهمّيّتُه(): 52
2- المقدّمة المختصَرَة: 53
3- عنَاصِر الشَّرحِ: 54
4- ترتيب الأبواب والفصولِ: 56
المطلب الثّالِث: مصادِر كتاب "إجابة الدّعوة" 57
المبحث الثّاني: عنوان الكتاب ونسخه الخطِّيّة 65

المطلب الأوّل: تحقيق عنوان الكتاب وتوثيقُ نسبَتِه إلى مؤلّفِهِ.....65
المطلب الثّاني: وصف النُّسخ الخطِّيَّة لكتاب إجابة الدّعوة: 67
1- نسخَة مكتبة الخزانة العامّة بمؤسّسة عمّي سعيد بِغرداية. 68
2- نسخة مكتبة أطفِيّش ببني يزقن 70
3- النسخة الثّانية في مكتبة الخزانة العامة بمؤسسة عمي سعيد غرداية.....71
4- نسخة الجزء الثّاني بمكتبة باعمارة.....72
5- نسخَة الجزء الثّاني في الخزانة العامّة بمؤسّسة عمّي سعِيد.....73
6- نُسخَة الجزء الثّالِث مكتبة أطفِيَّش ببني يزقن 74
المبحَث الثّالِث: منهج تحقِيق كتاب "إجابة الدّعوة" وصور من مخطوطاته: 75
المطلب الأوّل: الخطوات المنهجِيَّة لتحقِيق كتاب "إجابة الدّعوة".....75
1- ترتيب النُّسَخ المعتمدة ورموزها: 75
2- ضبطُ الآيات القرآنِيَّة: 76
3- ضبْطُ ألفاظ الأحَادِيثِ النبوِيَّة:.....76
4- ضبطُ النُّقول وتصحيح الأخطاءِ:.....77
5- الضَّبط الإملائِي: 79
6- ضَبطُ الأبيات الشّعرِيَّة:.....79
7- تنظِيمُ وتفقِيرُ مادَّة النَّصِّ:.....80
المطلَب الثّاني: التّعلِيق على النُّصوص:.....81
المطلب الثّالِث: نماذج من المخطوط.....82
الفصل الثّالِث: الدّراسة اللّغوية والأدبيّة لكتاب إجابة الدّعوة.....88
المبحث الأوّل: قضايا البحث الدّلالِي في "شرح نونِيَّة المدِيح" 89
المطلَب الأوَّل: منهج شرح الألفاظِ: 90
1- توظِيف المصطلحات الدّلالِيَّة:.....90
2- مراحِل شَرْحِ وبيان دلالات الألفاظ:.....91
3- استِقْراء ما أمكَن مِن معانِي المفردة: 92

4- عدم التّقيُّد باللَّفظ والبحثُ في المعنَى: 92
5- البحث في مناسبة معنَى المفردة للسّياق: 93
المطلب الثّانِي: بيان اختلاف اللّغات: 94
1- مصطلَح "اللّغة": 94
2- بيانُ الأفصَح مِن اللُّغاتِ: 95
3- الاختلافات التِي مردّها إلى اللّغة: 96
4- توظِيف اللَّهجاتِ لِضبْط رسمِ الألفاظِ: 98
المطلَب الثّالِث: طرق بيان معانِي المفردات: 101
1- شرح المفردة بالمرادف المطلَق: 102
2- شرح المفردة بأكثرَ منِ مرادفٍ: 103
3- شرح المفردة بالمرادف المخصّص: 104
4- شرح المفردة بتوظِيف الخاصِيَّة الاشتقاقِيَّة[]: 107
5- شرح المفردة ببيان علَّة التَّسمِية: 108
المطلب الرّابع: دراسة الألفاظ في ضوء المفاهيم الدّلاليّة 112
1- الظَّاهِر: 112
2- التَّضمِين: 117
3- التّعمِيم والتّخصِيص/ الإطلاق والتّقيِيد: 120
4- ألفاظ اصطلاحِيَّة: 126
المطلب الخامس: المعانِي الشَّرعِيَّة/ الألفاظ الإسلامِيَّة 128
المبحَث الثّانِي: القضايا النّحوِيّة والصّرفِيَّة في "إجابة الدّعوة" 132
المطلب الأوّل: قضايا الأدوات النّحوِيّة في كتابِ "إجابة الدّعوة": 132
1- ذكر معنَى الأداة أو وظِيفتها: 134
2- نيابة الحروف عن بعضِها: 135
3- تعدُّد معانِي الحرف الواحِد: 137
المطلَب الثّانِي: القضايا الصَّرفِيَّة في شرح نونِيَّة المديح 142

1- الدّرس الصّرفي عند أطفِيَّش: 142
2- التّغييرات الصَّوتيَّة/ الصّرفيَّة في شرحِ المفرداتِ: 145
3- الصِّيَغ الصّرفيَّة (التّحويل الاشتقاقِيّ) 148
4- دلالة الجَمْعِ: 153
المطلب الثّالِث: الأعاريب: 157
1- تعريف الإعراب عند أطفِيَّش: 157
2- الاهتمام بالعامِل وإبرازه والبحثُ عنه: 158
3- حركة أواخِرِ الكلِم وقسمتها في التَّحليل: 159
4- الدّلالة اللّغويّة والإعراب: 160
5- الاهتمامُ بقرينة التَّعلِيقِ (العلاقة بين كلمات الجملة) 162
6- المطابقة بين المتلازمات وعود الضّمِير إلى صاحبِهِ: 165
أ- المطابقة بين المتلازمات: 166
ب- عَود الضّمِير إلى صاحبِه: 167
7- التَّعدُّد الإعرابِي والجواز النَّحوِي: 168
أ- طرِيقة التَّعبِير عن جوازِ التَّعدُّد: 168
ب- تعدُّد الإعراب مِن التَّوسُّع في المعنَى: 169
ج- أسبابُ تعَدُّد الوظائِف الإعرابِيّة: 170
المطلب الرابع: معانِي الإضافة 172
1- الاحتمالُ والقراءة على وَجْهٍ واحِدٍ: 174
2- المعجم والتَّركِيب: 175
3- تقدِيرُ المضافِ المحذوفِ: 177
4- التّوسُّع في دلالة الإضافة: 180
المطلَب الخامِس: أصول النّحو والاستدْلال 183
1- طُرُق الاستدْلَال والقَرائِن: 186
أ- القِياس: 186

ب– التّمثِيل:.....188
2– التّعلِيل: (التّفسِير).....188
المبحث الثّالِث: القضايا الأدبِيّة والنّقدِيّة والبلاغِيّة والعروضِيَّة في كتاب "إجابة الدّعوة".....192
المطلَب الأوّل: القضايا الأدبِيَّة والنّقدِيَّة:.....192
1– الأخبار التّارِيخِيَّة:.....192
2– الشّعرُ الصّوفِيّ:.....197
3– النَّظْمُ:.....198
4– وقفات نقدِيَّة في شرح نونِيَّة المدِيح:.....201
المطلب الثّانِي: القضايا البلاغِيَّة.....203
1– الحقيقة والمجاز:.....203
أ– الضّبط المصطلحِيّ:.....205
ب– الاحترازُ بالخلفِيّة العقدِيّة/ التّارِيخِيّة:.....205
ج– تعدِيدُ طُرُق المجاز المرسَلِ:.....206
2– الصُّورة الشّعرِيّة في شرح نونِيَّة المدِيح.....206
أ– الضَّبطُ المصطلحِيّ:.....207
ب– الانتِقاءُ والاختيار:.....212
3– وقفات أسلوبِيَّة:.....213
أ– موازنة بيْنَ الاختيارِ وما عُدِل عنهُ:.....213
ب– المَعانِي البلاغيّة للأساليبِ:.....216
المطلَب الثّالِث: القضايا العروضِيّة في شَرْحِ نُونِيَّة المديحِ:.....217
المَبحث الرّابِع: الاستشهاد بالنّصوص اللّغوِيَّة:.....220
1– أهمِيَّة الشّاهِد في "شرْحِ نونِيَّة المدِيح".....220
2– صور الشّاهد في "شرح نونِيّة المدِيح".....220
أ– القرآن الكرِيم:.....221
ب– الحدِيث الشَّرِيف:.....221

ج– الشّعر والنّثر وكلام العربِ: 222
3– مَواطِن ورود الشّاهِد في "شرح نونيَّة المدِيح": 223
4– دِراسَة الشّواهِد في "شرْح نونيَّة المدِيح" من خلالِ نماذِج: 224
أ– الفَهْمُ الصّحيح للشَّاهِد: 225
ب– تحدِيد موضِع الإشكالِ: 225
ج– عَضْدُ الشّاهِدِ بالمثالِ: 226
الخاتمة 228
فهرس المحتويات: 234